

د. صديق أمبده

قلم التعليم وبلم المتعلمين

مقالات في التعليم والتنمية



2017

د. صديق أمبده

- (دكتوراه في الاقتصاد - جامعة لندن) ١٩٧٩
- استاذ مشارك سابق بجامعة الخرطوم ورئيس شعبة الاقتصاد بكلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
- عمل كاقتصادي اول ببنك التنمية الافريقي- ابدجان - ساحل العاج
- عمل نائبا لمدير العمليات ومديرا لصندوق دعم الفقراء بالهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي - الخرطوم
- عمل منسقا للبحوث بمركز مامون بحيري للبحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بافريقيا.

له من الاصدارات بالعربية:

- "واقع التعليم العام في السودان وتحديات الاصلاح" (صديق امبده- محرراً) ٢٠١٥ - مركز مامون بحيري ودار مدارك للنشر-الخرطوم
- "التنمية مفتاح السلام في دارفور" ٢٠٠٤- (محررون، ادم الزين، صديق امبده، موسي ادم عبد الجليل و سيف النصر)- دار جامعة الخرطوم للنشر
- "دليل قادة الخدمة المدنية والعامة في السودان للفترة ١٩٥٤-١٩٨٩" -توثيق- دار جامعةالخرطوم للنشر ١٩٩١
- "سياسات القبول للتعليم العالي في السودان" - دار جامعة الخرطوم للنشر -١٩٨٨



قلم التعليم وبلم المتعلمين ■ مقالات في التعليم والتنمية ■ د. صديق أمبده

قلم التعليم وبلم المتعلمين

"إن الأغلبيّة الحقيقية هي " قبيلة المهنيّين "، وأصهارهم من رجال الأعمال وكبار البيروقراطيين والعسكر والطائفية السياسية. وهي " قبيلة " صغيرة غطّت أجنحتها كل أجهزة الدولة، وامتدّت يدها الطويلة إلى كل الحكومات و الأنظمة السياسية، وشاركت في بناء القصور الرّملية في كل العهود، وخرجت بأقل الخسائر في كل المعارك".

"وحقيقة الأمر فإن شهّية "قبيلة الافندية والمستطيعين" غير قابلة للإشباع، وفي سبيل إعادة إنتاج نفسها ستجعل من الدولة وأجهزتها - ما دامت تمسك بكل الخيوط و أقلامها مشرعة - ستجعل منها أداة لتحقيق أغراضها ملبسة كل أنواع الباطل أزهى الثياب".

"إنّ ديمقراطية التعليم ، بتوسيع فرص تحصيله وتوزيع تلك الفرص بالتساوى بين جميع أبناء السودانيين فى المدن وألارياف وفى الداخل والخارج ، هى قضية لا تقبل المساومة ولا التلاعب ، لأنّها فى رأيي مفتاح العيش بسلام فى هذا الوطن الفقير المترامى ألاطراف . فهلّ ياتُرى أفاق المسئولون الى حلّها وحل المسائل الشبيهة قبل أن يطفح الكيل ؟"

MADARIK
مدارك للطباعة والنشر والتوزيع
٤١ العمارات من محمد نجيب
elia sfann@hotmail.com



قلم التعليم وبلم المتعلمين

مقالات في التعليم والتنمية

قلم التعليم وبلم المتعلمين

مقالات في التعليم والتنمية

• •

د. صديق أمبده

• •

التصميم وتنفيذ
دار مدارك للطباعة والنشر

• •

• •

الطبعة الأولي
٢٠١٧

رقم الإيداع
٢٠١٧/٢٩٣م



قلم التعليم وبلم المتعلمين

مقالات في التعليم والتنمية

د. صديق أمبده

المحتويات

إهداء وشكر

- إلي دافعي الضرئب (ناس محمد احمد) الذين بفضلهم تعلّمت (أنا واجيال من متعلمي السودان) في مدارس الحكومة "مجانا داخلي" حتي الجامعة. وبموارد الدولة، من فلوسهم، أبتعثت للدراسة فوق الجامعية في المملكة المتحدة حتي درجة الدكتوراه (أيضا مجانا داخلي زائدا مرتبي كمساعد تدريس ينزل في حسابي في السودان)، كانت "حكومة فاضلة" كما قال أحد المبعوثين حينها. إليهم, عسى أن يفي ولو بالقليل من دَينهم علي
- وإلي عبدالله محمد الحسن -الخطوط البحرية السودانية- وأمثاله ممن أسعدتهم بعض هذه المقالات (انظر صفحة ١٤٢)
- وإلى أسرتي الصغيرة (زوجتي راقية وبنتيَّ ميادة ومنال) لتحملهن للنِّقة والاوراق المتناثرة في كلِّ ركن.

- الشكر أجزله للشاعر عالم عباس محمد نور على مراجعة النص وتحقيقه.

(١)

قلم التَّعليم
وبَلَم المتعلِّمين

مقدمة: قلم التَّعليم وبَلَم المتعلِّمين

تنــاول عدد كبــير من الكتــاب دور المثَّقَّفــين فى التحــرر الوطني ومحاربــة الاســتعمار والوقــوف (او عدمــه) بجانــب تطلعــات الجماهــير، كمــا تناولــوا تحديــدا علاقة المثقــف بالســلطة تاريخيا وانكســارات المثقفين أمام سيف الســلطان وذهبه . كما أشاروا الى ازدواجية المثقفــين في محاولاتهم لتجاوز الفكر التقليدي او محاولة تزاوجه مع الحداثة من ناحية وركونهم (او اغلبهم) إلى أفكار وقيم ومعتقــدات مجتمعاتهم التقليدية . وأكثر ما تناوله الكُتَّاب هو علاقة المثقف بالسُّلطة وتسخير معارفه لمساندتها او مهادنتها ، وردَّ بعضهم ذلــك لانتهازيته واخرون لرغبة المثقــف في الشعور بالأمان، كما ردُّوا سلوكياته لأسباب أخري كثيرة.

هنالك نظريــات كثيرة في فهم علاقة المثقف بالسلطة حاولت تفسير اختــلاف هذه العلاقة باختــلاف تطور المجتمع المعنــى، إذ اختلفت تلــك العلاقة في الــدول النامية عنها في الــدول المتقدمة وفى الدول ذات الحكومــات الشموليــة عن غيرهــا. وفي المجتمعــات العربية بصفة خاصة تتعقد هذه العلاقــة بوجود سيوف الشمولية المشرعة، وسقــوف المسمــوح والممنوع فــى مجتمع تعلــو فيه القيــم التقليدية والعــادات المتوارثــة على ما عداهــا ، بالإضافة إلــى ضنك عيش المثَّقفين بوجه عام. وفى هــذا يري هشام شرابي أن المؤثَّر الأقوى في سلوك المثقف ، ليس أفكاره أو أهدافه او مُثله، بل وضعه المادي ومركــزه الاجتماعي، "إنه في حاجة إلــى أكثر من مجرد العيش. انــه يطلــب مستوى يليــق به وبأسرتــه ، ولذا فهو قــد يسكت على الكبت الفكري ، لكنه لا يستطيع ان يتحمل الحرمان" (هشام شرابي

(1975) مقدمات لدراسة المجتمع العربي" : 133-134). ويطرح نفس الفكرة بشكل مغاير قليلا عبد السلام المسدي الذي يري أن من المهم أن يرسخ في وعي ولا وعي المثقف أنه متمتع بالطمأنينة (الامان) حتي يستطيع ان يصدع برأيه لأن حرية الرأي لا يقتلها شئ مثلما يقتلها الخوف (عبدالله الشقليني (2012/9): المسدي وإنصاف المثقف-سودانايل). وقريب من هذا ما يذهب إليه عبد الكريم سروش الذي يري " انه في المجتمعات ذات النظم الشمولية يتم اختزال المثقف من مقام إنتاج الأفكار إلى مقام النقد والاعتراض فقط ، وهذه خسارة لان المثقف إنسان ولا يضحى بإنسانيته على حساب ثقافته" عبد الكريم سروش (2009)" التراث والعلمانية" : 300) . أي أن تكلفة التضحية هي الحرمان وهي تكلفة لا يستطيع تحمُّلها غالبية المثقفين. وحتي مثقف قرامشي العضوي الذي يسعي للهيمنة الثقافية لطبقته يحتاج الي توفير الامان المادي والمعنوي له حتي يقوم بدوره.

وهذه الفكرة الجوهرية (الحِرمان) وحساباتها هي ما يقود المثقف إلى السلوك الانتهازي . ويرى هشام شرابي أن التذبذب الفكري هو من صفات المثقف الأساسية وهى صفة لا تعكس وضعا نفسانيا قلقا فقط بل أيضا وضعا اجتماعيا مهددا دائما . ويرى ان المثقف كي يحمى نفسه من الحرمان ومن السجن . . الخ يضطر أحيانا إلى المساومة. "ففي مجتمعنا العربي لا أمان للمثقف ولا مستقبل له إلا إذا ساير وساوم، لأنه فى المجتمع العربي لا رأى عام يلجا إليه إذا قرر أن يتمسك بموقفه وان يقول كلمته صريحة دون خوف" (شرابي 1995 :135). ولعله فى هذا قد استبطن قول زهيربن أبي سلمى :

ومن لم يصانع في أمور كثيرة – يُضرَّس بأنياب ويوطأ بمنسم

وله كل الحق إذ يبدو ان المجتمع العربي لم يتغير كثيرا منذ أكثر من ألف عام.

وفى الأدبيات الماركسية تنتمي شريحة المثقفين الى البرجوازية الصغيرة وهي متذبذبة المواقف وفقا لمصالحها الآنية. كل هذا فى

علاقة المثقف بالسلطة والسياسة، وقد يصل المدى الى ارتهان بعض المثقفين/ المتعلمين مصائرهم ومصائر بلادهم نفسها لمصالح بعض دول الجوار او الدول الأخرى (انظر ماذا حدث في العراق بعد اقتراح احمد الجلبي بحل الجيش العراقي بعد الغزر الامريكي). وهنالك أمثلة فى السودان لمثل ذلك -او اقل قليلا- وردت فى مقابلات ومذكرات بعض السياسيين السودانيين ، ولكن تلك قصة أخرى .

ما يهمنا فى هذا الحيز (الكتاب) ليس تقصى أسباب تذبذب مواقف النخبة وإنما السلوك العملي لشريحة المثقفين/ المتعلمين عندما يتعلق الأمر بمصالحهم الشخصية (شاملة مصالح علاقاتهم الاجتماعية الممتدة) عندما تتعارض مع المصلحة العامة . وحسب ما هو متوفر- او على الأقل حسبما اعلم- لم يتم التوثيق او التنظير لتفسير المدى الذي يمكن ان يصله غالبية المتعلمين/المثقفين - إلا من رحم ربي- فى تغليب مصالحهم الشخصية (او حتي مصالح دول اخري) على المصلحة العامة ومقدرتهم الفائقة على التبرير للتناقض بين ما يقولون وما يفعلون، او اهتمامهم بحقوقهم وامتيازاتهم (وانتزاع حتى ما ليس لهم فيه حق) مع إهمال واضح لأداء واجباتهم . وهي فى مجملها سلوكيات لا تتسق مع دعوة أغلبهم إلي التعفف والنزاهة وعدم إستغلال النفوذ، وهو ازدواج في السلوك بين الفعل والقول يستحق الدراسة بأكثر من إيراد الامثلة. ويرد هشام شرابي هذه المقدرة علي التعايش مع قول الشئ وفعل نقيضه إلي القدرة التبريرية الفائقة علي التمويه التي تتيح للمثقف تبرير ذلك لنفسه وللاخرين دون الشعور بالتناقض (شرابي 136:1995)، لكن في تقديري يستدعي ذلك النظر الي أبعد من المقدرة علي التمويه والتبرير.

في الورقة الخاصة بـ "تعليم الاستعمار واستدامة الفوارق التنموية بين الأقاليم" -في هذا الكتاب- نجد محاولات لتفسير هذا السلوك. فبينما يرجع الدكتور منصور خالد مجموع إخفاقات المثقفين الى عدة أسباب منها الارتباك والانتهازية ، وقصور الرؤية ، رأينا

انــه ربما يعود ذلك الى "السلــوك الريعي" للمتعلمين ، حيث تعمل النخبة علي إعادة إنتاج نفسها عن طريق شبكة العلاقات الاجتماعية الممتدة وذلك بتبادل المنافع ، بصرف النظر عن تكلفتها الاجتماعية، علمــا بان هذه النخبة قد تكوَّنت نتيجة صدفة تاريخية بحتة ، (تمكنها من اخذ الفرص الأولى فى التعليم لظروف مكانية وتاريخية) .

وعلما بواقع النخبة في وسطهــا الاجتماعي التقليدي المتخلف الذي تسوده قيم علاقــات القربي والزمالة والصداقة وغيرها ، فقد كان من السهولة بمــكان التضحية بمفاهيم مجَّردة مثل "المصلحة العامة" او مفهــوم الدولة نفسه (كمصلحــة عليا) . على كل ، فحتى إذا كان هــذا السلوك مقبــولا او معقولا فى جيل كلية غــردون التذكارية – جيل الاستقلال– فكيف يمكن تفسير استمرار أو توريث نفس أنماط السلــوك الى أجيال المتعلمــين اللاحقة . وهوما سعــت اليه حكومة الإنقاذ عن طريق "سيوف الدولــة الباطشة" لتحويل أصول الدولة و اصــول بعضــ الأفراد مــن الرأسماليــة القديمة/الوطنية لصالح منسوبيها .

نعــود إلي موضــوع السلــوك الريعي ، وهــو سلــوك إقتصادي عقــلاني تأخذ فيه الأخــلاق المقعد الخلفي في إتخــاذ القرار ويختبئ الضمــير أو يتوارى لحين . كما نقــول إن التاجر أو رجل الأعمال دافعــه الأساسي هو تعظيم الربح يمكن القــول أن المتعلمين يسعون لتعظيم الفائدة من المعرفة ، معرفتهم لمعلومات لم تتوفر لغيرهم ، أو معرفتهــم لاشخاصــ نافذيــن أو في موقع إتخاذ القــرار وهو ما لا يتوفــر لغيرهم بسهولــة ، أو معرفة قرار للحكومــة قبل الآخرين (مثــلا سفلتة شــارع رئيســي أو إنشاء كبري في موقع مــا) فيقوم الشخصــ بشراء الأرض التــي سوف ترتفع قيمتهــا قبل الآخرين فيحقق أرباحــا ضخمة فيما بعد (ويصح هذا عنــد آخرين بالطبع) . في النموذج الاقتصادي للمنافسة الكاملة فإن الإفتراض هو معرفة جميع المتعاملين في السوق بالمعلومة في نفس الوقت مما يحقق أفضل النتائج لأ ي تحرير إقتصــادي ، أي ارباح مناسبة للتجار وأفضل أسعــار للجمهور . وعندمــا لا يتحقق الافتراضــ المذكور(مثلا في

حالة تدخـل الحكومة أو مؤسساتها في السـوق) وهو الغالب يسعي كل متعامل في السوق لتحقيـق الافضلية علي غيره بطريقته. فنجد مـن يسعي لخلـق المعلومة (مثـلا السعـي لتغيير بعضـ السياسات الحكوميـة لصالـح مجموعـة معينة) ونجد مـن يستغـل السلطة أو المعلومـة التي توفـرت لديه ولم تتوفر لغـيره. إن السلوك الريعي هـو سلوك إقتصـادي واع لكنه سلوك غير منتـج أوهو في النهاية سلـوك طفيلي تتحقق به الفَوائد المادية وغيرها باستعمال رأس المال الاجتماعي للمتعلمين الذي وفّره لهم التعليم ، وباستغلالهم للمعلومة التي توفرت لهم بحكم مواقعهم ولم تتوفر لغيرهم .في حالة الفوائد الماديـة المباشرة أنظرإلي تراكم الثروات لدي ذوي الصلة بمتخذي القرار(الحكومـة والحزب في عهد الانقـاذ) وفي الفوائد غير المادية فالمثـال الأوضح هو ما حـدث في حالة شهادة لنـدن في الثمانينات بزيـادة درجات كبيرة للممتحنين لها ، لم يعلم بها غير لجنة القبول للتعليـم العالي وأصحاب المصلحة في القـرار ، و بالطبع دون علم الآلاف من المتحنين للشهادة السودانية واولياء امورهم .

الخيط الرابط بين معظم الأوراق التى يضمها هذا الكتاب هو التعليم والمتعلمـين . وفيها نرى بعضاً من قصر النظر فى أبهي تجلياته فى موضوع "السودنة" في ورقـة تعليم الاستعمار وكيف اختلط قصر النظر السياسـي (تكوين لجنة السودنة علـى مستوى حزبي وليس قومـي) بالمصالح الشخصيـة للأفندية وتكالبهم علـي الفوز بالغنائم (السلـوك الريعـي)، مما ادى الـى منح الجنوبيين ستـة فقط (وفي قول اخر اربعة) من الوظائف التى أخلاها الانجليز من بين (800) (ثمانمائـة وظيفة) ، مما كان سببا رئيسيا (فى رأى اللواء جوزيف لاقـو السبب الرئيسي) فى انـدلاع تمرد 1955 - وهى البذرة التى أدت فـى النهاية الـى الانفصال - والـى ظهور مفهـوم التهميش مؤخرا . والورقة (تعليـم الاستعمار) تحتوى أيضا على مؤشرات الاستئثار بالسلطة فى الفـترة 1954-1989 قبل ان يظهر "الكتاب الأسود " بأكثر من عشـر سنوات ، حيث كرَّست النخبة لاستمرار احتـكار السلطة السياسيـة وتدويرهـا في إطار مناطقي ضيق دون الشعور مما قد يجره ذلك للبلاد من كوارث مستقبلا.

كذلــك نــرى استغــلال النفــوذ وتكويــن مجموعــات الضغط من كبار رجالات التعليم و رجال الدولة ورجال الأعمال والسياسيين فــى موضــوع القبول بشهــادة لنــدن O-level والذين استمرت مناوراتهـم لمدة سبــع سنوات قبـل ان يصدر قرار إيقـاف القبول بهــا. أما فى ورقة " اللامعقول فى مجانيــة القبول" فنرى كيف تم استغلال مجانية القبول (التي قصد بها غير المستطيعين) لصالح أبناء الميسورين مجانا ، وجلهم مــن أبناء التجار والمهنيين وكبار رجال الدولة وضباط القوات النظامية - بدلا عن قصر المجانية علي أبناء الفقراء (علمــا بأن الميسورين كانوا يدفعون رســوم دراسة أبنائهم حتي في ايام الاستعمار). وكذلك كيف يتم التدليس - بإخفاء الدخل الحقيقي لرجال الاعمال و للمهنيين العاملين بالداخل و الخارج حتى يتــم قبول أبنائهم مجانا ، وكيف يتــم تقدير مصروفات الطلاب في جامعة الخرطوم في الثمانينات وكأنما السماء تمطر ذهبا وفضة على الجامعة . وفى الورقة الخاصة ب "تكلفة تمويل التعليم العالي" نرى ليس فقــط زيادة مصروفات " الروضة" علــى مصروفات القبول في الجامعــة ، وإنما كيف يدفع بعضــ الميسورين عن طيب خاطر لأبنائهم مصروفات كاملة فى الخارج بالعملة الصعبة- وهم الأبناء الذيــن لم يتمكنوا من دخول الجامعة فى منافسة القبول - ويمتنعون عن دفع اقل من واحد بالمائة من تلك التكلفة كمصروفات إذا سنحت الفرصة لقبولهم فى الجامعة.

تتصــل المقالات الأخرى أيضــا - بصورة او بأخــرى - بالمتعلمين وأحزابهم السياسية وقصور نظرهم الى الموضوعات الكلية ، والأفق المحــدود لذلك النظــر . فمثلما لم ينظروا إلى موضــوع السودنة إلا فــى إطاره الفني الخاص بالمؤهلات التعليمية والخبرة (أى لم يسمعوا بشــئ اسمــه التفضيــل الايجابي) ، كذلــك لم ينظروا -فــى مستقبل الأيــام- في معالجــة استمرار المظــالم التاريخية فى تسنــم الوظائف العامــة او التوزيــع العادل لمشاريــع التنمية ممــا أدى الى ما يعرف بالتهميش الآن والى رفع السلاح . وبدلا عن الاعتراف بتلك المظالم ومحاولــة معالجتهــا ، حدث العكــس تماما بدرجــات متفاوته تحت الأنظمة السياسية المختلفة وقمتها نظام الإنقاذ (1989 -)، يسندها في

ذلـك وينظّر لها متعلموها ومثقفوها –والتـي انحدر نظام حكمها من التمكين على أساس الانتمـاء الحزبي، للحركة الإسلامية – فى أول أيامهـا– الى التمكين على الأساس القبلـي و الجهوى والتركيز على الشريط النيلـى ، خاصة الشمالي منـه ، وبالمقابل الإقصاء الجهوى لغالبية الأقاليم الأخرى (انظر الإنقاذ من العقيدة الى القبيلة).

تقوقعت النظرة عندنا إلى التعليم في كونه خدمة اجتماعية (كالصحة ومد شبـكات المياه وغيرها) ولم نتوسع لـنرى أن التعليم هو رأس الرمـح في التنميـة وأن الاستثمـار في رأسـ المال البشـرى ابتداءً مـن محو الأمية الأبجديـة إلى ما فوق التعليـم الجامعي والتدريب بأنواعه، ليس المقصود به فقط زيادة دخل الفرد او الأسرة ، وليس المقصـود به تمكـين الفرد المتعلم مـن نهب الدولـة وتوزيع فرص العمالـة على أهله وأقاربه ، وإنما الأصل فيه تحويل الفرد من رقم سكاني إلى إنسان مبدع وفاعـل ومشارك في عملية البناء المستقبلي لأمته قبل أهلـه ، ولوطنه قبل نفسه . إنسان مسئول يرى فى المال العام حرمة وفى الدفاع عـن العدالة مسئولية تجاه المواطنين الذين لم يتعلمـوا والذيـن لم يسعدهم الحظ لكن اسهمـوا في تعليمه بدفعهم الضرائـب قلّت او كثرت ، وأخيرا شخص يرى فى قيم المجتمع فى الحريـة والديمقراطية والتكافل والمسـاواة هدفا لا يحققه فرد جاهل ولا يتحقق إلا بتجرد المتعلمين ونزاهتهم واستشعارهم لمسئولياتهم .

يجب التنويه إلي أن بعض هذه الأوراق قد كتبت منذ أكثر من ربع قرن ولم تنشـر إلا فى إطارها كأوراق نقاش او أوراق مؤتمرات او دراسات تمت بتكليف معين . وعلما بما آل اليه الحال فيما يختص بالمواضيع التى تناولتها هذه الأوراق أشعر بالخطأ والحزن معا في إهمـالي لنشرهـا في حينها، و اعتقد ان نشرهـا في ذلك الوقت ربما كان سيفيد الباحثين كثـيرا إذ لازالت هذه المواضيع حيّة ويزداد او يحتد حولها النقاش كل يوم . إحدى هذه الأوراق (مؤشرات الغبن التنمـوي) تم نشرها فى كتاب "التنميـة طريق السلام في دارفور" الـذي حـرره آدم الزين وآخرون وقـد استأذنتهم فـى نشرها هنا لارتباطها الوثيق بالمواضيع الأخرى ولاعتقادي بأنه قد يكون مفيدا

وجودهـا مع مجموعة الأوراق هذه ، لأنها تحتوي على مؤشرات التنمية غـير المتوازنة وتنبه مبكرا على تفاوتهـا وتمركز التنمية في مناطـق دون غيرها مما يستدعى المعالجة، كما تم نشر مقال (تعليم الاستعمار واستدامة الفوارق التنموية بين الأقاليم" مؤخرا في سلسلة "قراءة من أجل التغيير" في العام قبل الماضي(2014-2015).

صديق امبده

الخرطوم-يناير 2016

□□□

(٢)

اللاّمعقول في مجانّية القبول

اللاّمعقول في مجاّنية القبول:
دراسة في حالة جامعة الخرطوم[1]

1. مقدمــة

إن القصــد من المجّانية عموما هو تمكــين غير المستطيعين ماديا من مواصلة تعليمهم، وبلوغ أقصى مراتبه عن طريق مقدراتهم العقلية دون أن تكون تلك الظروف عائقا لهم، أو حائلا دون إسهامهم في بنــاء مجتمعاتهم. لكن الذي يجب ألاّ يغيب عن البال هو أن المجانية لها ثمن، وأن هنالك جهة ما تدفع تلك التكلفة، و هي الدولة، والتي تتحمل تكلفة ذلك التعليم إنابة عنهم، لدرايتها بأن ديمقراطية التعليم (السماح بالمنافسة لغير المستطيعين عن طريق المجانية)، هي السبيل الأساســي لاختيار أفضل قادة المستقبل في جميــع المجالات، المهنية والتجارية والسياسية والعلمية... الخ.

وإذا ماافترضنــا أن تحقيــق التنميــة بمعناها الأشمــل ،أي تحقيق أفضــل مستوى من الإشبــاع لحاجات الأنســان المادية والمعنوية ، شــيء خاضع للمنافسة مثل الألعاب الأولمبيــة مثلا، يكون واضحا أن الــدول التي تحقق أفضل معــدلات للتنمية (ميداليات ذهبية) هى التــي توفرت علي أفضل العناصــر للمشاركة فى عمليات البناء من بين مواطنيها ' وذلك لا يتم إلا بديمقراطية الاختيار، حيث لا تحرم أفضل عقولها لعدم الاستطاعة، أو عدم الاستلطاف، أو المحسوبية أو "اللّولــوة" أيــا كان نوعها. وربما كان هذا أحــد المجالات القليلة

---

١ - ورقة قدمت في ورشة تنمية الموارد الذاتية لجامعة الخرطوم - قاعة الشارقة ٢٢ - ٢٣ نوفمبر ١٩٨٩

الخاضعـة للاختبار حيث يكشـف واقع الحال المـتردي ومعدلات التنمية المتدنية (الرجوع من المنافسـة دون أية ميداليات) أن هنالك خللا في استغلال موارد الدولة . أي أن ما تدعيه الأجهزة السياسية مـن انتهاجهـا لسياسـات تنمويـة سليمة ، علـى سبيـل الاستهلاك المحلي ، هو شـئ يمكن فضحه بيسر ، اذا ما أخضـع للمقارنة بدول أخرى تعايش نفس الظـروف (وتحقق معدلات نمو أعلى)، الشئ الذي يمكن أن يقوم به حتى المواطن العادي. وخطورة هذا الأمر هي أن الحقائق الموضوعية لا يغيرها الزّخم الإعلامي ولا يطمسها التناسـي ، والنتيجـة المؤكدة لها هي تنامي فجـوة الثقة بين المواطن والدولة بأجهزتها السياسية والاجتماعية حتى ينعى بعض اليائسين حظهم بالانتماء الى مثل هذه الدولة أصلا.

ديمقراطيـة التعليـم بمعنى من المعـاني إذن هى استثمـار في رأس المـال البشري ، وهـو كما سلف عامـل محـوري في التنمية، وقد أثبتـت الدراسات المختلفة ، الجدوى العاليـة للاستثمار في التعليم . وقـد أوضحت أولي هـذه الدراسات (ستروملـين 1924) بالاتحاد السوفيتـي ، أن الربـح الذي تحصل عليـه الدولة مـن إنفاقها علي التعليـم الابتدائي يزيد بمقدار (2760%) عن قيمـة ذلك الإنفاق[1]. وعلـى وجه العموم فإن معـدل العائد الاجتماعي علـي الاستثمار في التعليـم العام يفوق مثيلـه في التعليم العـالي بدرجة كبيرة . إن تكافؤ الفرص من ناحية يحقق أكبر قدر من المنافسة الشريفة، وهى كمـا رأينا الطريـق الرئيسي لتحقيـق التنمية، لأنهـا تضع الرجل المناسـب في المكان المناسب، سواء كان ذلك المكان فرصة للتعليم أو فرصـة في العمل . من ناحية أخرى فـإن مجانية التعليم هي شرط ضـروري ولكنه ليس كافيا لتحقيق مبدأ تكافـؤ الفرص ، إذ اتضح فى عدد من الدراسـات أن الإنخراط فى التعليم عامة تتزايد نسبته مـع ارتفاع المستـوى الاجتماعي للأسـرة ، إذا تساوت الظروف الأخـرى ، مثـل الموقـع الجغـرافي والجنسـ والانتمـاء العرقـي والديني ، واللغوي . . . . . . الخ (لى ثان خوى 1984 :27). كما تقـوى العلاقة بـين الاستيعاب في مدارس التعليـم الأساسي ونوع مهنـة رب الأسرة حيث بلغت 100% بالنسبـة للأطباء والمهندسين

والمحامين . . . الخ (سعيد إسماعيل علي 1985: 106).

نطـرح الآن سـؤالا أساسيا هو :هـل المجانية بشكلهـا الممارس في التعليـم العـالي في السودان تؤدِّي الي مزيد مـن ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرصـ أم العكس؟ هذا ماسنحاول الإجابة عليه من خلال هـذه الورقة بالإضافة الى بعض الأسئلـة الفرعية الأخرى ، ومن ذلك:الى أي مدىً أفسدت المدارس الخاصة والدروس الخصوصية والكورسات التّسخينيـة ، في الداخل والخارج مبدأ المجانية ؟ وهل كانـت المجانية أبدا مطلقة للموسر والمدقع علي السواء، وأي منطق يسند هذه المساواة في المجانية ؟هل المجانية كمبدأ عام فكرة استاتيكية، أم ديناميكيـة مدّها الوفرة وجزرها الظـروف الاقتصادية القاهرة للدولـة؟ وأخيرا، مادامـت المجانية في القبـول للتعليم العالي، هي دعم للمقبولين في التعليم العالي ، فمن هم المستفيدون من هذا الدعم؟

في الجـزء التالي نتناول تاريخ المصروفـات المدرسية في السودان منـذ الربع الأول لهذا القرن، وفي الذي يليه نتعرض لتكلفة التعليم في جامعـة الخرطـوم والتعليـم العالي البديـل في السـودان أوفي الخـارج. أما في الجـزء 4 فسنتنـاول باختصار محـددات الطلب الخاص علـي التعليم العالي والعائد منـه، وفي الجزء 5 سنتعرض بالتحليـل لمؤشـرات الإستطاعة بين طلاب جامعـة الخرطوم. أما في الجـزء 6 فسنتعرض الى دوافع دعوى المجانية المطلقة ودواعي المجانية المقيـدة، ثم نختم في الجزء بخلاصه وبعض المقترحات.

2 . تاريخ المصروفات المدرسية (1929 – 1989)

إن تاريـخ سـداد المواطنـين لتكلفة تعليـم ابنائهم يعـود الي أوائل هذا القـرن وذلك عندما اقترح السير جيمسـ كرى مدير المعارف حينها(بناءً على اقتراح مـن الشيخ بابكر بدري في رفاعة)[2] فرض ضريبة للتعليم عام1906، والتي وصلت حصيلتها الي 5293جنيها مصريـا في عـام 1913 وذلـك قبل إلغائهـا بعام واحـد. هذا وقد أسهمـت تلك الضريبة إسهاما كبيرا فـى توسيع التعليم ، خاصة في الإقليـم الأوسط حيث وافق المواطنون علـى دفعها قبل الآخرين.

أمـا المصروفات المدرسية فقـد كانت تُفرض علـي تلاميذ المدارس المتوسطـة وكليـة غـردون. في عـام 1923 زيـدت المصروفات وخُفضت الأماكـن للطلاب المقبولين بالمجان، وبحلول عام 1928 بلغت المصروفـات بالنسبة لطلاب كلية غـردون التذكارية (وهي ثانوية عليا)25 جنيهـا للطالب الداخلي و12 جنيها للخارجي . هذا وقد كانت 50%من الأماكـن تخصص للقبول المجاني، ويدفع بقية الطلاب المصروفات مع تخفيضها على بعضهم. وفي ذات العام تم قبـول نحو46% من الطلاب مجانـا ودفع 22% منهم المصروفات الكاملة و32% دفعوا مصروفات مخفضة [3].

أما بالنسبة للمدارس المتوسطة فقد قُدرت المصروفات الكاملة على 53% مـن الطلاب وقُبل 27%منهم بمصروفات مخفّضة و20% فقـط قُبلـوا بالمجان[4]. ويجـدر بنا أن نذكـر هنـا أن مرتب خريج الكليـة في 1928 كان 96 جنيها مصريا في العام أما خريج المدرسة المتوسطـة فقـد كان مرتبه 48 جنيهـا. أما في عـام 1931 ونتيجة للأزمـة الاقتصاديـة العالمية، فقد اتخـذت الحكومـة الاستعمارية إجراءات تقشفية ليس من بينها فقط الاستغناء عن خدمات عدد كبير من الموظفين، وتخفيض المرتبـات (حيث ترتب عليه أول اضرب لطلبة كلية غـردون) ، ولكن أيضا زيادة المصروفات ، وتخفيض عـدد أماكن القبول المجـاني بالكلية، وهذه نقطة جديـرة بالتأمل ، لأن الحكومة (الاستعمارية) استشعـرت مسئوليتها وقابلت الأزمة الاقتصادية بما يليق بها من إجراءات تقشفية . وإذا جازت المقابلة، أليـس الأجدر بـأي حكومة وطنيـة أن تقابل الأزمـة الاقتصادية الخانقـة بإجـراءات اقتصاديـة في مستـوى الأزمـة وأن تجد من المواطنين عامـة والمقتدرين منهم علي وجـه الخصوص من يعينها علي تنفيذها ؟

الجدول (1): المصروفات الدراسية وتكلفة الطلاب 1929-1986(كلية غردون وجامعة الخرطوم) (بالجنيه)

السنة	١٩٢٩	١٩٣٩	٦٠/٥٩	٧٠/١٩٦٩	٧٧/٧٦	٨٧/٨٦
الميزانية	٢٣،٣٩٢	٢٣٦١٦	–	٣،٦٠٠،٠٠٠	٩٤٠٠٠٠٠٠	٧٦٧٠٠٠٠٠٠
الرسوم الدراسية للطلاب	٣٥٦٦	٦٨٦٠	–	–	–	٢٤٩,٠٠٠
نسبة الرسوم للميزانية	١٥,٢٪	٢٩٪	–	–	–	٠,٠٠٣٪
عدد الطلاب	٥١٠	٤١١	١١٩٩	٣٩٣٢	٧٥٧٤	٨٤٢٥
متوسط تكلفة الطالب						
أ. التكلفة الكلية للطالب	٤٥,٩	٥٧,٥	٨٦٠	١١١٠	١٢٤٠	٨١١٠
ب. تكاليف الإعاشة للطالب	–	–	–	–	٢٦٨	٢١٢٧

المصادر:1. دمنيقر أروزا (1977) (تكلفة الخدمات الطلابية).
2. تقارير مصلحة المعارف وكلية غردون التذكارية
3. حسن عابدين فضل الله سآتي (1989) (تكلفة التعليم العالي)
4. تقرير لجنة جامعة الخرطوم 1971 (الجنة الوزارية)

إذا نظرنـا إلي سنـوات 1929و1939 وذلـك من خـلال الجدول (1) لتبين لنا مقدار مساهمــة مصروفات الطلاب في ميزانية الكلية وقتهـا، إذ بلغـت تلـك المساهمـة 15.2% و29% للعامـين 1929 و1939 علـى التوالي، وتلـك هي النسب التـي كان الطلاب يساهمـون بها في تكلفة دراستهـم . أما بحلول 88/1987 ، أي بعد خمسـين عاما من ذلك التاريخ ، فقد اختلـف الوضع تماما ، حيث أصبحـت مصروفات الطـلاب تغطي فقط حـوالي اثنين في الألف مـن ميزانية الجامعـة، وأصبح الحـد الأقصـى للمصروفات ألف جنيه فقـط (جدول 2 أدنـاه). ولتتضح الصورة أكـثر فلننظر الى المصروفـات في عـام 1987 بالأسعـار الثابتة لعـام 1940/1939 (أي بالقوة الشرائية لذلك العـام حيث كانت المصروفات للمدارس العليا 50حنيها)، وليكن ذلك بأسعار بعض السلع والخدمات (سعر الثور، سعر قنطار الصمغ، يومية العامل).

جدول (2) المصروفات الدراسية للطلاب الجدد في جامعة الخرطوم للعام1987/1988 بالأسعار الثابتة لعام (1940/1939)

	الرسوم الأسعـار بالجنيه		القيمــة العينية للرسوم الدراسية للطالــب		
	١٩٣٩/٤٠	١٩٨٧/٨٨	بأسعار ١٩٣٩/٤٠	بأسعار ١٩٨٧/٨٨	الرسوم المساوية لرسوم ١٩٣٩ بالجنيه
الرسوم الدراسية	٥٠	١٠٠٠	٥٠	١٠٠٠	—
الثور	٤,٣	٤٠٠٠	١٥ ثور	٠,٢٥ ثور	٦٠،٠٠٠
قنطار الصمغ	١,٣٤	٥٠٠	٣٧ قنطار	٠٢ قنطار	١٨،٥٠٠
يومية العامل	٠,٠٨	٣٠	٦٢٥ يومية عامل	٣٣ يومية عامل	١٨،٧٥٠

المصادر: تقرير الحاكم العام 1940/39 ص 134؛ تقرير 1938 ص 121 ; التقرير السنوي كلية غردون التذكارية 1941 ص 5; لجنة القبول – جامعة الخرطوم وتقديرات الأسعار الجارية لعام 1988/87.

×الارقام المذكورة لقيمة الثور، قنطار الصمغ، ويومية العامل لعام 1940/1939 مأخوذة من نفس المصادر

وبالنظـر الي الجـدول (2) فإننـا نري إنـه إذا أردنـا لمصروفات 1988/1987 أن تكـون بـذات القوة الشرائيـة لعام 40/1939، فكان يجـب أن تتراوح بـين حوالى العشرين والسـتين ألف جنيه وذلـك اعتمادا علـي وحـدة القياس . هل هـى خمسة عشـر ثورا أم (37) قنطـار صمـغ أم يوميـة (625) عامـلا. وعلـى ما يبدو فقـد ارتفعت أسعـار الثيران بحـوالي ثلاثة أضعـاف أسعار السلع والخدمـات الأخرى. لكن تلك قصة اقتصاديـة أخري. لقد أثبتت دراسات عديدة أن العائد الأجتماعي للتعليم العام يفوق كثيرا العائد الاجتماعـي للتعليـم العالي وذلـك للسنوات الإضافيـة إلتي يأخذها الأخير، والتكلفة العالية المتصلة به بالإضافة الي الأجر المفقود لعدم الالتحـاق بسوق العمـل وقصر الحياة العملية المتبقيـة. ولذلك فإن المجانيـة دواعيها هى دواعي الضـرورة ، بالنسبة للتعليم العام، وذلك مـع مراعاة وجوب مساهمة المستطيعـين . وربما كان ذلك هو الدافع للتعليم الأهلي وبداياته في السودان ، ومحاولات مؤتمر الخريجـين الرائدة في جمع التبرعات مـن المواطنين لبناء المدارس (رغم اهتمامـه بالمدن دون الأريـافِ). وقد بـدأ التعليم الخاص/ الاهلـي لدواعي وطنية، قبل أن يتحـول مؤخرا إلى تجارة رابحة لايستثنـى منهـا إلا القليل . وإذا نظرنـا الى ما يدفعـه الآباء لتعليم أبنائهم فـى شتى ضروب وأنـواع المدارس الخاصـة والأجنبية، (أنظـر جدول (3) أدنـاه) لأمكننا أن نرى مسـتوى عدم المعقولية الـذي تعامل به جامعـة الخرطـوم موضوع تقديـر المصروفات لطلابهـا (أنظر الجـداول 1، 3) . فإذا كانـت مصروفات رياض الأطفـال تتراوح بين 600 جنيـه إلي 10،000 (عشرة الآف جنيه فـى العام(1990/89)، والمدارسـ المتوسطـة والثانويـة 5000-7500جنيـه والجامعـات الخاصة بين 3-10ألف جنيـه، والتعليم بالخـارج يصل أرقامـا فلكية في حالة دراسة الطـيران مثلا، فهل هنالـك غضاضـة في أن يدفـع أولياء أمـور الطـلاب المقتدرون مصروفـات "محترمـة" ولو من بـاب أنها جامعـة الرغبة الأولى للطلاب دون منازع ؟

3. تكلفة التعليم العالي في السودان وبدائله

التعليم بأنواعه المختلفة يسهم في إنتاج موارد بشرية علي درجات مختلفة من التأهيل، وباستعمال رأس المال البشري للموارد والثروات الأخرى للبلاد يسهم في تحقيق معدلات مختلفة (أيضاً) من الرفاهية. لكن بالطبع فان التعليم له تكلفة وهى إنفاق الدولة عليه واستثمارها فيه. وإذا عدنا إلى الوراء قليلا نجد أن تكلفة التعليم كانت دوما عالية، وقد قدر المستر يودال، المشرف على كلية غردون التذكارية في عام 1927، أن تكلفة طالب السنة الأولي تبلغ نحو خمسين جنيها كما تبلغ تكلفة الطالب في السنتين الأخيرتين نحو تسعين جنيها للسنة[9]. (مع ملاحظة أن المصروفات كانت 25 جنيها للطالب الداخلي). أما في عام 1935 فقد بلغت تكلفة المدارس المتوسطة (700،15) جنيه، تمت تغطية 600،7 جنيها منها 50% من مصروفات الطلاب[10]. كذلك فقد قدرت لجنة المصروفات في عام 1940[11]. أن التكلفة الفعلية للمدارس الوسطى كانت 5، 27 جنيها مصريا للطالب الداخلي 12 للطالب الخارجي، وتم تقدير المصروفات علي أساس 15 جنيها للداخلي (55% من التكلفة) 8.5 جنيها للخارجي. وبالنسبة للتعليم الثانوي فقد قدرت التكلفة بـ 62.5 جنيها للداخلي و53.5 للخارجي وتم فرض 28 جنيها كمصاريف على الطالب الداخلي (45% من التكلفة) و15 جنيها للخارجي. أما بالنسبة للمدارس العليا فقد قُدِّرت التكلفة بمائة وخمسين جنيها للطالب يدفع منها المقتدر المصروفات الكاملة وهي خمسون جنيها.

وقد كانت تلك مصروفات عالية إذا ما تمت مقارنتها بتبرع السيد عبد الرحمن المهدي بمبلغ خمسين جنيها لمكتبة الكلية لنفس العام، والذي أوردته الكلية في تقريرها السنوي لعام 1941 كتبرع سخي[12]. وإذا انتقلنا الى المعلومات الخاصة بعقدي السبعينات والثمانينات لرأينا تركيز المسئولين علي نظام الإعاشة والسكن، ابتداء بمحاولات المرحوم الدكتور جعفر محمد علي بخيت (1971) ومرورا بقرارات المجلس القومي للتعليم العالي، وانتهاء بالمقترحات المختلفة لبدائل الإعاشة، والسكن، التى تقدمت بها

عمـادة الطلاب بجامعـة الخرطـوم ومؤتمرات أخـرى مختلفة. واختفت بالمقابل المعلومات الخاصـة بالتكلفة الكلية للطالب، الا من محاولـة واحدة جادّة (حسـن عابدين ساتـى 1989)، حيث كانت تقديـرات التكلفة الكليـة للطالـب 8452 جنيهـا[13] لمتوسط العامين 87/86 و 1988/87، منهـا 1902 جنيهـا تكلفـة الإعاشة. وكما ذكرنـا فقد كانت المصروفات القصوى للطالـب هي فقط ألف جنيه في السنة.

أما تقديرات تكلفة الإعاشة والسكن للطلاب فقد كانت الشغل الشاغل في الفترة الأخيرة لعمادة الطلاب، علي الأقل (دون أثر يذكر على إصلاح الأمر)، وكذلك لجنة تمويل التعليم العالي الي حد ما، حيث نجـد أن لجنة التمويل قد استقدمت "خبيرا" من البنك الدولي لدراسة الموضـوع وتقديم مقترحـات بشأنه (دومينيغـز- أروزا 1977)، الـذي اقـترح إلغاءهـا (أي الإعاشـة)، حيث تراوحـت تقديراته لتكاليـف الإعاشة ب268 جنيهـا للطالب في العام وترتفع الى 352 جنيهـا إذا مـا أضيفت تكلفـة إيجـار الداخليات. هذا وقـد وصلت أحـدث التقديرات لتكلفـة الإعاشة، لحـوالي 5119 جنيها في العام (1989/88) (أحمـد الجـاك 1989). لكن مايسترعـى الانتباه هو تقدير عمـادة الطلاب لتكلفة الإعاشة الفعلية في 1985/1984 حيث بلغـت (103) جنيهـا للطالب في الشهـر (1236 جنيها في العام)[10]. و وجـه الأهمية هـو أن الإعانة المصدقة للإعاشـة (الميزانية) كانت فقط بمعدل 45 جنيها للطالـب. أي أن الجامعة قد تحملت 58جنيها (56% مـن تكلفـة الإعاشـة) عن كل طالـب مـن مصادرها، أي بتحويـل مخصصات بنود أخرى لإعاشة الطلاب. لاغرو إذن أن تنخفض ميزانيـة البحث والمكتبة وتُوقف تعيينـات الأساتذة إلا فى أضيقٍ نطاق، حيث تكون المحصلة النهائية أداءاً متدنيا للجامعة، و عطاءاً لا يرقي إلى مايتوقـع منها، وشيخوخة ظاهرة لكل عين إلا أعين المسئولين.

إن قضيـة الإعاشة والسكـن حقيقة لا تقتصـر مشكلتها في التكلفة، وإنمـا تتعداهـا الي أنها لا تذهـب الى مستحقيها فـى أحيان كثيرة.

و علــى سبيل المثال أثبتت بعض المسوحــات في 1970 أن داخليات الجامعة تأوي وتعين أناس لا علاقة لهم بالجامعة تصل نسبتهم الى حوالى 20% من مجموع الطلاب، وهم الطفيليون ، والمتطفلون، وطلاب المعاهد العليا والجامعــات الأخرى، والضيوف والأهل، وبعضــ الخريجين، وكثــير من العاملين بالجامعــة، ممن لا يحق لهــم السكن بالداخليات أو تناول الطعام (مكى حسن أبو- 1989). وتقديرات عام 1989 الخاصة بنسبة المستفيدين من داخليات الجامعة والوجبــات المقدمة بها(من غير الطلاب) لا تقل عن 20%، خاصة في مواسم امتحانــات الجامعات، والمعاهــد الأخرى ذات الطلاب الخارجيين. إن صح ما سبق، أليس هذا تبديدا لموارد الدولة، وهي ملك الجميع، وصرفها صرف من لا يملك علي من لا يستحق ؟

وإذا تحوًلنــا الآن الى كم يكّلف الأبنــاء (الذين لم يوفقوا في القبول بجامعة الخرطــوم والمعاهد الأخرى)، آباءهــم وأولياء أمورهم، لوجدنــا خيــارات محــددة هــي الالتحــاق بالجامعــات الأجنبيــة بالسودان (جامعــة القاهرة فرع الخرطــوم) أوالسودانية الخاصة (مثلا الأحفاد، أم درمان الأهلية)، أو الدراسة بالخارج علي النفقة الخاصة كاملة. الجدول (3) يرصد تكاليف التعليم العالي البديل.

إن تكلفة الدراسة علي النفقة الخاصة بالخارج و التي تتكفل الحكومة بتحويلهــا ، تبلــغ نحو 95 مليــون دولار في العــام (1989). وفي بعضــ التقديرات تعادل، علي أقل تقديــر، تسعة أضعاف ميزانية التعليم العالي بالسودان (مصطفي الماحي 1989).

ويتحمل بعض الآباء تكلفة سنوية تصل إلى خمسة عشرة ألف جنيه استرلينــي في العام للطالب (المملكــة المتحدة 1988). وحتى طلاب المنــح فإن ذويهــم يقومون بتحويل سبعــين دولار شهريا بالإضافة الــى الملابس والكتب. ويكلف الطالــب في جمهورية مصر العربية (نحو 15 ألف جنيه سوداني)، وإذا تغاضينا عن التكلفة الاجتماعية للتعليــم بالخارج عمومــا، لنوعيــة خريجيه واختــلاف مستويات الجامعــات والمعاهد التــي يلتحقون بهــا، وكذلك عــن المتاجرة في تحويلات طلاب النفقة الخاصة حيث تُعامل كالرُّخص التجارية،

جدول (3) الرسوم/المصروفات السنوية للتلاميذ والطلاب في بعض مدارس ومعاهد التعليم الخاصة 1989/1990(جنيه في العام)

أ. رياض الأطفال		
	كمبونى	٣٠٠ جنيه في العام
	مدارس الدعوة الإسلامية	٣،٥٠٠
	الخرطوم العالمية	١٠،٠٠٠
ب. الابتدائي		
	كمبونى	٩٠٠ جنيه
	الاتحاد	٨،٠٠٠ جنيه
	الخرطوم العالمية	٧،٥٠٠ جنيه
ج. الأوسط /العالي		
	كمبونى	١،٥٠٠ جنيه
	الاتحاد	١٠،٠٠٠جنيه
	الخرطوم العالمية	٧،٥٠٠ جنيه
	خور عمر النموذجية الحكومية	٧٠٠ جنيه
د. المعاهد التأهيلة		
	معهد نبيل (رسوم الكورس الواحد)	١،١٥٠ جنيه
	معهد الكيمياء (فريد) -للكورس الواحد	٢،٥٠٠ جنيه
هـ. الجامعات		
	جامعة الأحفاد للبنات	٣-١٠ ألف جنيه
	أم درمان الأهلية	٤-١٠ألف جنيه
و. الدراسة على النفقة الخاصة بالخارج		
	المملكة المتحدة	١٥ألف جنيه استرليني

المصدر: بحث الدراسة

إذا تغاضينـا عـن كل ذلك فان التكلفة الفعليـة لولى الأمر الراغب في تعليـم ابنه تـتراوح بين خمسة الى خمسـين ضعفا للمصروفات القصـوى بجامعـة الخرطـوم. أمـا في الداخل فـأن مصروفات الجامعات الخاصة (وهي ليست جامعات الرغبة الأولي) فهي أيضا عـدة أضعـاف جامعة الخرطوم، مـع مراعاة أن تلـك الجامعات الخاصـة لا تقـدم الإعاشة والسكـن، واغلبها فى طـور انشائى، وتنقصهـا البنيات الأساسيـة المتوفرة لدى جامعـة الخرطوم، هذا إذا تغاضينـا عن العوامل الأخرى. والسؤال الآن ألا تقدم جامعة الخرطـوم خدمات تعليميـة في مستوى الجامعات التـي يلتحق بها الطـلاب الذين يفشلـون في الالتحاق بها سـواء كان ذلك بالداخل والخارج ؟

4. محدِّدات الطلب علي التعليم العالي

هنالـك بعض العوامل الهامـة التي تؤثر على الطلـب علي التعليم عموماً والعالي منـه على وجـه الخصوص، وجل هـذه العوامل يتعلّق، بوعي أوبدون وعي، بحسابات التكلفة والفائدة المتوقعة من مستويات التعليـم المختلفة. وأحد هذه العوامل هو ما يتكلفه الطالب أو عائلته بصورة مباشرة كمصروفات مدرسية أو منصرفات علي الكتب والملابس والمواصـلات ومصروفات الجيب . . . الخ، وما يتكلفـة بصورة غير مباشـرة، مما كان سيتحصله مـن دخل إذا لم يكن مواصـلا تعليمه. ويعتمد الطلب علي التعليم كذلك علي الفوائد المتوقعـة مـن التعليمٍ، في شـكل دخل إضـافي يُنسـب إلي المستوى التعليمي الـذي تحصلّه الشخص، والأخـير يصدق أكثر مايصدق علي التعليم العالي. وكما اتضح من الدراسات المختلفة، فان الطلب الخاص علـي التعليم له صلـة مباشرة وطردية مـع مستوي دخل الأسرة (ساشارو بولس وودهول1985). والسبب واضح، إذ أن الأسـرة الموسرة تستطيع دفع المصروفـات المدرسية أو أي تكاليف أخرى لابنهـا. كذلك فهي ليست في حاجة الـى الدخل الذي يمكن أن يتحصـل عليه من وظيفة متواضعـة، هذا إذا كانت راغبة أصلا في أن يلتحـق أحد أفرادهـا بمثل تلك الوظيفة. أمـا ما هو أهم فهو

مـا تتوقعه الأسرة المقتـدره لابنها في المستقبل مـن مركز اجتماعي مرمـوق ووظيفة عالية الدخل، اذ أنها بحكـم علاقاتها الاجتماعية الممتـدة والمؤثـرة قـادرة علـي أيجاد وظيفـة لائقة بـه (أوحجزها مقدمـا) في الداخل أوفي الخارج، في شـركات أجنبية أو خاصة لها اعتبارها، بالإضافة إلى المصالح الحكومية المرموقة وهو ما أظهرته الدراسات المختلفة.

مما لاشك فيه اذن ان التعليـم العالي على وجـه الخصوص، استثمار شخصي مربح للغاية، سواء كان ذلك للطالب المتلقى للتعليم، أوللأسرتة التي تنفق عليه. إن التعليم العالي يرفع من مقدرة الشخص علي المنافسة في سـوق العمل المحليـة والعالمية، ويتيح له فرص كسـب سبيلها الوحيد هو المؤهلات التعليمية العالية. والأمثلـة متوفرة قياسا بالمرتبات المختلفة للدرجات الجامعية وفـوق الجامعية، والفوارق الكبيرة بينها، في دول الخليـج العربي على سبيل المثال. ولذلك نجد أن أكثر الفئات صرفا على تعليم أبنائها تعليمـا عاليا، هي الشرائح المقتدرة ماديا، والمستنيرة وذات العلاقات النافذه اجتماعيـا، لوعيها بمردوده العالي الأكيد. ولكل ذلك تقـوي أسبـاب تحميل التكلفـه للمستطيعين من أولياء أمـور الطلاب في التعليـم الجامعي وفـوق الجامعي. وربما لا يدرى الكثـيرون أن تكلفة التحضـير لدرجـة الدكتـوراة بالخارج تزيـد علي نصف مليـون جنية (1988)، تدعـم بها الدولة مبعوثها والذي ربمـا تعاقد وهو في شهوره الأخيرة بالبعثة مع إحدى دول الخليج، دون أن يختلج له جفن، وكأنما الدولـة لها حق السحب على المكشوف مع السمـاء. إن الدولة ترفع من قيمة هـذا الشخص في سوق العمـل العالمية، وبالتـالي فالطبيعى هو أن تسترد ما صرفته عليه بقيمته الحقيقية، أو بتكلفة تأهيل شخص بديل (مع مراعاة تكلفة فرق المدة).

5. مؤشرات الاستطاعة (1929-1989)

لقـد كانت هنالك سمات ملازمة للتعليم العالي فى السودان منذ أكثر من نصـف قرن من الزمـان ومنذ أن كان يعنى ذلك التعليـم الثانوي (كلية غـردون التذكارية). ومن ذلك أنه كان مركـزا في المناطق الحضرية دون الأريـاف و مناطق البـداوة، و منها أنه تركز إقليميا على الشريط

النيلي عموما، والخرطوم على وجه الخصوص، و منها أخيرا - و هو الأهم - فقد كان غالبية الطلاب من أبناء الموظفين و التجار و الضباط و زعماء العشائر و هي حقيقة قد لا يعلمها الكثيرون .

فعلى سبيل المثال نجد أنه في عام 1941 عندما كان عدد سكان الخرطوم (المديرية) 895، 255 نسمة (أي أقل من 5% من سكان السودان حينها)، كانـت نسبة الطلاب منها 55.9% من مجمـوع طلاب الكلية[14]. أما في عام 1962/1961 فقد كان هنالـك 4710 طالبا بالتعليم العالي بالسودان منهـم 38.1 % جـاءوا من المناطـق الحضرية و 61.7% مـن الريف و واحـد من الألف من الرحل . و ذلـك في الوقت الذي تشكل فيه المناطق الحضرية 8.3% فقط من السكان، و الريف 78% والرحل 13.7% [15]. و بحلول عام1989 ظهر نمط جديد من التركيز داخل المدن نفسها حيث تأتـي غالبية طـلاب كليات الرغبة الاولي (الطـب و الهندسة) مثلا من سكان الدرجتين الأولى والثانية في العاصمة الخرطوم (انظر ص37).

و إذا مـا نظرنا إلى جـدول (4) ادناه و الذي يوضـح الإنتماء الإقليمي للطـلاب بـين 1929 - 1989، لأمكننـا أن نـرى ليس فقـط التركيز الجغرافي للتعليم العالي تاريخيا، وانما أيضا - و بصورة تدعو إلى القلق الشديد - الانحسار التدريجي المنتظم لحظوظ بعض الأقاليم في السنوات الأخـيرة مع ازدياد التركيز على أقاليم بعينها، خاصة الخرطوم (وذلك مع مراعاة إزديـاد عدد سكانها بالهجرة مـن الأقاليم)، حيث تراجعت تماما الصورة الزاهيـة لديمقراطية التعليم نسبيا (اتساع القاعدة الإقليمية التـي يأتي منها الطلاب) في الستينات و السبعينات. فبعد أن كان طلاب الخرطوم يشكلون 42.7% و 55.9% من طلاب كلية غردون في عامي 1929 و 1941 علـى التوالي، انخفضت النسبـة إلى 33.3% في 1959 ثم إلـى 24 % في أواخر الستينات و السبعينـات. ثم بدأت في الارتفاع حتـى أصبحـت 47.2% في 1989. و لأن الإقليـم الأوسط احتفظ على وجه التقريب بنسبة الربع طيلة هذه المدة (26 % في عام 1929 و 29% في 1989) فـإن الخاسـر الرئيسـي كان على وجه العمـوم كل الأقاليم الأخرى مجتمعة. و بالرغم مـن أن الإقليم الشمالي شكل طلابه حوالي 20% في الأربعـين عامـا الأولى 1929 - 1969 إلا أنـه شهد انحسارا

تدريجيا حيث شكل طلابه 15 % في 1979 و 10.3% في عام 1989 (ربما لتناقص عدد السكان) . أما بالنسبة للأقاليم الأخرى فان الوضع قد ساء كثيرا . إذ لم يكن هنالك أي طالب من دارفور أو الأقاليم الجنوبية بكلية غردون عام 1929 ، و بعد اكثر من عشر سنوات من ذلك (1941) كان هناك سبعة طلاب فقط من الإقليمين . ثم جاء عصر ذهبي (نسبيا) (1970/1969) ارتفعت فيه نسبة الطلاب من الإقليمين من سبعة طلاب إلى 7% من الطلاب حيث كان هنالك 142 طالبا من دارفور و 137 طالبا من الأقاليم الجنوبية رغم ان سكان الاقليمين كانوا يشكلون اكثر من 38% من سكان السودان . وحينها أمكن القول بأن الجامعة كانت بوتقة لصهر الطلاب .

جدول رقم (4) : التوزيع الإقليمي لطلاب جامعة الخرطوم
(70/1969)(79/1980) (90/1989)

	١٩٢٩		٧٠١٩/٦٩		٨٠١٩/٧٩		٩٠١٩/٨٩	
الإقليم	العدد	النسبة	النسبة	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الخرطوم	٢١٨	٤٢,٧	٩٥٤	٢٤,٣	٤١٥	٢٤,١	١٠٠٦	٤٧,٢
الإقليم الأوسط	١٣٤	٢٦,٣	١١٣٠	٢٨,٧	٥٤١	٣١,٥	٦٢٥	٢٩,٣
الإقليم الشمالي	١٠٦	٢٠,٨	٨٥٣	٢١,٧	٢٦٠	١٥,١	٢٢٠	١٠,٣
الإقليم الشرقي	١١	٢,٢	٣٤٨	٨,٩	١٢٢	٧,١	١٣٧	٦,٤
كردفان	٤١	٨,٠	٣٦٨	٩,٤	١٦٤	٩,٥	٨١	٣,٨
دارفور	–	–	١٤٢	٣,٦	٩٠	٥,٢	٥٦	٢,٦
الجنوب	–	–	١٣٧	٣,٥	٧	٠,٠	١	٠,٠
المجموع[2]	٥١٠	١٠٠	٣٩٢٢	١٠٠	١٥٩٩	١٠٠	٢١٢٦	١٠٠

المصدر : اللجنة الفنية لجامعة الخرطوم (1971) لجنة القبول للتعليم العالي .

1. أرقام الطلاب للسنوات 1980/1979 ، 1990/98 هي طلاب السنة الأولي فقط .

2. النسب المئوية (أقل من 100%) والفرق يعود لعدم شمول العدد لطلاب الجنوب والطلاب الاجانب.

أما بحلـول 1989 فقد تغـيرت الصورة تماما، حيـث كان هنالك فقـط ستة طلاب جنوبيين جدد من مجمـوع 2131 و 56 طالبا من دارفـور(3%). أما بالنسبـة لإقليمي كردفـان و الشرقي فلم يكن حظهما أفضل كثـيرا إذ انخفض نصيب كردفان من 8% في 1929 إلى 2.6 % في عام 1989 و تراوح نصيب الإقليم الشرقي بين 2.2 % 1929 و 8.9 % 1970/1969 قبـل أن ينخفضـ إلى 6.4% في 1989. اما على مستويات كليات الرغبة الأولى (طب – هندسة – معمار) فخلال عشر سنوات (1979 / 80 – 1989 /90) تضاعف عـدد طلاب الخرطوم بكلية الطـب (من 28.6 % إلى 53.8 %) و أصبـح ثلاثة أمثاله في كل من الهندسة (من 20.3 % إلى 70 %) و المعمار (من 28.1 % إلى 81.4 %).

بالنظـر إلى الجداول (5–6) تصبح معـالم الصورة أكثر وضوحا حيـث نجـد أن أبناء الشرائـح الميسـورة الحال نسبيـا، كانت و لا زالـت تستولي على أعلـى نسب من طلاب التعليـم العالي، وذلك منـذ أكثر من ستـين عاما مضت. ففي اعـوام 1926–1930 شكل أبنـاء الموظفين و التجار 50.4 % من طلاب كلية غردون و ترتفع النسبـة إلى ما يقرب مـن 60% إذا ما أضفنا إليهـم أبناء الضباط و زعمـاء العشائر . أمـا في اعوام 1939–1944 فقـد ارتفعت نسبة أبنـاء الموظفين و التجار إلـى 69.8 % . و يمكن القول عموما أنه و في نفسـ الاعـوام كان 75% من طلاب كلية غـردون من أبناء الموظفـين و الضباط و التجار و زعمـاء العشائر بينما انخفضت في المقابل نسبة ابناء المزاعين والحرفيين من نحو 44% الي 25.5% في الفترة المذكورة.

و مما يؤكد النمط أعلاه أن من بين 91 طالبا هم طلاب مدرسة ام درمـان الثانوية الصغرى لعـام 1946 كان هنالك 73.6 % طالبا من أبناء الموظفـين و التجار[16] . كان ذلك هو الحال بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، فهل تغير الوضع كثيرا بعد خمسين عاما من ذلك التاريخ ؟

جدول رقم (5) الخلفية الاجتماعية لطلاب كلية غردون التذكارية (1926-1930)

مهنة الأب (أو ولي الأمر)	١٩٢٦ - ١٩٣٠		١٩٣٩ - ١٩٤٤	
	عدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪
موظف	٦٠٨	٢٧,٩	١٤٦٧	٤٨,٩
ضابط	٧٤	٣,٤	٨٥	٢,٩
تاجر	٤٦٦	٢١,٤	٦١٩	٢٠,٦
زعيم قبيلة (ناظر/عمدة)	٨٨	٤,٠	٦٧	٢,٢
حرفي	١٦٦	٧,٦	٣٣٨	١١,٣
مزارع	٧٨٨	٣٦,٢	٤٢٦	١٤,٢
المجموع	٢١٧٧	١٠٠,٠	٣٠٠٣	١٠٠,٠

المصدر: التقارير السنوية - كلية غردون التذكارية للسنوات 1926 1944-

× الاحصاء التربوي لعام 1960/1959 يوضح أن الصورة لم تتغير كثيراً (بالنسبة لجامعة الخرطوم) منذ 1944، إذ نجد أن نسبة أبناء المدراء والموظفين قد بلغت 43.7% من الطلاب، وأبناء التجار ورجال الأعمال 31.7%، أبناء المزارعين 16.8% وأبناء العمال 7.8%.

جدول (6) الخلفية الاجتماعية لطلاب جامعة الخرطوم 1978/83-1989 (عينات عشوائية) (1)

السنة	١٩٨٣-٧٨		١٩٨٩	
المهنة	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
موظفون	٧٣	٣٤,٣	٣٤	٥٢,٣
مهنيون	٦٦	٣١	٣	٤,٦
رجال أعمال	٢٤٤	١١,٣	١٠	١٥,٤
مديرون	١٤	٦,٦	-	-
مهنيون متقاعدون	١٦	٧,٥	-	-
آخرون (أ) *	١٢	٥,٦	١٠	١٥,٤
آخرون (ب)	٨	٣,٨	٨	١٢,٣
المجموع	٢١٣	١٠٠	٦٥	١٠٠

المصدر: (1) العينة 78-1983 للطلاب الذين قبلوا بكليات الطب و طب الأسنان و المعمار بالشهادات الأجنبية أما عينة 1989 مأخوذة لطلاب الطب و الهندسة و الآداب و الاقتصاد (عزة محمود شمس الدين 1989).

× آخرون (أ) تشمل ربة منزل، نساج، مزارع، جنايني، عامل، خياط بلدي، و آخرون (ب) لم يذكر، و أدخلت فيهما من عينة عزة شمس الدين عامل و مزارع، و لا يعمل و كذلك أولياء الأمور المتوفون.

فيما يختص بالأصول الاجتماعية للطلاب و إمكانات ذويهم المادية، فبين أيدينا معلومات من مصادر مختلفة للسنوات 1978/-79 89/1988 و هو ما يوضحه جدول (6) أعلاه. و تشير نتائج عينة الطلاب الذين تم قبولهم في السنوات 1978-1983 من حملة الشهادات الأجنبية، لكليات الطب وطب الأسنان و المعمار، إلى أن 72.8 % هم من أبناء الموظفين والمهنيين و 17.8 % هم من أبناء المديرين، و رجال الاعمال. أي أن أكثر من 90% من الطلاب الذين قبلوا بالشهادات الأجنبية ينتمون إلى هذين الشريحتين و ما يسترعي الانتباه فعلا هو أن أبناء المهنيين والمهنيين المتقاعدين (أطباء، مهندسون، محامون، قضاة، مراجعون، أساتذة جامعات... الخ)، وهم شريحة صغيرة عدديا بكل المقاييس، يشكلون 38.5% من نفس مجموعة الطلاب و غالبية أعضاء هذه المجموعة يصبحون من ذوي الدخول العالية عندما يصل أبناؤهم إلى سن التعليم الجامعي، بالإضافة إلى أن عددا كبيرا منهم يعمل بالخارج في الدول النفطية أو المنظمات الإقليمية و الدولية. يجدر بالذكر أيضا أن 82.6 % من العينة ذكروا بأن مكان السكن المستديم هو الخرطوم.

و في دراسة أخرى (عزة شمس الدين 1989) شملت طلاب الطب والهندسة و الاقتصاد و الآداب، نجد أن 33.8% من أفراد العينة يسكنون الدرجة الأولى بالخرطوم و 20% الدرجة الثانية، بينما يأتي 15.4 % من المدن الإقليمية و 12.3 % فقط من أبناء القرى في جميع أنحاء السودان. و تؤكد نفس الدراسة نمط التركيز الشديد لبعض المهن في الأحياء الراقية و الطبقات الموسرة، الطفيلي منها و القديم. إذ نجد أن 81.8 % من الطلاب الذين يقطنون الدرجة الأولى - الخرطوم - يتلقون دراستهم بكليتي الطب و الهندسة (فهل سيذهب هؤلاء للأقاليم عند تخرجهم؟)، و18.1 % فقط يدرسون بكليتي الآداب و الاقتصاد. أما ال 12.3% من أبناء الريف الذين تمكنوا من دخول الجامعة - ربما بعد عدة محاولات - فكان مكانهم الكليات النظرية (آداب، اقتصاد) التي يشكل خريجوها أكثر الأعضاء فعالية في إتحاد العطالة. و حتى أبناء المدن الإقليمية

15.4% فيدرس 80% منهـم بالكليات النظرية و 20% فقط بكليات الطـب والهندسـة. هل يمكننـا الآن أن نفترضـ أن الدولة بدعمها المطلـق للتعليم العالي متمثـلا في جامعة الخرطوم - في هذه الحالة - إنمـا هي تدعم أولا: أقلية فقيرة يتلقى طلابها دراسات نظرية يبقون بعدها عاطلين عن العمل لمدة قد تطول أو تقصر؛ و ثانيا : تقدم ذات الدعـم لفئة غنية بـكل المقاييس (مهنة الأب و مـكان السكن) يدرس أبناؤهـا في كليات الرغبة الأولى حيث تنتظرهم الوظائف الحكومية و وظائف القطاع الخاص بالداخل و الخارج (بعد حين) ؟

و إذا رؤى أن مـا سبـق من معلومات ليس كافيـا للافتراض أعلاه، فإن نفس عينة الدراسة تشير الى بعض الخصائص الإضافية ، منها أن 41.6% مـن آباء الطلاب قد تلقوا دراسات جامعية أو فوق الجامعية. أمـا فيما يختص بالتوزيع المهني لأوليـاء الأمور، فنجد أن 20% منهم مهنيون أو رجال أعمال و 52.3 % موظفون و 12.3 % فقط من أبناء المزارعين والحرفيين . هـذا و قد تلقّى 18.5% من الطلاب دراستهم الابتدائيـة على الأقل في مدارس خاصة. و تتضـح الصورة اكثر إذا تعرضنـا لمصروفـات الجيب الشهريـة، حيث نجـد أن 21.5 % (أي حوالي ربع طلاب جامعة الخرطوم من أفراد العينة) تزيد مصروفاتهم الشهريـة عن (300 جنيـه) ثلاثمائة جنيه في الشهـر، و هي تزيد عن نصـف مرتب خريج الكليات النظرية . و إذا قارنا مصروفات الجيب الشهرية لهذه الشريحة من الطلاب بالمصروفات/الرسوم السنوية التي تفرضهـا جامعة الخرطـوم على طلابها، نجـد أن مصروفات الجيب السنوية للفـرد من هؤلاء الـ 21.5% تبلغ أربعة أضعاف الحد الأقصى للمصروفات في جامعة الخرطوم لعام 89/1988.

من الناحية الإحصائية، فإن نتائـج العينات العشوائية تتطابق إلى حـد كبير مـع خصائص المجموعـات (السكانيـة) الكلية المأخوذة منهـا، ممـا يعنـي أننا لـو غطينا جميع طـلاب جامعـة الخرطوم باستبيـان لخرجنا بنتائـج لا تختلف كثيرا عـن خصائص الطلاب الـواردة أعلاه. و لكننا و لمزيد من الاطمئنان سننظر إلى الجداول المستخرجة من استمارات القبول، وذلك لجميع الطلاب المرشحين

للقبول بجامعة الخرطوم في الفترة 85/1984 - 90/1989، و هي الفترة التي تتوفر فيها المعلومات الخاصة بتعليم و دخل و لي الأمر.
بالنظر إلى جدول (7) نجد أنه في خلال خمس سنوات حدث استقطاب شديد للطلاب مــن أبناء ذوي التعليم العــالي (الخريجين) ومن هم من ذوي الدخل العالي ، خاصة في كليات الرغبة الأولى، حيث يزيد ذلك الاستقطــاب بالنسبة لطلاب الخرطوم (المعتمديــة). لقد ارتفعت نسبة الطــلاب مــن ذوي المداخيــل العالية مــن 32.2 % في 85/1984 إلى 69.7 % في 1989 في كليــة الطــب، و مــن 25.9 % إلى 80.9% في كلية الهندسة و من 44% إلى 90% في قسم المعمار خلال نفس الفترة.
وقــد زادت نسبــة أبناء الخريجــين الجامعيين و فــوق الجامعيين على نفســ النمط، فارتفعت النسبة علــى مستوى الجامعة ككل من 16.5% إلــى 26.4% و ارتفعــت بالنسبة للهندسة مــن 20 % إلى 43.7 %، و للمعمــار من 40% إلى 63% . أما بالنسبــة لكلية الطب فقد بقيت نسبة أبنــاء الخريجين على حالها30% ربما إشــارة الى منافسة أبناء شرائح أخــرى، مثل رجال الأعمــال أو الموظفين غــير الخريجين كالعاملين بالبنوك أو الشركات . . . الخ و ربما إشارة الى أن التركيز قد بدأ فيها قبــل بقية الكليــات الشبيهة . و رغم ذلك نجــد أن نسبة أبناء الخريجين من طلاب الخرطوم في كلية الطب قد بلغت 41.4 % في عام 1989.

6. بين المجَّانية المُقيَّدة و النَّهب المُقنَّن

رأينا في الجزء السابق كيف أن نمط توزيع طلاب جامعة الخرطوم جغرافيــا و اجتماعيا يشير إلى تركيز شديــد في الفئات المقتدرة من المهنيــين و رجــال الأعمال، و إلى حد ما كبــار الموظفين ، خاصة في الكليات التي تحقق لخريجيها مستقبلا مأمونا و عائدا ماديا رفيعا و وضعــا اجتماعيا مريحا. و إذا ما بــدا للبعض أن الأرقام السابقة الخاصة بارتفاع مداخيل اولياء امور طلاب تلك الكليات متضخمة بارتفــاع وتائــر التضخــم و عــدم تحريك حــدود الدخــل الدنيا و المتوسطة و العليا بنفس السرعة، فان المداخيل الحقيقية لأسر أولئك الطــلاب ربما كانــت أعلى بكثير مما ظهرت بــه، و ذلك لعامل « التَّدلِيس « في تقرير الطلاب لدخول ذويهم.

جدول رقم (7) : التوزيع النسبي (%) للطلاب الجدد بجامعة الخرطوم
حسب دخل و تعليم ولي الأمر

التفاصيل	١٩٨٤/٨٥		١٩٨٩/٩٠×	
	الكل	طلاب الخرطوم	الكل	طلاب الخرطوم
١- عدد الملتحقين:	١٦٥٠	٥٦٧	٢١٣١	١٠٠٦
دخل مرتفع ٪ **	١٩,٥	—	٦٠,٢	٧٢,٧
تعليم عالي ٪***	١٦,٥	—	٢٦,٤	٣٩,٨
٢- كلية الطب:	١٧٧	٩٥	٧٣٦	٣٩٦
دخل مرتفع ٪	٣٢,٢	٤٧,٧	٦٩,٧	٧٧,٠
تعليم عالي ٪	٢٩,٩	٤٨,٤	٣٠,١	٤١,١
٣- كلية الهندسة:	٢٢٠	٩٢	٣٠٩	٢١٨
دخل مرتفع ٪	٢٥,٩	٢٣,٧	٨٠,٩	٨٨,٥
تعليم عالي ٪	٢٠,٠	٣٣,٧	٤٣,٧	٥٥,٠
٤- كلية المعمار:	٢٥	١٤	٢٧	٢٢
دخل مرتفع ٪	٤٤	٤٣	٩٥,٤	٩٠,١
تعليم عالي ٪	٤٠	٥٧	٦٢,٩	٧٧,٣

المصدر: لجنة القبول العالي
×أرقام 1990/89 هي لطلاب الأحياء والرياضيات قبل توزيعهم علي كليات الطب والهندسة لأن نظام القبول المباشر الذي كان سائداً في عام 85/1984 قد أوقف لفترة مؤقتة.
××أرقام الدخل العالي قد تكون متضخمة نسبةً لعدم تعديلها بأخذ معدلات التضخم في الاعتبار.
××× « تعليم عالي» يعني التعليم الجامعي أو أعلي للآباء أو أولياء الأمور.

لقد درج عدد كبير من الطلاب، إن لم تكن الغالبية، على إعطاء أرقام مضلّلة و غير حقيقية عن الدخول الفعلية لذويهم . ففي حالة الموظفين والمهنيين يكتفي كثير من الطلاب بذكر الدخل أو المرتب الأساسي فقط ويتغاضون عن أي دخل من عقارات أو أعمال تجارية أو استشارات أو غيرها . و في أحيان أخرى يذكر الطالب الوظيفة دون ذكر الدخل، ربما عن عدم معرفة بالدخل، و لكن في الغالب إمعانا في التحوط إذا استدعى الأمر مساءلة (أو معاينة). في حالة الموظفين المتقاعدين يذكر كثير من الطلاب أن والده بالمعاش و لكنه لا يذكر العمل الحالي، إذ ربما كان قاضيا و يعمل محاميا، أو طبيبا و يعمل متفرغا بعيادته، أو مهندسا ويعمل

في مكتـب استشاري ، أو أستاذا جامعيـا و يعمل بمنظمة دوليه، أو ربمـا فضّل المعاش الاختيـاري ليتفرغ للعمل الحـر . أما في حالة رجـال الأعمال فقـد درج بعض الطلاب على إعطـاء صفات لها دلالـة تختلف عن حجم العمل و الدخل الحقيقي لولي الأمر ، كأن يذكـر الطالب أن والده عامل تجاري بينما الحقيقة أنه تاجر جملة ، أو يذكر أن والده تاجر بينما هو صاحب مصنع ، و في نفس الوقت مصدِّر و مستورد و يمتلك محالا تجارية . وفي أحيان كثيرة يقرر الطالب حدودا للدخل لا تتناقض و الضريبة المدفوعة، أو يذكر أن والـده متوفى ، دون أن يشير إلى حجم الدخل من الأصول الثابتة له و لإخوته .

هـذا و قد بلـغ " التَّدلِيس" مستـوى مؤسفا لعينة مـن الطلاب يعمل آباؤهـم في الخارج نَوردها في الجـدول (8) أدناه، و هم جزء من العينـة التي ورد ذكرها في جـدول (6) للأعوام 1983/1978، و فيهـا نرى أن 22 % من طلاب العينـة إما إنهم لم يذكروا أي دخل لولي الأمر (الوالـد) الذي يعمل بالخارج ، أو ذكروا رقما ضعيفا للدخل و لم يذكروا العملة المقصودة. كما إن 24 % من الطلاب من أبناء العاملـين بالخارج ، والذين احتل ذووهـم مناصب رفيعة في تلك الدول أو المنظمات الدولية، قد أوردوا ارقاما (بالجنيه السوداني) لدخل الوالد . هـذا و قد شملت الدخول المذكورة في الاستمارة ارقاما ضعيفة لأستـاذ بروفيسور يعمـل بجامعة الملك فيصـل واحتل منصبا كبيرا في الدولة فيما بعد و لمستشار قانوني احتل هو الأخر منصبا رفيعا في الدولـة بعد ذلك. أما الذين ذكروا مداخيل آبائهم بعملة الدولة التي يعملـون بهـا و لكن بدرجات متفاوتـة من التضليل تصـل أحيانا إلى مستـوى أجور العمال غير المهرة ، فقـد كانت نسبتهم 46 %. و كان بعضـ ما ذكـروه هو 4000 ألـف درهم و ستة ألف ريـال في السنة للمهندسـ (الذي تفوق خبرته العشرين عاما بالتقريب)، و ألف دينار كويتي للطبيب و 18000 ريال قطري للمستشار القانوني، و هم جميعا كهـول، و من ذوي الخبرة الطويلة ، قياسـا بأعمار أبنائهم في طور التعليـم الجامعي. وعلي وجه العمـوم فقد ذكر42% من العينة دخولا هـي 5% أو أقـل من الدخـل الحقيقي، و 67% (ثلثي العـدد) أوردوا

دخــولا هي 25% او اقل من الدخل المقَّدرالحقيقي . ومن بين المتقدمين جميعــا نجد ان هنالك نحو 6% فقط يمكن القــول بأنهم أوردوا أرقاما حقيقية لدخول ذويهم .

جدول (8) « التَّدلِيس» بين الدخل المذكور و الدخل الفعلي 1978–1983

الرقم	المهنة	الدخل السنوي المذكور بالاستمارة (أ)	متوسط الدخل السنوي الفعلي (مقدُر) (ب)	(نسبة الدخل المذكورمن الفعلي أ/ب)***
١	ملحق إداري بالسفارة /جدة	٢٨٠٠ جنيه سوداني	—	—
٢	أستاذ سابق بالجامعة	لم يذكر	٥٠ألف دولار	---
٣	محامي (ب)	غير ثابت	٣٦ ألف دولار	----
٤	مستشار إذاعي بالرياض	لم يذكر	٦٠ ألف ريال	----
٥	معلم بالسعودية	لم يذكر	٤٨ ألف ريال	----
٦	موظف (الخطوط السعودية)	١٥٠٠ لم يحدد العملة	٧٢ ألف ريال	٢٪
٧	أستاذ بجامعة الملك فيصل	٩،٠٠٠ جنيه سوداني	٢٥٠ ألف ريال (تعاقد خاص)	٢٪
٨	مدير بنك	٢٠٠٠ ريال	١٢٠ ألف ريال	٢٪
٩	مستشار قانوني بقطر	١٨٠٠ لم يذكر العملة	١٢٠ ألف ريال قطري	٢٪
١٠	مدرس ثانوي بالسعودية	١١٠٠ لم يذكر العملة	٤٨ ألف ريال	٣٪
١١	مهندس	٤٠٠٠ ألف درهم	١٢٠ ألف درهم	٣٪
١٢	مهندس زراعي	٤٣٠٠ ريال	١٢٠ ألف ريال	٤٪
١٣	مدير بلدية (الامارات)	٢٠،٠٠٠ جنيه سوداني	٢٤٠ ألف درهم	٥٪
١٤	معلم	٢٥٠٠ ريال	٤٨ ألف ريال	٥٪
١٥	مهندس	٦٠٠٠ ريال	١٢٠ ألف ريال	٥٪
١٦	طبيب / أستاذ جامعي	١٣٨٠٠ جنيه سوداني	١٢٠ ألف ريال	٨٪
١٧	طبيب	١٠٠٠ دينار كويتي	٩٦٠٠ دينار	١٠٪
١٨	أستاذ جامعي	٢٠،٠٠٠ جنيه سوداني	١٢٠ ألف ريال	١١٪

١٩	خبير باليونسكو	٣٢،٠٠٠ جنيه سوداني	٤٨ ألف دولار	١٢٪
٢٠	خبير قانوني (ب)	٣٧،٠٠٠ جنيه سوداني	٣٦ ألف دولار	١٨٪
٢١	مراجع	٨٢٠٠٠ درهم	١٢٠ ألف دولار	١٩٪
٢٢	مهندس	١٢٠٠٠ دولار	٤٨ ألف دولار	٢٥٪
٢٣	مستشار قانوني (ب)	٥٠،٠٠٠ جنيه سوداني	٣٦ ألف دولار	٢٥٪
٢٤	خبير زراعي (أ)	٢٠،٠٠٠ دولار	٤٨ ألف دولار	٤٢٪
٢٥	خبير زراعي (أ)	٢٠،٠٠٠ (افترضنا المقصود دولار)	٤٨ ألف دولار	٤٢٪
٢٦	خبير إداري	٣٦٠٠ ريال عماني	٧٢٠٠ ريال عماني	٥٠٪
٢٧	موظف	٢٤٠٠٠ ريال	٤٨ ألف ريال	٥٠٪
٢٨	أستاذ جامعي	٣٥،٠٠٠ جنيه سوداني	١٢٠ ألف ريال	٦٠٪
٢٩	طبيب جراح	٧٢،٠٠٠ درهم	١٢٠ ألف درهم	٦٠٪
٣٠	مدرس	٣٠،٠٠٠ درهم	٤٨ ألف درهم	٦٣٪
٣١	مترجم	٤٨٠٠٠ ريال	٧٢ ألف ريال	٦٧٪
٣٢	قاضي (ج)	٩٦،٠٠٠ درهم	١٢٠ ألف درهم	٨٠٪
٣٣	قاضي (ج)	٩٦،٠٠٠ درهم	١٢٠ ألف درهم	٨٠٪
٣٤	طبيب	١٢٠،٠٠٠ درهم	١٢٠ ألف درهم	١٠٠٪
٣٥	مدرس بالكويت	٨٣٦٠ دينار	٨٣٦٠ ألف دولار	١٠٠٪

المصدر: البيانات مستخلصة من العينة في جدول 6 اعلاه

× الطلاب (أ-ارقام 34، 2) ، (ب-ارقام 36، 13) و (ج-ارقام 26، 18) أشقاء .

×× تمت التقديرات بالمتوسط لمرتبات المهن المذكورة بالدول المعينة بالاضافة الى معرفة اماكن عمل البعض و متوسط المرتبات في المؤسسات التي يعملون بها و ذلك من خلال استشارة ذوي الخبرة و التجربة في العمل بالخارج .

××× معامل التدليس يكون مركباً عندما يذكر رقم للدخل بالجنيه السوداني (او لايذكره في حين يكون دخل الأب بعملة أجنبية. في العمود الأخير تم التوصل إلي الارقام بتحويل الجنيه السوداني الي الدولار (بواقع 5.6 جنيه للدولار) أولاً ثم العملات الأخري ثم القسمة علي المقدر للدخل.

و بالطبع فان هذا الداء ليس قاصرا على أبناء العاملين بالخارج فقط إذ أننـا نجد أن 30% من أفراد نفس العينة (78 – 1983)، والذين

يعمل آباؤهم بالسودان لم يذكروا أي دخل، رغم ذكرهم للوظيفة. و قـد كانت الفـوارق بين أعلـى و أدنى دخل ذكـر للمهنة الواحدة (طبيب، مهندس، محامي، أستاذ جامعي . . . الخ) كبيرة، و بلغت في المتوسـط خمسـة أضعاف أقل رقم مذكـور للمهنة . و نفس نمط السلوك هذا تؤيده عينة دراسة عزة شمس الدين (1989) حيث ذكر 30.8 % من الطلاب فقط أن دخول ذويهم في العام (3000+ جنيه) (ثلاثـة الف جنيه فما فوق) في العام، علما بأن الحد الأدنى للأجور هـو (3600 جنيه في العـام 1989/88)، و علما بـأن 52.3 % من آباء نفس الطلاب موظفون و 20 % منهم مهنيون و رجال أعمال.

و على خطورة معامل "التَّدلِيس" و " الاستهبال " أعلاه، فإننا نجد، مـع شديد الأسف، أن جامعَة الخرطوم و القائمين على أمرها على مـدى سنوات طويلة (إن لم يكن كل عمرها كجامعة)، لم تقابل أمر المصروفـات الطلابية بالجدية التي تتناسب و الظروف الاقتصادية المحيطة بها، سواء كان ذلك في تقدير المصروفات، أو تحصيلها من الطـلاب، أو في مراجعة أسس تحديد الحـدود القصوى لها، وفقا لتغـير الخارطة الاجتماعية للطلاب، أو غير ذلك من القضايا ذات العلاقة بهذا الأمر، مثل الإعاشة و الإسكان للجميع دون فرز.

إن لجنـة المصروفـات و المنح و المنشـأة بموجب اللائحـة [17] التي تتكـون من خمسـة أعضاء برئاسة نائب مديـر الجامعة [18] مهمتها هـي تقدير المصروفـات و المنح و الاستئنافـات الخاصة بهما، لكن مـن الواضح أنه ليس للجنة سياسـة واضحة تجاه المصروفات [19]، كأن يُعظـَّم العائد منها لتصبح أحد موارد ميزانية الجامعة تقليلا من اعتماد الجامعة على الدولة، و لقد رأينا كيف أن المصروفات كانت تغطـي حـوالي 30 % من منصرفـات كلية غـردون التذكارية في عـام 1939. و ليس أدل على ذلك من ضعف الأسس التي تعتمدها اللجنـة في تقدير المصروفات، و التي تنحصر أولا في الدخل الذي يذكـره الطالب في الاستمـارة، و ثانيا لا تأخـذ في الاعتبار القيمة الحقيقيـة للمصروفـات بتعديلها بنسبـة التضخم مثـلا. والجداول (9، 10) أدنـاه تشير إلى مدى الاستهانة الذي يعامل به موضوع

المصروفات، و الملاحظات التالية تكفي لتبيان ذلك:

1. المتحصَّــل ممــا فرضته الجامعة على طلابهــا – على قِلَّته – كان فقط حوالي 42.9% من الربط لعلم 1986م [20].

2. المقدر من المصروفات على الطلاب الجدد للعام 88/1987 كان 194،505 جنيه (مائة و أربعة و تسعون ألف و خمسمائة و خمسة جنيهــا)؛ و هو ما يساوي بأسعار 88/1987 نفسها ثمن عربة يابانية (صالــون) واحدة مستعملة لمدة خمسة أعوام. و قد فُرض هذا المبلغ على 537 طالبا، 29% من الطلاب، بمتوسط قدره 362 جنيها في العــام . و ذلك يعني أن الطلاب الذين قــررت عليهم المصروفات كانــت دخول ذويهــم في المتوسط حوالي ستــة آلاف جنيه سوداني (حــوالي 500 جنيــه في الشهر)، علما بأن ذلــك هو مرتب الخريج الــذي التحق بالعمل لتــوه و مرتب كثير من العمــال. أو إذا أردنا أن نستعمــل قيمتها الدولاريــة (أي قيمة المصروفــات المقررة لكل الطــلاب) حوالي 15 ألف دولار، لقلنا أنهــا تساوي ما دفعه فعلا أحــد أولياء أمور الطــلاب لدراسة ابنه في المملكــة المتحدة لمدة عام واحد و ذلك قبل أن يُلحقه في العام التالي بجامعة الخرطوم (في أحد الاماكن التي شغرت).

3. و لأن يكون للمصروفات المقَّدرة معنى فيجب قياسها بالأسعار الثابتــة بدلا عن الأسعار الجارية حتى يمكن حذف عامل التضخم. فــإذا نظرنا إلى مصروفــات 88/1987 لوجدنا انها تساوي حوالي (40،000) جنيــه –أربعين ألف جنيه فقــط – بأسعار 82/1981، أي تســاوي ثلــث المصروفات المقــررة على طــلاب السنة الأولى 82/1981، علما بأن المعلومات تشير إلى زيادة عدد المقتدرين من الطلاب.

4. متوســط المصروفــات للطالــب كان 65 جنيها في العــام لسنة 82/1981. أما في عام 1987/1986 فقد كان 47 جنيه و ذلك قبل أن يرتفــع إلــى 102 جنيه في عــام 88/1987. كل ذلك بالأسعار الجاريــة، أما بالأسعار الثابتة أسعــار (82/1981) فإن متوسط ما

يدفعــه الطالب يصبح فقط 22 جنيهــا في العام) اي دولارين اثنين بالسعر الموازي للدولار في 1988). و إذا تمخضت كل مجهودات لجنــة المصروفات في فرض 102 جنيها في المتوسط على الطلاب ، فكان مــن الممكن بدلا عنها أن تعلن قبول جميع الطلاب مجانا على أن يدفع الطالب رسوم دخول مقدارها 102 جنيها.

5. رغــم ارتفاع نسبــة المقتدرين في كليات الطــب و الهندسة، فقد كانــت المصروفــات في المتوســط بــين 100–200 جنيــه حتى عام 1987/1986، حيــث ارتفعت إلى 550 جنيها في المتوسط للطلاب الذيــن تم قبولهم بمصاريف بكلية الطب، مقابل 396 جنيها لطلاب الهندسة و 575 جنيها للمعمــار. و بهذا تكون مداخيل أولياء أمور هؤلاء الطلاب حوالي عشــرة آلاف جنيه في السنة، أي ما يساوي حقيقــة دخل عيادة غالبية الأطباء ممن هــم في مثل العمر و النضج لــن لهم أبناء في عمر الجامعة، دخلهــا في شهر على أكثر تقدير (و ربمــا أسبوعين في أحيان كثيرة). و كذا الحــال بالنسبة للمهندسين والمحامــين، إذا تركنا رجال الأعمال، و هي المجموعة التي يشكل أبناؤهــا نسبــة كبيرة من طلاب هــذه الكليات. و إذا مــا عدنا مرة أخــرى للأسعــار الثابتة لعام 82/1981 نجــد أن الطالب في الطب يدفــع في عام 88/1987 حقيقة 53 جنيهــا في العام وطالب الهندسة 31 جنيها والمعمار 71 جنيها.

6. المصروفات المقررة على طلاب قسم المعمار على سبيل المثال في 88/1987 كانت حوالي 75% من مصروفات 82/1981 بالأسعار الثابتة و في الطب نصف مصروفــات 82/1981 مع اعتبار زيادة أبناء المقتدرين كما أسلفنا.

7. وأخيرا فإن جدول أسس تقدير المصروفات، يبدأ بقبول الطالب مجانــا إذا كان دخــل والده أقــل من ثلاثة ألاف جنيــه، و هو الحد الأدنــى للأجور. ثم يبدأ بفرض مصروفات قدرها مائة جنيه على مــا فوق الحد الأدنى، وترتفــع المصروفات المقدرة بمقدار خمسين جنيها لكل 500 جنيه إضافية للدخل حتى يتوقف تماما عند ألف جنيه كحد أقصى. وهي في تقديري تسئ إلى الجامعة بدعوى أنها تفرض

مصاريفا على المقتدرين. والأفضل من ذلك كثيرا أن تعلن الجامعة أنها تقبل طلابهــا مجانا وتطلب من الدولة زيــادة ميزانية الجامعة بمقــدار المصاريف المعفاة، وهي بالنسبــة لميزانية جامعة الخرطوم عام 88/1987 مثلا تساوي فقط (0.002 %)، أي اثنين من الألف مــن ميزانيتها. أما المصروفات القصــوى بالنسبة لأبناء للمقتدرين (وربما لبعضــ الأفندية) فهي تقل عن ثمن كرسي جلوس واحد في صالون الاستقبال.

جدول رقم(9) المصروفات المقررة علي طلاب جامعة الخرطوم1982/81-1988/87بالأسعار الجارية والاسعارالثابتة(لعام 1982/81)

السنة		المصروفات		متوسط المصروفات (جنيه طالب)	
السنة	عدد الطلاب الجدد	بالأسعار الجارية بالجنيه	بأسعار ٨٢/٨١ بالجنيه	بالأسعار الجارية بالجنيه	بأسعار ٨٢/٨١ بالجنيه
٨٢/٨١	١٨٠٤	١١٧،٠٢٠	١١٧،٠٢٠	٦٥	٦٥
٨٣/٨٢	١٨٦٣	٧٢،٤٢٥	٦٦٧٠٠	٤٧	٣٩
٨٤/٨٣	١٨٤٩	١٧٣،٣٠٠	١٠٥٧٨١	٩٤	٥٧
٨٥/٨٤	١٦٥٠	١٢٧،٧٨٥	٦٠٣١٠	٧٧	٣٦
٨٦/٨٥	١٨٥٧	١٠٣،٢٤٠	٣٣٠٠٩	٥٦	١٨
٨٧/٨٦	١٨٣٧	٨٦،٨٥٠	٢١،٧٤٠	٤٧	١٢
٨٨/٨٧	١٩٠٩	١٩٤،٥٠٥	٤٠،٨٤٥	١٠٢	٢٢

المصدر: عمادة الطلاب - جامعة الخرطوم

تقرير البنك الدولي (1987) الملحق الإحصائي

جدول رقم (10) المصروفات المقررة علي طلاب جامعة الخرطوم: كليات مختارة 81 – 1987 بالأسعار الجارية وأسعار(81 – 1982)

السنة	الطب				الهندسة				قسم المعمار			
	المصروفات بالجنيه	عدد الطلاب	متوسط المصروفات جنيه/طالب		المصروفات بالجنيه	عدد الطلاب	متوسط المصروفات		المصروفات بالجنيه	عدد الطلاب	متوسط المصروفات	
			أسعار جارية	أسعر ثابتة			أسعار جارية	أسعر ثابتة			أسعار جارية	أسعر ثابتة
١٩٨٨/٨٧	٤١٨٧٠ مصاريف مجانا	١٦٨ ٧٦ ٩٢	٢٤٩	٥٣	٣٣٥٥٠ مصاريف مجانا	٢٢٨ ٩١ ١٣٧	١٤٧	٣١	٨٠٥٠ مصاريف مجانا	٢٤ ١٤ ١٠	٣٣٥	٧١
٨٧/٨٦	١٤٣٠٠	١٨٠	٧٩	٢٠	١٢١٥٠	٢٠٦	٥٩	١٠	١٥٠٠	٢٦	٥٨	٢١
٨٦/٨٥	١٨١٤٥	١٧٩	١٠١	٣٢	١٨٨٥٠	١٨٤	١٠٢	٣٣	١٤٥٠	٢٥	٥٨	٢١
٨٥/٨٤	١١٩٠٠	١٧٧	٦٧	٣٢	٢٨٧٠٠	١٨٥	١٠٠	٧٣	٣٦٥٠	٢٥	١٤٦	٦٩
٨٤/٨٣	٣٢٩٠٠	١٦٣	٢٠٢	١٢٣	٢٧٢٥٠	٢٠٦	١٣٢	٨١	٤٢٧٥	٢٥	١٧١	١٠٤
٨٣/٨٢		١٦٩	–	–	٨٨٦٥	١٨٠	٤٩	٤١	–	٢٦	–	–
٨٢/٨١	١٧٨٠٠	١٧٦	١٠١	١٠١	٧٩٠٠	١٨٨	٤٢	٤٢	٢٢٥٠	٢٣	٩٨	٩٨

المصدر: 1. عمادة الطلاب 2. السر دوليب (1987) الرسوم والمصروفات التي يدفعها طلاب جامعة الخرطوم 3. صديق امبده (1985) سياسة القبول ومعادلة الشهادات الأجنبية 4. تقرير البنك الدولي (1987)

ما سبق من ملاحظات يمكن أن نسميه مؤشرات عدم الجدية في التعامل مع موضوع المصروفات الطلابية . و لكن يمكن أن ننظر إلى هذا على ضوء أشياء إضافية منها على سبيل المثال توصيات اجتماعات المجلس القومي للتعليم العالي و المؤتمرات الخاصة بالتعليم و اللجان المختلفة التي اختصت بالنظر في بعض قضايا التعليم العالي. فالمجلس القومي للتعليم العالي مثلا، و بناء على قانون تنظيم التعليم العالي (1975)، من ضمن مسؤولياته " تحديد أسس الإعانات التي تقدم للطلاب المحتاجين مع تحديد المصروفات التي يدفعها الطلاب المقتدرون ". كما أن المجلس اتخذ ما لا يقل عن ثمانية قرارات في الفترة (1975-1988) تختص بالإعاشة و ضرورة مراجعتها أو إلغائها [21] و لم تُنفَّذ. كما أن قراراته أوضحت رأي المجلس في أن مجانية التعليم تعني تقديم العلم ، و على الطلاب أن يبحثوا عن الوسائل التي تعينهم على تحمل نفقات التسجيل و الكتاب و المستهلكات الدراسية و الرحلات و وسائل سكناهم و إعاشتهم . كما أوصى المؤتمر القومي للتعليم (1982) بنفس المعنى ، و كذلك إحدى اللجان القومية للتعليم العالي في عام 1986 (لجنة الشيخ محجوب). هذا بالإضافة إلى دراسات لجنة تمويل التعليم العالي و عمادة الطلاب بجامعة الخرطوم و توصياتهما .

ما لا يمكن الخلاف عليه - في تقديري - هو أن مناومة الإصلاح في هذا المجال و عدم أخذ الأمور بما تستحقه من جدية قد أتى أساسا من مجموعات الضغط المستفيدة من المجانية المطلقة ، و لم يأت عدم تنفيذ كل التوصيات السابقة مصادفة و دون أسباب . و في هذا فقد تم استُخدم اتحاد الطلاب كرأس رمح في رفض أي محاولة لفرض رسوم أو تغيير لشكل الإعاشة، و السكن الحاليين . و قد جاء في دراسة حديثة (احمد الجاك 1989) أن إتحاد الطلاب رفض جميع البدائل المطروحة بشأن الإعاشة كما أنه يرى أن مجانية التعليم "حق " مكفول لكل طالب و السكن و الإعاشة " حق شرعي "[22] لكأنما السماء تمطر المنّ و السلّوى على الجامعة . و هو شئ مفهوم بالنسبة لاتحاد الطلاب، و هو جهة مسيَسة لا يريد القائمون على أمره أن يرتبط اسمهم بالتفريط (كما يرون) بحقٍ ورثه الطلاب ،

و راحة اعتادوا على أنها الشئ الطبيعي في الحياة الطلابية. و حقيقة الأمر فليس اتحاد الطلاب وحده هو الذي أبدى الرفض، إذ أوضح الاستبيان في الدراسة أعلاه أن 83% من الطلاب يرفضون فرض أي رسوم مقابل السكن و الإعاشة، و 95% يرفضون تحويل السُفر (المقاصف) إلى كافتيريات . و ربما كان هذا هو ما دعى نائب مدير الجامعة للقول بأن " أي محاولة لفرض قرار فوقي لهذا الأمر في ظل التركيبة الاجتماعية و السياسية السائدة في السودان؛ لن يكتب لها النجاح " [23].

وأرى أن ما يستحق الوقوف عنده في قول السيد نائب مدير الجامعة هو" التركيبة الاجتماعية و السياسية السائدة في السودان". إذ أن هذا هو بيت القصيد في معالجة الأمور أو معاملتها بعدم الجدية، هذا إذا لم نقل التفريط فيها . إن التركيبة الاجتماعية ذات الوزن حقيقة، ليست هي الأغلبية الريفية ، أو الأغلبية الفقيرة عموما، أو الأغلبية الأميَّة و هي 75 % من السودانيين ، و جميع هذه الأغلبيات (لا صوت لها يعلو فوق صوت المعركة) تُسْمِعه للمسئولين . إذ أن وسائل الاتصال وقنوات الحديث خارجَ محيط مقدراتها. فلا البرامج الإذاعية و لا التلفزيونية و لا المقابلات الشخصية مُتاحة أمامها، و كذا الحال في الأفراح و الأتراح حيث تتلاقى الأغلبية الحقيقية (و هي غير الأرقام السكانية)من الوُجَهاء. أمَّا الآخرون (اي الفقراء) فهم ليسوا من فتيان المجالس، (. . . هأنذا أدع إلى الحرب و لم أدع إلى المجالسة) [24] وهو حالُهم.

إن الأغلبية الحقيقية هي " قبيلة المهنيِّين"، و أصهارهم من رجال الأعمال و كبار البيروقراطيين و الطائفية السياسيةَ. وهي " قبيلة " صغيرة غطت أجنحتها كل أجهزة الدولة، و امتدت يدها الطويلة إلى كل الحكومات و الأنظمة السياسية، و شاركت في بناء القصور الرملية في كل العهود، وخرجت بأقل الخسائر في كل المعارك.
إن المستفيد الحقيقي من المجانية " المطلقة " هم القادرون، وهم بدفاعهم عنها لا يدافعون عن مصالح الأغلبية إنما هم يدافعون عن مصالحهم. و كما رأينا فإن التعليم لم يكن مطلقا مجانا للمقتدرين، إذ

لا يسند ذلك منطق و لا عقل، ناهيك عن الاقتصاد في بلد امتدت له يد العون من كل الجهات و مدَ يد الاستجداء للقريب و الغريب. إن بيع مبدأ المجانيـة (باطلاق) على أساس أنه يحقق تكافؤ الفرص هو شئ بعيد عن الصحة، إذ أظهرت الدراسات أن مبدأ تكافؤ الفرص لا يتحقـق، مـا لم يستند علـى مثيليه في الاجتمـاع و الاقتصاد . و علـى سبيل المثال فمن بين عشرة آلاف تلميـذ تشيلي بدأوا الدراسة الابتدائيـة لم يستطع (9850 تلميـذ) 98.5 % منهم الوصول للتعليم العـالي (و قد كان منهم ثلاثـة آلاف من أبناء الفلاحين). و من الـ (150) الذيـن التحقوا بالدراسة الجامعيـة، هنالك أربعة فقط من أبنـاء العمـال و 146 من أبناء العائلات المالكـة للأرض و المشتغلة بالصناعـة و الأعمال المهنية، و ليس بينهم واحد من أبناء الفلاحين (سعد زهران 1984) .

أن المبدأ الأساسي في موضوع المجانية هو ألا يُضار غير المستطيع مـن مواصلة تعليمـه ، ويجب أن تُوفِّر له الدولـة كل ما يمكنه من تحقيـقٍ أقصى درجة من التعليـم تؤهله لها مقدراتـه الذهنية . أي أن تقيـد المجانية على غـير المستطيعين فقط [25] (الفقراء) ، وهو ما كان معمولا به في سنوات مضـت ، و أن تُفرض على المستطيعين مصروفات تعيد للجامعة قدرا من العرفان بأنها تقدم علما نافعا. إذ كيـف يستقيم عقلا أن يدفع ولي أمر الطالب خمسمائة جنيه في العام كمصروفـات للطالب في الجامعـة و يدفع لشقيقـه الأصغر عشرة آلاف جنيـه في الروضة أو للأكبر قليلا (7.5) ألف جنيه في المرحلة الابتدائيـة أو العامة (1989)، أو يدفـع لنفس الطالب خمسة آلاف جنيه قيمة كورسات تسخينية (لعدة) أسابيع؟ هل هنالك غضاضة في ان تفرض الجامعة رسومـا على المستطيعين بمقدار ثلاثة أو أربعة أضعاف مصروفات الروضة أو التعليم العام مثلا ؟.

إن رفـع لـواء المجانية المطلقة بدعـوى أنها تحقق المسـاواة و تهيئ ظروفـا مماثلـة للتحصيل ، أو بدعـوى أن الجامعـة بوتقة لصهر الطلاب من مختلف الأقاليـم ، هو على أقل تقدير إدعاء مردود لا تسنده الأرقام و لا التغييرات التي طرأت على الخارطة الجغرافية

و الإجتماعية للطلاب (إنظر ص 44). و حقيقة فإن الطلاب الذين يقصد صهرهم سـواء كانوا من الذين يأتون مـن الأقاليم النائية أو الطبقـات التي تحتل أسفـل السلمَ الإجتماعي هـم في تناقص مطرد يدعـو إلى القلق الشديـد و يدق نواقيس الخطـر إذا كان هنالك من يسمع .

لقد سلف القول بأن المجانية دعم ، لكنه كما رأينا دعم لا يذهب منه للمستحقـين إلا الفتات ، و يدافع عنه بإسمهـم آخرون ، و هي بهذا أقرب ما تكون إلى النهب المقنّن . و بدلا عن ذلك فالأوفق للجامعة و للمستمتعين بخدماتها أن يدفع المستطيعون ما عليهم من مستحقات . و مثلما لم يعد العمل شرفا بل غفلة و جهل كذلك استشرت الطفيلية ، حيـث لم يعد دفع مستحقات الدولـة شرفا هو الآخر بل " عوارة " . هـذا عـن المستحقـات و كان الواجب هو الحديث عمـا فوق ذلك ، أي فضـل الـزاد . و نلاحظ بأسى شديـد أن " قبيلة المستطيعين " لم تـر في جامعة الخرطوم مـا رآه تاجر إيراني (هـو البغدادي) أقام بالسـودان و أوقف كل أملاكه لها (كليه كتشـنر الطبية قبل أن يتم ضمها للجامعة) و ذلك منذ أكثر من ستين عاما . إذ ليس هنالك من أوقف للجامعة عقارا أو بنى قاعة من السودانيين فيما هو مثبت غير السيـد خضر الشريف (2 مليـون جنيه) على حد تقرير السيد مدير الجامعة للمجلس عام 1985.

إن هـذه " القبيلة " أقرب إلى الشبه بالبرجوازية المغربية التي يقول عنهـا محمد عابد الجابـري " إتجهت إلى الطريـق التي تجعل منها فئـة قليلة العدد فاحشـة الثراء ، تعيش حيـاة إستهلاكية في مستوى حيـاة أعلـى قمـة في البرجوازية الغربيـة ، و بالتـالي تفصلها عن حيـاة الشعـب مسافـات شاسعة تـزداد اتساعا مع مـرور الأيام " (الجابـري 1985 : 179) . لقـد أثبتت الدراسـات أن أكثر الفئات صرفـا على الدروس الخصوصية هـم أصحاب الوظائـف الفنية العليا(التكنوقراط) و هي الفئة التي تستحوذ على الوظائف الحساسة في جهاز الدولة و بالتالي فهي حريصة على أن توفر لأبنائها أسباب الوصـول إلى هذه الأماكن (سعيـد إسماعيل علي (204:1980).

أما ما هـو أهم من الصرف الخاص ، فهو تسخير جهاز الدولة كله لمصلحتهـا ، و استصدار القرارات التي تبـدو أن الفائدة منها عامة لكـن في حقيقـة الأمر لا تفيد منهـا إلا أقلية محـدودة . و منها على سبيل المثال القـرارات التشجيعية الخاصة بالمغتربين ، كشراء قطعة أرضـ أو رخصة عربة مقابل تحويل مبلغ محدد من الدولارات ، حيث لا يفيد منهـا أكثر من 2% من السودانيين العاملين بالخارج ، و منها البند المفتوح للدراسة بالخارج على النفقة الخاصة حيث كان الـدولار يحـول بسعر 2.5 جنيه (أقل من السعـر الرسمي) إلى ما قبـل عامين فقط (حاليـا 5.6 جنيه / الدولار) . و حقيقة الأمر فإن شهيـة "قبيلة الافندية والمستطيعين" غـير قابلة للإشباع ، و في سبيل إعادة إنتاج نفسهـا ستجعل من الدولة و أجهزتها - ما دامت تمسك بكل الخيوط و أقلامها مشرعة - ستجعل منها أداة لتحقيق أغراضها ملبسـة كل أنـواع الباطل أزهـى الثياب . إنها هي التـي تدري أن الدراسـات قد أثبتـت في 16 دولة أفريقية أن معـدل العائد الخاص مـن التعليم العـالي كان حوالي 30% و هوأعلـى معدل في العالم ، في الوقـت الذي اتضح فيه أن معدل العائد الإجتماعي للتعليم العالي كان فقط 13% كان 17% للثانوي و 26% للإبتدائي (البنك الدولي 1989 : 77).

7. خاتمة: "الدّاير يقول النَّصيحة يكبرٌ عصاتو"

لا يخلو موضوع مجانية التعليم من حساسية وهو موضوع مشحون بإمكانيـات سوء الاستغلال من قبل المستفيدين من المجانية المطلقة أو المجانيـة بمعني "الميري"، ولذا فان الدعوة إلي المجانية المقيّدة بعدم الاستطاعة يجب أَن تؤكد علي مبادئ أساسية:

1. ضرورة المجانية لغير المستطيعين لمواصلة تعليمهم العام والعالي لأن ذلـك يوفر لهم وللدولة إمكانيات خُبـز أفضل وأكثر (تنمية)، لأن قضية التعليم وقضية الخُبز في هذا العصر هي قضية واحدة كما يـري أحد كبار التربويين (محمد عابد الجابري 1985). "لأن من يملك الخبز يستطيع أن يتعلم، ومن تعلم يستطيع أن يملك الخبز" (26)

2. إن المنطق الاقتصادي السليم، إضافة الي الظروف الاقتصادية القاهرة للبلاد، يحتِّم تمويل الأغنياء لتعليم أبنائهم بتكلفته الفعلية، لأن ذلك يوفِّر موارد الدولة التي كانت ستخصص لهم، للمستحقين ومن هم اكثر حاجة لها. كما أن الاستثمار في التعليم العالي مربح ماديا واجتماعيا للشخص المتلقي ومعدل العائد الشخصي الخاص يفوق العائد الاجتماعي، ولذلك فمن الضرورة استرداد تكلفته مستقبلاً بالشكل الذي يجدّد موارد الدولة ويجعلها متوفرة للأجيال الأخرى القادمة.

فيما سبق من أجزاء في هذه الورقة رأينا كيف أن المصروفات المدرسية كانت في الماضي (كلية غردون التذكارية) تُفرض علي المستطيعين وتغطي في المتوسط نحو ثلث التكاليف الفعلية للدراسة. كذلك رأينا تغيُّر الخارطة الاجتماعية للطلاب، بتدنِّي القبول من الاقاليم، و الاجتماعية، بعد ان ازدادت اعداد المقتدرين زيادات ملحوظة بالقبول بالشهادات الأجنبية، وكنتيجة لتدني مستويات التعليم العام وضيق فرصه، وذلك للاستنزاف المتصل للمؤهلين من المعلمين لسنوات طويلة سواء كان ذلك بالاغتراب، اعارة أو هروبا، أو الالتحاق ببعض المؤسسات السياسية العاطلة في أيام النظام المايوي. أو تفضيل الأعمال الهامشية ذات المداخيل المتوسطة والعالية. وجميع هذه الأسباب مجتمعة هي نتيجة طبيعية لنظرة الدولة المستخفّة عملياً بمهنة التعليم وتربية النشء مما جعلها مهنة طاردة وجعل التعليم والتربية بضاعة يتّجر فيها العالمون والجاهلون، أجانب ووطنيون، كل بثمنه.

اذا أمكن الاتفاق علي المبادئ الأساسية المذكورة أعلاه، والعودة الي نظام للمجانية المقيّدة يكفل وصولها الي المستحقين فقط، يبقي سؤال عملي وهو كيف نصلَ الي المقتدرين، وكيف يمكن التعرف عليهم وسط ركام الأوراق الثبوتية، والمستخرجة في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية تفرد جناحيها علي أجهزة الدولة، بحيث يمكن ختم وتوقيع أي نوع من الشهادات سواء كان ذلك إقراراً ضريبياً أو شهادة دخل أو كفالة أو حتي شهادات ميلاد اطفال أو قسيمة

زواج، وهـو ما يعيدنا الي موضوع التدليس آنف الذكر. ورغم ان هـذا ليس مجال مقترحـات تفصيلية في هذا الأمـر الا انه يمكن الاشـارة الي مقترح يمكن محاولتـه اذ ربما كان خطوة في الاتجاه الصحيح. [27]

والمقـترح خاص بتصميـم استمارة خاصة بالقبـول ويكون القبول مشروطـاً بتسليمها مع مرفقاتها كاملـة. والفكرة هي الوصول الي مؤشرات حقيقية للدخل ويمكن الاهتداء الي مستوي "التدليس" فيها بسهولـة نسبيـاً. بالإضافة الي ذلك فانه يمكـن التوصل الي أوزان احصائيـة تساعد في الوصـول الي تقدير للدخل يأخـذ في الاعتبار معامـل التضخم السنوي، ويعتمد ليس فقط علي المعلومات المقدمة بـل أيضاً علي بنك للمعلومات النمطيـة للمهن المختلفة. وعلي سبيل المثال فيمكن أن تشتمل الاستمارة علي المعلومات التالية:

1. المنزل (ملك أم مؤجر؛ نوع المباني، عدد الغرف والطوابق... الخ)
2. الحي السكني ورقم المنزل (درجة أولي، ثانية، ثالثة... الخ)
3. مهنة الوالد (بتفصيلات مفيدة ومحددة وسيرة ذاتية مختصرة) مثلاً عام التخرج، اذا كان خريجاً، الوظائف التي تقلدها وأماكنها وتواريخها ومداخيلها... الخ أو نوع التجارة أو الزراعة.
4. السلع المعمرة بالمنـزل وعدد كل منها (عربة، ثلاجة، غسالة، تلفزيـون، فيديـو، مكيـف، مبرد... الخ) والخدمـات (عدد من يعملون بالمنزل بأجر، سائق، طباخ، حارس... الخ)
5. التعليم (مدارس خاصة، عامة، مصروفات مدرسية، دراسة أخوة بالخارج والمبالغ المدفوعة).
6. الأصول الثابتة و السائلة (عقارات، ثروة حيوانية، أرصدة، أسهم).
7. الأسـرة (تفاصيـل عـن الدارسين و العامليـن و اماكن عملهم ومداخيلهم).

إن المقصـود بالإقتراح أعلاه هو تقليل الإعتماد على الأوراق فقط والإستعانة بمصادر معلومات مختلفة. أما بالنسبة للإعاشة والسكن

فهنالـك مقترحات بشأنها منذ أكثر من عشرين عاما . كما أنه يجب التنبيـه على أن لهذا الإقـتراح تكلفة، و هي تكلفـة التنفيذ أي تكلفة الأورنيـك و لجنة الأوزان و الحاسب الآلي و المراقبة و المسوحات العشوائيـة . . . الخ و تبعا للتكلفة يمكـن تبني الإقتراح الذي تتوفر فيـه المؤشرات الموضوعية و قلة التكلفة بما في ذلك من رفع لرسوم التسجيل أو دفع فئة موحدة للإعاشة والسكن مع إمكانية استردادها من جهة قومية بشروط محددة . . الخ.

إن قبيلة الموسريـن تهتم بالشهادات أكثر ممـا تهتم بمحتواها. وفي حقيقة الأمر فإن التعليم العـالي المجاني التي تتكالب عليه سيصبح - لشح الإمكانيات - تعليما من الدرجة الثانية تتباعد المسافة يوميا بينه و بين آفاق المعرفة المتجـددة دوما. و ليس بعيدا اليوم الذي يصبح فيه خريجو هذه الجامعات المُتكالَب عليها، غرباء في قاعات الدرس التـي يجلس فيها نظراؤهـم. إن نوعية التعليم العـالي لا تقل أهمية عن توسيـع فرصه ،كما أن تحسينها يمر عـبر تخفيض التكلفة، و عـبر مشاركة الطـلاب و ذويهم في تحملهـا . إن تكلفة الطالب في مجـال الإعاشة و الإسـكان فقط كما رأينا تزيد علـى ألفي جنيه في العـام (1987/1986) و هـي تساوي أربعـة أضعاف (400 %) مرتـب الخريج الجامعـي في الوقت الذي تسـاوي فيه (24%) في ساحل العاج و كينيا، و(43%) في النيجر والكمرون، و(63%) في بوركينـا فاسـو. فهل يجـوز عقلا أن نغض الطـرف عن هذه المفارقـة؟ و إذا فعلنا فهـل نكون من ركاب قطـار التنمية أم قطار الاتجاه المعاكس؟

□ □ □

هوامش

1. سعيد اسماعيل علي (1984) " محنة التعليم في مصر " : 16 .

2. محمـد عمر بشـير (1970) " تطور التعليم في السـودان " : 98، وبابكر بدري (1960) :تاريخ حياتي الجزء الثاني

3. التقرير السنوي لمصلحة المعارف (1928): 11.

4. نفسه (1928) :11 .

5. التقرير السنوي - كلية غردون التذكارية 1927 :15 .

6. التقريرالسنوي لمصلحة المعارف

7. تقرير كلية غردون التذكارية 1941 : 5 .

8. تقرير كلية غردون التذكارية 1941 : 5 .

9. حسن عابدين فضل الله ساتي (1989) " تكلفة التعليم العالي في السوداني: دراسـة حالـة جامعة الخرطوم ، بحث بكالوريوس شـرف محاسبة) : 75 . هنالـك دراسة بلجنة تمويل التعليم توضح أن تكلفـة الطالب بجامعة الخرطوم لعـام 1989/88 (12) ألف جنيه إثنـي عشر ألف) و جامعة الجزيرة 16 الف جنيه، ومعهد الموسيقي والمسرح 23 الف جنيه ، و هي أعلى تكلفة للطالب في التعليم العالي .

10. لجنة تمويل التعليم العالي مذكرة داخلية غير مؤرخة.

11. التقرير السنوي ، الحاكم العام 1939 - 1941 : 128 و التقرير السنوي لكلية غردون التذكارية 1941.

12. الإحصاء التربوي 1962/1961، وزارة التربية و التعليم : 17.

13. التقاريـر السنويـة لكلية غـردون التذكاريـة 1926- 1930 و 1939- 1944 .

14. التقرير السنوي لمصلحة المعارف (1944) : 20.

15. تقويم جامعة الخرطوم 1986/1985 : 235 .

16. السر دوليب،(1981) عمـادة طلاب جامعة الخرطوم (مذكرة داخلية 1989).

17. السر دوليب (1989) مذكرة داخلية (الربط و المتحصل).

18. قرارات المجلس القومي للتعليم العالي بالأرقام 288، 264، 245، 195، 121، 73، 290، 45

19. أحمد حسن الجاك (1989) " سكن و إعاشة الطلاب : بدائل و إقتراحات بتكلفة أقل": 30

20. نفسه (1989) : 33، عن صحيفة الأضواء 1989/1/17.

21. " ظللتُ في عبيد عبس أحرس القطعان . . . . . أجتزُّ صوفها. . . . . أردُّ نُوقها. . . . . أنام في حظائر النسيان ؛ و هاأنذا في ساعة الطِّعان . . . . . ساعة أن تخاذل الكُماةُ و الرماةُ و الفرسان . . . . . دُعيت للميدان؛ أنا الذي ما ذُقت لحم الضأن . . . . . أنا الذي لا حول لي أو شأن . . . . أنا الذي أقصيت عن مجالس الفتيان . . . أدع إلى الحرب و لم أدع إلى المجالسة. " أمل دنقل (البكاء بين يديْ زرقاء اليمامة) 1967

22. التعبير (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) من قصيدة للشاعر أحمد فؤاد نجم يغنيها الشيخ أمام ، وهو أصلا أحد التعابير المشهورة للرئيس المصري السابق أنور السادات .

23. يكتب بعض أصحاب المحال التجارية (الدين ممنوع) أو (الدين ممنوع و الزعل مرفوع) و شبيه بهذا ما يكتبه بعض الأمريكان "In God we trust . All others pay" و أقرب الترجمات له يمكن أن تكون (ثقتنا في الله . أي شخص آخر يدفع " و إذا ما عُدِّلت لتصبح (أي شخص مستطيع يدفع) فيمكن أن تكون شعار للمشاركة في تكلفة التعليم العالي .

24. محمد عابد الجابري (1985) "من اجل رؤية تقدمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية" : 184 .

25. لقد سبق أن قدم اقتراح شبيه عام 1971 من قبل الدكتور جعفر محمد علي بخيت ، و لكنه يعتمد على إقرار ولي الأمر و توصيات المجلس المحلي. و كان الأورنيك المقترح حينها ينطوي أيضا على معلومات خاصة بما يمكن (يستطيع) أن يدفعه ولي أمر الطالب ، و عما إذا كان الطالب يستطيع السكن مع أقاربه في العاصمة ، وقد قدرت حينها تكلفة الطالب كاملة بحوالي ألف جنيه سوداني. كما كان الأورنيك يعني إلغاء الإعاشة و السكن ، لأنه قرر منح إعانة قدرها 115 جنيها (مائة و خمسة عشر جنيها) لطلاب العاصمة و210 جنيها لطلاب الأقاليم ، كإعانة سكن و إعاشة و رسوم و خدمات صحية . . . الخ

المراجـــــــع

1. التقارير السنوية للحاكم العام .

2. التقارير السنوية لكلية غردون التذكارية .

3. التقارير السنوية لمصلحة المعارف.

4. اللجنــة الوزارية لمراجعــة جامعة الخرطــوم (1970)، و اللجنة الفرعية لدراسة النواحي الإجتماعية.

5. بابكر بدري (1960) "تاريخ حياتي- الجزء الثاني"

6. تقارير عمادة الطلاب – جامعة الخرطوم .

7. تقارير لجنة تمويل التعليم العالي و المذكرات الداخلية .

8. حسن عابدين فضل الله ساتي (1989) " تكلفة التعليم العالي في السودان : دراسة حالة جامعة الخرطوم " بحث بكالوريوس محاسبة (شرف).

9. ساشاروبولوســ ، ج وودهــول ، م (1985) " التعليــم من أجل التنمية " مطبعة جون هوبكنز و البنك الدولي .

10. سعد زهران (محرر) (1981) " العالم الثالث يفكر لنفسه "

11. سعيد اسماعيل علي (1984) " محنة التعليم في مصر " – كتاب الأهالي.

12. عزة شمس الدين (1989) "التوصيف الاجتماعي لطلاب جامعة الخرطوم " بحث بكالوريوس شرف " شعبة العلوم الإجتماعية و الانثروبولوجية .

13. لجنــة القبــول للتعليم العــالي – إحصائيات و مذكــرات داخلية (مصطفى الماحي – مذكرة غير منشورة)

14. محمــد عمر بشــير (1970)" تطور التعليم في الســودان 1898-1956" ترجمة هنري رياض و آخرون.

15. محمــد عابد الجابــري (1985) " من أجل رؤية تقدميــة لبعض مشكلاتنا الفكرية و التربوية" طبعة خامسة .

16. مكي حسن أبّو (1989) "مذكرة لوزير التربية و التعليم". (غير منشورة)

(٣)

تعليم الاستعمار واستدامة الفوارق التنموية بين الأقاليم في السودان

تعليم الاستعمار واستدامة الفوارق التنموية بين الأقاليم في السودان[٢]

1 . مقدمـة

لعب الأداء المتـدني للاقتصاد السوداني، والمعانـاة المستمرة نتيجة الحروب المتقطعة (منـذ الاستقلال)، والتمثيل غير المتكافئ للأقاليم في الحكومة ومؤسسات الدولة، لعبت هذه العوامل جميعها دورا في إشعـال أشكال جديدة من الحراك الاجتماعي والسياسي خاصة بعد الانتفاضة في عام 1985. أما في ما يتعلق بالتفكير السياسي والبحث الأكاديمي ذي الصلة، فهناك عدد من المساهمات التي تناولت قضايا عدم المسـاواة في الدخول والفرص وتقاسم السلطة وتوزيع الدخل والثروة. ومن أهم هـذه المساهمات يمكن الإشارة إلى كتابات عبد الرحمـن أبكر إبراهيم (1985)، منصـور خالد (1990، 1988)، صديق امبده (1988)، محمد زين شداد (1988)، وعطا البطحاني (1988).

وقـد استنتج بعض من هؤلاء الباحثـين أن المشاكل آنفة الذكر يمكن تفسيرهـا أو ارتباطهـا بهيمنـة سياسـات الطبقـة الإسلاموعربيـة التجارية وسعيها لترقية مصالحها؛ وهؤلاء هم "الجلابة" في مصطلح البطحـاني، وهم تحالف البيروقراطية وطبقة التجار في رأي شداد (1988). آخرون ينحون باللائمة على المثقفين؛ فالدكتور إبراهيم (1985) علـي سبيـل المثال يركز علـي الجذور الاثنيـة (العرقية) والطبقية للمتعلمين الأوائل ويعتقد أن الظرف التاريخي الذي أتاح

---

٢ - مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، كراسة دورية رقم ٨٨ - اكتوبر ١٩٩٠م

لبعض المناطـق (الشمال النيلي مثلاً)، والمـدن الرئيسية (العاصمة المثلثـة) فرصـا لتعليم أبنائهـا قبل الآخرين هو شـئ مركزي وهام في مسألـة احتـكار السلطة في الوسط النيلي. أمـا الدكتور منصور خالـد (1990)، الفاقد الثقة بالكليـة في المثقفين فيما يبدو، فقد جمع بيانـات (دامغة) عن هذه النخبـة ومؤسساتهـا السياسية، ومن بعد استعمـل كماً ثرًا من المفـردات لإدانتهم. فسياستهـم وسياساتهم – فيما يرى– يمكن تفسيرها بردَهـا إلى عدم حساسيتهم المفرطة تجاه أمهـات الأمور، فضلا عن الارتباك، والحيرة، والانتهازية التي لازمتهم، وقصـور الرؤية والإخفاق الفكري والأخلاقي، وغلبة المصلحة الشخصية وأسبقيتها علي غيرها، من بين أشياء أخرى.

في هـذه الورقـة نطرح إطارا آخـر (هو أيضا جزئـي في نظرته) نحـاول من خلالـه أن نتفهم الأسبـاب التي أدت إلى سـوء إدارة الشئون الاقتصادية والسياسية في السودان منذ الاستقلال، وكشيء مرتبـط بذلك، لمـاذا لم تتم معالجة الخلل في التـوازن التنموي بين الأقاليـم المختلفـة في السودان. تفترض الورقة أن الـدور الذي لعبتـه النخبـة كان مركزيا، وتـرى أن نوعية التعليـم الذي تلقته وأهدافه وخلفيات أفراد هذه النخبة الجهوية والاجتماعية والإثنية، وانتماءاتهم السياسية، كلهـا مهمة في تفسير سلوكياتها وتعاملها مع القضايـا القوميـة الكبيرة. وتكمـن أبرز سلوكيات هـذه النخبة في عـدم الاهتمام (أو ربما الإهمال المتعمـد)، بتصحيح أو فك احتكار الاستئثار المستمـر بالسلطة بواسطة أقاليـم و/أو مجموعات عرقية واجتماعيـة بعينهـا. ويرتبط بهـذا الوضع التوزيـع المختل للدخل والـثروة كنتيجة طبيعيـة ومحصّلة منطقية لتجـذر واستمرار ذلك الاستئثار. لذلـك فإن قضيتي سوء اقتسام السلطة والثروة تشكلان – فيمـا يرى الكثيرون – الأسبـاب الجذرية وراء مطالب الأقاليم المهمشة تاريخيا بحقها في كليهما.

في الجزء الثاني من هذه الدراسة نقدم الإطار التحليلي الذي نحاول مـن خلاله أن نفسر – بوجه عام – أسبـاب استمرار عدم التوازن الإقليمـي (فيمـا يختص بالاقتسـام العـادل للسلطة والـثروة) في

السودان منذ الاستقلال. وفي الجزء الثالث نتناول حجم الاستئثار بالسلطة بواسطة أقاليم بعينها، وفي الجزء الرابع نناقش العوامل التي تفسر، في تقديرنا، استمرار هذه الفوارق التاريخية. وأخيرا نقدم في الجزء الخامس خلاصة الدراسة.

2. إطار تحليلي

تاريخياً نُظر إلى فوائد التعليم بصفه عامة، والتعليم العالي منه علي وجه الخصوص، في إطار ما تتيحه من إمكانية التحرك إلي أعلي السلَم الاجتماعي وما يرتبط بذلك من الدخول المرتفعة لمن توفر لهم ذلك التعليم. وفيما يختص بالتعليم العالي تحديدا فقد اتضح أن تكلفته أعلي، ومردوده أقل نسبيا، بالنسبة للفقراء (باغواتي 1985). ويعود ذلك إلي أن أبناء ذوي الدخول العالية ممن تلقوا تعليما عاليا يحصلون علي وظائف ذات رواتب عالية أو يحصلون علي وظائف بصورة أسرع من غيرهم ممن تلقوا درجات مماثلة (من أبناء الفقراء)، أي أنهم يتحصلون علي عوائد أعلي من غيرهم من التعليم العالي. هذه العوائد العالية يمكن اعتبارها - بسهولة - ربحاً ناتجاً عن العلاقات المؤثرة والنافذة لأهلهم (عوائلهم). وهذه العلاقات نفسها - خاصة في الدول النامية - هي نتاج للسبق في فرص التعليم التي أتيحت لأسرهم، رغم تواضعها. وبالتالي فإن مثقفي الدول النامية وطبقاتها العليا هم، علي وجه العموم، نتاج للصدف التاريخية التي أتاحت لهم السبق في الالتحاق بالتعليم النظامي، وليس بسبب أصول ارستقراطيه أو مقدرات استثنائية.

ونري هنا أن عوائد التعليم يمكن أن تغطي أو تمتد لمجموعة من الناس من أقارب وأصدقاء وأصهار المتعلم، كما تمتد عبر الزمن حتى للأحفاد، وذلك عن طريق "السلوك الريعي" للمتعلمين Rent-seeking behaviur (انظر كروغر 1976، آسهوف 1989). إذ تعمل النُخبة علي إعادة إنتاج طبقتها عن طريق شبكة العلاقات الاجتماعية التي بنتها منذ أيام الدراسة، وذلك بتبادل المنافع والأفضال فيما يختص بالمواقع الهامة والوظائف ذات الامتيازات، والدخول العالية بصرف النظر عن التكلفة الاجتماعية

للتجاوزات المرتبطة بذلك، وبكثير من عدم الحساسية بحجم الخطأ. أما المنافسة الحرة علي الوظائف والتي قد تؤدي إلي اختراق ذلك الاحتكار فسرعان ما يتم الالتفاف حولها واستبدالها عمليا بنظم تعتمد علي التوصيات والمرجعيات الشخصية (الواسطة). لذلك فإن المنافع الاقتصادية الناتجة عن سياسات التدخل الحكومي يمكن أيضا إضافتها للريع المتعلق بالاحتكار التاريخي للسلطة. كما أن الفوائد المرتبطة باحتكار السلطة (أو الاستئثار بها) بهذا الفهم (السلوك الريعي) تؤدي إلي تغيير مفهوم معدل العائد من التعليم rate of return)) من معدل عائد للفرد إلي معدل عائد لأفراد الأسرة المعاصرين منهم وأجيالهم اللاحقة. وعليه فإننا نعتقد أن إطار السلوك الريعي يمكن أن يوسع ليستخدم في تفسير وفهم الأسباب التي أدت إلي سوء إدارة الشأن الاقتصادي والسياسي في السودان منذ الاستقلال.

فالسلوك الريعي وفق المفهوم المذكور أعلاه، ليس مجرد تبلد للحس أو الانتهازية وإنما هو سلوك اقتصادي عقلاني لمجموعة من الناس غير راغبين (أو ليسوا علي استعداد) لإضاعة الفرصة التي واتتهم بمصادفة تاريخية بحتة. أضف إلي ذلك، فإن خلفيتهم الاجتماعية وتحيزهم المكاني -(تعصبهم لأهل المناطق التي جاءوا منها) ونوعية التعليم الذي نالوه، كل ذلك يكبل تفكيرهم ويمنعهم من التصرف علي نحو مختلف. ولذلك كان مفهوم الدولة نفسه، دولة الأمة (الوطن)، التي يجب أن تسبق مصلحتها المصلحة الشخصية للفرد أو مصلحة مجموعة بعينها، غريباً عليهم. كما أن القيم الاجتماعية السائدة كانت تغذي السلوك الريعي لهذه القبيلة الجديدة الصغيرة - "قبيلة النخبة/الخريجين"- التي رأت أن مصلحتها تحتم عليها ترك المظالم التاريخية كما هي عليه. خاصة بعد ان اتضح أن المكاسب التي تحققت لها كنتيجة للسيطرة علي بيروقراطية الحكومة هي مكاسب إستراتيجية للدرجة التي لا يمكن التفريط فيها في سبيل فكرة مجردة مثل "المصلحة العامة"..وتمت بالتالي- وبوعي كامل- التضحية بالمفاهيم المتعلقة بالمصلحة العامة مثل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، من خلال ترك المظالم التاريخية والفوارق دون تصحيح.

3. احتكار السلطة ومزاياه الاقتصادية

لأسباب تاريخية عديدة، منها أن الاستعمار لم يكن حريصا أو راغباً في أن يري الذين ارتبطوا بالمهدية مشاركين في الأجهزة الحكومية تحت الحكم البريطاني - المصري (الحكم الثائي) (1898-1956)، ومنها انه - في أول سنواته علي الأقل - كان حريصا علي أن يكون التوظيف الحكومي حكرا علي الموالين للنظام الجديد أو ممن كانوا علي عداء مع المهدية، قام الاستعمار بفتح المدارس أولا في الخرطوم والمديريات الشمالية. (تجدر الإشارة هنا أن دارفور لم يتم إخضاعها وضمها لبقية أقاليم السودان إلا في عام 1916 وان الجنوب لم يتم البت في أمر بقائه في السودان أو انضمامه إلي يوغندا إلا في حوالي 1946). هذه الحقائق التاريخية من بين أخري، هي التي شكلت التوزيع الجغرافي لطلاب كلية غردون التذكارية - أول مؤسسه تعليمية في البلاد (1902) - والتي تطورت وتحولت إلي جامعة الخرطوم فيما بعد عام (1955).

وكما يتضح من الجدول (1) أدناه كان غالبية طلاب الكلية في عام(1929) من الخرطوم والإقليم الشمالي والإقليم الأوسط. وتظهر هيمنة هذه الأقاليم بوضوح أكثر إذا نظرنا إلي معامل التركيز (مجموع نسب الأقاليم المذكورة إلي المجموع الكلي) حيث نجد أن طلاب الخرطوم والشمالية يشكلون نحو 64% من الطلاب في العام 1929 وترتفع النسبة إلي نحو 90% إذا تمت إضافة الإقليم الأوسط. والنسب ما زالت هي هي بعد ستين عاما (89%) في عام 1990/1989، بعد ان انخفضت قليلا في نهاية الستينات.

الجدول (2) يوضح الاحتكار التاريخي للسلطة في السودان منذ الاستقلال (1954-1989) معرًفة بفضاء المشاركة للأقاليم المختلفة في تبوُّء المناصب القيادية علي مستوي الوزارات وقيادة الخدمة المدنية، والجيش والشرطة، والهيئة القضائية، والسلك الدبلوماسي. وكما يتضح من الجدول فإن هناك تطابقا كاملا (أو شبه كامل) بين الاستئثار بالسلطة وتركيز التعليم في مناطق بعينها (وهو شي ليس بمستغرب بطبيعة الحال).

جدول (1) التوزيع الإقليمي لطلاب كلية غردون التذكارية (1929) وجامعة الخرطوم (1959، 1989)

	١٩٢٩		١٩٥٩/١٩٦٠		١٩٨٩/١٩٩٠ prelim))	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الخرطوم	٢١٨	٤٢,٧	٣٩٩	٣٣,٣	١٠٠٦	٤٧,٢
الإقليم الشمالي١	١٠٦	٢٠,٨	٢٧٨	٢٣,٢	٢٢٠	١٠,٣
الإقليم الأوسط١	١٣٤	٢٦,٣	٢٩٥	٢٤,٦	٦٢٥	٢٩,٣
الإقليم الشرقي	١١	٢,٢	٦٦	٥,٥	١٣٧	٦,٤
إقليم كردفان	٤١	٨,٠	٩٠	٧,٥	٨١	٣,٨
إقليم دارفور	-	-	٣١	٢,٦	٥٦	٢,٦
الإقليم الجنوبي	-	-	٤٠	٣,٦	١	-
الجملة	٥١٠	١٠٠	١١٩٩	١٠٠	٢١٣١	١٠٠,٠
معامل التركيز CR-٢ (الخرطوم ، الشمالي)٢		٦٣,٥		٥٦,٥		٥٧,٥
معامل التركيز-CR٣ (الخرطوم، الشمالي، الأوسط)		٨٩,٨		٨١,١		٨٨,٨

المصادر :1. التقارير السنوية لكلية غردون التذكارية.
2. الإحصاء التربوي (وزارة التربية والتعليم 1960/1959).
3. لجنة القبول - جامعة الخرطوم.

جدول (2) مؤشرات احتكار السلطة في السودان* 1954–1989

	الخرطوم		الشمالي		الأوسط(١)		الشرقي		كردفان		دارفور		الجنوبي		أخري××		الجملة	معامل احتكار (٢) السلطة ٪	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪		CR-2	CR-3
رئيس الجمهورية والوزراء (منهم من أم درمان)	١٢٦ ٩٦	٤٥,٣ ٣٤,٥	٢٩	١٠,٤	٤٠	١٤,٣	١٥	٥,٣	٢٧	٩,٧	٩	٣,٢	٣٠	١٠,٨	٢	٠,٧	٢٧٨	٥٥,٧	٧٠,٠
وكلاء الوزارات ومدراء المصالح الحكومية (من أم درمان)	٧٤ ٣٨	٥٠ ٢٥,٧	٤٢	٢٨,٤	٢٠	١٣,٥	٢	١,٤	٩	٦,١	١	٠,٧	٠	٠	٠	٠	١٤٨	٧٨,٤	٩١,٠
كبار ضباط الجيش (منهم من ام درمان)	١٢٢ ٨٢	٤٨,٨ ٣٢,٨	٣٨	١٥,٢	٣٣	١٣,٢	١٣	٥,٢	٢٦	١٠,٤	٨	٣,٢	٢	٠,٨	٢	٠,٨	٢٥٠	٦٤	٧٧,٢
كبار ضباط الشرطة (منهم من ام درمان)	٣٣ ٢١	٢٩,٧ ١٨,٩	٣٠	٢٧	٢١	١٨,٩	١٥	١٣,٥	٨	٧,٢	٥	٤,٥	٠	٠	٠	٠	١١١	٥٦,٧	٧٥,٦
قضاة المحكمة العليا (منهم من أم درمان)	٢٧ ١٦	٣٧ ٢١,٩	٢٢	٣٠,١	١٢	١٦,٤	٢	٢,٧	٧	٩,٦	٠	٠	٢	٢,٧	١	١,٤	٧٣	٦٧,١	٨٣,٥
السفراء (منهم من أم درمان)	٢٢ ١٥	٢٦,٨ ١٨,٣	٢٣	٢٨	١٢	١٦,٤	٤	٤,٨	٧	٨,٥	٠	٠	٣	٣,٧	١١	١٣,٤	٨٢	٥٤,٨	٦٩,٤
كبار المسئولين السياسيين في مايو (٦٩–١٩٨١)	٣٨	٢٨,٨	٣٤	٢٥,٨	٢٣	١٧,٤	١	٠,٨	١٠	٧,٦	٠	٠	١٠	٧,٦	١٦	١٢,١	١٣٢	٥٤,٣	٧١,٧

المصدر : بحث الدراسة / هوامش : × كل البيانات للفترة 1954–1989، عدا السفراء وكبار المسئولين السياسيين فهي من فترة مايو. الاعداد المذكورة (الجملة) للمناصب تكاد تكون شاملة لكل العدد في أحيان كثيرة. فعلى سبيل المثال تمثل العينة في حالة السفراء 90% (للعام 1988) وأكثر من 70% لكل من قضاة المحكمة العليا، وكبار ضباط الجيش، والشرطة، (قادة وحدات)، و 52% فى حالة كبار رجال الخدمة المدنية.

×× آخري – تشمل مولودين خارج السودان أو الذين لم تذكر أماكن ولادتهم. 1

. المديرية الشمالية (لاحقاً الإقليم الشمالي) قامت محل مديريات بربر، دنقلا وحلفا عام 1935.

ومديرية النيل الأزرق (الإقليم الأوسط لاحقاً) أنشأت عام 1939 لتحل محل مديريتي النيل الأزرق والنيل الأبيض سابقاً.

2. معاملات التركيز (Concentration Ratio CR) تحسنت خلال فترة الستينات والسبعينات، عندما بلغت نسبة الطلاب القادمين من الخرطوم /الشمالي (CR-2)، والخرطوم /الشمالي/الأوسط (CR-3) أدنى مستوياتها فى عام 1979/80 – 39% و71% (على التوالي – لا تظهر بالجدول.

جدول (3) التوزيع الإقليمي لضباط القوات المسلحة (1962، 1972)

	لواء النسبة ٪		عميد النسبة ٪		عقيد النسبة ٪		مقدم النسبة ٪		رائد النسبة ٪		نقيب النسبة ٪	
	١٩٦٢	١٩٧٢	١٩٦٢	١٩٧٢	١٩٦٢	١٩٧٢	١٩٦٢	١٩٧٢	١٩٦٢	١٩٧٢	١٩٦٢	١٩٧٢
الخرطوم الكبرى (منهم من ام درمان)	٥٣,٨ ٣٨,٥	٤٤,٤ ٤٤,٤	٥٠ ٣٠	٥٠ ٣٦,٧	٦٩,٦ ٥٦,٥	٥٣,١ ٣٩,٢	٥٠ ٤٥	٥٤,٥ ٢١,٨	٥٧,٩ ٣٧,٦	٥٤,١ ٣٤,٩	٥٣,٥ ٣٨,٤	٤٨ ٢٩,١
الإقليم الشمالي	٣٨,٥	٢٢,٢	٣٠	٢٠	١٧,٤	١١,٣	٢٥	١٨,٢	٢٣,٤	١٨,٦	١٨,٩	٢٧,٣
الإقليم الأوسط	٠	١١,١	١٠	١٣,٣	٤,٣	١٢,٦	١٠	١٠,٩	٧,٨	٩,٩	٩,١	٧,٩
الإقليم الشرقي	٧,٧	٠	٠	٣	٤,٣	٥,١	٠	٥,٤	١,٣	٢,٣	٧,١	٣,١
كردفان	٠	١١,١	٠	١٠	٤,٣	٥,١	١٥	٥,٤	٦,٥	٩,٩	٣	٧,٩
دارفور	٠	٠	١٠	٣	٠	٣,٨	٠	٠	٠	٣,٥	٣	٥,٥
الجنوب	٠	١١,١	٠	٠	٠	٨,٩	٠	٥,٤	٩,١	٢,٧	٦,١	٢,٣
معامل التركيز CR-2 (الخرطوم / الشمالي)	٩٢,٣	٦٦,٦	٨٠,٠	٧٠,٠	٨٧,٠	٦٤,٤	٧٥,٠	٧٢,٧	٦٩,١	٧٢,٧	٧١,٧	٦٥,٣
معامل التركيز CR-3 (الخرطوم/ الشمالي/الأوسط)	٩٢,٣	٧٧,٧	٩٠,٠	٨٣,٣	٩١,٣	٧٧,٠	٨٥,٠	٨٣,٦	٨١,٣	٨٢,٦	٨٠,٨	٧٣,٢

المصدر : بحث الدراسة 1986–1990

العينة 1962 419

العينة 1972 472

من الجدولين أعلاه يتضح – على سبيل المثال أنه في الفترة 1954–1989 – حـازت الخرطـوم والإقليم الشمـالي (14% من السكان في عـام 1988) على نحـو 80% من وكلاء الـوزارات ومدراء المؤسسـات الحكومية، و67% مـن قضاة المحكمة العليـا ورؤساء القضاء، و64% من كبـار ضباط القوات المسلحة وأكثر من 50% مـن المناصب الوزاريـة وكبار قـادة الشرطة والسفـراء، أي أن هيمنتهـا على السلطـة طيلة الفترة منذ الاستقـلال (35 سنة) كانت مطلقـة اوشبه كاملة. ويرتفع مؤشـر معامل تركيز احتكار السلطة إلـى أكثر مـن 75% إذا أضفنـا إليه الإقليم الأوسـط. وفي الحقيقة فـان معامل التركيز في احتكار المناصب العليا في الجيش (جدول3) يرتفـع أكثر ليصل إلى نحو 70% للخرطـوم والشمالي وأكثر من 80% في المتوسط اذا تمت إضافة الإقليم الأوسط.

للتعـرف علي مدى محدوديـة وضيق قاعدة التعليـم (والسلطة)، يمكننـا فقـط أن نلقى نظـرة على نتائـج الإحصاء السـكاني الأول 1956/1955 (حنـين 1963). حيث يتبـين أن مديرية الخرطوم كانـت تشـكل 4.9% من السـكان، والعاصمة المثلثـة (246،000 نسمـة) حوالي 2.4% من السكان وام درمان لوحدها (114،000 نسمة) نحو 1% من السكان. وكما يتضح من الجدول أعلاه فانه في الفترة المذكـورة (1954 – 1989) حازت أم درمان لوحدها (1% مـن السكان) علي 35.5% من المناصـب الوزارية (شاملة عضوية مجالس السيادة ورئاسة الوزراء)، 25% من قادة الخدمة المدنية، 33% من كبار قادة الجيش، 19% من كبار ضباط الشرطة وقادتها و 22% مـن قضـاة المحكمة العليـا. وبالمقابـل كان وجود الجنوب ودارفور اسميا فقط رغم تشكيلهما لنحو 40% من السكان.

الجـداول (4) و(5) توضـح التركيبة الإثنيـة والخلفية الاجتماعية لطلاب كلية غـردون التذكاريـة 1926–1944 والذين جاء منهم القـادة في مناحي الحيـاة السودانية المختلفة فيمـا بعد. ويلاحظ أن غالبيـة الطـلاب فى الفـترة المذكـورة (نحـو 70%)، تم تصنيفهم كعـرب، و 22% مواليـد (أبنـاء الجنسيات التي دخلـت مع الحكم

الثنائي من مصريين وشوام وأغاريق وغيرهم). من ناحية الخلفية الاجتماعيـة فان ما بـين 50% - 70% من الطلاب هم إما من أبناء موظفي الحكومة أو ضباط الجيش أو من أبناء التجار، وكانت إدارة الكلية تعي هذه الخصائص حيث أشـارت إلى هذه الخلفيات الإثنية والاجتماعية في تقريرها السنوي لعام 1930(ص 15). وإذا أخذنا في الاعتبـار انه حتى عـام 1956 كان معدل سـكان المدن فى كل السـودان حوالي 5.8% فقط يتضح لنا كذلك مدى تركيز التعليم فى سكان الحضر مقارنة بالريـف بمزارعيه ورعاته. للأسف الشديد ورغم وضوح هذا التركيـز المرَكب ووضوح النتائج المترتبة عليه بالضـرورة، فإنه وعلى مـر السنين لم يتم تعديـل أو تصحيح هذا الخلل الموروث (شامـلا النواحي الجغرافية، والإثنية والاجتماعية والحضرية) بأي صورة قاصدة.

جدول (4) الأصول الإثنية لطلاب كلية غردون التذكارية(1926-1944)

	١٩٢٦-١٩٣٠		١٩٣٧- ١٩٤٠		١٩٤١- ١٩٤٤	
	عدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪	عدد	نسبة٪
عرب	١٥٣٥	٧٠,٥	١٠٥٥	٦٦	١٤٧٥	٧٠,٥
زنوج١	٧١	٣,٣	٤١	٢,٦	٣٠	١,٤
مواليد٢	٤٤٢	٢٠,٣	٣٨٧	٢٤,٢	٤٥٦	٢١,٨
برابرة٣	١٢٣	٥,٦	١٠٢	٦,٤	١٠	٥,١

المصدر: التقارير السنوية - كلية غردون التذكارية للسنوات 1926-1944.
1. جاءت في بعض تقارير الكلية (زنوج أو جنوبيين عرب).
2. هؤلاء هم من ذوى الأصول الأجنبية (مصريين، أتراك، شوام، اغاريق.. الخ) وتمت الإشارة إليهم فى تقارير أخرى على أنهم «مولدين» أو «مستوطنين».
3. كانت التقارير تذكرهم هكذا ولا يقال «نوبيون». وهنالك عدد 6 طلاب أشير إليهم - (أخرى) وهم أثيوبيون، يمانية وصومالين.

جدول (5) الخلفية الاجتماعية لطلاب كلية غردون التذكارية (1926-1944)*

مهنة الأب (أو ولي الأمر)	١٩٢٦-١٩٣٠		١٩٣٩-١٩٤٤	
	عدد	٪	عدد	٪
موظف	٦٠٨	٢٧,٩	١٤٦٧	٤٨,٩
ضابط	٧٤	٣,٤	٨٥	٢,٩
تاجر	٤٦٦	٢١,٤	٦١٩	٢٠,٦
زعيم قبيلة(ناظر/عمده)	٨٨	٤,٠	٦٧	٢,٢
حرفي	١٦٦	٧,٦	٣٣٨	١١,٣
مزارع	٧٨٨	٣٦,٢	٤٢٦	١٤,٢
المجموع	٢١٧٧	١٠٠,٠	٣٠٠٣	١٠٠,٠

المصدر : التقارير السنوية - كلية غردون التذكارية للسنوات 1926-1944
*الإحصاء التربوي لعام 1960/1959 يوضح أن الصورة لم تتغير كثيرا (بالنسبة لجامعة الخرطوم) منذ 1944 ، اذ نجد أن نسبة أبناء المدراء والموظفين قد بلغت 43.7% من الطلاب ، وأبناء التجار ورجال الأعمال 31.7%، أبناء المزارعين 16.8% وأبناء العمال 7.8%.

يمكننا أن نرى الآن أن عددا من الخصائص المتلازمة قد شكلت طبقة المتعلمين الأوائل (الخريجين/ النخبة) التي تولت مقاليد الأمور في الفترة التي أعقبت الاستقلال. فهؤلاء المتعلمين هم على وجه العموم من "عرب" الشمال النيلي، يقيمون فى الغالب في المناطق الحضرية وينتمون اجتماعيا إلى الشرائح العليا فى المجتمع السوداني من موظفي الحكومة والتجار. وهي شواهد تدعم مقولات كل من شداد (1988)، البطحاني (1988)، وإبراهيم (1985)، فيما يختص بطبيعة المجموعة المهيمنة.

كما هو معلوم فان أهمية السيطرة على الجهاز الحكومي كمصدر للسلطة والثروة فى الدول النامية أكبر بكثير مما يبدو للعيان. هذه الأهمية ناتجة فى الأساس من مقدرة الدولة على التدخل في كل الشئون الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. ومن ذلك - على سبيل المثال- سلطة منح التصديقات والرخص التجارية، منح الأراضي الزراعية والسكنية و(السكن الجاهز أحيانا) والمدعوم، منح القروض والسلفيات على أسس تفضيلية، التصديق بالتعامل في

السلع والخدمات التي تحتكرها الدولة - أو تحت سيطرتها . . . الخ . وفي واقع الأمر فإن الحكومات فى الدول النامية بوسعها تحطيم او رفع أى شركة او فرد (تاجر) في القطاع الخاص ، والأمثلة على ذلك لا تحصي . وعليه فإن السيطرة على الجهاز الحكومي (بيروقراطية الدولة) تعني - بوجه من الوجوه - الجلوس على منجم من الذهب . وكما يقول شداد "فإن بيروقراطية الدولة هي المصدر الحقيقي للثروة ، ولذا فإن السيطرة عليها تصبح الشرط الضروري لتراكم الثروات الطفيلية" (شداد1988) . وهذه الحقيقة ليست فقط فى أذهان طبقة التجار الذين يشكل أبناؤهم فى المتوسط حوالي 25% من الخريجين (خريجي كلية غردون التذكارية) وإنما أيضا في ذهن "قبيلة" الخريجين نفسها ، وأعضاء هذه الشريحة ، القبيلة الجديدة ، الذين وعوا منذ وقت مبكر (منذ عام 1942) بالأهمية الإستراتيجية للجهاز الحكومي كمصدر للسلطة والثروة كما أشار إلى ذلك إبراهيم (1985 :327) .

إذا أخذنا بعض الأمثلة من المنافع الناتجة عن السيطرة على الجهاز الحكومي ، سنجد أن الوظائف ذات المداخيل العالية نسبيا يتم حجزها أو تخصيصها بشكل أو بآخر (الواسطة) للمجموعة المسيطرة من الخريجين وحلفائهم من طبقة التجار من أجل الحفاظ على أفضليتهم وإعادة إنتاج طبقتهم . وقد بدأت هذه الممارسة بوظائف مثل ضباط القوات المسلحة وموظفي البنوك والمؤسسات شبه الحكومية والحكومية ذات الامتيازات الوظيفية الكبيرة آنذاك ، وامتدت هذه الوظائف لتشمل القطاع الخاص ، الشركات والبنوك الأجنبية ، ووظائف المنظمات الإقليمية والدولية (عندما يكون شرطها الترشيح الحكومي) . لقد كانت شبكة علاقات قدامى الخريجين ومن تبعهم نشطة في تبادل المنافع والأفضال فيما بينها ، وفي نفس الوقت مصَرة علَى استدامة المنافع الاقتصادية التي آلت لها دون وجه مستحق . وربما لا يمكننا الوصول (بعملية حسابية) إلى نسبة العائد من التعليم الأوسط والثانوي (كلية غردون التذكارية) في تلك الفترة ولكنها - بما تمت الإشارة إليه - قد تكون من بين الأعلى فى العالم حينها .

جدول (6) التركيز الإقليمي للوظائف ذات الدخل المرتفع.نسبيا (1989)

	المصارف		مشروع الجزيرة		المصرف العربي للتنمية في إفريقيا(BADEA) مهنيين		فنيين		سكرتارية		المغتربين المهنيين في الملكة السعودية(١٩٨٠)*	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الخرطوم	٢٨	٣٢,٢	٥٩	١٨,٢	١٣	٥٦,٤	١٤	٤٣,٨	١٨	٦٦,٧	١٤٤	٢٨
الشمالي	١٨	٢٠,٧	٥٢	١٩,٠	٤	١٧,٤	١٧	٥٣,١	٦	٢٥,٩	١٠٦	٢٠,٦
الأوسط	٢١	٢٤,١	١٧٥	٥٣,٨	٢	٨,٧	٠	٠,٠	١	٣,٧	١٥٧	٣٠,٥
الشرقي	٦	٦,٩	١٠	٣,١	١	٤,٣	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٤٠	٧,٨
كردفان	٥	٥,٧	١٢	٣,٧	٢	٨,٦	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٣١	٦
دارفور	٢	٢,٣	٣	١,٠	١	٤,٣	١	٣,١	٢	٧,٤	٢٤	٤,٧
الجنوب	٦	٦,٩	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	١٢	٢,٣
أخرى	١	١,١	–	–	–	–	–	–	–	–		
الجملة	٨٧	١٠٠	٣٢٥	١٠٠	٢٣	١٠٠	٣٢	١٠٠	٢٧	١٠٠	٥١٤	١٠٠
معامل التركيز (CR-2 الخرطوم/ الشمالي)	٥٢,٩		٣٤,٢		٧٣,٨		٩٦,٦		٩٢,٩		٤٨,٥	
معامل التركيز (CR-3الخرطوم الشمالي الأوسط)	٧٧,٠		٨٨,٠		٨٢,٥		٩٦,٩		٩٦,٣		٧٩,١	

المصدر : بحث الدراسة (1986-1990)، * مختار عجوبة (1988)

جدول (6) أعلاه يوضح نسـب التركيز الإقليمية فيما يتعلق ببعض الوظائف المختـارة ذات المداخيـل العالية نسبيا كقطـاع المصارف ومشـروع الجزيـرة وأحـد المنظمـات الإقليميـة (ورئاستهـا فى الخرطـوم) - وهو المصـرف العربي للتنميـة في إفريقيا. وكما هو متوقع فهنـاك تطابق بين نسب التركيز فى التعليـم في أقاليم بعينها ونسـب التركيز فى الوظائف ذات المرتبـات والمزايا العالية نسبيا. ولا نزعـم هنـا ان هنالك علاقـة مباشـرة - في كل الأحوال- بين هذه النتائج والسلـوك الريعي. فالتركيز فى حالة هجرة المهنيين له علاقة بحجـم وعدد المتعلمين من ذوى المؤهـلات في مناطق معينة أكثر من غيرها (الشمالية مثـلاً) والنسبة العالية للإقليم الأوسط هو شي طبيعي لوجود مشروع الجزيرة بها بالطبع.

كمثـال إضافي على الاستحواذ على المزايـا الاقتصادية نورد أدناه (الجـدول7) الخاص بتوزيـع مشاريع الزراعـة الآلية في جنوب كردفـان (هبيلـة) في 1974. ويتضـح من الجـدول أن83% من المشاريـع قـد تم توزيعها علـي التجـار (50%) والمعاشيين 22% والمحامين 6% وجلهم من خارج المنطقة. أما المزارعون والجمعيات التعاونية فقد كان نصيبهم مجتمعـا 17%. وهنالك وقائع تشير إلي أن طلبـات الحصول علـى مشاريع من قبل السـكان المحليين قد تم استبعادهـا ليتم تمكـين معاشي الحكومة وضباط القـوات النظامية وتجار المـدن من الحصول على تصاديق مشاريـع للزراعة الآلية في منطقـة هبيلة في جنوب كردفان. يجدر بالذكر أيضاً أن التزاحم حـول ملكية المشاريـع يعود إلى أن ملاكها يمكـن ان يحصلوا على قروض من البنك الزراعي السوداني بفوائد تفضيلية (أو إسمية).

هنـاك ملاحظتـان تجـب الإشـارة إليهمـا. أولهمـا أن 80% من المعاشيـين هـم من ضبـاط القـوات المسلحـة المتقاعديـن. وهؤلاء وغيرهـم - في الغالب الأعم - يقومون بتأجـير مشاريعهم للتجار (من الأبيض) وهؤلاء فـى الغالب يمكن الرجوع بأصولهم الاثنية إلـى الوسـط والشمال النيلـي. وعلى العمـوم فان تركيـز ملكية المشاريـع حتى قبل موضوع التأجير قـد وصل إلى عشرة مشاريع

للمستثمر في آن واحـد. الملاحظة الثانية هي ظاهرة الملاك الغائبين (Absentee landlords). ويورد حامد البشير (1988) أنه وفى عـام 1982 بلغـت نسبة الملاك الغائبين 57.6% فـى حالة المشاريع المدعومة بواسطة تمويل من البنك الدولي و 24% فى حالة المشاريع المولـة بواسطة البنك الزراعي. وهذه الحقائق تدعم الاحتجاجات التي أبداهـا السكان المحليون فيما يختص بعـدم عدالة نظام توزيع مشاريع الزراعة الآلية في المنطقة.

جدول (7) توزيع مشاريع الزراعة الآلية في منطقة هبيلة - جنوب كردفان (بالخلفية المهنية) لعام 1974

المهنة	العدد
مزارعون	١١
جمعيات تعاونية	٦
اخرى	٨٣
المجموع	١٠٠

المهنة	العدد
مزارعون	١١
جمعيات تعاونية	٦
اخرى	٨٣
المجموع	١٠٠
تجار	٥٠
معاشيون	٢١
موظفو حكومة	٦
محامون	٦
المجموع	٨٣

المصدر: حامد البشير إبراهيم (1988) «سياسة التنمية الزراعية، الاثنية والتغييرات الاجتماعية والسياسية في جبال النوبة «رسالة دكتوراه (جامعة كونتيكت)ص 128

إن مسئوليـة توزيع مشاريع الزراعة الآلية تقع على عاتق مؤسسة الزراعة الآلية. وكدليل علـى صحة مزاعم السكان المحليين تجدر الإشـارة إلى أنه وفي إحدى السنوات تمـت إزاحة محافظ جنوب كردفـان (محمـود حسيـب -من جبـال النوبة) من مجلـس إدارة

مؤسسة الزراعة الآلية (وكذلك من لجنة توزيع المشاريع)، وهو ما اعتبر عملا متعمدا. وقد أرسل اتحاد مزارعي جبال النوبة بهذه المناسبة خطاب احتجاج إلي مؤسسة الزراعة الآلية يقول فيه "لقد بات واضحاً ان هنالك ظلماً وعدم مساواة لا تخفى على عين - فيما يتعلق بتوزيع المشاريع في منطقة هبيلة. وأن هذا التمييز موجه في الأساس ضد مواطني جبال النوبة على وجه التحديد" (حامد البشير 1988). ولكن هذه الصيحة وغيرها لم تُعط أي اهتمام أو اعتبار.

والآن لننظر إلى مدى تواضع المستوى التعليمي لأولئك الذين وجدوا أنفسهم في قمة بعض المؤسسات وتشبثوا بالسلطة فيها ومن ثم وظفوا آخرين ذوى مستويات متواضعة مثلهم، لأهمية ذلك لاستمرارية وجودهم في قمة تلك المؤسسات، بصرف النظر عن التكلفة الاجتماعية والاقتصادية العالية لما يمكن أن ينتج من ضعف إداري وإهدار للموارد. جدول (8) يوضح أن الغالبية العظمي من كبار المسئولين (حتى عام 1990) في المؤسسات المختارة (الجهاز المصرفي، مشروع الجزيرة وإدارة شئون الخدمة) هم من الحاصلين على شهادة الثانوي (بين 26% - 85%) والشهادة المتوسطة أو أقل (من 8% إلى 47%)، وعلى الرغم من أن الشهادة الجامعية ليست ضمانا لحسن الإدارة إلا أن (النقطة) واضحة. كما أن المديرين وكبار المسئولين من ذوي المؤهلات المتدنية ليس من الممكن لهم أو المتوقع منهم أن يقوموا بتعيين أو تحمّل ممن هم من حاملي مؤهلات أعلي منهم.

جدول (8) مؤهلات كبار الإداريين في وحدات مختارة 1989-1990

المستوى التعليمي	إدارة شئون الخدمة		مشروع الجزيرة ١٩٨٩		البنوك: بنك الخرطوم ١٩٩٠		البنوك: بنك الوحدة	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
تعليم أوسط أو أقل	٢٧	٤٧,٤	٣٦	١٠,٨	٢٩	٣٤,٥	١٢	٨,٢
تعليم ثانوي	١٥	٢٦,٣	١٢٨	٣٨,٨	٣١	٣٦,٩	١٢٠	٨٤,٥
دبلوم فوق الثانوي	–	–	٨٢	٢٤,٩	–	–	–	–
بكالوريوس او أعلي	١٥	٢٦,٣	٩٧	٢٤	٢٤	٢٨,٦	١٠	٧,١
الجملة	٥٧	١٠٠	٣٢٥	١٠٠	٨٤	١٠٠	١٤٢	١٤٢

المصدر : بحث الدراسة (1986-1990)، التقرير الختامي للجنة الخدمة المدنية (1967) : 92

4. نحو فهم أفضل لسوء إدارة الشئون الاقتصادية والسياسية

4.1 التعليم تحت الحكم الثنائي: نوعه ، مهامه ومنتجاته

نشأ التعليم فى السودان تحت إدارة الحكم الثنائي ليخدم أساسا أهدافاً للنظام الإستعماري ليس لها علاقة بالتنمية. وعليه فان نوعية التعليم المقدم كان مفصلا على احتياجات المستعمرين ، والمجموعات التي استهدفها النظام الاستعماري بالتعليم كانت أيضا محددة أو معرّفة. وفي حقيقة الأمر لم يفعل الحكم الثنائي شيئاً أكثر من تكرار ما فعله الخديوي عباس فى عام 1853. فقد كانت أول مدرسة تم افتتاحها فى ذلك الحين فى الخرطوم ، وكانت بغرض تعليم أبناء زعماء القبائل وقادتها في كل من الخرطوم ودنقلا وسنار وكسلا ، وأيضا أبناء الموظفين الأتراك والمصريين في الخرطوم. بعد نصف قرن من ذلك التاريخ أضحى الدخول إلى المدرسة الابتدائية بام درمان يحتاج إلى إذن خاص من الحاكم العام شخصياً. وهذا القبول الخاص أمتد أيضا لمدرسة الشريعة (الإسلامية) حيث حصر القبول لها في أبناء البيوتات الدينية والأعيان. كما أمتد التشدُّد في القبول إلى المدرسة الحربية حيث كان يفضل أبناء السودانيين

مــن ذوي البشــرة السوداء. وتوافقا مع سياســة الحكم غير المباشر (للاستعمــار البريطــاني) 1932 فان عددا من اللجــان (على سبيل المثــال لجنــة دي لاور 1932 ولجنة ونتر 1933) قــد أوصت بان يعطــى أبناء زعماء القبائل أفضليــة فى القبول[5]. غير ان المستفيدين الحقيقيــين كانوا أبناء الموظفين والضبــاط والتجار والذين شكلوا ما بــين 53% إلى 74% من طلاب كلية غردون التذكارية، كما تمت الإشارة إلى ذلك آنفاً.

وقــد حدد الســير جيمســ كــري (J. Curry) مديــر التعليم عام (1901) بوضوح أهداف التعليم في ظل الحكم الاستعماري، حيث قال إن هدف التعليم هو "تدريب الأهالي ليشغلوا المناصب الدنيا في الحكومة"[6]. وعليه فــإن التعليم كان يهدف في المقام الأول لتخريج أشخاصــ ذوي تعليــم متواضــع يحسنــون فقــط أو "أساسا" تلقى الأوامــر. إن الآثار المدمرة لنظام التعليــم المذكور علي شخصيات أولئك الذيــن ينتمون إلى الأجيال الأولى مــن المتعلمين قد لاحظها المستر جي. سي. سكوت الــذي عيَن مديرا لكلية غردون فى عام 1937، اذ أبــدى فى مخاطبته لأساتــذة الكلية، عدم قناعته بنوعية الطلاب من خريجي الكلية، مشيرا إلى أنهم فقط مهتمون بمستوى رواتبهم[7]. فهم في رأيه "تعوزهم المؤهلات، والثقافة الحقيقية، مع ضعف فى الشخصية، وهم كذلك عديمي الخيال، عديمي الملاحظة الذكيــة ويفتقرون إلى التفكير البناء"[8]. بعد عامين من ذلك جاء فى تقريــر الكلية عن طلابها ما يلي "هناك انعدام فى المبادرة الشخصية لــدى الطلاب وغياب للنزوع الطبيعي للبحث والنقد مما يجعل من الصعوبــة بمكان تخريــج مهنيين ذوى مستوى محــترم" (التقرير السنوي كلية غردون 1939:8).

في واقــع الأمر لم تكن إدارة كلية غردون وحدها غير مقتنعة بأداء خريجيها، إذ شاركها الرأي ذاتــه موظفو الحكومة وإداريوها من البريطانيــين أنفسهم والذين خبروا خريجي الكلية وأداءهم بصورة مباشــرة، وكذلك لجــان تقييم أداء النظــام التعليمــي المستقلة. من ناحية أخرى كان من رأى المستر قريفث Griffith احد قادة التعليم

وقتهـا ومؤسس معهد بخت الرضا لتدريب المعلمين، أن التعليم فى السودان قد فشل فـى بناء الشخصية السودانيـة وتخريج أشخاص ذوى وعي. وهذا الفشل فى رأيه، أوضح ما يكون فى العدد الهائل من الخريجين الذين لم يتمكنـوا من خلع جلباب القبيلة وقيمها، كما ظهر ذلك الفشل فـى فقدانهم للخيال وعدم الابتكار وإخفاقهم العام وعدم مقدرتهم على التأقلم مع الأحوال المتجددة.[9]

ليس فقـط المستر قريفـث وإنما كانت أيضـاً للسـير هارولد مكما يـكل - السكرتـير الإداري لاحقـا- أراء شبيهـة حـول خريجي كليـة غردون[10]. كذلـك انتقدت لجنة ونتر حـول التعليم فى شمال السـودان (1933) كلية غـردون وخريجيها، وقالـت إنهم - في رأيهـا - يفتقرون إلـى بعد النظر وقـوة الشخصيـة[11]. لكن يجب القـول إن التعليـم الاستعماري حقيقة لم يكن معنيـا ببناء الشخصية التـي تهتم ببناء الأمة ولم يكن القصد منه تخريج إداريين وقادة من الدرجة الأولى (انظر أعلاه). على العكس فانه - وتمشيا مع شعار الاستعمار (فرّق تسد) - فقد كان من رأى اللجنة الاستشارية حول التعليـم في إفريقيـا الاستوائيـة أن "التعليم يجـب إن يقوي الشعور بالمسئولية تجاه المجتمع القبلي".[12]

مـا فات على أولئك الإداريين البريطانيـين الذين أشاروا إلى خيبة أملهم فى خريجـي كلية غردون، هو أنـه -بالإضافة إلى أهدافهم التي وضعوها للتعليم- فإن المقدرة المتدنية او المتواضعة لدى الغالبية منهـم (الخريجـين) تعود إلـى الطبيعة غـير الديمقراطيـة للنظام التعليمـي حينها. كما ان القاعدة السكانيـة التى كان يتم منها اختيار الطـلاب (5% من مجموع السـكان) كانت ضيقـة ولم تكن هنالك منافسـة تذكر، علما بان المنافسة هى التـى تمكّن من فرز المبرزين مـن غيرهم من ذوى المقدرات الضعيفة، وهـذا هو ما كان مفقودا وقتهـا، إذ كان التلميـذ بمجرد قبولـه بالمرحلة المتوسطـة يكون قد ضمـن له مكانا فـى جهاز الدولة. وعليه فإنـه وبنظرة موضوعية فليس من العدل توقع الكثير من مثل أولئك المتعلمين.

أضـف إلى ذلك ان نوعية التعليم الاستعماري كانت معتلّة وضعيفة،

وكانت هذه الحقيقة معروفة لدى بعض الطلاب والخريجين أنفسهم، حيث هرب بعضهم إلى مصر لرفع مستوى تعليمهم (ابو حسبو 1987). ولم تفت هذه النقطة ايضا على مفوضية الخدمة المدنية (1967)، إذ أتت على ذلك من خلال تعليقها على موضوع "السودنة" حيث أشارت إلى أن قادة الخدمة المدنية الجدد - فى رأيها- لم يكونوا مستعدين او لم يتم إعدادهم لشغل تلك الوظائف القيادية. وهو قول مخفف "بديل" للقول بإنهم "ليسوا مؤهلين لتلك الوظائف".

بالعودة إلى نوعية التعليم إبان فترة الاستعمار وأغراضه وطبيعته غير الديمقراطية (تأسيسه علي قاعدة عرقية واجتماعية وإقليمية ضيقة)، فربما لا نذهب بعيدا إذا أرجعنا إخفاقات ما بعد الاستقلال إلى منتجات ذلك النظام التعليمي: "الخريجون" أو النخبة حينها وإلى وقت لاحق. لكن من المهم ان نقول إنه وبالإشارة إلى غلبة السلوك الريعي فيمكن افتراض انه لو تركّز التعليم عند دخول المستعمر فى الشرق أو الغرب أو الجنوب بدلا عن الوسط والشمال النيلي، لكان من الممكن بل ومن المحتمل جدا حدوث نتائج مشابهة (بصورة عكسية) فيما يتعلق بالفوارق الإقليمية واستمراريتها واغتصاب المنافع الاقتصادية التي تتبع احتكار السلطة.

وبناء على ما سبق فإن المعلومات التي تواترت - تقليديا - حول إنجازات أجيال الخريجين وتميُّزهم - يجب ان تمحص بصورة أكثر موضوعية فى ضوء العوامل التي شكلت أولئك الخريجين ومسيرة الأحداث التي عايشوها واخفاقاتهم الواضحة. وعلى وجه العموم يمكننا أن نصف (أو نشخص) غالبية أولئك الذين أصبحوا قادة للمجتمع السوداني في مناحي الحياة المختلفة وقت الاستقلال، بأنهم كانوا من متوسطي التعليم، ليسوا بالضرورة الأفضل أو الأكثر ذكاءً من بين اقرانهم (في العمر)، غالبيتهم المطلقة من أبناء المدن، ومن أقاليم واثنيات بعينها، وأخيرا فهم من الشرائح الاجتماعية العليا في المجتمع حينها. على كل ورغما عن وجود حالات استثنائية، فغالبية الخريجين لم يتم تدريبهم، ولم يكونوا مؤهلين للتفكير والتخطيط المستقبلي السليم. ولقد أشار إلى انعدام

الرؤيـــة لديهم عدد من رؤسائهم الإداريين كما سلف ذكره، ناهيك عن الخيال والتفكـير الإبداعي. بالإضافة إلى ذلك فإن عددا كبيرا منهـم يجهلون بلدهم وشعبه بمكوناته وعاداته المختلفة، وهي حقيقة أشـار إليها بصفة متكررة عدد كبير مـن الإداريين البريطانيين[14]. ومصداقا لما سبق قوله فقد اعتقد الخريجون أن ما يهمهم، او يفيدهم كمجموعـة (المرتبـات والترقيات)، او مـا يفيد العاصمـة المثلثة، هـو بالضرورة من صالـح كل السودان. ولتأكيد هـذا ما علينا إلا أن ننظـر إلـى مذكرات مؤتمـر الخريجين في السنـوات (1939) و(1942) للحاكـم العام. ففـي مذكرتهم الأولـى (1939) اقترح المؤتمر تخفيض سن الدخول للمدارس الابتدائية إلى ست سنوات للتلاميـذ وخمس سنوات للتلميـذات. وكان هذا فى الوقت الذي لم تكن فيه مدارس (أصلا) في معظم الريف السوداني وأقاليمه. وكما هو واضح فان المستفيدين الرئيسيين (أو الوحيدين) هم أبناء أعضاء مؤتمر الخريجين أنفسهم والدائرة التي أتوا منها من المدن الكبيرة. ويلاحـظ إبراهيم (1985) فيمـا يتعلق بمذكـرة الخريجين للحاكم العام في عام 1942، تحيُّزها الواضح لشريحة التجار حيث عكست أربعة من مطالبها الاثني عشر، هموم رجال الأعمال ومخاوفهم [15].

لقـد كانت هذه العناية الفائقة فى اختيـار الإداريين البريطانيين هي السبـب الرئيسي فى انجازاتهم الإداريـة وغيرها كما نوهت بذلك لجنة الخدمة المدنيـة (1967). ووفقا لرأى اللجنـة فقد مثّل الفريق البريطاني (الذي أدار السـودان) "الامتياز الكامل في كل مناحيه، بما في ذلك مقدرته الفائقة على التخطيط"[16]. لذلك فليس بمستغرب أن أنتج هولاء - كلٌ فى مجاله- تقارير إدارية او بحوثا من الدرجة الأولـى. وليس بعيـدا عن التوقع فـى حال كهـذا الا يتّبع خطاهم السودانيون الذين خلفوهم فى تلك المواقع/المناصب إذ كانوا ينتمون إلـى عالمين مختلفين تمامـا. لقد كانت الفـوارق بينهم - للأسف- سنوات ضوئية.

ليسـ مـن الممكـن - بالطبـع- ان تُعـزى كل الإخفاقات التـي أعقبت الاستقـلال فيما يختصـ بإدارة شئـون الحكم والسياسـة والمجتمع إلى

عامـل واحد. لكن لا نعدو الحقيقـة إذا قلنا إن عمى البصيرة الذي تميز بـه السلوك الريعي "لقبيلـة" الخريجين هو الذي رسـب وكرّس غالبية تلـك الإخفاقـات. إذ إن خريجي الكلية - وهم مكبلـون بتعليم متواضع وتحيُّزات ترتبط بانتماءاتهم المختلفة، لم يكونوا مؤهلين او قادرين على وضع وصـوغ وتنفيذ السياسات والخطط الكفيلة ببنـاء الدولة الوطنية أو تنميتهـا الاقتصادية. وفوق هـذا وذاك فقد كانت مصالحهم الذاتية - كمجموعـة- فوق مصلحة الوطن. المثـالان الكاشفان للدلالة على ذلك هما السودنة - سودنة الوظائف فى عام -1954 ومشكلة الجنوب.

1.1.4 السلوك الرِّيعي وتكريس الفوارق السودنة:

لجنة السودنة التي كان مخططًا لها أن تنجز أعمالها في ثلاث سنوات، أنهـت عملها، سودنت 800 وظيفة أخلاهـا البريطانيون، في نحو ثلث المدة. لكن الأسلوب الذي تمت به عملية السودنه والمعايير التي وضعت لملء الوظائـف شابهما الكثير من الخلل وغلبة الاعتبارات السياسية والشُللية والمصالـح الشخصية للخريجين. سياسيا يبدو أن حكومـة الحـزب الوطني الاتحـادي (حكومة الأزهـري)، كانت حريصـة على إكمال ملء الوظائـف بالمؤيدين لحزبها قبل أن تأتي حكومة يرأسهـا الحزب الغريم (حزب الأمـة). ويلاحظ انه على عظم مسئوليـة اللجنة فان تكوينها لم يكن قوميا (رغم بداهة ذلك)، وربما كان ذلك أحد بدايات السلوك الحزبي غير المسئول الذي ميز الديمقراطيات المختلفة على قصر عمرها.

هنالـك شواهد كثـيرة على هذا الزعـم، إلا أن ما تجـدر الإشارة إليـه بوجه خاص هو أن العضو المصـري في اللجنة لم ينطق بكلمة واحدة طيلـة اجتماعات اللجنة في ما عدا تصويته مع أعضاء اللجنة من السودانيين (وثلاثتهم من الحـزب الوطني الاتحادي)[17]. وفي المرات القليلـة التي أبدى فيها بعضـ كبار الإداريـين السودانيين تحفظهم علـى السودنة الفوريـة لبعض المناصـب في مؤسساتهم، تعرضـوا لضغـوط هائلة مـن اللجنة ومـن السياسيين (من حزب الحكومـة في الغالـب)، ومن ذلك مـا حدث بالنسبـة لسودنة قيادة الجيش وقيادات الحكومة المحلية. ووفقا لناهد أبو عكر(1977) فان

كبـــار ضباط الجيش لم يوافقوا إلا بعد جهـود كبيرة (تُقرأ ضغوط) من اللجنة. لكــن في رأي أبو حسبو: "لقد أجبروا بواسطة الحكومة على قبول السودنة الفورية" (1987: 151).

لكن على العموم فإن التكالـب على الغنائم (وظائف السودنة) كان مهولا، يتساوى في ذلك السياسيـون ونقابات الموظفين والأفراد. وعلــى الرغم من علم الكافَّة بالنقصـ الشديد في الموظفين المؤهلين لمـلء الوظائف التــي سيخليها البريطانيون، وبــدلاً من المشي على خطى الدول المستقلة حديثـا في الاحتفاظ بالإداريين القدامى (تحت الاستعمــار) حتي يتم تأهيل من يملأ تلــك الوظائف، حدث العكس تمامــاً. فقد قررت لجنة السودنــة ولجنة الخدمة العامــة التي تقوم باختيار الأشخاص لمـلء الوظائف المسودنة، قررتا ملء الشواغر بالباشكتبــة (كبــار مسئولي السلــك الكتابي)، في حالـــة عدم وجود من هو مؤهــل لملء الوظيفة و من المعاشيــين[18]، و/أو تقصير فترة التدريب (للذين هم في كورسات تدريبية)- (ليلحقوا بالمِيري).

وفي واقــع الأمــر وطبقــا لما قالــه احد كبــار الــوزراء[19]، "بعكس الوظائــف الفنيــة فان الإدارة لا تحتــاج لمؤهلات عاليــة " !(عاش الفَهــم). وهــو مــا يوضح بجــلاء كيــف تم القُعود بالوطــن. لكن فيمــا يبدو فإن هــذه النظرة/الفكرة وأمثالها كانــت متداولة ومُعتقد فيها وســط كثير من مجايلــي الوزير المذكور من كبــار السياسيين والمسئولــين. ولندلل على ذلك فإنه حــين حذر عضو لجنة السودنة البريطــاني (العضوالخامس) من أن الخدمة المدنيــة ستنهار كنتيجة للسودنـــة الفورية، أجابه مسئول تمــت الاستعانة به في اللجنة (من الحكومة المحلية) أنه "اذا حدث ذلك (أي إذا انهارت الخدمة المدنية) فإن ذلك سيكون ثمنا مقبولا للحرية"[20].

ولم يكن سلوك النقابات أقل تمحــورا حول المصالح من الجماعات الأخــرى. إذ عندمــا أشار العضــو البريطاني إلــى أن السودنة في مصلحــة الأشغال ستؤثر على مشروع كان تحــت التنفيذ، ودعمَه في موقفــه ذاك وزيــر الأشغــال، أرسلت نقابة المهندســين تلغرافا إلــى اللجنة تقــول فيه "إن عــدم وجود عدد كاف مــن السودانيين

المؤهلين لا يناقض السودنة. نحن نطالب بالسودنة الفورية لكل الإدارات الفنية"[21]. اذا كان عدم وجود موظفين مؤهلين ليحلوا محل البريطانيين ليس سبباً كافياً للسودنة الفورية فماذا سيكون إذن؟ وعلى الرغم من هذا (العبث) فان المهندسين في وزارة الري أرسلوا تلغرافا يؤيدون فيه زملاءهم في وزارة الأشغال. وكذلك اتخذت لجنة من لجان الأحياء من الجبهة المعادية للاستعمار (الحزب الشيوعي لاحقا) نفس الموقف المؤيد[22]، وكما هو واضح فهي شبكة علاقات تتخطى حتى الأحزاب. وهنالك مواقف مماثلة للنقابات في كل من السكة حديد والنقل الميكانيكي.

ومن هذا يبدو أن السودنة- وهو موضوع ينعدم فيه البحث الأكاديمي -كانت ذات آثار كارثية على الاقتصاد والسياسة والتنمية والمجتمع السوداني ككل. فقد انكبّت جهات كثيرة على المتاح من غنائم السودنة: الحزب الوطني الاتحادي، والنقابات، وبعض الأحزاب الأخرى، وفوق كل هذا وذاك "قبيلة الخريجين". والمثال الباهر في عدم المسئولية تجلّى في حالة سودنة مدير الطيران المدني البريطاني بباشكاتب[23]، ولا شك ان هنالك أمثلة أخرى كثيرة. ووفقا للجنة الخدمة المدنية (1967)- التي سبقت الإشارة إليها ف "إن اغلب قادة الخدمة المدنية (الجدد) لم يكونوا مستعدين لتلك المسئوليات نظرياً او عملياً أو حتى نفسياً وقد تصرف أغلبهم بعقلية الباشكاتب"[24] ، لأن الأحذية كانت أكبر من أرجلهم بكثير- كما يقال.

2.1.4 مشكلة الجنوب

لقد كانت العقلية المشار إليها آنفا بـ(السلوك الريعي) هي ما أعمى قادة السودان الجدد ودفعهم إلى ارتكاب أخطاء لا تغتفر في ما يتعلق بجنوب السودان والأقاليم المهمشة الأخرى. فالمطالب المشروعة للجنوب (والجنوبيين) والتي تمت تغذيتها بوعود برّاقة[25] وكاذبة من بعض الأحزاب السياسية أثناء حمى الانتخابات (وصل بعضها إلى وعدهم بربع وظائف السودنة)، اصطدمت بجدار المعايير الموضوعية للاختيار. فقد وقفت لجنة الخدمة العامة بعناد

وراء معايير المؤهــلات، والخبرة والأقدميــة في ملء الوظائف، في الوقت الــذي نست أو تناست فيه أنها قامت بترفيع أشخاص من السلك الكتابــي إلي إداريين، وأتت بآخرين مــن التقاعد، كما أنها اقترحت تقصير التدريب ليلحق المتدربون بالسودنة و يملأوا بعض المواقع الخالية.

قــاد الحكام الجدد الســودان (من يده كما يقــال) إلي أحداث حرب أهلية مؤسفة في الجنوب، في الوقت الذي كان فيه من الممكن تحاشي ذلك الوضع، لأن هنالك أسباب ودواعي كثيرة تؤهل الجنوب لأن يُحظــي بمعاملة تفضيليــة. وكما هو معلوم لم يقــرر البريطانيون بصفــة نهائيــة بقاء الجنوب مع بقيــة أنحاء الســودان كدولة واحدة إلا في عــام 1946، كمــا أن الجنوبيين أنفسهم احتاجــوا لمن يقنعهم ليقبلوا بالوحدة مع الســودان بدلاً عن الانفصال، وذلك في مؤتمر جوبــا (1947). على الرغــم من ذلك لم يكن متاحــاً للجنوبيين أن يُمثلوا في لجنــة السودنة - حيث رشح رئيس الــوزراء، إسماعيل الأزهري، عضــواً جنوبياً غير مؤهل (أمي تقريبــاً)، ليتم رفضه بواسطــة الحاكــم، وهو مــا كان مقصــوداً -[26] ولا في لجنة الخدمة العامة التي تقوم باختيار الأشخاص للوظائف المقرر سودنتها، ولا حتــى في الفريق السوداني في المفاوضــات السودانية المصرية بشأن الحكــم الذاتي في عام 1953. وفيما يختصــ بالإتفاقية الأخيرة فقد طــرد إثنان من الوزراء الجنوبيين وتمت معاملتهم بازدراء عندما أثــارا موضوع الحكــم الفدرالي للجنوب[27]. إنعــدام ثقة الجنوبيين في السودانيــين الشماليــين كان معروفاً حتى لــدي العامة، وحتى التحريضــ البريطــاني لهــم في هذا الصــدد كان معروفــاً. ولو لم يكــن هناك أي سبب آخر غير هذا لــكان أولي بالقائمين علي الأمر (الحكومــة والنخبــة السياسية) أن يولوا أمر عــدم ثقة الجنوبيين في مواطنيهــم الشماليين ما يستحقه من اهتمــام وأن يعاملوا الجنوبيين معاملــة تفضيليــة خاصة لتطمينهــم علــي أوضاعهــم المستقبلية في الســودان الموحّد. كذلك أوصي كل مــن العضو البريطاني في لجنة السودنــة، وقائــد الجيشــ (البريطــاني)، بأنه عنــد سودنة ضباط الجيش في الجنوب، يجب أن يعطي اعتبار خاص للأوضاع هناك

بحيث تتـم السودنة بتعيين ضباط عقـلاء (وليس ضباط صغار في السـن)[28]، وأن يكونـوا من أولئك الذين عـرف عنهم تعاطفهم مع الجنوبيين أو حسن المعاملة لهم. لكن حتي هذه النصيحة البسيطة (أو الصادقـة في هذه الحالة إذا رأيت) لم تعط أي اعتبار، إذ إنَّه وحتى قبل إعلان الاستقلال دخل السودان في أتون حرب أهلية طاحنة في جنوبه (أغسطس 1955).

2.4 التشاكس الحزبي والفوارق التنموية

شبح المهدية الجديدة

عنـد دخول وتقدم قـوات الحكم الثنائي إلي داخـل السودان، قام بمساعدتهـا عدد كبير من السودانيـين، خاصة أولئك الذين تضرر أهلهم وتضـررت عشائرهـم وطوائفهم من حكم الخليفـة عبد الله العنيـف (1885-1898). ومـن أبـرز هـؤلاء رجـال الطـرق الصوفيـة، خاصـة الختمية، وعدد مـن المجموعات القبليـة النيلية الكبرى. والجدير بالذكر هنا أن قيادة الختمية خرجت من السودان إبان الفترة المهدية ولجأت إلى مصر احتماءاً بها (أبو حسبو 1987) ولم تعـد إلي السودان إلا مع الجيش الغازي في عام 1898. ومن المهم هنا أيضاً أن نذكر المعاملة القاسية والقهر والقتل الذي تعرضت لـه بعض المجموعات القبلية في الشمال (في المتمة علي سبيل المثال) علي يد جيوش المهدية (والجهادية) والذي أصبح جزءاً من فولكلور تلـك القبائل المغـذي للشعور السالب تجاه قبائـل الغرب التي انتمي إليها الخليفة وقادة جيوشه.

هنالـك أيضـاً دلائل قويـة تشير إلي أن قيـادة الختميـة بعد كل ما تعرَّضت له، لم تكن علي استعداد لتكرار تجربة حكم الخليفة (مهدية جديـدة). ويؤكـد هذا القول ملاحظـات بعض المراقبـين المستقلين للأحداث، وكذلـك بعض المصادر المقرَّبة من قـادة الختمية. وفي هـذا الصدد يقول السير هارولد مكمايـكل "إن الختمية يفضلون أن يـروا السـودان تحت حكم الملـك فاروق (الحكـم المصري)، علي أن يخاطـروا باحتمال أن يحكمـه السيد عبد الرحمن المهدي. وهذا ليسـ حباً في مصر أو كرها في البريطانيين، بقدر ما هو خوف من

هيمنة هــذا المنافس والخصم التقليدي الكريه"[29]. وحتى البريطانيين (كحكومــة) يبدو أنهــم كانوا واعين بهذا الهوَس مــن قبل الختمية، حتــى أنه رُوي عن أحد الوزراء البريطانيــين أنه قال "إن الختمية إذا انحــازوا إلي الوحدة (وحــدة وادي النيل) أصلا فان ذلك مردُّه الي خوفهــم من ملكية مهدوية (جديــدة)"[30]. ويورد عبد الماجد أبو حسبــو(1987) القيــادي البــارز في الحزب الوطنــي الاتحادي، الحــزب الــذي دخل في عدد مــن التحالفات (زواج متعــة إذا جاز القــول) مع الختمية، أن الحزب الوطني الإتحادي كان يدار بصفة لصيقة مــن السيد علي الميرغني شخصيا في الفترةً 1954-[31]1965. بالإضافة إلي ذلك فــإن السيد علي الميرغني كان يرتعب من مجرد فكــرة أو احتمــال أن يسيطر المهدويون الجدد (حــزب الأمة) علي مقاليد الأمور في السودان أثناء حياته[32]. وفي رأي السيد أبو حسبو فقد كان صلب (نــواة) سياسات السيد علي هو منع حزب الأمة من الوصــول الي الحكــم (السلطة التنفيذية فيٍ البلــد). ويقول إن السيد علــي قــد رُوى عنــه أنه قــال : " أنه يفضــل السودان تحــت التاج المصــري (الملك فاروق) علي أن يــري الحكم يذهب الي السيد عبد الرحمن"[33].

في محاولاتهما لإعــداد السودانيين للمساعدة في إدارة الدولة تحت الحكم الثنائي، كانت كلا الدولتين المستعمرتين حريصتين - أو كان من مصلحتهما- تقليل مشاركــة أبناء أولئك الذين شايعوا المهدية أو المعتقديــن فيهــا. وعليه فإن النظــام التعليمي كما سبــق ذكره قد تم تخطيطــه ليراعي المبدأ المذكــور. ولم تُفتح المدارس في المدن وعلي الشريط النيلي، فحسب، وإنما احتــاج أبناء الأعيان من المهدويين إلي إذن خاصــ - كمــا أشرنــا مــن قبــل - لقبولهــم في المدارس الابتدائيــة. وازداد هذا السبق في التعليم (المشــروط) قوة بالتحاق دارفــور المتأخر وضمها للسودان تحت الحكم الثنائي، وهي ما هي من تأييدها القوي للمهديــة. وكما سلف ذكره فإن مؤشر الاستئثار بالسلطــة يعكس تماماً (بالتطابق) هيمنة ظــروف الالتحاق بالتعليم كما تشير الي ذلك جداول (1) و(2) أعلاه.

وأخذاً في الاعتبار العلاقة بين الاستئثار بالسلطة والمنافع الاقتصادية التي تتبـع ذلك من ناحية، والمـوروث من تحيُّز الهيـكل التعليمي عـبر السنين مـن ناحية أخري، فإلي أي مـدي يمكن ان نذهب في الافتراضـ بان الإخفـاق أو الفشـل في تصحيح الفـوارق الناتجة عن تلك الظـروف التاريخية كان مقصـوداً؟ وعلي نفس المنوال، هل يمكن النظـر الي العجلة التي اتسمت بها عملية سودنة الوظائف علـي أنها تطبيق عملي أو سلوك ريعي طبيعي، بمعني تقسيم غنائم الاستعمار (ممثلة في الوظائـف المسودنة) بين مؤيدي الحكومة من الاتحاديين، بغرض إقصاء منافسيهم من حزب الأمة، وذلك خوفاً من وصول حكومة يرأسها حزب الأمة يتم أثناء فترتها تغيير هيكل قيادة الخدمة المدنية (بيروقراطية الحكومة) بشكل نهائي وللأبد؟

علي كل يبـدو أن المشاعر القوية ضد أي شكل من أشكال المهدية أو حكمهـا (مهدية جديدة)، والخوف مـن ذلك الشبح - شبح المهدية - مـن قبل البعض كان عاملاً أساسيـاً وهاماً، من بين عوامل أخري بالطبع، في تفسير عمي البصيرة السياسي والتشاكس الحزبي الذي لازم المشهد السياسي منذ الاستقلال. لكن إبعاد الأنصار أو إبقائهم بعيداً عن الدخول في التعليم (النظامي) ربما لم يكن فقط من مصلحة أعـداء المهدية التاريخيـين، وإنما أيضاً من مصلحـة قادة الأنصار (حـزب الأمة) أنفسهم. إذ إن السيـد عبد الرحمن المهدي المعروف بثرائـه وكرمـه الفياضـ للقريـب والبعيـد، واحـترام رأيه لدي كل الحـكام - بما في ذلـك البريطانيين- لم يعرف عنـه أنه استغل ذلـك النفوذ أواستخدم تلك الثروة لإنشـاء مدارس (أو أي خدمات أخـري) في مناطق الأنصـار وأماكن كثافتهـم السكانية خاصة في معاقل الأنصار في غرب السودان.[34]

في حقيقـة الأمـر فـإن قيادات حـزب الأمـة في الحكومـات التي رأسهـا الحزب أو شارك فيهـا لم تقم - في رأي كثيرين من أنصار الحـزب - إلا بالقليل- إن وجد - في رفع شـأن مناطق مؤيديهم. وفي تقديرنـا ربما تم الكيد للسيد عبد الرحمـن (أو أدخل في روعه قصـداً) أن يصدِّق أن من مصلحتـه أن يترك مؤيديه من الأنصار

في جهلهـم، أي عـدم تشجيع التعليم في مناطقهـم، إذا أراد ضمان تأييدهـم المطلق (بالإشارة)، وهو ما قد يكون قد صادف هوي عند السيـد عبدالرحمن نفسه. قـد يكون ذلك صحيحـاً، ولكنه في نفس الوقـت سيترك جهاز الدولة مهيئاً (إذا جاز القول) لمنافسيه أو تركه كامـلاً في أيدي منافسيه مـن طائفة الختمية ومـن والاهم. ويبقي السؤال من الذي نصحه بذلك؟ علي كل فإن من المؤكد أن بعضاً من السياسيين من الأحزاب المناوئة كانوا يُفسدون أو يعملون علي عدم تنفيذ أي سياسات تصب في صالح حزب الأمة، ويمكننا الاستشهاد هنـا بمعارضـة أو إفساد الشريف حسين الهنـدي القيادي والوزير البارز في الحزب الوطني الاتحادي لخطط استقرار الرحل في عام 1967. فقد عمل الشريف علـى عدم تضمين الموضوع (استقرار الرحـل) في أجندة مجلس الوزراء عدة مرات (في العام المذكور)، وقـد اعترف بعد سنـوات طويلة بعد ذلك للأمير نقـد الله، الأب- زميلـه في الـوزارة حينها، بأنـه كان يعتقـد أن استقـرار الرحل ودخول أبنائهم المدارس سيستفيد منه حزب الأمة.[35]

3.4 العامل المصري

يمكـن أيضـاً رد تعرُّجـات السياسـة السودانية غـير العقلانية إلي العلاقـة المتوترة بـين القوتين الاستعماريتـين بريطانيا ومصر. إذ ترك الصـراع البريطاني المصري حول النفوذ أو التأثير علي قادة المستقبل في السودان آثاره علي السلوك السياسي لأولئك الذين كان يـدور الصراع حول التأثير عليهـم أو استمالتهم. وكان المراقبون العالمـون ببواطن الأمـور أو اللصيقـون بالمشهـد السياسي- كانوا علـي علم بمن سيكون عليه أولئـك الحكام الجدد. وقد صور السير دوقلاس نيوبولد، السكرتـير الإداري (1938-1945) الأمر كما يلي "هم أبنـاء التجار ومزارعـو الوسط (والشمـال) النيلي الذين احتكروا الالتحـاق بالمدارس وملأوا أروقـة الخدمة المدنية والآن زادت منعتهـم بالأغنياء الجدد من مزارعـي مشروع الجزيرة. تحـت القوة المشتركة لهـم يقع المستقبل السياسي للسـودان (إبراهيم 1983: 330).

لكـن الأثر المستمر والأقـوى كان لمصر. فمنذ احتجـاز أو اعتقال الزبـير باشا في القاهرة (1875)، والـذي ذهب إلي مصر بمحض إرادته، أوضحت مصر بجلاء أنها لن تحتمل دولة قوية في جنوب الوادي. وظلـت السياسة المصرية هي نفسهـا فيما يختص بعلاقتها بالسودان منذ ذلك الحين. ومـن رأي بعض المسئولين السودانيين الذيـن أتيحت لهم الفرصـة ليتعرفوا عن قرب علـى آراء صانعي السياسة في مصر، أنه حتى المواطن المصري العادي قد تربي علي الاعتقـاد بان السودان هو من أملاك مصـر، وأن عدداً كبيراً من المصريـين ينظرون الي السودان بمنظـار أو عقلية محمد علي باشا وأبنـاؤه من الخديويـين[36]. مهما يكن من أمر فـإن مصر هي التي منحـت (بأيعاز من بريطانيا) القروضـ والهبات في عام (1902) والتـي تم بواسطتها تمويل خطـوط السكك الحديديـة وغيرها من سبل المواصلات داخل السـودان[37]. لكن الاستثمارات المصرية لم تقف عند هذا الحـد، إذ إن أهم استثمار لها كان في النخبة وأحزابها السياسية.

وفقاً لنبلوك (1985) فانه وبحلول عام 1943 كان التمويل المصري لحزب الأشقاء قد بدأ يأخـذ طابعاً منتظماً[38]. لكن حزب الأشقاء لم يكـن هو الحزب الوحيد الذي كان يتلقـي تمويلاً أجنبياً. ويذكر أبو حسبو انه ليس هنالك أي حـزب اعتمد علي موارده الذاتية وحدها (أبو حسبـو 1987 : 274). وهذه الإدانة تأخـذ بُعداً خطيراً عندما يؤكد مصدر وثيق الصلة بالمشهد السياسي أن "كل السياسيين الكبار كانوا باستمـرار يسعون لتلقي الدعم من القوتـين الاستعماريتين، وفي الغالـب كانـوا يسعون الي الدعـم المادي علي وجـه التحديد" (خالـد1995 : 146). وكان العامل المصري في السياسة السودانية كبيراً جداً للدرجة التي اعتبر فيها بعض المراقبين أن موضوع وحدة النيـل نفسه كان خدعة لجلب الدعـم السياسي والمادي من الحكومة المصرية. وقـد كان إسماعيل الأزهري نفسه واعياً (أو علي دراية بهـذا) إذ قيل عنه إنه قال في إجابة علي سـؤال حول ماذا يمكن أن تفعلـه الحكومة المصريـة كرد فعل علـي إعلان الاستقـلال، "إن الحكومـة المصرية في مقدورها قلب هذه الحكومـة لأن لها "ناس"

(تُقرأ عمـلاء) بيننا (في الحزب الوطني الاتحـادي) وكذلك بعض نوابنا في البرلمان" (خالد 1995).

لم يكـن أول رئيسـ وزراء للسـودان (الأزهري) هـو فقط الذي كان علي دراية بمقدرة الحكومـة المصرية على تنصيب والإطاحة بالحكومـات، وإنما كان السيد عبد الله خليـل ثاني رئيس للوزراء (1957–1958) يحمـل أيضاً نفسـ الاعتقاد. ولذلـك عندما أراد حزب الشعب الديمقراطي (الموالي لمصر) أن يرشح احد قادته لمنصب وزاري في الحكومـة الائتلافية مع حزب الأمة، لم يعترض السيد عبد الله خليل فقط علـي الترشيح وإنما قال علي رؤوس الإشهاد " أليس كافياً وجود جاسوس واحد في الوزارة حتى نأتي بآخر؟"[39]. والأمر كذلك لم يكن من المستغرب إذن ردة الفعل المصرية الغاضبة علي إعلان الاستقلال من خلال إذاعة "ركن السودان" (التي تبث من مصر) والتي زادت مدة إرسالها إلي 18 ساعة في اليوم، كانت جلها في السباب للاتحاديين وخيانتهم لقادتهم. [40]

5. ملخص وخلاصة

جـاء احتكار السلطة في فترة ما بعد الاستقـلال مطابقاً إلي حد كبير وعاكسـاً للموروث المختل القائم على تركز التعليم مناطقيا (جهويا) وحضرياً واثنيـاً، في العاصمة المثلثة والوسط والشمال النيلي. كما أن المنافـع الشخصية التي عـادت إلي أولئك المتعلمـين الأوائل (أو الأجيال الأولي من أولئك المتعلمين) ذوي التأهيل المتواضع، "قبيلة الخريجين" ولأسرهم وأصدقائهـم ومجموعاتهم القبلية ومنظماتهم المهنيـة كانـت جـد عظيمـة. إذا جُمعت كل هـذه المنافـع والفوائد والمكاسب وتمـت إضافتها إلي حسابات العائد الخاص الفردي علي التعليـم، سيكون ذلك العائـد عالياً بكل تأكيـد، باعتبار ان شبكات العلاقـات الاجتماعية لهـذه الأجيـال مستمرة حتى بعـد التقاعد. لكن وعلى الرغم من ذلـك نجد أن المكاسب التنموية لأقاليم الوسط والشمـال النيلي كانت متواضعة (وكذلـك باقي السودان)، **خاصة** إذا أخذنا في الاعتبار سيطرة الخريجين من تلك المناطق **علي جهاز** الدولـة. ما يعنيـه هذا هو أن الخريجين من هـذه النخب كان **همهم**

الأساسي مصالحهم الشخصية، ومصالح أهلهم وقبائلهم وليس مصالح وطنهم الكبير (السودان) أو حتى مناطقهم التي جاءوا منها في السودان. ويعكس سلوكهم هذا قيم وأخلاقيات المجتمعات المتخلفة التي أتوا منها.

ما حاولته هذه الدراسة هو الإجابة علي سؤالين: لماذا ظل الاقتصاد السوداني حتى حينه يعمل بأقل من طاقته وأقل من إمكانياته؟ ولماذا استمرت الفوارق التنموية بين أقاليم السودان. في محاولة الإجابة اقترحنا أن القاعدة الضيقة التي كان يتم منها اختيار طلاب كلية غردون التذكارية وهم من الرعيل الأول من السياسيين والإداريين الذين قُدر لهم أن يحكموا السودان فيما بعد، وعدم مقدرتهم علي التخلص من قيم المجتمعات المتخلفة التي أتوا منها بشكل جزئي أو كامل، ونوع وأهداف التعليم الذي نهلوا منه، كلها شكلت نمط تفكيرهم وتوجهاتهم لمعالجة أمهات الأمور وصغارها علي حد سواء. لقد تصرف الخريجون فعلاً كقبيلة تحكمها طموحات أفرادها ومصالحهم ومصالح طبقة التجار حلفائهم، التي انتمي أغلبهم إليها، ومصالح أهل وسكان المدن والتي ينتمي نحو 75% منهم إليها. هذه الخصائص جعلت الرعيل الأول من الخريجين أكثر قابلية أو قبولاً للنفوذ الطائفي والأجنبي، ومكشوفا للمخاوف التاريخية والسالبة من مهدية جديدة. ومن المرجح أن هذه الخصائص كمنت وراء اغلب تقلبات السياسة السودانية في فترة ما بعد الاستقلال. وتسببت هذه بدورها كما يُعتقد في استمرارية المظالم التاريخية والموروثة. لقد كبّلت الصفات أعلاه نظرة ذلك الجيل ورؤيته وكانت نتيجتها ما نراه من استمرار تلك المظالم.

لقد أنتجت الطبيعة غير الديمقراطية للتعليم في فترة الحكم الثنائي "قبيلة" صغيرة هي قبيلة الخريجين[41] ذات سطوة يمكن في إطارها ارتكاب أي أخطاء وتمريرها دون محاسبة أو عقاب، لأن كل فرد فيها له علاقاته وارتباطاته المتشعبة بالزمالة والصداقة وبالقبيلة وبالمصاهرة. أيضا كانت المنافسة للوظائف العليا والمواقع الهامة لا تحددها المعايير الموضوعية فقط (مؤهلات وتجربة وغيره)

وإنمـا تحدِّدُها أيضاً علاقات المرشحـين للوظيفة. وعليه فإن وضع الشخصـ المناسب في المكان المناسب ربمـا كان قليلاً، واستمر ذلك للفـترات اللاحقـة. ويعني هـذا أن المـوارد لم يحسـن استغلالها، وبالتـالي فان من المتوقع والطبيعي أن يعمل الاقتصاد رغم الموارد المتوفـرة - بأقل بكثير من إمكانياتـه الحقيقية. ولم يكن مستغرباً - تبعـاً لذلك- أن تكون الحوكمة الراشدة غائبـة أيضاً، الشيء الذي أدي إلي تهديد وحدة السودان نفسها.

لكن وعلى الرغم من كل ما ذُكر أعلاه يجب القول بإنه وبحلول أوائل السبعينـات قلَّ كثـيراً تأثير جيل السودنة، الـذي تم إحلاله تدريجياً بخريجـي الجامعات في الوظائف العليا في الخدمة المدنية والمؤسسات شبه الحكوميـة. وعلى الرغم من ذلك استمـر وبنفس المنوال الخلل في إدارة الشئـون الاقتصادية والسياسية وكذلـك التشاكس السياسي والحزبـي. والأمر كذلك فإننا لن نستطيع تفسير استمرار هذا الأداء المتـدني أو نـردُّه إلي الرعيـل الأول، وهـو ما يوجـب علينا النظر والبحث في عوامل أخري تعيننا على فهم هذا الخلل.

□ □ □

هوامش

1. قدمت كورقة نقاش رقم 88 في اكتوبر 1990 في سمنار مركز الدراسات والبحوث الإنمائية - جامعة الخرطوم- العنوان الأصلي للورقة:

Education and the Mismanagement of Sudanese Economy") (and Politics" 1989 - 1954

2. واحد من أهم الأسباب هو الهيمنة الثقافية، غير أنه لا مؤشر يمكن الاتفاق عليه أو معلومات متوفرة يمكن البناء عليها حول الموضوع.

3. يمكن العثور على نمط توزيع المشاريع ذاته في القضارف، حيث كانت بداية الزراعة الآلية، علماً بأن المساحات أضعاف مساحات منطقة هبيلة

4. أول مدرسة فتحت بجنوب السودان كانت في الاستوائية حوالي عام 1863، فتحها اسماعيل باشا لاستيعاب أبناء الموظفين والضباط.

5. على الرغم من أن أبناء زعماء العشائر كانوا يشكلون نحو 5% من طلبة كلية غردون التذكارية إلا أن أغلب بيوت الزعامة أصبح لها أبناء متعلمون -

6. تقرير كلية غردون التذكارية (1901)، ذُكر في محمد عمر بشير (1970: 69)

7. يجدر بالذكر أن أول إضراب -على الإطلاق- لطلاب كلية غردون، في عام 1931، كان احتجاجاً على تخفيض مرتبات الخريجين.

8. انظر محمد عمر بشير، مصدر سابق : 263-264

9. ال. قريفيث (1937)، مذكرة حول مساهمة بريطانيا في تكوين الشخصية السودانية، أنظر له أيضاً: ملخص وجهات نظر حول توسيع التعليم في السودان.

10. السير هارولد ماكمايل (السودان الانجليزي المصري- 1934: 629) يصف أحلام اليقظة لخريج نمطي كما يلي:» ينظر لنفسه كقائد بثروة كبيرة غير محدودة، بينما هو في الحقيقة موظف صغير يعيش في مجتمع متخلف يكبله بقيود القيم المتوارثة، ، في الوقت الذي ينظر هو لهذا المجتمع بازدراء»

11. محمد عمر بشير، مصدر سابق: 196

12. ذُكرت في رسالة إبراهيم (1985: 317)

13. لجنة الخدمة المدنية (1967): 84

14. قريفيث (1937)

15. يؤكد شداد (1988) إن لجوء النخبة إلى السيدين (السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني) بجماهيرهما الجاهزة وليس للجماهير مباشرة، يوضح مدى غربتها أو عدم اهتمامها بمطالب العامة من الفقراء، ويلاحظ أيضاً، كدليل إضافي على الغربة أن مذكراتهم للسلطات لم تعكس أية مشاكل في قائمة أولويات فقراء الريف.

16. تورد السيدة أبوعكر (1977) أيضاً أن الإداريين البريطانيين كانوا يتلقون تدريباً في مدرسة الدراسات الشرقية - جامعة لندن، ومكتب المستعمرات في لندن، بالإضافة إلى تدريبهم في مكاتب السكرتير الإداري في الخرطوم، ورئاسات المديريات، وكل ذلك قبل أن يتولوا أي مسئوليات أو ينقلوا إلى مواقعهم الإدارية.

17 أبوعكر (1977) : 17

18. سليمان عتباني، مساعد المحافظ - كردفان، كان من المؤيدين الأقوياء لقضية الكَتَبة، وقد ادعى أنهم يمكن بسهولة أن يتولوا مناصب إدارية (أبو عكر: 1977، 283)

19. المعني بالقول هو ميرغني حمزة، وزير المعارف (أبو عكر: 1977، 352)

20. الإشارة إلى حسين شرفي، من كبار الإداريين (أبوعكر 1977: 274)

21. ابوعكر، مصدر سابق: 347

22. المصدر نفسه: 347

23. خالد (1990) «الحكومة التي يستحقونها» : 141

24. لجنة الخدمة المدنية (1967): 97

25. اللجنة الإدارية للتحقيق في أحداث الجنوب (1955)، لجنة القاضي قطران: 132

26. على الأرجح لم يكن رئيس الوزراء(السيد إسماعيل الأزهري) يريد

جنوبيــاً في لجنة السودنة، ولتفادي الحــرج قام بترشيح السيد تون أتيل، وهو جنوبــي بمؤهلات متواضعة (مقارنة بالمرشحين الآخرين)، مما لم يترك أمام الحاكم العام خيارا غير أن يختار غيره من المرشحين الآخرين.

27. أوردت لجنة القاضي قطران لتقصي الحقائق حول الأحداث في جنوب السـودان (1955) في تقريرهــا أن الوزراء الجنوبيــين داك دي وبولين الير (طـردا) أو تم إعفاؤهمــا من مجلس الوزراء لتجرؤهمــا على إثارة موضوع الحكـم الفيـدرالي لجنوب السـودان، ويشـير التقرير كذلك (صـ 151) إلى حادثــة اجتماع رئيس الـوزراء بالنائب الجنوبي سيرسيـو ايرو، والتي هدد فيهــا الأول باستعمال سلطاته المنصوص عليهــا في إتفاقية الحكم الذاتي 1953 (والتــي لم يُمثل الجنوبيــون في مفاوضاتها أصــلاً) إذا أصر الحزب الليبرالي على عقد مؤتمر حول الموضوع (الحكم الفدرالي) في الجنوب، ويجدر بالذكر أن الحــزب كان يدعو إلى الفيدرالية في الوقت الذي تقول فيه الإتفاقية بوحدة السودان.

28. وجــدت لجنة القاضي قطران أن عدداً من صغار الضباط ارتكبوا بعض الأخطاء – من منطلق العنجهية– وقد كانت هذه سبباً في إذكاء الفتنة أثناء وبعد الأحداث في اغسطس 1955.

29. السـير هارولــد ماكمايـكل، «السـودان» (1948): 193، وردت في منصور خالد (1990: 108)

30. خالد، مصدر سابق: 116

31. أبو حسبو (1987)، «مذكراتي» : 113

32. المصدر ذاته

33. المصــدر ذاته، ص 85. يجــدر بالذكر أن خالد (1990: 250) يعتقد بأن رسالــة السيد علي الميرغنــي للنميري في مارس 1970 يهنئــه بانتصاره على الأنصار في الجزيرة أبا كانت رسالة مشفرة تعكس ضغائن تاريخية.

34. يقـدر منصـور خالــد (1990: 74) الدخل السنوي للسيــد عبد الرحمن المهدي في عام 1936 بأنه تراوح بين 25000 – 40000 جنيه مصري، وهو بأسعار 1990 يمكن تقديره بين 15 – 47 مليون جنيه في السنة.

35. روى الحادثــة السيــد الحاج نقد اللــه نجل الأمير عبد اللــه عبد الرحمن نقدالله بأن الأمير نقد الله (الوزير المعني وكان وزيراً للحكم المحلي في النظام الديمقراطــي) التقــى في السبعينات بعــد سنوات من انقلاب مايــو 1969 على

النظـام الديمقراطي زميله في مجلس الوزراء حينها الشريف حسين الهندي في صالـة مطار قاتويك (Gatwick) بلندن، وفجـأة سأل الأمير نقد الله الهندي عـن ظروف حذف البند الخاص باستقرار الرحل من أجندة مجلس الوزراء، فضحك الهندي قائلاً (يـا أمير هو بدون استقرار وتعليم الأنصار ما مريحننا، إذا اتعلّموا حيحصل شنو!)

36. أبو حسبو، مصدر سابق : 135

37. تقنور (1987) «القطاع الخاص السوداني»: 185

38. ت. نبلـوك (السلطـة والثروة في السـودان 1985: 195)، وردت في خالد (1990: 85)

39. يقـول أبوحسبـو (1987: 163) إن إشارة عبد الله خليل رئيس الوزراء إلى الوزير كان يقصد بها الشيخ علي عبد الرحمن (حزب الشعب الديمقراطي) ويقصد بالآخر أحمد السيد حمد.

40. يقـول أبـو حسبو إنه وبعد نشـره مقالاً في صحيفة الـرأي العام يقف فيه ضـد الوحدة مع مصر تم فصله في نفس اليوم من وظيفته كمدرس في مدارس الوحـدة المصرية. ويزعـم بأن فصله تم بأمر مباشر مـن مجلس قيادة الثورة المصـري حينها، وبالتزامن مع القرار قام رئيس البعثةالمصرية بالسودان في نفس اليوم بنقله إلى نيالا ، التي لا توجد بها مدرسة مصرية في الأساس.

41. الأستاذ محجوب محمد صالح رئيس تحرير صحيفة الأيام هو من صك تعبـير «قبيلة الخريجين» ووصفهم بأنهم قليلي العـدد لكنهم أقوياء جداً (الأيام 1988/2/9)

□ □ □

المراجع باللغة العربية

1. ناهـد ابوعكـر (1977) «السودنة»-بحث لنيل درجـة الماجستير-معهد الدراسات الافريقية والاسيوية-جامعة الخرطوم

2. عبد الماجد ابو حسبو (1987) «مذكراتي-دار صنب

3. محمد عمر بشـير (1989) «تطور التعليم في الســودان 1898-1956 » -ترجمة هنري رياض

4. لجنة الخدمــة المدنيــة (1967) «التقريـر النهائي» المجلـد الاول-توزيع محدود

5. عطا البطحــاني (1988) «بناء الدولة بـين الديمقراطية والدكتاتورية» - ورقة قدمت لمؤتمر اركويت الدورة -11 1988

6. منصور خالد (1974) «حوار مع الصفوة» دارجامعة الخرطوم للنشر

7. محمد زين شداد (1988) «السودان وازمة الحكم» دار نسق

8. احمد محمد شاموق (1987) « قاموس الشخصيات السودانية»

9. صديـق امبـده (1989) «اللامعقـول في مجانيــة القبول:دراسة في حالة جامعة الخرطوم « ورقة قدمت في ورشة عمل استقطاب الموارد -جامعة الخرطوم -نوفمبر 1989

10. صديـق امبده (1988) « مؤشرات الغـبن التنموي في الريف السوداني « ورقة نقاش رقم -80مركز الدراسات الانمائية -جامعة الخرطوم

11. صديـق امبـده (1989) «دليل قادة الخدمــة المدنية والعامــة في السودان 1956-1989)»-دار جامعة الخرطوم للنشر

المراجع باللغه الانجليزية

12. Ashoff, G. (1989) "Rent-Seeking: A new concept in the Enomic Theory of Politics and the Debate on Development Theory" Economics vol. 40 p. 741-

13. Bhagwati, J.N. (1985) "Education, Class Structure and Income Inequality" World Development (1973) in Bhagwati, J.N. (1985) 'Wealth and Poverty', Basil Blackwell.

14. Governor-General of the Sudan "Annual Reports " (1908-)

15. Henin, R.A. 1964 "Economic Development and Internal Migration in

the Sudan" Sudan Notes and Records p. 100119-

16. Ibrahim, A.A. (1985) "Regional Inequality and Underdevelopment in Western Sudan". PhD thesis, University of Sussex, UK

17. Ibrahim, H.E (1988) "Agricultural Development Policy, Ethnicity and socio-political changes in the Nuba Mountains. University of Connecticut, USA

18. Judge Cotran Committee (1956) "Investigation Committee on the Disturbances in Southern Sudan".

19. Khalid, M. (1990) "The Government They Deserve: The Role of the Elite in Sudan's Political Evolution", Kegan Paul.

20. (1988) "The political Crisis in the Sudan and the Way Forward. Paper presented to Inter-Action Policy Board, 2022- March 1988 Harare, Zimbabwe.

21. Tignor, R.L. (1987) "The Sudanese Private Sector", Journal of Modern African Studies vol 25 No. 2 p. 181- 212

□ □ □

(٤)

تكلفة وتمويل التعليم العالي في السودان

تكلفـــة وتمويل التعليم العالـــي في السودان[٣]

مقدمــة

إن مؤشــرات الاقتصــاد الكلــي التــي تدل علــى أن هنــاك أزمة اقتصاديــة متوفرة بشكل كبــير وتُشكل ، بالإضافــة إلى المعدلات المرتفعة للنمو السكاني ، ضغوطا متزايدة على النظام التعليمي . فمن جهــة ، يتلقى التعليم موارد متناقصة في نفس الوقت الذي يتزايد فيه الطلب عليه ، و من المتوقع في حالة اتباع سياسات تكيف هيكلية أن يتأثر قطاع التعليم سلبا بهذه التدابير . ورغم أن التعليم العالي ربما لــن يتأثر بذلك كثــيرا إلا أن مسائل تكلفته وتمويلــه ستظل موضع اهتمام وقلق .

تتسم تكلفــة الوحدة في التعليم العالي بالارتفاع المفرط ، إذ تبلغ 86 ضعفا لنصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي في أفريقيا . ويعود ارتفــاع التكلفة إلى صغر نسبة الطلاب إلــى أعضاء هيئة التدريس والعاملين الآخريــن في الجامعة ، ونفقات الرعاية ، والنفقات غير الأكاديمية ، و كذلك إلى درجــة الانتفاع المتدنية من هيئة التدريس ومــن التجهيــزات . وتنصب تدابــير التكيف ، في حالــة الأزمات الاقتصادية ، على تخفيض الانفاق والبحث عن الوفورات وفرض الرسوم والبحث عن وسائل تمويل بديلة .

و قد اتضح جليا الآن أن نسبة العائد الخاص من التعليم العالي تفوق نسبــة العائــد الاجتماعي خاصــة في أفريقيا حيث يبلــغ الفرق نحو

---

٣ - الورقة جزء من مشروع بحث قامت بتمويله وكالة التنمية الدولية الكندية في عام ١٩٩١- والشكر موصول للسفير عوض محمد حسن على الترجمة

20%، مقارنة بنحو 8% في آسيا، و 5% في أمريكا اللاتنية، و3% في الـدول المتقدمة(البنك الدولي 1986). ومـن المتفق عليه عموما أن البلـدان الأفريقية تُقدم دعما كبـيرا للتعليم العالي، لكنه دعم لا يذهب دائمـاً للمستحقين. ويمكن في هذا الصـدد وضع الفرضيات التالية ومناقشتها:

• لن يتأثـر الطلب علـى التعليم العـالي باقتسام النفقـات، أي أن تحميـل المنتفعين وأسرهم جزءًا من النفقات لن يثنيهم عن الاستثمار في التعليم حتى المراحل العليا.

• لا يفيد دعم التعليم العـالي أكثر المواطنين احتياجا ولا يُساعد على التماسك الاجتماعي.

• بالنظـر إلى مقـدار الموارد التـي ستكون متوفـرة للتعليم العالي الحكومـي (إذا قام المقتدرون بدفع تكاليـف أبنائهم)، يُصبح التعليم العالي الخاص بديلا مناسبا.

كانت الدولة في السودان تاريخياً هي الممول الأساسي للتعليم العالي ولا زالت، وظل التعليم العالي الحكومي هو الغالب. غير أن تزايد الطلـب على التعليم العالي أدى إلى بـروز أنماط جديدة للاستجابة لهـذا الطلب تمثلـت في التعليـم العـالي الخاص داخـل السودان، والدراسة في الخارج. و فيما يلي سنبحث أولا نموذج التعليم العالي الـذي يتلقى الدعم الكامل من الدولة، كما هو الحال بالنسبة لجامعة الخرطوم (القسم الثاني أدنـاه)، بينما يبحث القسم الثالث في التعليم العالي الخاص، ويُناقش القسم الرابع الدراسة بالخارج. أما القسم الخامس فيتضمن استعراض تداعيات السياسات المتبعة.

2. نموذج الدعم الكامل (جامعة الخرطوم)

كانـت جامعة الخرطوم "أم جامعـات" التعليم العالي في السودان، وظلـت كذلك حتى بعد انشـاء عدد من الجامعـات الجديدة. لذلك نجـد أن ميزانية جامعة الخرطوم بلغـت، في المتوسط، نحو 46% من ميزانية التعليم العالي في الفترة 1981\82 إلي 1987\88، بينما

شكّل عدد طلابها نحو 42% من جملة عدد طلاب مؤسسات التعليم العـالي في السودان. وقد بلـغ الدعم الحكومي لهـا بين 94.8% و 97.2% مـن جملة ميزانيتهـا في نفس الفترة. وكان الطلاب حتى وقـت قريب، يتمتعون بالسكن المجاني والوجبات بغض النظر عن مواطنهـم أو ظروفهـم الاقتصادية والاجتماعيـة. وبالاضافة إلى ذلك، تمتع الطـلاب "الفقراء" بتلقي "مصاريف جيب" بلغت قيمتها في عام 1969\70 ضعف المتحصل من جملة المصاريف الدراسية. وقـد طبّق نموذج الدعم الكامـل هذا - المجانيـة - علي الجامعات الجديـدة كجامعة الجزيـرة (1975) وجامعة جوبـا (1976)، كما سـادت أنماط أخرى مـن الدعم (أقل من الدعـم الكامل) كما كان الحـال في المعهد الفني الخرطوم (جامعة السودان مؤخرا) وجامعة أمدرمان الإسلامية.

وكما يتضح مـن الجدول (1) أدناه، فقـد انخفضت ميزانية جامعة الخرطـوم الحقيقيـة (بالأسعـار الثابتـة) في الفـترة 1981\82 ــ 1988\89، وبلغـت نسبة النمو الحقيقي فيها سالب (1.6%-)حتى أصبحت القيمة الحقيقية للميزانية السنوية للجامعة في عام 89/1988 نحـو 38.6% من ميزانيتهـا عام 1981\82. أمـا ميزانية الجامعة للعـام 92/1991 فقد كانت 26.4% من جملة ميزانية التعليم العالي مقارنة بنحو 52% في عام 1984\85.

وقـد أبانـت دراسـة أجربت مؤخـرا (البشـير والضـو 1989)، تغييرات هامـة في تصنيف نفقات الطالب الجامعـي مما يعكس أثر الضغـوط الاجتماعيـة والاقتصاديـة، وربما التدهـور في فاعلية استغلال الموارد. وللمُقارنة، نجد أن نصيب نفقات خدمات رعاية الطـلاب (الإعاشة) مـن ميزانيـة الجامعة قد ارتفـع من 17.6% في سنـة 68/1967 إلـى 27.3% في عـام 1988\89، بينمـا تدنى نصيب الخدمـات الأكاديمية (الكتب والمعامـل ومرتبات العاملين) مـن 55.2% في عـام 1967\68 إلـى 41% في عـام 1988\89. ويتضح عند تقصي هذه الحقيقة أن 4% فقط مما يُنفق على الخدمات الأكاديمية (الـ41%) يُخصص للكتب وللتدريب، مما يعكس إهمالاً

واضحا لفاعلية استخدام المـوارد المُتاحة. ويُعزى تقلص الميزانية، إلى حد ما، إلـى ارتفاع نفقات إعاشة الطلاب التي تجاوزت المبلغ المُخصص لها بنسبة 100% (بلغت الميزانية المصدقة في عام 1988/87 6.8 مليون جنيه بينما بلغ الصرف الفعلي 13.36 مليون جنيه) أما في عـام 1989/88 فقد كان المصدق 8.75 مليـون جنيه، بينما بلغ الصرف الفعلي 24.4 مليون جنيه (ثلاثة أضعاف).

جدول رقم (1): ميزانية جامعة الخرطوم للأعوام 1982/81ــــ1992/91

السنة	الميزانية الاسمية (مليون جنيه سوداني)	مؤشر الأسعار	الميزانية الحقيقية بأسعار ١٩٨١/٨٢ (مليون جنيه سوداني)	عدد الطلاب
١٩٨١/٨٢	٢٣١٥٢	١٠٠	٢٣١٥٢	٨٠٠٢
١٩٨٢/٨٣	٣٠٦٥٢	١٣٤	٢٢٨٧٥	٨٠٥٩
١٩٨٣/٨٤	٤٦٠٤٩	١٧٦	٢٧٠٢٤	٨١٧١
١٩٨٤/٨٥	٤٧٠٦٩	٢٣٧	١٩٨٣٥	٨٣١٣
١٩٨٥/٨٦	٤٢٨٩٥	٣٢٩	١٣٠٤٩	٨٤١٤
١٩٨٦/٨٧	٧٩٤٣٥	٤٢١	١٨٨٦٩	٨٤٢٤
١٩٨٧/٨٨	٩٦٦٣٥	٥٧٩	١٦٧٠٢	٨٦٦٨
١٩٨٨/٨٩	١١٧١٧٣	٩٨٤	١١٩١١	٩٢٦٢
١٩٨٩/٩٠	٢١٧٠٠٠	٢٠٦٦	١٠٥٠٣	١٠٠٠٠
١٩٩٠/٩١	٣٠٢٥١٨	٤١٣٢	٧٣٢١	١١٣٨٥
١٩٩١/٩٢	٣٦٨٩٠٠	٦١٩٨	٥٩٥٢	١٥٠٠٤

المصدر : المجلس القومي للتعليم العالي و البنك الدولي (1990)

×يلاحظ انخفاض الميزانية بالاسعار الثابتة بنسبة 75% مع زيادة عدد الطلاب بحوالي الضعف

كذلـك توضـح الجـداول (2) و (3) أن التكلفـة الفعليـة للطالب في جامعــة الخرطوم قد انخفضت عبر السنــوات من 893، 2 جتيه في عــام 1981\82 إلى 576 جنيه في عام 1991\92، أي ما يُساوي بالــدولار انخفاضاً من نحو 2296 دولار الي 340 دولارا أمريكيا لنفس السنوات (اي بانخفاض 85%).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط الانفاق على التعليم العالي في السودان أقلّ في المتوسط مقارنة ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء، إذ بلغت تكلفة طالب التعليم العالي في كل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء في عام 1980 نحو 83 ضعفا مقارنة بطالب الأساس، و8.6 ضعفا مقارنة بنصيب الفرد من الناتج الاجمالي القومي، بيما تبلغ في السودان 36 ضعفا و4 أضعاف على التوالي في نفس العام (هينشليف 1987:80).

جدول رقم (2):التكلفة و المصروفات الدراسية للطلاب في جامعة الخرطوم بالجنيه السوداني للسنوات1981/1982 91/1992

السنة	التكاليف الاسمية	التكاليف الحقيقية *	متوسط الرسوم الحقيقية	الرسوم الدراسية كنسبة من التكاليف
١٩٨١/٨٢	٢٨٩٣	٢٨٩٣	٦٥	٢,٢
١٩٨٢/٨٣	٣٧٨٧	٢٨٢٦	٣٩	١,٤
١٩٨٣/٨٤	٥٦٣٦	٣٣٠٨	٥٧	١,٧
١٩٨٤/٨٥	٥٦٦٢	٢٣٨٦	٣٦	١,٥
١٩٨٥/٨٦	٥٠٩٨	١٥٥١	١٨	١,٢
١٩٨٦/٨٧	٩٤٣٠	٢٢٤٠	١٢	٠,٥
١٩٨٧/٨٨	١١١٤٨	١٩٢٧	٢٢	١,١
١٩٨٨/٨٩	١٢٦٤١	١٢٨٥	١١	٠,٩
١٩٨٩/٩٠	٢١٧٠٠	١٠٥٣	٤٦	٤,٤
١٩٩٠/٩١	٢٦٥٧٦	٦٤٣	٣٣	٥,١
١٩٩١/٩٢	٢٣٧٩٤	٥٧٩	غ.م.n.a	غ.م.n.a

المصدر : جدول (1)، وامبده (1989)

*باسعار 1981/1982

جدول رقم (3) : تكاليف طلاب جامعة الخرطوم للأعوام 1991/-92
82/1981 - 85/1984

الوصف	٨٢/١٩٨١	٨٥/١٩٨٤	٩٢/١٩٩١
عدد الطلاب	٨٠٠٢	٨٣١٣	١٥٥٠٤
الميزانية (مليون جنيه سوداني)	٢٣,٢	٤٧,١	٣٦٨,٩
تكلفة الوحدة (جنيه سوداني)	٢٨٩٣	٥٦٦٢	٢٣٧٩٤
تكلفة الوحدة (الدولار)	٢٢٩٦	١٥٧٢	٣٤٠
سعر الصرف الحر (الموازي) (الجنيه السوداني مقابل الدولار)	١,٢٦	٣,٦	٧٠
مؤشر الأسعار	١٠٠	٢٣٧	٤١٣٢**

المصدر : مجلدات ميزانية المجلس الوطني للتعليم العالي و حسابات الكاتب الخاصة .
* للسنة 91/1990
** يلاحظ ان التكلفة بالدولار (الحقيقية) للطالب في عام 1992/1991 كانت نحو 15% من تكلفته قبل عشر سنوات مما يعني تدني الخدمات بزيادة الطلاب الي الضعف وتقليل الانفاق علي الطلاب .

وفي حقيقـة الأمر ، فإنه ومن ناحية عملية فـإن نموذج جامعة الخرطوم يُوفر التعليـم المجاني للجميع . والاسئلة التي يمكن طرحهـا في هذه الحالة، هي أولا هـل من الممكن استدامـة مثل هذا النظـام حتى على الأمـد القصير ، وهل هو فعّال وعادل ؟ بمعنى آخر هل الطلاب الذين تتكفل الجامعة باعاشتهم هم فعلا "الطلاب المحتاجون" في المقام الأول؟

لقـد قـد ذكرنا في الجـزء الخاص بمجانية القبـول ان الدراسـة التي تمت في عـام 1989 (شمس الدين1989) قد اوضحـت أن 52.3% من طلاب جامعة الخرطـوم هم أبناء موظفـين (في الحكومة والقطاع الخاص)، و20% أبناء مهنيـين وتجار ، و27% فقط من أبناء الفئات "الأخـرى" التي تشمل الزراع والعمال والعاطلين عن العمل. . إلخ . وبالاضافة لذلك ، كشفت ذات الدراسة أن 33.8% من الطلاب تعيش أسرهم في أحياء الدرجة الأولى في الخرطوم ، و20% في أحيـاء الدرجـة الثانيـة (وتمثل هـذه الأحياء نحـو 20% من أحياء الخرطـوم). كذلك كشفت الدراسـة أن 15.4% من العينة الاحصائية أتوا من مدن كبيرة في أقاليم السودان الأخرى ، ونحو 12.3% فقط من قرى .

جدول رقم (4) : توزيع للطلاب الجدد في جامعة الخرطوم (1984/1985) بالنوع و الدخل وتعليم ولي الامر

الصفـة المميـزة	جامعة الخرطـــــــــوم		كلية الطـــــــــب	
	العدد	النسبة٪	العدد	النسبة٪
١. العمر :				
أقل من ١٩ سنة [2]	٣٢٣	١٩,٦	٧٨	٤٤,١
١٩ سنة	٣٠٦	١٨,٥	١٦	٩,٠
أكثر من ١٩ سنة	١٠٢١	٦١,٩	٨٣	٤٦,٩
٢. النوع :				
ذكر	١١١٣	٦٧,٥	١١٤	٦٤,٤
أنثى	٥٣٧	٣٢,٥	٦٣	٣٥,٦
٣. تعليم الآباء أو أولياء الأمور:				
أمي	٣٢٣	١٩,٦	٣٠	١٦,٩
ثانوي أو أدني	١٠٥٤	٦٣,٩	٩٤	٥٣,١
جامعي	٢٧٣	١٦,٥	٥٣	٣٠,٠
٤. دخل الأب أو ولي الأمر :				
منخفض [3]	٩٧٥	٥٩,١	٧٦	٤٢,٩
متوسط	٣٥٤	٢١,٥	٤٤	٢٤,٩
عالي	٣٢١	١٩,٤	٥٧	٣٢,٢
المجمـــــــــوع	١٦٥٠	١٠٠,٠	١٧٧	١٠٠,٠

المصدر: بحث دراسة- امبده (1989)

[1]تم إختيار كلية الطب للطلب العالي عليها من أبناء المهنيين والآخرين من أبناء ذوي الدخول العالية.

[2] العمر أقل من 19 سنة هو مؤشر مرتبط بأبناء الموسرين لأن هؤلاء يرسلون أبناءهم للمدارس وهم في أعمار صغيرة ، رغم أن عمر الدخول الرسمي للمدرسة هو 7 سنوات (أنظر امبده (1988)

[3] نسبة للتدليس والغش في ذكر دخل الأب (من قبل الطلاب) يمكننا الافتراض (بثقة كبيرة) أن المداخيل المذكورة هي أقل من الدخل الحقيقي بكثير. (أنظر أمبده 1989)

وكما تؤكد الجداول (4) اعلاه و (6) فإن الخلفية الاجتماعية لطلاب التعليم العالي (جامعة الخرطوم في هذه الحالة) قد اختلفت اختلافا كبيرا خاصة خلال السنوات القليلة المنصرمة. إذ نجد أن نسبة الطلاب القادمين من شرائح ذات دخول عالية زادت من 32.2% إلى 69.7% بين 1984\85 و 1989\90 في كلية الطب، ومن 25.9% إلى 88.5% في كلية الهندسة. كما نجد أن نسبة الطلاب الذين حصل ذووهم على التعليم الجامعي وفوق الجامعي ارتفعت من 20% إلى 43.7% في كليات الطب، ومن 40% إلى 63% في كليات الهندسة.

3. نموذج الدعم الجزئي

اختلف نظاما جامعة ام درمان الاسلامية وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (المعهد الفني) عن النموذج أعلاه في توفير السكن مباشرة او من خلال تأجير الطلاب لمنازل، وتحمل الجامعة لنفقات اعاشة الطلاب. حيث قامت الجامعتان في المتوسط بدفع 320 جنيها سودانيا شهريا في عام 1990 /91 للطالب الواحد. بالاضافة الى ان جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا درجت على تغطية العجز في تكلفة الغذاء في الداخليات الصغيرة حتى 2000 جنيه سوداني سنويا. كما وان جامعة ام درمان الاسلامية تمنح بطاقات للغذاء المدعوم في مقاصف الجامعة بدلا عن المنحة الشهرية التي تبلغ 320 جنيها سودانيا. غير ان الطلاب يبدون امتعاضا بشكوى ان البطاقات بتلك القيمة لاتكفي الا لوجبات وضيعة ولاسبوعين فقط وعلى الطالب تكملتها بما يصل الى 1000 جنيه سوداني شهريا. وفي جامعة ام درمان الاسلامية وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تقدر تكلفة السكن والمواصلات بحوالي 400و 200 جنيه سوداني للطالب الواحد في الشهر علي التوالي. وعليه فان التكلفة السنوية للطالب تتراوح بين 9.500 و 12.500 جنيه سوداني والتى ربما تقل قليلاً فقط عن جامعة الخرطوم.

تجدر الاشارة هنا الى ان صندوق دعم الطلاب الذي تم انشاؤه مؤخرا كجهاز يعني بادارة سكن واعاشة ونقل جميع طلاب التعليم

العالي، قد وضـع تقديرات بلغت 225 مليـون جنيه سوداني للعام 1991/ 92 لاستيعـاب 8000 طالـب اي بواقـع 000، 30 جنيـه سـوداني سنويا تقريبا للطالـب الواحد. الا انه ليس من المعروف ما يتوقعـه الصندوق من رسوم الطـلاب لتغطية الفجوة. ومن ثم فـان احتمال تحويل جزء كبير من التكلفـة ليتحمله المستفيدون يبدو مشكوكا فيه.

إن فكـرة إنشاء صندوق الطلاب كآلية لترشيد نفقات هياكل التعليم العـالي كان يجب أن تخضع للمفاضلـة مع حزمة الوسائل المقترحة لتخفيض التكلفة وتكلفـة الاسترداد وزيادة الايرادات الخاصة بكل مؤسسـات التعليم العالي والتي تمـت التوصية بها قبل نحو عشرين عاما. ففي العام 1971 قامت لجنة وزارية وفنية بجامعة الخرطوم بتقـديم بتوصيات تضمنت اختصـار وتحديد خدمـات السكن على الطـلاب المحتاجـين، والغـاء نظام توزيـع الكتـب والمواصلات المجانيـة، مع فرض رسوم دراسية بواقع 150 جنيها سودانيا على حـالات السكن الداخلـي و50 جنيها سودانيا علـى طلاب النهار. وتقـدر هذه الرسـوم بأسعـار 92/1991 الراهنـة بنحو 500، 34 جنيـه و 500، 11 جنيه علي التـوالي. وعليه فاذا ما تم تطبيق هذه التوصيـات فـان التعليم العـالي - ورغم الأزمة سـوف لن يكون بحاجة إلى صندوق لدعم الطلاب لترشيد صرفه.

4. التعليم العالي الخاص

لقد أثـرت الأزمة الاقتصادية التي تعاني منهـا معظم الدول الأقل نموا سلبا على الموارد المخصصة للتعليم العالي (89/1988). كما أن البنك الدولي علي قناعة بان "اعتمـادات الصرف العام المخصصة للتعليـم العالي لا يمكن لها أن تتوسع أكثر وفي بعض الحالات ربما تتناقص..."(البنـك الـدولي 69:1988). وقـد خلصـت ورشة عقـدت في لوساكا حديثـاً حول تخفيضـ التكلفة والتمويـل البديل للجامعات، إلـى أن "المنح الحكومية على أحسـن الفروض ستبقى على ماهي عليه في الواقع" (المجلس البريطاني 1990 :4)، والوضع في السودان ربما يكون أسوأ من المتوسط ، فقد تدنت ميزانية التعليم

العالي (بالقيمة الحقيقية) بـين 82/1981 و 91/1990 كنسبة مئوية مـن الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة سنويـة بلغت 8.2%. كما بلغت ميزانية 91/1990 (بالقيمة الحقيقية) حوالي 40% فقط من مستواها قبـل عشر سنوات ، في الوقـت الذي ارتفعت فيـه أعداد الطلاب في التعليـم العالي العـام بنسبة 280% وهو مـا سينتج عنه تدني في مستـوي الأدء ونوعية ا لتعليم . ان الدلائـل المتوفرة تشير إلى أن نسبـة العائد الخاص من التعليم العالي في افريقيا ليس فقط اعلى من نسبـة العائد الاجتماعي، وإنما اعلى بنحـو 30% من العائد في أي منطقـة اخرى في العـالم (البنك الـدولي 1988 :72). وتشير هذه المعلومـة الاخـيرة الي البدائل التي تشمل مشاركـة المستفيدين من التعليم العالي في التكلفة.

جدول رقم (5) : الإنفاق على التعليم العالي في السودان (بملايين الجنيهات للأعوام 82/1981 - 92/1991)

السنـــة	ميزانية التعليم العالي (١)	الميزانية القومية (٢)	الناتج المحلي الإجمالي (٣)	ميزانية التعليم العالي كنسبة من الميزانية القومية (1)/(2)	ميزانية التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (1)/(3)
٨٢/١٩٨١	٥٢	١٤٩٢	٦٥١٣	٣,٥	٠,٧٩
٨٣/١٩٨٢	٦٦	١٨٣٦	٨٨٥٨	٣,٦	٠,٧٥
٨٤/١٩٨٣	٨٢	٢٥١٠	١٠٩٣٣	٣,٣	٠,٧٥
٨٥/١٩٨٤	٩١	٣٧٩٦	١٤٣٣٨	٢,٤	٠,٦٣
٨٦/١٩٨٥	١٥٥	٤٧١٧	٢١٧٨٨	٣,٣	٠,٧١
٨٧/١٩٨٦	١٦٧	٦١١٥	٢٨٧٥٦	٢,٧	٠,٥٨
٨٨/١٩٨٧	٢٠٠	٩٥٦٨	٣٨٤٦٥	٢,١	٠,٥٢
٨٩/١٩٨٨	٢٥٠	١٦٢٦٥	٧٠٨٦٥	١,٥	٠,٣٥
٩٠/١٩٨٩	٤٣١	١٨٦٠٤	-	٢,٣	-
٩١/١٩٩٠	٨٧٠	٢٣٢٤٧	-	٣,٧	-
٩٢/١٩٩١	١٤٠٠	٤٣٠٤٤	-	٣,٣	-

المصدر: البنك الدولي - (1990)

تشجـع السياسة الحاليـة للحكومة التعليم العالي الخاص. وعليه فقد منحت الدولة ثمان مؤسسات للتعليم العالي الخاص تصاريح العمل في الفترة 1989 - 1991، ولكن مدى تخفيفها الضغوط على التعليم العالي العام أمر ينتظر بحثه. غير أن تجربة التعليم العالي غير الحكومي في السودان تعود الى العام 1955 عندما أنشئت جامعة القاهرة فرع الخرطوم. وفيها لم يتحمل الطلاب رسوما دراسية إلا أنهم كانوا يتحملون نفقات الكتب والمواصلات والسكن والإعاشة. ففي منتصف الثمانينات شكل طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم 56% من جملة طلاب التعليم العالي بالسودان. ورغم ذلك فان جودة ونوعية التعليم الكمي الهائل الذي تقدمه جامعة القاهرة فرع الخرطوم كانت ولا زالت ضعيفة في نظر الكثيرين. ويجد تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو)، أن جامعة القاهرة فرع الخرطوم التابعة للحكومة المصرية تقدم فرصا لتعليم من الدرجة الثالثة" (اليونسكو1988:64)". ثم أتت بعدها كلية الأحفاد للبنات في العام 1966(كلية جامعية حاليا) وكلية ام درمان الأهلية (1986)، كلية الخرطوم التطبيقية (1989)، كلية شرق النيل (1990)، كلية النصر التقنية (1990)، كلية السودان للبنات (1991)، كلية علوم الطيران (1991) وكلية كمبيوتر مان (1991). وهناك كثير من مؤسسات التعليم العالي تحت اجراءات التأسيس من قبل لجنة التعليم الخاص والأجنبي- الجهاز المناط به إصدار التصاريح بالمجلس القومي للتعليم العالي.

يوضح الجدول (6) أدناه مستوي تكلفة طلاب مؤسسات التعليم العالي في العام 91/1990. وقد استخلصت المعلومات من الاستطلاعات لمجموعات طلابية من مختلف المؤسسات. وبالتالي فإنها تعتبر أرقاما تقريبية باستثناء ارقام الرسوم الدراسية الرسمية المقررة والمعلنة بمختلف المؤسسات. ويلاحظ أن الرسوم الدراسية تتفاوت وفقا للمؤسسة ونوعية الدراسة. تعتبر كلية طب الاحفاد التي أنشئت حديثا(1990) الأعلي في الرسوم الدراسية التي تبلغ حاليا 75،000 جنيه سوداني للطالب سنويا للفصل الدراسي 92/1991 بعد ان كانت 50،000 جنيه سوداني من العام السابق. بالاضافة الى ذلك تفرض الأحفاد تبرعا اجباريا في حدود 20،000 جنيه سوداني على الآباء المقتدرين الذين يلتحق ابناؤهم بكلية الطب مما يجعل رسوم دراستهم نحو 100،000 جنيها سودانيا (مائة ألف جنيه)في العام.

غـير أن رسوم الأحفـاد في مدارسهـا الأخرى تعتبر الأقـل (6000 جنيه سـوداني) ولكنها تزداد عامـا بعد عام. وبالتالي فان الامثلـة تشير الى أن الرسوم الدراسية قد ارتفعت بنسبة 16.7% في 1989 و 33.3% في 1990 و 50% في 1991. أما الرسوم الدراسية العالية فتتمثل في كليات المعمار (كلية شرق النيل) بواقع 35،000 ودراسـات الحاسوب (كلية السودان للبنات) 30،000 .جنيه سوداني و 40،000 في كلية دراسات الحاسوب والمختبرات (أم درمـان الأهلية) 20000. أما في مجالات الدراسة الأخرى فإن معظم الكليات تتقاضى ما بين 12،000 الى 20،000 جنيها سودانيا.

جدول رقم (6) : الإنفاق السنوي للطالب في مؤسسات التعليم العالي الخاصة 1991(ملايين الجنيهات)

التفاصيل	جامعة الأحفاد للبنات	جامعة امدرمان الأهلية	كلية الخرطوم التطبيقية	كلية شرق النيل	كلية النصر التقنية	كلية السودان للبنات	جامعة القاهرة فرع الخرطوم
١-الرسوم الدراسية اعلي رسوم: ادني رسوم:	٧٥٠٠٠ ٦٠٠٠	٢٠٠٠٠ ١٥٠٠٠	١٥٠٠٠ –	٣٥٠٠٠ ٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠ ١٢٠٠٠	٣٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠	كلية الدراسات العليا
٢-التسجيل	٢٠٠	٣٥٠	٣٥٠	٦٠٠	٤٥٠	–	٢٤٠
٣-الكتب : اعلي: ادني:	٨٠٠ ٢٠٠	٤٠٠ ٢٠٠	٢٠٠٠ ١٥٠٠	٢٠٠٠ ١٠٠٠	١٠٠٠ ٨٠٠	١٠٠٠ ٢٠٠	٣٥٠٠ ١٧٠٠
٤-الادوات المكتبية : اعلي: ادني:	٤٠٠ ٣٠٠	٧٠٠ ٣٥٠	٣٠٠٠ ١٦٠٠	٥٠٠ ٣٠٠	٩٠٠ –	٦٥٠ ٥٥٠	×٢٦٥٠ ٢٤٠٠
٥-الترحيل : اعلي: ادني:	٤٥٠٠ ٢٢٥٠	٣٦٠٠ ٢٧٠٠	٢٠٠٠ –	٢٧٠٠ ٢٣٠٠	٢٧٠٠ –	٤٠٠٠ ٢٧٠٠	٢٧٠٠ ٢٣٠٠
٦-السكن : (الداخليات) اعلي: ادني:	٢٧٠٠ ١٨٠٠	– –	٢٢٥٠ ٢٠٠٠	– –	– –	١٢٠٠٠ –	١١٢٥٠ ٦٧٥٠
٧- مصاريف الجيب:							
اعلي:	٢٤٨٠٠	١١٣٠٠	١١٣٥٠	٢٢٥٠٠	١٦٩٠٠	١١٢٥٠	١١٢٥٠
ادني:	١٣٥٠٠	٦٧٥٠	٩٠٠٠	١١٢٥٠	١١٣٠٠	–	٦٧٥٠
المجموع : اعلي: ادني:	١٠٨٣٠٠ ٢٤٣٠٠	٣٦٣٥٠ ٢٥٣٥٠	٣٨١٠٠ ٣١٤٥٠	٦٣٣٠٠ ٣٥٥٠٠	٣٩٩٥٠ ٢٨٣٥٠	٥٨٥٩٠ ٤٦٧٠٠	٢٢٥٩٠ ١٥٦٤٠

المصدر: بحث الدراسة

×تشمل تكاليف اعداد البحث

ملاحظـــــة:

(1) : متوسط الدخل القومي للفرد = 5250 جنيه

(2) : متوسط مرتب الخريج الجامعي في السنة = 9000 جنيه.

(3) : متوسط الحد الأدنى للأجور في السنة = 7200 جنيه

تعتــبر منصرفات الجيب ثــاني أهم بنود النفقــات حيث تتفاوت بين 7000 جنيه إلى 25000 جنيه سنويا. وعلى الرغم من أن الطلاب يفصلون منصرفــات المواصلات، فانها تحســب ضمن منصرفات الجيب التــي تنفق أغلبها في وجبــة الأفطار والمشروبــات الخفيفة. امــا فيما يتعلــق بنفقــات الداخليــات أو المساكن فانها تتبايــن بتباين المساكــن. فهناك المساكن ذات الخدمة المتكاملــة سكنا وإعاشة (كلية الســودان للبنــات) أو سكن فقــط، أو مساكــن تؤجرها الحكومات الإقليميــة لطلابهــا. وهناك بعض الكليات الجديــدة لم توفر السكن بعد. هذا وتتفاوت نفقــات الطالب الواحد باختلاف نوعية الدراسة ومتطلباتها. ففــي بعض الكليات يشترط علــى الطالب تقديم بحث أو رسالــة و تتطلب هــذه طباعة وتغليف بتكاليــف مالية تصل إلى 2،000 جنيــه سوداني. كما وأن بعض مجــالات الدراسة تتطلب مواد ومعدات خاصة (الهندسة والمعمار) يوفرها الطلاب في حدود 10،000 إلــى 16،700 جنيه ســوداني. عموما تعكــس الأرقام التقريبيــة الواردة في جدول (6) أن طلاب مؤسسات التعليم العالي الخاصــ كانوا يدفعون في العام ما بين حــد أدنى 24،000 إلى حد اعلــى 108،000 جنيها سودانيا سنويا. ومقارنة بنصيب الفرد من النــاتج المحلــي الاجمالي الذي يبلــغ نحو 5،250 جنيهــا سودانيا، والحــد الأدني للأجــور وهــو في حــدود 7،200 سنويــا والراتب السنــوي للخريج الجديد البالغ 9،000 جنيــه سودانياً، فان التكلفة بحديها الأعلي والأدني للطالب الواحد في التعليم الخاص تفوق عدة أضعاف أي من المؤشرات المذكورة.

وعليــه فإن تقديرات الحد الأعلي للتكلفة تصل إلى 21 مرة لنصيب الفرد من الدخل القومي و 15 مرة للحد الادنى للأجور و12 مرة لمستوى مرتب الخريج الجديــد. وبذات القدر فإن التقديرات الدنيا تبلغ 4.8 مرة منسوبــة لدخل الفرد و 3.5 مرة لمستوى الحد الأدنى للأجور و 2.8 مرة لمرتب الخريج الجديد.

وعلــى الرغم من أن مــا ورد أعلاه يمكن أن يكون مؤشرا مقبولا لإمكانية الدفع، فإن معظــم مؤسسات التعليم العالي الخاص حديثة

التكويـن كما أن جملـة أعداد طلابهـا تشكل حتـى الان نسبة غير مؤثـرة من جملة طلاب التعليم العالي بالدرجة التي يمكن بها تحديد احتمـالات طلب التعليم العالي الخاص (الجـدول7). إلا أنه يمكن القـول بأن هنـاك طلب كبير علي التعليم العـالي الخاص قياسا بانه في الوقت الذي ارتفعت فيه الرسـوم الدراسية ارتفاعا ملحوظا في كل مؤسسات التعليم العالي الخاصة في السنوات الاخيرة زادت في المقابل أعداد الطلاب الملتحقين به. لقد ضاعفت الكليات الجديدة من طلابهـا بنسب تتراوح من 33% الـى 1125% في العام الثاني من تأسيسها. فبينما زادت الاحفاد اعداد الطلاب الجدد بنسبة 36% في المتوسط في الفترة مـن 1987/88 ـ 1991/92 و زادت أمدرمان الأهلية طلابها بنسبة 71% سنويا خلال نفس الفترة.

جدول رقم (7): الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة للسنوات 1986/87 - 1992/91

المؤسسة	١٩٨٦/٨٧	١٩٨٧/٨٨	١٩٨٨/٨٩	١٩٨٩/٩٠	١٩٩٠/٩١	١٩٩١/٩٢
جامعة الاحفاد للبنات	٨٧٤	٩٧٥	١٢٥٧	١٧٠٤	٢٨٨٨	٣١١٠
جامعة امدرمان الاهلية	٢٦٥	٦٦٧	١٣٢٣	٢٣٥٠	٢٤٠٠	٢٩٦٦
كلية الخرطوم التطبيقية	–	–	٦٤	١٧١	٢٩٠	٣٨٧
كلية شرق النيل	–	–	–	–	١٥٠	٥٠٠
كلية النصر التقنية	–	–	–	–	٢٠	٢٤٠

المصدر: بحث الدراسة

ان زيادة الطلب علــي التِعليم العالي الخاص رغم زيادة الرسوم، ربمــا يكون سببــه ضآلة قاعــدة القبــول أكثر منه تــدني مستويات الرســوم. كما أن هناك عوامل اخرى ربما تحدث خللا في مؤشر الطلــب مثل التساهل في متطلبات وشروط القبول. وعلى أية حال فــأن هناك دليلاً إضافيا بأن هناكٍ ما تــزال مساحة لزيادة الرسوم الدراسية دون ان يؤثر ذلك سلباً علي الطلب. إذ يستشف من مسح اجرتــه بعثة من اليونسكــو ان 32% من طلاب التعليم العالي الذين تم استطلاعهم يمكنهم الاستمرار في دراستهم بدون منح دراسية. بينما يقــول 36% منهم بأنهم يمكن أن يستمــروا في الدراسة دون المساكن (الداخليات) المجانية(اليونسكو 1988).

بقيــت هنا أسئلة مثل ماهــي محددات الاستثمــار في التعليم العالي الخاصــ؟ وماهــي اسباب الانتشــار المفاجــئ لهــذه المؤسسات في السودان؟

من خلال مجالات الدراسة المتوفرة بهذه الجامعات، هل تقدم هذه دراســات تناسب التعليم العــالي المطلوب؟ هــل الكورسات المقدمة تســد الفجواة الراهنة في سوق العمل؟ هل تخفف هذه المؤسسات من الضغــوط التي تواجه كليات الطــب والهندسة المميزة والمشهورة ؟ وتحديدا هــل في استطاعتهــا و/أوهي راغبــة في الاستمرار اذا ما فرضت السلطات ضوابط أكثر صرامة في مراقبة شروط متطلبات قبول الطلاب والحــد الأدنى لمؤهلات المحاضريــن كمعيار لضبط الجودة؟

إلي الآن تكــرر كل مؤسســات التعليــم العالي الخاصــ القول إنها مؤسسات غــير ربحيــة، وأن إيرادتها من الرســوم تشكل غالبية مواردهــا المالية(90% او اكثر). لكن في واقع الأمر فإن إيرادات كل المؤسســات تقريبا تزيد عن منصرفاتها السنوية الراهنة، إذ نجد أن رسوم الطالب الواحد في المتوسط تفوق متوسط تكلفته. كما ان هناك فوائضــ مسجلة في بعض الميزانيات المتوفــرة. وتشكل منح الحكومــات الاجنبية والوكالات دعمــا حقيقيا وهامــا تتسابق عليه المؤســات. ففــي الفترة 1988– 1991 مثلا تلقــت جامعة الاحفاد

للبنــات 520،000 جلدر من هولندا لمباني المكتبة، و6،000،000 جنيها سودانيا (ستة مليون) لتشييد مباني مدرسة الإدارة، وحوالي 20،000 دولارا من المجموعة الاقتصادية الأوربية لدراسة إنشاء معامــل. وتتلقى الاحفاد - كبقية مؤسســات التعليم العالي الخاص دعمــا سنويا في حــدود 50،000 جنيه سوداني مــن الحكومة. كما مُنحــت جامعــة امدرمــان الاهليــة 120،000 مترا مربعــا في ام درمان (تقدر قيمتها 20،000،000جنيها سودنيا (عشرون مليون جنيه باسعــار 1986). بالإضافة إلى بعض الإعفاءات الضريبية. كما تلقت ام درمــان الاهلية مباني جاهزة من الجيش ومنحة لمركز الحاسوب من إحدى الامــيرات الكويتيات. ويشمل كتيب الجامعة الأهليــة قائمــة لحكومــات ووكالات أجنبيــة قدمت منحــا معتبرة للجامعة.

من بين مؤسسات التعليم العالي الخاص نجد أن الأحفاد والأهلية فقط تمتلكان منشآت خاصة بهما، بينما قامت كلية النصر التقنية بتحويل مبــاني مدرستها الثانوية التي يمتلكهــا مؤسسوها- لتلائم مناشطها. ورغــم حقيقة ان تكلفة الطالب الواحد تبدو باهظة، كما وضح من المقارنات أعلاه، فان التعليم العالي الخاص يقدم بديلا (بتكلفة أقل) مــن الدراسة بالخارج كمــا سنوضحه لاحقا. وعلــى سبيل المثال، فــان دراسة الطب في جامعة الأحفــاد تبلغ تكلفتها نحو 7% عنها في غرب أوربا و 20% من التكلفة في آسيا. إن الدراسات التي تتطلب تكلفة عالية لا تذكر باستثناء دراسة تقنية المختبرات بالاهلية. وحتى دراســات الحاسوب فإنها تركز علي البرمجة والطباعة وليس علي صيانة الأجهزة والهندسة.

وعلــى ضوء ما ذكر أعلاه يتضــح صعوبة استخلاص تقييم للتعليم العــالي الخاص في هــذه المرحلة، لاسيمــا فيما يتعلــق باستمرارية بعضــ هــذه المؤسسات في حالــة إذا ما طــرأ تغيــير في السياسات والظــروف. وفي الوقــت الحاضر يمكن القول بــأن معظم المناهج الدراسية التي تُقدم هي تكرار لماهو متوفر مسبقا. وعليه فان جودة الأداء الخارجــي لهذه المؤسسات (بمعني قابليــة خريجيها للتشغيل)

تبدو متدنية وتعكس تأثيراً ضئيلاً في منافسة الكليات المتميزة(كليات الرغبة الأولي في الجامعات القائمة). هذا ونسبة لعدم التزام بعضها بالحد الأدنى لمتطلبات شروط القبول و/أو نقص الأساتذة المؤهلين، فـإن مؤسسات التعليم العالي الخاصـ لا تنافس بفاعلية فيما يختص بالجودة مع المؤسسـات القائمة. ولتقديم تعليم جيد متميز وللمنافسة علي الطـلاب المتميزين، عليهـا ان تراعي تلـك المتطلبات قبل أن تفرضـ عليها بواسطة السلطات المعنية. ومن ثم فانه من المبكر جدا الحكم على التعليم العالي الخاص وقدرته على تخفيف الضغط على مؤسسات التعليم العالي العام وتوفير بديل مناسب للدراسة بالخارج ولكن من المهم حمايته من المستثمرين بقصد الاتجار فيه.

5. التعليم بالخارج

في الفـترة مابـين 1976/1975 و 1981-1982 أزداد عـدد الطلاب السودانيين الدراسين بالخارج لخمسة اضعاف تقريبا، من 4750 الـى 888،21 طالـب. ثم تذبذبت الأعـداد في العقد المنتهي في 1991/1990 بـين 000،20 الـى 000،23 طالب. ومقارنة بافريقيا جنـوب الصحراء، فإن نيجيريا فقـط - بعدد سكانها الذي يتجـاوز اربعـة اضعاف سـكان السـودان- فاقت السـودان بعدد طلابها الدارسين بالخارج في الثمانينات (هنشنيل -1987).

وتعـود الأسباب الرئيسيـة لهذه الأفـواج الملتحقـة بالتعليم العالي بالخـارج، للمنافسـة الشرسـة في الالتحـاق بالتعليم العـالي العام بالداخـل، وللتوسـع غـير المسبـوق في تعليـم ماقبـل الجامعة منذ بدايـة السبعينـات. لقد أدى هـذا التوسع الى ازديـاد عدد الطلاب الجالسـين لامتحـان الشهـادة السودانية لأكثر مـن الضعف مابين 1979و1987. كمـا ارتفـع عـدد الناجحـين في الامتحانـات من 011،27 الـى 528،71طالـب. وقـد تمكنت مؤسسـات التعليم العـالي الوطنية من استيعاب 7.6% فقـط من الطلاب الناجحين في العام 1987. كما ان الدعم الحكومي للتعليم الخارجي (انظر ادناه) ربمـا كان عاملا قويا في هذه الزيـادات في عدد الطلاب الدارسين بالخارج.

وفيما يتعلق بالتكلفة والتمويل، يمكـن تقسيم الدراسة بالخارج إلى منح (حوالي 15% من المجموع)، و الدراسة علي النفقة الخاصة. وبينمـا تأتي كل المنـح الدراسية ونسبة صغيرة مـن الأماكن للنفقة الخاصـة عبر البروتكـولات الثقافية ، والتي يتـم تنسيقها بواسطة لجنة قبول التعليم العـالي، فان غالبية الطلاب الآخرين يتحصلون علـى قبولهم بطـرق خاصة. وبالتـالي فانهم لا يلتحقـون بالمناهج الدراسيـة المفضلة في معظم الحـالات. وعليه ففي العام 82/1981 تم قبول حوالي 60% من الطلاب الدارسين بالخارج في الدراسات الإنسانيـة. ومن بين الـ40% المتبقـين كان نصيب كليات الزراعة التـي يشـكل خريجوها أعلـى نسبة عطالـة في السـودان، حوالي 26.6%. أمـا في العـام 85/1984 فقد التحـق 47% في دراسات العلوم منهم 32% في كليات الزراعة.

يوضـح الجـدول رقـم(8) التوزيع الاقليمـي للطـلاب الدارسين بالخـارج لعدد من السنـوات المختارة. ويستشـف من الجدول ان غالبية الطـلاب يدرسون في الدول العربية حيـث ارتفعت نسبتهم مـن 65.8%عام 1981-82 الـى 75.5% في العـام 1984-85. ويحتل الدارسون بمصر الصدارة بنسبة 57% في العام 1981-82 وبنسبة 64% في العـام 1984-85. ثم تأتي بعدها أوروبا الغربية والولايـات المتحـدة الأمريكية بنسبـة 23.5% عـام 82/1981 و 10.2%عام 85/1984.

جدول رقم (8): عدد الطلاب الذين يدرسون في الخارج (حسب المنطقة في سنوات مختارة)

السنة	الدول العربية	آسيا وإفريقيا	الولايات المتحدة الأمريكية و غرب أوروبا	أوروبا الشرقية	المجموع
١٩٨١/٨٢:					
١-المنح الدراسية ١	١٧١٣	١٣٧	٤١	١٠٦٠	٢٩٥١
٢-النفقة الخاصة	١٢٦٩٥	٥١٤	٥٠٩٩	٦٣٠	١٨٩٣٨
٣-المجموع	١٤٤٠٨	٦٥١	٥١٤٠	١٦٩٠	٢١٨٨٩
١٩٨٤/٨٥:					
١-المنح الدراسية٢	٢٤٨٩	١١٦	١٣	٨٢٥	٣٤٤٣
٢-النفقة الخاصة	١٢٥١٧	١١٣٩	٢٠٢٣	٧٣٥	١٦٤١٤
٣-المجموع	١٥٠٠٦	١٢٥٥	٢٠٣٦	١٥٦٠	١٩٨٥٧
١٩٨٧/[2]٨٨:					
١-المنح الدراسية	٤٢٢٨	١٤٣	-	٧٤٦	٥١١٧
٢-النفقة الخاصة	١٤٤٤٨	١٣٧٩	١٣٧٤	١١٥١	١٨٣٥٢
٣-المجموع	١٨٦٧٦	١٥٢٢	١٣٧٤	١٨٩٧	٢٣٤٦٩

المصدر: المجلس القومي للتعليم العالي

1. كانت نسبة المنح الدراسية للثلاث سنوات أعلاه هي 13.5%، 17.3% و 21.8% على التوالي.
2. أحدث السنوات التي تتوفر لها أرقام.

تتفاوت تكلفة الدراسة بالخارج باختلاف الاقليم (الدول) ونوعية الدراسة وعما إذا كانت الدراسة على المنحة او النفقة الخاصة. ويسمح للدارسين بتحويل عملات أجنبية كالآتي: 150 دولار امريكي سنويا للملابس و70 دولار امريكي شهريا للمعيشة لطلاب المنح و 500 دولار امريكي شهريا للدارسين على النفقة الخاصة في امريكا الشمالية وغرب اوربا ومبلغ 150 دولار امريكي لطلاب النفقة الخاصة في بقية العالم. كما يمكن تحويل رسوم الدراسة التي تتفاوت هي الأخرى بنوعية مجال الدراسة ودولة الدراسة. فعلى سبيل المثال تتطلب دراسة الطب والهندسة ما بين 5،000 و 15،000 دولار امريكي حسب اقليم الدراسة (آسيا او الولايات المتحدة الامريكية). فيما تبلغ تكلف دراسة الطيران أعلى من ذلك بكثير، لكن لا توجد إحصائيات

شاملة في إدارة العلاقات الثقافية بالمجلس القومي للتعليم العالي والمناط بهـا ادارة التعليم بالخارج. ولهذا فقد قمنا باستنباط التقديرات اعتمادا علـى الإحصائيات والتوزيع الاقليمي ومجـالات الدراسة وتقديرات الرسوم الدراسية المذكورة. وبلغت التكلفة الاجمالية للدراسة بالخارج للعـام 82/1981 مبلغ 85.1 مليون دولار امريكي وللعام 1984-85 مبلـغ 56.8 مليـون دولار امريكي. وقـد كانت نسبـة تكلفة الطلاب الدارسين في غـرب أوربا وأمريكا (والذين شكلـوا نسبة 23.5% في 1981 و 10.2% مـن جملة الطـلاب في 85/1984)حوالي 64% و 41% علي التوالي في السنوات نفسها. ومن ثم فان نصيبهم في التكلفة كان يعادل ثلاثة لاربعة مرات من نصيبهم من جملة الطلاب.

إن التقديرات أعلاه يمكن تعديلها للأعلى بإطمئنان. ففي ديسمبر 1991 قامت الجهات المختصة في المجلس القومي للتعليم العالي بتقديرات تكلفة الدراسة بالخـارج في جمهوريات الاتحاد السوفيتي(قبل زوالها) وفي المملكـة المتحـدة، حيث اتضـح أن الـ2963 طالبا الذيـن يدرسون في الاتحـاد السوفيتي بينهـم 46% في منح، يكلفـون الدولة 6.3 مليون دولار بالإضافـة الـى 29.2 مليـون جنيه عبارة عن دعـم لسفرهم. وبالتـالي فان متوسـط تكلفة الطالب الواحد منهـم تبلغ 2348دولار امريكـي زائـدا 10843 جنيهـا سودانيـا في العـام الواحـد. ويجدر بالذكـر هنـا أن تقديراتنا السابقة كانت بناء علـى افتراض أن متوسط تكلفـة طالب المنحة الواحـد تبلغ 1000 دولارا امريكيـا في العام. أما بالنسبة للمملكة المتحدة فإن الطلاب الذين يدرسون بها والبالغ عددهم 181 طالبـا فإنهـم يكلفون 2.5 مليون دولار زائـدا 3.3 مليون جنيها سودانيا، بمتوسط تكلفة قـدره 13812 دولارا زائدا 18،011 جنيها سودانيا للطالب في العام. ويعادل ذلك مائة مرة دخل الفرد من الناتج القومي. إذا ما تذكرنا ان صـافي الراتب الشهري لأستاذ الجامعة هو اقـل من 50 دولار امريكـي في الشهر (بمعدل سعـر صرف السوق الحر) فإن تكلفة الطالب الجامعـي الذي يدرس بالمملكة المتحدة تبلغ ما يعادل راتب 23 أستاذا (بروفسير) جامعيا لعام كامل، او بمعنى آخر يعادل الراتب الشهري لثلث اعضاء هيئة التدريس بجامعة الخرطوم.

ويجــب أن نذكر هنا أن التكلفة الخاصة للطــلاب تقل بصفة عامة عن التكلفــة الاجتماعية (قيمة الندرة) للتحويــلات الدولارية لتلك التكلفة. ففــي العــام 1981–82 بلغ دعم تحويــل الــدولار 44%. وتبلغ قيمة ذلــك الدعم (بسعر الصرف الرسمي البالغ 0.9 جنيها سودانيا للدولار الواحد) نحو 34 مليون جنيها سودانيا، أو ما يقارب 65.4% من إجمالي ميزانية التعليم العالي. وبمعدل سعر صرف السوق الحر (26، 1 جنيه للدولار) يتجاوز الدعم (بالعملة المحلية) اجمالي ميزانية التعليم العالي. فهــل ذهب كل ذلــك الدعم للطلاب ام كان جزءا كبــيرا منه استغلالا لذلك الدعم (فرق سعر الصرف) لتحقيق ارباح للآباء؟

لقد كان الدعم الذي يتلقاه الطلاب الدارسون بالخارج كبيراً جداً استنادا على منطقة ومجال الدراسة. هذا وتقوم الحكومة بدعم الطلاب الذين يدرســون الطب والهندســة في الولايات المتحــدة الامريكية او غربٍ اوربــا بما يعادل أكثر من 50 ضعفا لدخــل الفرد وأكثر من 20 ضعفاً لمــا يتلقاه الطلاب الآخــرون في نفسة المنطقة. وفي الواقــع فإن الآباء الاغنيــاء فقط هم الذين بامكانهم إرســال أبنائهم وبناتهم إلى الولايات المتحــدة الامريكية وغرب اوربا. وحتى اولئــك الطلاب الأقل تكلفة والذيــن يدرسون على منــح دراسية يتم دعمهم بمــا يزيد عن ضعف دخل الفرد. ومما يجدر بالملاحظة فإن هذا الوضع الشاذ للإعانات قد شجــع حتي الآباء الذين يعملون بالخارج لتحويل الدولار المدعوم من الســودان إلى ابنائهم بدلا من التحويل المباشر من أماكن عملهم وبهذا يحصلون على فوائد اضافية من سوق النقد الأجنبي الحر.

وللطلاب الذين يدرسون في مصر نظام خاص للإعانات لأن الحكومة المصرية درجت تاريخيا على استثناء الطلاب السودانيين من دفع رسوم الدراســة بينما تقوم الحكومة السودانية بدِفــع إعانة شهرية. وبلغت هذه الإعانــة في عام 1990 مبلغ ستــين جنيها مصريا اضافة الي 150 دولار في الشهر تحويل خاص. ولكن ومنذ اكتوبر 1991 قررت الحكومة دفع مائتــين جنيه إعانة شهرية مع سحب حــق التمويل الخاص. وتزيد قيمة الإعانــة الشهرية عن 5000 جنيه سوداني وهي أكثر من ثمانية اضعاف مرتب خريج جديد ومايقرب من ضعف مرتب استاذ مساعد بالجامعة.

إن مـن الصعوبة بمـكان تقدير التكلفـة الحقيقية للدراسـة بالخارج، ومـع أنه من المؤكد أن كل الطلاب لا يستفيدون من العلاوة مما يعني ان تقديـرات التكلفة الكليـة قد تكون أقـل، إلا أن هنالك حالات سوء استغلال تم رصدها. فقد قام الملحقون الثقافيون الذين يمثلون سلطات التعليـم في السفارات بالخارج، برصد طلاب يقدمون خطابات قبول وهمية وشهادات وبطاقات تسجيل مزورة. كما أفاد آخرون أنه يمكن للطلاب في بعض الـدول الحصول على فواتير رسوم قبول مضخمة علـى أوراق رسمية مـن بعض المؤسسات، مقابـل تكلفة، بينما وجد آخـرون أن بعض الطـلاب المسجلين لدى السفـارة غير مسجلين في معاهد التعليـم العالي الموضحة في سجلات السفـارة، ونسبة للمشاكل المتعلقـة بصعوبة المتابعة فإن الطلاب المسجلـين في معاهد عالية التكلفة يلجـأون في أحيان كثـيرة لاستغلال القبـول المبدئـي لتحويل كميات معتـبرة من الدولارات ثـم يهجرون الدراسة كليـة. ومما يزيد من التكلفة الاجتماعية حقيقة فان القليل جدا من الطلاب يكملون دراساتهم في المـدة المحـددة (وبعضهـم يبقـى لمـدة 13 سنة كمـا ورد في بعض التقاريـر)، كما أن كثيراً مـن الكورسات التـي يدرسونها ليست من المجالات ذات الاولوية كما ذكرنا من قبل.

6. تداعيات السياسات

بالنسبة لرأس المال البشري فان دوال التكلفة صعبة من ناحية التصور خاصـة مع شـح المعلومات (ايشـر 1984). فالمعلومـات المتوفرة عن الصرف الإجمـالي لا توضح الكثـيراً فيما يتعلق بـالأداء وجودته في كيفيـة استغلال الموارد. وما ينبغي توفـره هو كيفية مواءمة التكلفة مع تغيرات المناشط، كما في حالة أثر التغيرات في حجم الالتحاق على تكلفة المؤسسات. إلا أن تكلفة مختلف المدخلات غير متوفرة، بالإضافة إلى ذلـك فان التمييز بين ميزانية المنصرفـات الجارية والمنصرفات الثابتة لا تتطابـق مـع التمييز بين التكاليـف المتغيرة والثابتـة، فضلا عن أن معظم معلومـات الميزانيات التي توفرنا عليهـا لا تشمل تصنيفا وظيفيا مثـل إعادة تصنيف الميزانيـة علي أساس الإعاشـة والتكلفة الأكاديمية والإدارة وغيرهـا. وعليـه فيمكننا القـول إن المعلومـات غير مكتملة

ولا تقدم بطريقة سليمة ومن ثم فـإن المخرجات المستخلصة منها ينبغي التعامل معها بحذر.

ورغم مـا ذكر أعلاه، يمكـن القول عمومـاً بأن تكلفـة التعليم العالي والدعـم المـالي المباشر مقابـل الطالب تبـدو عالية جـدا. يضاف الى ذلـك أن ضغط الازمـات الاقتصادية لا يمكن تجاهلـه حيث انخفضت الاعتمـادات المخصصـة للتعليم العالي كما يلاحـظ في النسبة المتدنية له في الميزانية. (الجـدول رقم 9). ومن الطبيعي ان يتطلب ذلك خفض التكاليـف واستعادة جزء منهـا وإيجاد التمويل البديـل للتعليم العالي. ويتطلـب الأمر توسعا انتقائيا في التعليـم العالي للاستفادة القصوى من مصادر التمويل.

ويبـدو من نقاشنا للدعم والتمويل الخاصـ (داخلياً وخارجياً) الذي تم استعراضه في الأجزاء السابقة تأكيد عدد من النتائج:

1. إن الدعـم الحكومـي لا يخـدم المحتاجين، و تؤكد ذلـك معلومات الخلفيات الاجتماعية والتوزيع الاقليمي للطلاب في جامعة الخرطوم، كما تؤكده
2. ايضا المعلومات الخاصة بدعم التحويلات للطلاب الذين يدرسون بالخارج.
3. إن تحويـل الاعباء المالية للتعليم العـالي الى المستفيدين (المقتدرين) سوف يساعد في عدالة توزيع الفرص وجودة التعليم.
4. ان الطلب علي التعليم العالي ربما لا يتأثر سلبا بالمشاركة في التكاليف (من قبل المقتدرين) كما تؤكد ذلك معلومات الخلفية الاجتماعية من جهة والقـدرة على الدفع، التي اتضحت بالذيـن يدرسون في معاهد التعليم العالي الخاص والطلاب الذيـن يدرسون بالخارج علي النفقة الخاصة مـن جهة اخرى، فضلا عن الـ36% في نموذج اليونسكو الذين ذكروا بأن في امكانهم مواصلة دراستهم بدون المنح الدراسية. بالإضافة الى ذلـك فإن تأثر الطلب علي التعليم العالي في الجامعات الحكومية القائمة ربمـا يكون ضئيـلا إذا نظرنا الي التكلفة الباهظـة في للبدائل المتاحة في المؤسسات الأقل في الجودة والمكانة.

لا يوجـد تفسـير حتـي الآن يؤكد الدوافـع وراء التوجـه المفاجئ نحو

الاستثمار في التعليم العالي الخاص، وبالتالي فإن من الصعوبة بمكان التقرير عن الظروف التي تضمن استمراره وقدرته في الاضطلاع بتقديم تعليم جيد. ولكن اذا ما فرض المجلس القومي للتعليم العالي شروطا مشددة في القبول والحد الادنى لمؤهلات التدريس ربما تقل الأماكن المتوفرة في التعليم الخاص و/أو الطلب عليه.

يستشف مما ذكر أعلاه عدد من التداعيات، من بينها ليس فقط ضرورة المساهمة في النفقات، وإنما أيضاً إمكانية ذلك. ورغم المعارضة المتوقعة من اتحادات الطلاب ومجموعات الضغط الاخرى، فمن الواضح أن هناك إمكانية كبيرة لاسترداد جزء مقدر من النفقات. فالقضية الرئيسية هنا تتمثل في كيفية أن تكون مبدعا في محاولة الوصول لكل اولئك المقتدرين على المساهمة بالدفع. وفي هذا لم يكن صندوق الطلاب موفقا في وضع استمارة تقليدية تعتمدها السلطات المحلية لمعرفة المقتدرين. فيما يختص بتوفير النفقات وتقليل الاعتماد علـى الدولة، ينبغي تغيير العقلية التي تتحكم في إدارة الجامعة، علما بأن ذلك التغيير المنشود لن يتأتى إلا بالقيادة الفاعلة. ومن المفارقات المؤسفة فان الاختيار الديمقراطي للمدراء عبر منتسبي الجامعة (عوضاً عن التعيين السياسي) قد أدى في معظم الحالات الى اختيار مدراء ضعفاء وغير مبدعين.

ومن ابرز التداعيات كذلك، الدور الذي يمكن أن يضطلع به التعليم العالي الخاص. فبالرغم من تكلفة الالتحاق الباهظة نسبيا بهذه المؤسسات، اتضح انها أقل تكلفة من الدراسة بالخارج، كما اتضح أن هناك طلبا متزايدا علي التعليم العالي. وحتى بالنسبة لأولئك المقتدرين أو طالبي الدراسات الباهظة التكلفة، فإن التعليم العالي الخاص لن يعاني مستقبلا من تناقص عدد المتقدمين الراغبين في الالتحاق به. ويعزز هذا الافتراض تمركز المؤهلين للتعليم العالي في طبقة المقتدرين وفي المناطق الحضرية. عموما يمكن للتعليم العالي الخاص أن يكون بديلا جزئيا للتعليم العالي العام إذا ما واكب متطلبات سوق العمل وقدم مجالات دراسات منافسة نوعا وجودة.

المراجع

1. Abbo, Makki H., (1989). "A Note to the Minister of Education". mimeographed

2. British Council, (1990). Report on a Workshop on "Cost Reduction and Recovery and Alternative Funding of Universities"; British Council, London

3. Eicher, J.C. (1984). Educational costing and financing in developing countries : Focus on Sub-Saharan Africa. Staff working paper ; No. SWP 655. Washington, D.C. : The World Bank. http://documents.worldbank.org/curated/en/198415547911/09//educational-costing-financing-developing-countries-focus-sub-saharan-Africa

4. Elbashir, H.A., & Eldaw, H., (1989). "Cost and Financing of Higher Education: University of Khartoum Case Study". University of Khartoum Workshop on Internal Income-Generating Activities; November 1989, (in Arabic)

5. Hinchliffe, K. (1987). "Higher education in Sub-Saharan Africa". London: Croom Helm.

6. Ministerial and Technical Committee, (1971), "Final Report and Recommendations", KUP, Khartoum

7. Psacharopoulos, G., & Woodhall, M. (1985). "Education for development". Oxford University Press.

8. Shams Eldin, Azza., (1989). "Social Stratification of University of Khartoum Students". Honours Dissertation, Department of Sociology, University of Khartoum

9. Umbadda, S., (1989). "Absurdities in the Provision of Free Higher Education: A Case Study of the University of Khartoum". University of Khartoum Workshop on Internal Income-Generating Activities, November 1989 (in Arabic)

10. Umbadda, S., (1985). "Admission Policies for Higher Education in Sudan". DSRC, University of Khartoum

11. UNESCO, (1988). "Sudan: An Analysis of the Education and Training Systems and Recommendations for its Development". Paris.

12. World Bank, (1988). "Education in Sub-Saharan Africa: Policies for Adjustment, Revitalization and Expansion". The World Bank, Washington, D.C.:

13. Yousif, M. (1988). "Study Abroad: Cases For and Against". Workshop on Education of the Sons and Daughters of SNWA, Khartoum

ملحق احصائي

جدول رقم (1) : التوزيع حسب الجنس للطلاب المقبولين في جامعة الخرطوم (سنوات مختارة)

التفاصيل	السودان		غانا	المملكة المتحدة ١ (جامعة ايست انجليا)
	٨٥/١٩٨٤	٩٢/١٩٩١ 2		
١- عدد الطلاب	١٦٣٠٩	٣٥٥٣١	٨٠٠٨	٤١٢٣
٢- عدد الأساتذة	١٩٤٠	١٩١٠	٦٠٥	٤١٠
٣- عدد العاملين من غير الأساتذة				
٤- (1)/(2)	٨,٤	١٨,٦	١٣,٢	١٠,١
٥- (1)/(3)	٢,٠	٣,٤	٠,٩	٦,٣
٦- (3)/(2)	٤,٢	٥,٤	١٤,٢	١,٦
٧- تكلفة طالب (بالدولار الأمريكي)	١٥٩١	٣٤٢	٢٠٥٢	n.a

المصدر : لجنة القبول ، المجلس القومي للتعليم العالي .

1. UEA هي جامعة ايست انجليا (University of East Angelia) . أرقام غانا هي لثلاث جامعات. 2. أرقام 1992/1991 للأساتذة لا تشمل مساعدي التدريس وعددهم 1002. واذا تم اضافة هذا العدد ستكون النسبة 12.2

جدول رقم (2) : التكوين الوظيفي لتكاليف طلاب جامعة الخرطوم (متوسط السنوات 1986-1988)

التفاصيل	التكاليف الكلية (مليون جنيه سوداني)	اعداد الطلاب	متوسط التكاليف للطالب الواحد (جنيه سوداني)
دعم الطلاب	١٦,٢٤٧	٨٥٤٦	١٩٠١
التكاليف الأكاديمية	٣٠,٩٧٠	٨٥٤٥	٣٦٢٤
التكاليف الإدارية	٢٥,٠١٣	٨٥٤٦	٢٩٢٧
تكاليف أخرى	٣,٧٢٩	١٥٥٨	٢٣٩٣
المجموع	٧٥,٩٥٩	-	١٠٨٤٥

المصدر: البشير والضو (1989)

جدول رقم (3) :نسبة الطلاب للعاملين في جامعة الخرطوم(بالكليات) لسنة 1984/1983

الكلية	عدد الأساتذة	العاملين الآخرين	المجموع	نسبة الطلاب لكل العاملين	نسبة الطلاب للأساتذة
١-الزراعة	٦٧	٤٩	١١٦	٩,١	١٥,٨
٢-الآداب	٧٦	٥١	١٢٧	٦,٤	١٠,٧
٣-الاقتصاد و العلوم الاجتماعية	٦١	٦٤	١٢٥	٧,٨	١٥,٩
٤-التربية	٤٤	٣٣	٧٧	١٢,٩	٢٢,٧
٥-الهندسة	٨٥	٤١	١٢٦	١٠,٦	١٥,٧
٦-القانون	٢٠	٦	٢٦	١٢,٥	١٦,٣
٧-الطب و طب الاسنان	١٢٣	٥٢	١٧٥	٧,٤	١٠,٥
٨-الصيدلة	١٧	١١	٢٨	٧,٥	١٢,٣
٩-العلوم	٧٤	٢٩	١٠٣	٥,٩	٨,٢
١٠-العلوم البيطرية	٥١	٢٦	٧٧	٦,٢	٩,٤
المجمـوع*	٦٢٤	٣٦٢	٩٨٦	٨,٣	١٣,١

المصدر: المجلس القومي للتعليم العالي (1984) ; إحصائيات التعليم العالي (1984/83)

×المعلومات غير متوفرة لمدرسة العلوم الرياضية . كذلك تجد الأشارة الي أن عدد كبير من مساعدي التدريس عادة ما يكونون في بعثات خارجية ولذلك فإن أعدادهم تُضمن في التكلفة لكن ليس في التدريس والمراقبة وغيرها.

(٥)

قضيّة شهادة لندن

(١٩٨٥-١٩٩٣)

قضيّة شهادة لندن

(١٩٨٥-١٩٩٣)

ملخص:

قُدمت الدراسة الخاصة بالموضوع كورقة بحث في معهد الدراسات والبحوث الإنمائية بجامعة الخرطوم تحت عنوان (سياسات القبول و معادلة الشهادات الأجنبية - في فبراير 1985. وملخصها أن لجنة القبول والتي تتكون من مدراء الجامعات وبعض كبار مسئولي التعليم العالي، قد مَنحت زيادات للطلاب الذين يجلسون لشهادة لندن المستوي العادي ((Ordinary level) (تراوحت بين 5% و 19% بدعوي أن الشهادة السودانية بها تضخُم، كما سمحت بقبول الطلاب الذين أحرزوا درجات (دي وإي E ،D) وهي درجات رسوب وفقا لمنشور أصدرته جامعة لندن نفسها في عام 1975. بالإضافة إلى ذلك سمحت اللجنة بقبول طلاب لندن الذين يجلسون للدور الثاني (و يمتحنها الطلاب مرتين في العام) والذين تأتي نتائجهم بعد ظهور نتهجة الشهادة السودانية، مخالفين بذلك المادة 14 من لوائح القبول. . . . ويؤخر إعلان القبول للجامعات في اننظار وصول نتائج اولئك الطلاب مما يؤدي الي حرمان بعض الطلاب الذين تم قبولهم قبل وصول تلك النتائج. وقد شغلت القضية الرأي العام السوداني لسنوات حينها في جميع وسائل الاعلام وقاومتها مجموعات الضغط المستفيدة حتي عام -1993رغم وضوحها- مستعملة كل الأسلحة بما في ذلك المحاكم. والصفحات التالية توثيق لتلك المعركة، وربما فقد بعض القرَّاء ثقتهم بالمتعلمين والمثقفين كافة عند قراءتهم لهذه الصفحات، خاصة الجزء الأخير الخاص بيوميات الاحداث؟

□ □ □

الشهادة الوطنية أم شهادة لندن

(صحيفة السياسة 1986/9/6)

جـاء في (واحة) جريـدة السياسة الغـرّاء في 1986/8/30 الماضي حديـث للسيدة/ عائشة موسي السعيد بعنوان "من أعطى هذه اللجنة الحـق؟" ويتعلّق الحديـث بشهادة لندن (أو ليفـل O level) مدافعاً عنهـا وعن الجالسين لها. وأرجـو فيما يلي أن أتناول بالرد بعض ما جاء في حديث السيدة/ عائشة موسى.

أشـارت السيـدة كاتبة المقال بأن هنالـك حملة من البعض ضد شهـادة لندن، وأنّ تلك حملة ضـد الأطفال، وأنها ثورة ضد شبـاب بذلوا وبذل أهلهم، وأنها ثورة وقودها مطامح شخصية بحتـة أو حزبية فجّة. وأخيراً فإنها حرب عنصرية أو عقائدية وتتساءل عمّن هم وراءها؟ (ارجع الى المقال). وهو رصيد من التهم قد لا يكال حتى ضد جون قرنق. لكن تلك قصة أخرى.

سأوجـز أدناه بعض الحقائق عن شهادة لندن وعن تحيّز المسئولين السافـر لهـا مما أرجو أن يتسـع له صدر السيـدة (ويمكن لمن اراد المزيـد) الاطـلاع علـى دراسـة الكاتب الخاصـة بسياسـة القبول ومعادلـة الشهـادات الأجنبيـة والتـي نشرهـا مركـز الدراسات والبحوث الإنمائية بجامعة الخرطوم، (وهي بالمكتبات والمركز).

فيمـا يختصـ بشهـادة لنـدن (او لفـل)، (وليست كيمـبردج أو أوكسفـورد إذ لا يمتحن لهمـا أي طالب) والتـي يمتحنها الطلاّب السودانيـون والطـلاّب الأجانب الآخرون، فهـي أولا شهادة لما وراء البحـار وليسـت لبريطانيا؛ وثانيا هي شهـادة يمكن الجلوس لهـا دون أي حـد أدنـى مـن التأهيـل، إذ يمكن الجلوسـ لها من المدرسة المتوسطـة، وأي من سنوات الثانـوي العالي، في الوقت الـذي لا يسمح فيه بالجلوسـ للشهادة للسودانيـة إلا بشرط إكمال ثانية ثانوي عـالي؛ وثالثا هي شهادة يمكن الجلوس لها في أي عدد من العلـوم، واحد أو أكـثر، ويمنح الطالب الشهـادة في أي علم ينجـح فيه، (أي أنّها ليست شهادة بالمعنى المتعارف عليه، حيث لا

تمنـح الشهادة السودانية مثلاً الا بشروط معينة منها عدم الرسوب في اللغـة العربيـة)؛ رابعا، يتـم الجلوس لها مرتـين في العام، في يناير ويونيو؛ خامساً لا يمتحـن الجالس لها في التربية الإسلامية، ويجلس لامتحان في اللغة العربية شبيه بالعربي الخاص (ترجمة). وأخيراً فانّ امتحاناتها في كثير من العلوم تختلف كثيراً عن الشهادة السودانيـة ممـا شجّـع الهجرة إليها حتـى من الدارسـين لمقرّرات الشهادة السودانية.

أمّا عن تحيّز المسئولين لشهادة لندن فيكفي أن نسوق الأمثلة التالية:

اولاً: ومنذ عام 1982/1981 يمنح الطلاب الجالسون لهذه الشهادة (لندن) درجات فوق الدرجات التي يحصلون عليها من المصححين البريطانيـين وفقاً لجدول جامعة لنـدن في هذا الشأن والذي تحول بمقتضاه التقديرات الى درجات وذلك على زعم أنّ هناك تضخماً في الدرجات الممنوحـة للشهادة السودانية. لقد بـدأت الزيادة أولاً بعشـرة في المائـة ثـم ارتفعت الـى 19.6% لبعضـ التقديرات في مارس 1984 (وهو المعمول به الآن) بحيث يمكن للطالب المتحصل في خمسـة علوم على درجة جيد(B) (بـي)، يمكن له أن يتحصل على خمسين درجة إضافية فوق ما يمنحه الجدول الأصلي.

ثانيـا: اعتبرت لجنة القبول للتعليم العـالي، بموافقة مجلس أساتذة جامعـة الخرطـوم (نوفمـبر 1980)، اعتبرت تقديـراتٍ (دي وإي E ،D) مساويـة لتقديرات جيد، مناقضـة بذلك نصاً صريحاً بالمنشور المنظم لتقييم الشهادة والصادر من جامعة لندن في مارس 1975 والـذي يشـير إلى أنها تقابل تقديـرات الرسوب للفترة قبل 1975. الجديـر بالذكـر أنّ الجامعات المصريـة التزاماً بالمنشور المذكور لا تعتبر التقديرين (دي و إي) مؤهلين للقبول.

ثالثـاً: تنص لوائح القبـول صراحة على وجوب تقـديم الشهادات الأجنبية الأصلية من قبل الجالسين في موعد لا يتعدّى موعد ظهور الشهادة السودانية. ورغم هذا النص الصريح فقد ظلّت لجنة القبول طيلـة الأعوام الماضية تؤجل موعد التقديم للجامعات حتى وصول

نتائــج شهادة لندن (امتحان يونيو) نتيجــة للضغوط المتواصلة التي يمارسها أولياء أمور الطــلاّب. هذا العام (1986) كل الذي فعلته لجنــة القبول أنهــا طبّقت اللّوائح دون تحيّــز، فهل في ذلك ما يثير السخط أم ما يتوجب الأستحسان.

لقد تمّ قرار الالتزام باللّوائح هذا في لجنة القبول منذ مارس الماضي وأعلن في يونيو الماضي واستمرّ التقديم شهراً وأولياء الأمور لا شك يعلمــون ذلــك. وإذا لم تعلم السيدة فإنّه قــد كان من نتيجة ممارسة انتظار شهادة لندن-الدور الثاني (يونيو) ومخالفة اللّوئح، وقد قبل مــن الجالسين في يونيــو 1985 ثمانية طــلاّب كان من نتيجة ذلك أن جمّــد العام لحــوالي 90% من الطلاب السودانيــين الذين قبلوا بالجامعات والمعاهد العليــا المصرية لوصولهم متأخرين عن العام الدراسي. كم التكلفة يا سيدتي ويا سادتي؟

رابعاً: في يوم 1985/9/2 اجتمعت لجنة القبول بكامل هيئتها حيث تم في الاجتماع إلغاء العمل بالجدول ذي الزيادات المهوّلة المذكورة في (أولاً) أعــلاه، ولكــن ونتيجة للضغــوط التي مارسهــا أولياء أمــور طلاب شهادة (لنــدن) تمّ اجتماع آخر لنفــس اللجنة في يوم 1985/9/8 حيث رجعت اللجنة عن قرارها (الوثائق متوفرة).

أعــلاه كانت الحقائــق التي أعلمها عــن شهادة لندن وعــن التحيّز السافــر لها. فــإن كانت السيــدة عائشة موسي وهي كمــا تقول أم ومعلمة لها إبن امتحن شهادة لندن، لا تعلم عن الشهادة التي يجلس لها ابنهــا ولا عن طريقة تقييمها كما يبدو من حديثها، فتلك كارثة، وإن كانت السيدة- وهي معلّمة - تحيط بالمشكلة وتعلم عن الشهادة وعن طريقة تقييمها ولكنها شاءت ألا تقول الحقائق من أجل ابنها- فتلك مصيبة.

هنالــك في اعتقادي وعنــد التعرّض إلى هذه القضيــة مبادئ هامّة وأساسية تتلخص في الآتي:

أولا: معاملــة جميــع أبنــاء السودانيــين في الداخــل والخارج في العاصمة والآقاليم بالتساوي.

ثانيا: أن تكـون الشهـادة السودانية الوطنية هـي الأساس في أي تقييم، خاصة وهي المنوط بها تكوين المواطن السوداني الصالح.

ثالثـا: أن لا تعامل الشهادات الاجنبية في السـودان معاملة أفضل من معاملتها في أوطانها.

فهـل في هذه المبادئ خلاف؟ إذا وافقـت السيدة كاتبة المقال عليها، فليس هنالك مشكلة إذ يصبح الخلاف حول كيفية الوصول للمساواة وهو شئ يمكـن الاتفاق حوله. وإذا لم توافـق السيدة على المبادئ الأساسية المذكورة فلن تكـون هنالك مشكلة أيضاً لانعدام الأرضية المشتركة للنقاش.

ربما لم أكن أحد المعنيين بمقـال السيدة عائشة موسى ولكنني قطعاً من المدافعين عن الشهادة السودانية وعن العدالة في توزيع الفرص علـى كل أبناء السودانيين دون تمييز. وفي هذا الإطار فلتسمح لي السيـدة عائشة موسى أن أقول بأن الفسـاد والإفساد والتعدّي على حرمة المال العام في الزمن المايوي وفي الآمد السرمدي كله- كان علـي أيدي بعضـ المتعلّمين والمثقفين وليس مـن بينهم من لم "يفك الخط". فالمتعلمون ياسيدتي هم الأعلى صوتاً والأقدر على الحديث وتلبيسـ الباطل ثوب الحق بالحجة. وما يصدق على التعدّي على المـال العام يصدق ايضا على التعـدّي على فرص التعليم وحرمان جمهـرة ابناء الشعـب السوداني لصالح اقلية ضئيلـة من الموسرين ولسانهـم من المؤثرين (متعلّمين، مثقفـين ... الخ) لم ترض قط عن كشف الغطاء عن هذا الطريق المعوج للدخول لأعرق جامعات البـلاد. وإن لم تصدق السيدة فهنالك قائمـة باسماء الطلاّب الذين دخلـوا جامعـة الخرطوم من حملـة الشهادات الأجنبيـة للسنوات السبـع الماضية، ولتنظـر ابناء من هـم الذين يجلسـون للشهادات الاجنبية؟ هل هم ابنـاء المستضعفين والفقراء من الأقاليم وهوامش المدن وأحياء الكرتون أم هم أبناء القلّة الأعلي تعليماً والأكثر مالاً، والأكبر سلطـة والأقوى سلطاناً؟ لعلّهم فعلاً كمـا تقول السيدة هم طـارق - سوسن - وليد - ليمياء - وضاح - معتز ومنى؟ ويبقى السـؤال أليسـ للأخرين محمد - أبكـر - خديجة - هارون وعلي

"أمّاً تبكي عليهم" وحقاً مشروعاً يجب أن ينالوه.

ياسيدتـــي كثيرون هم أبنـــاء التعليم الحكومي المجـــاني - وأنا واحد منهـــم- مجاناً داخلـــي في جميع المراحـــل، أيـــام كان التعليم للذي يستحقـــه بقدراته العقليـــة وجدّه واجتهاده وليس بمـــال ابيه أو تعليم والدته.

اللّهـــم إن كان كشف الحقائق والوقوف مـــع الحق والعدالة لصالح الغالبيـــة العظمى من أبناء الشعب الســـوداني، أن كان كل ذلك كما تقول السيدة لمطامح شخصية أو حزبية أو عنصرية فأهلاً بكل ذلك.

ختاماً أرجـــو أن يتقبل الإخوة أولياء أمور الطلاّب الذين يجلسون لشهـــادة لنـــدن أنّ ما كانـــوا ينالونه ليس حقـــاً وإنما شيئـــاً نتج عن ممارسات بان خللها وخطلها. والآن ولجنة قبول التعليم العالي قد رأت أن تعيـــد الحق إلى نصابـــه وتبحث في معادلة تقييم الشهادات الأجنبية بطريقة علميـــة وموضوعية، أرجو أن يرتفع الجميع إلى مستـــوى المسئولية الوطنيـــة ويتركوا جانباً مصالحهـــم الشخصية، وإن كان أبناؤهـــم أصلاً مؤهلين للدخـــول للجامعة فسيدخلونها في "عين" لجنة القبول.

□ □ □

دكتور صديق امبده جامعة الخرطوم

نحــن الغبش اثلج مقالكم الشهادة الوطنية أم شهادة لندن قلوبنا التي اكتــوت بنار التفرقة حتى في العلم لقد ظهر الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا صدق الله العظيم

عبد الله محمد الحسن الخطوط البحرية بورتسودان ١٩٨٦

أحكموا عليهم بأعمالهم: الشهادة السودانية أم شهادة لندن مرة أخرى

(صحيفة السياسة 1986/9/24)

مقدمة

لابدّ لي مــن الاشادة بالمجهود الكبير والاهتمــام الذي تبذله جريدة "السياســة" الغرَاء والعاملــون بها بالقضايا العامّــة وتبصيرٍ الرأي العــام بوجهات النظــر المختلفة حولهــا فلكم الشكر جميعــاً على ما تقومون به.

جــاء في صفحة (قضايا) من "السياســة" بتاريخ 1986/9/14 مقال للاستــاذ احمــد بُــر محمد احمد بعنــوان "احكمــوا علينــا بأعمالنا، الشهــادة السودانيــة أم شهادة لندن فى لغة الأرقــام"، جاء فيه أنّه وعد المسئولين بالكتابة فى موضوع شهادة لندن وأنّه يحب الحديث بلغــة الأرقام لسهولة فهمهــا ووضوح معناهــا، وأورد فى المقال ثمانية جــداول مختلفة عن أداء طلاّب لنــدن بالمقارنة مع الشهادة السودانية ونسب القبول من الشهادتين للتعليم العالى الخ، وخلص الــى أنّه- وهو نائبٍ وكيــل المناهج بوزارة التربيــة والتعليم - أنّه لايــرى سبباً مقنعــاً للحملة الشعــواء على شهادة لنــدن، إذا سلمت النية والقصــد وكان التوجه علمياً وصادقــاً. . وارجو فيما يلى أن أتناول بالرد ما جاء فى مقال الاستاذ احمد بر لما ورد به من اخطاء إحصائية ومنهجية.

وقبل ذلك أرجــو أن أعبّر عن دهشتي وحزني أو الاثنين معاً تجاه المقال المذكور. وذلك لانّ الأستاذ احمد بر محمد احمد هو أحد كبار المربــين ومستشار ثقــافي سابق ويشغل حاليا منصبــاً قيادياً بوزارة التربيــة والتعليم (نائــب وكيل المناهج). ووجــه الدهشة أن شخصاً علــى هذا القدر من المسئولية عن الشهــادة الوطنية لا يجد حرجاً في الدفاع عن شهادة أجنبيةٍ. ووجه الحزن أنّ اساتذة آخرين ينتمون الــى نفس الوزارة ويدرسون في مدارس الدولة يشاركونه الرأي (انظــر السياسة 1986/8/30) مدافعين عن شهادة لندن ويذرفون

الدمع السخين لأنّ ابناءهم تحوّلـوا إليها، رغم علمهم بأنّ القضية ليســت شهادة لنْدن بقدر ماهي طريقة التقييم والمعاملة التفصيلية لها بالمقارنــة مع الشهــادة السودانية. ووجه الدهشــة والحزن معاً أنّ مقــالاً لأحد كبار المسئولين بوزارة التربيــة ومسئول المناهج بها قد خــلا مــن المنهجية والوضوح - رغــم أنّه لم يخل مــن الغرض - واستعصــى علــى الفهم، ليســ لصعوبة الموضــوع وإنّما لاجتهاد الكاتــب في أن يوفق بــين موقعه كمؤتمن على الشهــادة السودانية ومسئول قيادي في الوزارة، وبين موقعه كمتضّرر ممّا تعرضت لــه شهادة اجنبية. ومــن أجل تلك المحاولة فقد بلــغ المقال شأواً (لا أدري كيــف استطــاع الكاتــب أن يبلغه رغــم اعترافــه بأنّه ليس بصاحــب قلم) شأواً عظيماً في التارجح وفي الغموض - إن لم أقل التعتيم على القارئ - في استخراج المقاصد. ورغم ذلك فقد استطاع الكاتب أن يوضح اين يقف، اذ يقول "خلاصة القول عندي . . . لا أرى سبباً مقنعا للحملــة الشعواء على شهادة لندن". أما بالنسبة لي فيشرفنــي أن أقف علي النقيض مدافعا عن الشهادة السودانية وعن عدالة توزيع الفرص لكل ابناء السودانيين دون تمييز وعلى أسس موضوعية.

ملاحظات على مقال السيد/ بُر

استميــح القارئ عــذراً لعدم إمكانية ايراد جــداول الاستاذ بر لكن يمكن ملاحظة التالي:

1. ليســت هنالك دفعــة في كلّية الطب بــدأت عامها التحضيري ب (192) كمــا يقول الاستاذ، إذ لم تقبل كلّيــة الطب منذ انشائها اكثر من 180 طالباً سودانيــاً، والصحيح أنّ دفعة 82/81 التي يقصدها الاستــاذ بر كان عددهــا (176) طالباً وليس 180 طالباً (من وثائق لجنة القبــول) وربما نتج الفرق عن قبول بعض الطلاّب الاجانب (والذيــن ربما اضافهم الاستــاذ بر في نسبة التسـّرب من الشهادة السودانية).

2. الجــداول (1-4) والتي تبيّن نتائــج الامتحانات في بعض المواد

ليست لنفس الدفعة كما يقول الاستاذ (وأرجو أن يكون ذلك سهواً) وأوضح أن الجداول (2-3-4) هي نتائج الدفعة التحضيرية 82/81 وليس 83/82 كما يشير الجدول (1). واذا كان الامر كذلك فان طلاب لندن قد كانوا (18) وليس (15) وبالتالي فان نسبة التسّرب (الرسوب) من الشهادة السودانية تكون 20% في مقابل 16.7% لشهادة لندن وليس 47% كما يقول. أمّا ارقام الجدول الأول نفسه فهي خاطئة إذ أن القبول من الشهادات العربية كان (37) وليس (56) طالباً ونتج الفرق من قبول (12) من التوجيهية المصرية بالاضافة الي الطلاب الأجانب.

3. أورد الأستاذ بر نتائج "مختارة" وكلّية مختارة اذ انّه اورد نتائج ثلاث مواد وأحياناً مادتين (جدول 4) فهل يمتحن طلاّب الطب في ثلاث مواد فقط؟ ثم ألم يكن من الممكن ذكر اسماء المواد نفسها (وهل هي نفس المواد في الجدول) ولا أظن أنّ اسم المادة كان سيأخذ حيزاً كبير أو أنه غير قابل للترجمة.

4. الدخول من الشباك: منذ عام 1977 وعدد المؤهلين من الشهادة السودانية للقبول بالجامعات والمعاهد العليا في ازدياد مستمر اذ لم يقل العدد عن عشرة آلاف قط (1977) وبلغ 16537 عام (1983/82) في مقابل مائتي (200) طالب في المتوسط لطلاّب لندن. فهل منح هؤلاء المؤهلين الفرصة لنرى كيف سيكون أداؤهم في الجامعة. إن المعيار الحقيقي والمحك الطبيعي هو اجتياز المنافسة عند الدخول ويبقى ما سوى ذلك دخولاً بالشباك. ويمكننا، رغم وضوح الأمر، أن نسوق المثال الافتراضي التالي: إذا افترضنا أنّ هنالك امتحاناً لأعضاء جدد للسلك الدبلوماسي جلس له ألف متقدم وترغب وزارة الخارجية في تعيين ثلاثين دبلوماسيا من هؤلاء مثلا، وتم أخذ عشرين منهم من الاوائل في الامتحان وتم تعيين العشرة الأخيرين من بقية الجالسين (لاسباب مختلفة لا تخلو من لولوة) وبعد حين تبين ان أداءهم متشابه أو قل أن بعض المأخوذين (باللفة) كان أداؤهم افضل ببعض المعايير - لنموهم في بيئات هي اقرب الى الجو الدبلوماسي منها إلي الجو السوداني، هل نستطيع

أن نقول في مثل هذه الحالة أنه ليس هنالك خللاً وعدم عدالة في الدخول للسلك الدبلوماسي في الدفعة المذكورة. سيدي ومولاي ان استمرارية الطالب في كلية الطب وأداؤه، تحددها كثير من المؤثرات والعوامل ومنها المناخ المنزلي بمعانيه المختلفة، فهل يستوي طالب والداه أو أخوته اطباء او طالب تسمح له ظروف بمشاهدة اشرطة فيديو لمحاضرات الجامعة المفتوحة في بريطانيا وغيرها مثلا، أو برامج طبية مسجلة لأغراض تعليمية، هل يستوي مع طالب آخر تختلف ظروفه وتعليم والديه؟

مهما كانت الارقام ومهما كان سوء استعمالها فيجب ألا تمحو حقيقة أساسية وهي أنّ العدالة لا تتوفر إلا بالمنافسة الشريفة وتساوي الفرص عند الدخول، أما أن تضاف لبعض الطلاب درجات اضافية وتحسب لهم بعض درجات الرسوب كنجاح ثم نقول إنّهم استحقوا ذلك لأنّ اداءهم جيد، فهو منطق لا يشرّف الطلاب انفسهم ولا أولياء أمورهم، وعلى قدر من الإهانة لمهنة التعليم، خاصة وإنّ كثيرا من اولئك الطلاب ذوو مقدرات اكاديمية عالية ويمكنهم المنافسة عن طريق الشهادة السودانية (بالانجليزية إن دعا الحال)، والدخول الي الجامعة مثل رصفائهم الآخرين.

حقائق مختلفة واحصائيات بديلة

1. رغم ما يبدو من صعوبة في متابعة الجداول والاحصائيات لبعض القراء إلا أنّني آمل أن تسمح الصحيفة بايراد جداول أقل تعقيداً من تلك التي أوردها الاستاذ بر لتبيان بعض الحقائق الأساسية.

اورد الاستاذ بر في الجدول رقم (7) من مقاله إحصائية بالقبول لجامعة الخرطوم (وليس التعليم العالي كما يقول) من شهادة لندن، وسنورد في الجدول (1) أدناه نتجية القبول من الشهادتين :

جدول رقم (1) الطلاب الجالسون ونسب القبول من الشهادتين، لجامعة الخرطوم

العام	الشهادة السودانية			شهادة لندن		
	جالسون	مقبولون	نسبة القبول	جالسون	مقبولون	نسبة القبول
٨١/٨٠	٦٠،٠٤٨	١٦٧٥	٢,٨٪	٣٢٠	٨٤	٢٦,٣٪
٨٣/٨٢	٧٠،٥٨٥	١٥٠١	٢,٣٪	٤٥٠	٧٢	١٦٪
٨٥/٨٤	٧٩،٨٤٤	١٥٠٤	١,٩٪	٦١٥	٩٦	١٥,٦٪

أورد الاستاذ بر الجانب الأيسر فقط من الجدول أعلاه لكننا إذا نظرنا الى الجدول ككل لأمكن ملاحظة أنّ عدد الجالسين للشهادة السودانية في السنوات المذكورة كان في المتوسط مائة وخمسون (مّرة) ضعفا لعدد الجالسين لشهادة لندن، في الوقت الذي تنعكس فيه نسب القبول فتصبح نسبة القبول من طلاب لندن حوالي ثمانية أضعاف نسبة القبول من الشهادة السودانية في المتوسط للسنوات المذكورة. ولو تمّ القبول للجالسين من الشهادة السودانية بنفس نسبة القبول من طلاب لندن لأصبح عدد المقبولين في 85/84 مثلا (12456) طالبا بدلا من (1504) ولو تساوت نسب القبول بين الشهادات فقبل من طلاب لندن بنفس القبول من الجالسين للسودانية لقبل منهم اثني عشر طالبا فقط بدلا من (96) طالبا، هل يقبل الاستاذ المساواة؟

2. وعلى ذكر المساواة بدلا عن التحّيز نحيل القارئ الى الجدول ادناه:

جدول (2): الزيادات التي أدخلتها لجنة القبول علي جدول معادلة شهادة لندن

التقديرات	درجات لجنة جامعة لندن	درجات لجنة قبول التعليم العالي	نسبة الزيادة
أي A	٨٥	٩٠	٥,٩٪
بي B	٦٢	٧٢	١٦,٢٪
سي C	٥٢	٦٢	١٩,٢٪
دي D	٤٦	٥٢	١٣٪
إي E	٤٢	٤٨	١٤,٢٪

المصدر: صديق امبده «سياسة القبول ومعادلة الشهادات الاجنبية» مركز الدراسات والبحوث التنموية-جامعة الخرطوم 1985

وكان من نتيجــة التحيز الواضح أعلاه أن تضاف درجات إضافية لطلاب لنــدن. ويمكن أن نســوق المقارنة الافتراضيــة التالية بين طالبين أحدهما جلس لشهادة لندن وجلس الآخر لإحدى الشهادات العربيــة لنرى التحيز أو الظلم أو كليهما ليســ فقط للسودانية وإنّما ايضا للشهــدات الأجنبية الأخرى (يمكن الرجــوع لدراسة الكاتب عن سياسة القبول بالمكتبات للتفاصيل).

جدول (3): تقييم ا لشهادات العربية وشهادة لندن

التقديرات	لندن			العربية		
	الدرجات حسب المعادلة	درجات بالزيادة	الفرق	درجات المعادلة العربية	درجات بالنقصان	الفرق
ممتاز في خمس مواد A	٤٢٥	٤٥٠	٢٥ +	٤٧٥	٣٨٠	٩٥ –
جيد في خمس مواد B	٣١٠	٣٦٠	٥٠ +	٤١٠	٣٤٥	٦٥ –

المصدر: مستخلص من جدول 2 اعلاه ولمزيد من الايضاح انظر ملحف فبراير 1986 ادناه ص..

وكمــا هو واضح من الجدول أعــلاه فإنّ الفرق في الدرجات يزيد على المائة درجــة في كلا الحالتين، ويبقى السؤال الأساسي، أليس هنالــك خللاً بيّناً في موضوع معادلــة الشهادات الأجنبية هذا؟ كيف يستقيــم عقلاً تحمّل كل هذه المفارقــات؟ وهل يرضى طلاب لندن بهذه المعاملة المميزة؟

3. يستنتــج الأستاذ بر– وهو أحد كبــار المسئولين بالوزارة – من واقــع نتائج الشهادة السودانية وارتفاع نسبة النجاح فيها من 57% في 81 – 83 الــى 67.2% في 85 – 86، يستنتج أنّ هنالك تضخماً في تقــويم أداء طلاّبــه، طلاّب الشهــادة السودانيــة – لعلمه بتدنّي الآداء في القطــاع التعليمي الحكومي. ونتفق مــع الاستاذ بر تماماً فيما ذهب إليه من تدنّي الأداء ونتمنّى أن يعمل على ادراكه – وهو

المسئـول، بدلاً عن تشجيع الهروب الـى المدارس الأجنبية - ربما عـن غير قصد - لكّننا في نفس الوقت نعتقد أنّه إذا جاز الحديث عن التضخـم في التقويم فإنّ التضخـم في أداء طلاّب لندن ليس له مثيل بدليل الجدول التالي:

جدول (4): نسبة الحائزين على تقدير (A) (أي) في الشهادة السودانية ولندن، مركز الخرطوم (1985)

المادة	الشهادة السودانية	شهادة لندن مركز الخرطوم
رياضيات اولية	٥٪	٧٨٪
رياضيات تخصص	٢٪	٥٧٪
فيزياء	١٪	٥٧٪
كيمياء	٦٪	٧٢٪
جغرافيا	٦٪	٢٥٪

ويمكن الآن توجيه السؤال التالي للاستاذ بر، هل هنالك امتحان في الدنيا يمكن ان يحرز 75% من الجالسين له تقدير ممتاز؟ هل يمكن ذلـك حتى لو كان الامتحان مكشوفا؟ اين التضخم يا سيدي؟ انتهى التعليق على مقال الاستاذ بر.

خاتمة

أعجـب لمناشدة تصدر بقبول ستة وثلاثين طالباً قبولاً استثنائياً رغم علم الجميع باللّوائح ولا تنبس شفة عن مصيرة عشرة آلاف مؤهلين آخرين للدخول للجامعة. الجميع أبناء وطن واحد وإن اختلف حظ أولياء الأمور في الرزق وتعليم الوالدين... أليس كذلك؟

هـل يمكن لمن نالـوا تعليماً أعلى ورزقاً أوفر وصوتـاً مسموعاً أن يقيموا الدنيا ولا يقعدوهـا في شئ ضد اللّوائح، ابتداءً بمكاتب لجنة القبول وانتهاء بمجلـس الوزراء ومحاولات الاعتصام وممارسة الضغوط علي الوزراء وعلى اعضـاء لجنة القبول لتغيير قرارها

(وقـد نجحوا) باتباع القانون ولوائـح القبول وعدم قبول الطلاّب استثنائيـاً؟ هل يمكن لأوليـاء أمور هؤلاء الطـلاب ومنهم أساتذة الجامعة وكبـار المسئولين بوزارة التربية والتعليـم وكبار الأطباء والمهندسـين وكبار الضبـاط، هل يمكن لهـم أن يتذكروا دورهم كقـادة رأي ولهم مسئولياتهـم الوطنية قبل مصالحهـم الشخصية؟ هـل نطمـع في أن يحتكم الجميع إلى اللوائـح والقوانين وأن يترك للمسئولـين عن القبـول ممارسـة مسئولياتهـم دون تأثير ودون ضغـوط ودون تهديد؟ هل يطمع عشـرة الآف آخرون في عدالة الأرض أم ينتظروا عدالة السماء؟ أم "الإختشوا ماتوا"؟؟

□ □ □

حول شهادة لندن: تعقيب على الاساتذة فاطمة أحمد أبراهيم

(صحيفة الميدان 1986/11/16و 1986/11/23)

مقدمة

بالاشارة الى وجهة نظر الأستاذة فاطمة أحمد أبراهيم حول شهادة لندن المنشورة بصحيفة الميدان الغرّاء في 10 اكتوبر 1986، أكون شاكراً لو تكرّمتم بنشر التعقيب التالي، وكلّي ثقة في أنّ "الميدان" ترحب فيما يتعلق بالقضايا العامّة بالآراء التي تأتي من الذين لا ينتمون للحزب الذي تنطق باسمه الصحيفة.

الأستاذة فاطمة أحمد أبراهيم هي شخص عام، وذلك على الأقل بحكم تاريخها النضالي المشرّف طيلة الثلاثين عاماً ونيف الماضية، وبحكم أنّها شخصية قيادية في حزب له حضوره المشهود في الساحة السياسية السودانية. وبحكم الاثنين معا فهي شخص له أثره الفعّال في تكوين الرّأي العام وتوجيهه. ولكل ذلك فإنّ قطعها برأي واضح أو اتخاذها لموقف بعينه في قضية عامة، يخرج أثره من دائرة المعارف والأقارب المحدودة الي دائرة الجمهور الواسع. وخطورة ذلك كما لا يخفى، تكمن في امكانية تعميم وتدوير ما يرد في حديث الشخص العام، من أخطاء سواء تعلقت بالمنهج أو بالحقائق المجرّدة. وفي هذا الإطار أرى من حق القرّاء أن يطلعوا على ما أعتقد أنه مجانب للصواب في حديث الأستاذة فاطمة حول طلبة شهادة لندن، مستعينا في ذلك بنصوص مقالها ما أمكن.

اولاً: القضية الرئيسية هي التقييم

منذ أن بدأ الحديث في وسائل الإعلام قبل حوالي العام حول ما عرف "بقضية شهادة لندن"، تحاشى المدافعون عنها باستمرار أن يلمسوا جوهر القضية، وهو باختصار شديد أنّ هناك تحيّزاً لها وتمييزاً في التقييم يناله الجالسون لهذه الشهادة ويتمثل ذلك في الدرجات الإضافية التي تمنح لهم عند المنافسة، وفي اعتبار درجتي الرسوب (ديD و إي E)، اعتبارهما مساويتان لدرجة جيد، وفي تكسير لوائح القبول بانتظار نتائج الامتحان الثاني في يونيو لأولئك

الطــلاّب، رغم وضــوح اللوائح. وكل الــذي يطالب به ما يطلق عليهم (مهاجمي شهادة لندن) على الاقل فيما يختص بشخصي- هو المساواة بين جميــع ابناء السودانيين عند التنافس للدخول للجامعة- لا يهم أي الشهــادات جلسوا لامتحانها (فتلــك قضية أخرى)، ولا يكــون ذلك في حالة طلابٍ لندن إلاّ بإزاحــة التمييز الذي يتمتعون بــه، والذي لا يزال سارياً، رغــم الضجة الإعلامية الحالية. فهل تختلّــف الاستــاذة فاطمة معي في هــذا؟ وهل يرضـــى أولياء أمور الطلاب والطلاب أنفسهم بهذا التمييز الواضح؟ ثم هل تزيد الاجابة على حرفين؟

ثانيا: منهج التناول

تقول الاستاذة فاطمة عن نقاش موضوع شهادة لندن "لم أتطاول بالاشــتراك فيه ولا حتى بمتابعته بالرغم مــن أنّ ابني يدرس بهذا النظــام، ولأسباب كثيرة منها مشغولياتــي . . . ولأنّ قضايا أبناء الشعــب الســوداني تهمني بمثــل ماتهمني قضية ابنــي . . . الخ". هذا جميــل، ولكنني أخشى أن يكون عدم متابعــة الأستاذة فاطمة للموضــوع وقراءة مــا كتب عنه، هو الــذي أدّي الــى أن تنتهج منهجــاً في التناول وخطاً دفاعياً عن شهــادة لندن، على قدر كبير من الهشاشة وقدر ليس باليسير مــن آراء العامّة وذوي الغرض. وللتدليل على ذلك نورد بعض النصوص من مقال الاستاذة فاطمة:

1. "التسميات المستعملة . . . الشهادة الاجنبية والشهادة الوطنية – في نظــري هذه مجرّد محاولة لالهاب المشاعر الوطنية ضد هذه الشهادة.
2. "حتــى الممارســات الخاطئــة التي كانت تجــري يجب أن تحل بتقــديم الأدلة العمليــة وكشفها لا بشن حملة ضــد شهادة لندن على أساس أنها أجنبية"
3. "الشهــادات العلميــة لا يمكــن تصنيفهــا بأنهــا أجنبيــة ووطنية وملحدة".
4. "إنّ وصــف شهادة لندن بأنها أجنبيــة يذكرني بوصف مطالب المرأة السياسية بأنها "مستوردة".

5. "التغاضـي عن هبوط مستـوى التعليم في المدارس السودانية والهجـوم غـير الموضوعي علي شهـادة لندن، ليس مـن الوطنية في شـئ بل بالعكس مضر للغاية لأنـه يصرفنا عن معالجة المشاكل الحقيقة . . . إبراز سلبيات التعليم في بلادنا".

وخلاصـة رأي الاستـاذة فاطمة كمـا يبدو مـن النصوص أعلاه هـو أن هنالك هجومـاً (أوحملة) علي شهادة لندن علـي أساس انها اجنبيـة، وأنّ تصنيف الشهادات بأنها وطنيـة وأجنبية هو محاولة لالهـاب المشاعر الوطنية ضد شهادة لندن، وأنّ هنالك تغاضياً عن هبـوط مستوى التعليم مقروناً بهجوم غـير موضوعي علي شهادة لندن وبالتالي فإنّ ذلك ليس من الوطنية في شئ.

و أود أن أشـير هنـا ودون الخوض في بعض الابجديات الى أنّ الشهـادة المدرسيـة السودانية ليس القصد الأساسـي منها الامتحان النهائـي أو دخول الجامعة، وإنّما هي مزيـج من المناهج التربوية والمعـارف لمحـو الامية الابجديـة ولصياغـة المواطـن السوداني الصالـح، وبالتالي فان وضـع المناهج لا يأتي عفـو الخاطر وإنّما يستهـدف غايات وطنية محـددة. وعليه فـإنّ الشهـادة المدرسية السودانيـة هي الشهادة الوطنيـة ولا يكتمل منهجها إلآ بمضي اثنى عشر عاماً. ولو لم يكن الأمر كذلك لكان هنالك على الاكثر شهادات مدرسية معدودة على مستوى العالم كله و ليس من محاد من تسمية الشهـادة السودانية بالوطنية، والشهادات الاخرى بالاجنبية ومنها لنـدن والشهادات العربية والتوجيهية المصرية الخ. . . فإن التهبت المشاعر الوطنية بعد هذا فلا أعتقد أن السبب هو التسميات.

أمّا القول بأنّ هنالك حملة على شهادة لندن عل أساس أنّها أجنبية، فهـو قول يفتقر الـى الدقة تحت أحسن الفروض، وقد كانت ولا زالـت القضية كمـا أسلفنا هي التحيّز السافر لهـذه الشهادة من قبل المسئولين مقارنة ليس فقط بالشهادة السودانية وإنّما أيضا بالشهادات الأجنبية الأخرى. أمّا عن عـدم امكانية وصف الشهادات العلمية بأنهـا أجنبية ووطنية وملحدة فهو قـول صحيح تماماً، إلا من شئ واحد وهـو أنّ شهادة لندن ليست شهادة علميـة. شهادة لندن (أو

ليفـل) المستوى العادي هــي شهادة مدرسية. والشهــادات العلمية كما لا يخفى علــى الأستاذة فاطمة هي الشهــادات الجامعية وفوق الجامعيــة وهي التي ينالها الطالب بعد أن يكــون قد بلغ سن الرّشد وتمّــت صياغته حسب الشهــادة المدرسية التي جلســ لامتحاناتها، وبالتــالي تسقط الحجة ويسقــط تشبيه أجنبية شهــادة لندن بوصف مطالب المرأة السياسية بأنها مستوردة، فليس ثمة تشابه.

وأخــيراً تقّرر الأستــاذة فاطمة في النص خمسة أعــلاه بأن هنالك تغاضيــاً عن هبوط مستــوى التعليم في المدارســ الثانوية. وأقرّر بأسى شديد أن هذا الزعم ليس صحيحاً، ولو تابعت الأستاذة فاطمة مــا كتــب حول الموضــوع منذ عــام أو يزيد قليــلاً لأدركت ذلك. وعلى كلّ فإنّ هبوط مستوى التعليم الحكومي شئ لا يختلف حوله أثنان. لكن ذلك قطعاً لا يبرّر السكوت على خطأ ظاهر وهو تمييز بعض الطلاب على بعض آخر. أما الذي لم أجد له تفسيراً واضحاً فهــو قولها بأنّ الهجوم غير الموضوعــي على شهادة لندن ليس من الوطنيــة في شــئ؟ والشئ الطبيعــي فان الهجوم غــير الموضوعي علــى أي شئ، مرفوض في المقام الأول، ولكن أن يصل ذلك الى الوطنيــة أو عدمها، خاصة إذا كان الحديــث (الهجوم) موضوعياً فهــو شئ مرفوضــ تماماً. ولا أعتقــد أنّ الأستــاذة فاطمة ترضى لنفسهــا أن تجعل من موضوع شهــادة لندن مقياساً لتوزيع صكوك الوطنية، هذا إذا وجد من هو مؤهل لتوزيعها أصلاً.

شــئ أخير يختص بما تعتقد الأستاذة فاطمــة أنه الأسلوب الصحيح والفاصــل للمقارنــة بــين الشهــادات هــو قولها"وعليــه أرى أنّ ننشــر الدراسات والتقييــم لمستوى طلبة كل مــن الشهادتين ومدى استمرارهــم في الجامعة". وقولها "لحسم قضية المستوى الأكاديمي لطلبة شهادة لندن أقترح أن تنشر نتائجهم في الكليات المختلفة".

وكمــا لا يخفــى على من تابعــوا نقاش هذا الموضــوع في الصحف السيّــارة، فهــذه حجة ضعيفــة ولا تقوى علــى التماســك. والرّد عليها قــد كان ولا زال أنّ دخول طلاّب لندن- مادام هنالك تمييز ودرجــات اضافية- يبقــى دخولا بالشباك ولا يــبرّره استمرارهم

في الجامعــة أو عدمه. إنّ هنالك منافسة عند الدخول للجامعة يجب أن يجتازهــا الطالب أولا وهو الصف المحكــوم بالدرجات والذي يقـف فيها ما يزيد علــى الثلاثة عشر ألف طالــب جميعهم مؤهلون رغــم أن بعضهم في أول الصــف والبعض الآخر في أخره. تصح حجة الاستاذة فاطمة فقط إذا سمحنا لجميع هؤلاء بالدخول للجامعة ثــم راقبنا أداءهــم. ويقيني لو أنّ الأستاذة فاطمــة قد قرأت دراسة الكاتــب المنشورة (بالمكتبات الآن) وتابعت وسائل الاعلام لما فات عليها ذلك.

ثالثا: حقائق مختلفة

أوردت الأستــاذة فاطمة في معرض حديثها، ما أعتقد أنّه نقاط أو أخطاء توجب التصحيح، ومن ذلك:

1. حول إمكانية جلوس الطلاب لشهادة لندن دون أي حد أدنى تقــول"و أود أن أوضــح أنّ في هذا مبالغة قصــد منها الإدعاء بأنّ مستــوى هذه الشهادة متدنٍ لهذا الحد . . . وعليه أود أن أوضح أنّ مــا يحدث حقيقة أنّ الطالبّ يجهد نفسه ويدرس مقرّرات سنتين في سنة واحدة وهذا ما فعله أبني"

وكما هو واضح فإنّ الأستاذة فاطمة قد قامت بالرّد على نفسها لكن لا ضــير من أن نقول أنّه ربما كان في الأمر مبالغة. لكن المبالغة لا تلغي حقيقة أنه ليس هنالك حد أدنى للجلوس لهذه الشهادة ولا تلغي الإمكانية النظريــة للجلوس لها من المرحلــة المتوسطة كما أشارت هي. وكون ابن الأستاذة فاطمة قد أجهد نفسه ودرس مقّرر سنتين في ســة واحدة هو شئ يؤكد الزّعم ولا ينفيه. وسيفيد النقاش كثيرا إذا اظهــر أي من المهتمين بهذا الأمر الحد الأدني للجلوس لها حتى لا يبقــى مجال الاتهامات مفتوحــاً. بقى أن نقــول إنّ الحد الأدنى للجلوــس للشهــادة السودانية هو شهادة اكمال السنــة الثانية عالي. لكن الأستاذة فاطمة تــرى غير ذلك إذ تقول "مشكلة طلبة المدارس السودانيــة وعدم تمكنهم من الجلوس للشهــادة السودانية قبل السنة الثالثة الثانوية العليا . . . . هو هبوط المستوى العام".

وفي اعتقادي فان رأي الأستاذةاجتهاد في غير محلّه. إذ مع تسليمنا بتدني المستوى التعليمي في كثير من مدارس الدولة، إلا أنّ الجلوس للشهادة السودانية تحكمه لائحة وهى كما أسلفت إكمال السنة الثانية عالى. وعلى ذكـر هبوط المستوى فإنّ الاستــاذه فاطمة تشير الى الدرجات الإضافيــة التى تمنح للشهادة السودانية ومع ملاحظة أنّ طــلاّب كثيرين يدرسون مقرّر الشهادة السودانية لكنهم يهاجرون منهــا إلــى شهادة لندن، يمكن القــول بأنّه لو لم تكــن لهم منفعة في الهجــرة لمــا فعلوا. وإن صّح مــا تقوله الأستاذة فاطمــة من إضافة الدرجات للشهادة السودانية فلابّد أن تكون الدرجات التي تضاف إلى شهادة لندن أكبر وإلا لمــا شهدنا تحوّل الطلاب إليها وجلوسهم لها قبل السنة النهائية للثانوي العالي.

2. عن مواعيد القبول تقول الأستاذة فاطمة: "وهذا يقودني لقانون الجامعة الذي يحدّد ميعاد القبول لشهر بعد ظهور النتيجة والذي نفذ هذا العام فقط وخلق المشكلة التي نحن الآن بصددها".

وحقيقــة الأمر فــأنّ قانون الجامعــة ليس له دخل بهــذا الأمر من قريــب أو بعيــد (وكذلك الأمــر بالنسبة للجامعــة). والصحيح أن المــادة (9) من لوائح القبول الصادرة في مارس 1980 تنص على الآتي: "على جميع الطلاّب المتقدمين للقبول بشهادة أخرى بخلاف الشهادة السودانية الجديدة أن يتقدموا بشهاداتهم الأصلية المفصلة في ميعاد لا يتجاوز ظهور الشهادة السودانية. وسوف لا ينظر في اي طلب بعد ذلك التاريخ".

وعليــه فإنّ وضوح الأمــر لا يحتاج الي تعليــق. وكل الذي كان يحدث هــو أنّ مجموعات الضغط المختلفة مــن أولياء أمور طلاّب شهادة لنــدن كانوا يعملون على انتظار نتيجــة شهادة لندن (الدور الثاني) رغم مافي ذلك من تكسير صريح للائحة. وسؤالي للأستاذة فاطمة، هل هنالك ما يعيب لجنة القبول في الوقوف ضد الممارسات الخاطئــة وتطبيق اللائحة، خاصة وقد اتخــذت اللجنة قراراها منذ مارس الماضي؟ هل هنالك ما يعيب ولو من باب "انتفاضة في لجنة القبول".

3. ترفضــ الأستاذة فاطمــة إنصاف أقلّية على حســاب الأغلبية وتضيــف "ولكن بما أنّ القبول قد تمّ لكافــة طلبة الشهادة السودانية المؤهلين لدخول الجامعة وبما أنّ هنالك أماكن شاغرة وبما أنّ عدد طلبة شهادة لندن ضئيل، فقد كنّا نتوقع الا تتعنّت لجنة القبول"؟.

والــرأي عنــدي أنّ هنالك أخطــاء في كل مفاصــل النص اعلاه.
أولا: لم يتــم القبول لكافة طلبة الشهادة السودانية المؤهلين لاستحالة ذلــك حالياً وفي المستقبل المنظور، فالعــدد المؤهل للدخول هذا العام 1987/86 هــو (13725) وقــد تمّ قبــول (5315) في الجامعــات والمعاهد العليا، وبعد البعثات والمنح سيتبقى عدّة الآف يبحثون عن فرص.

ثانيا: الأماكن الشاغرة لها طريقة في ملئها متعارف ومنصوص عليها ويتم الاختيار لها من صفوف المؤهلين حسب الدرجات والرغبات.

ثالثــا: أمّا أن عدد طلاب شهادة لندن ضئيــل، فتلك حجة لم أتوقع أن تنزلــق إليهــا الأستاذة فاطمــة وكما تعلم هي قبــل غيرها فليس بالقلّــة والكثرة تقاس أمور الظلم والعدل. بالإضافة الى أنّ هنالك فارقــاً كبيراً بين أن يكون ابن أي شخص داخــل تلك القلّة المستثناة أو خارجهــا. وأخيراً ربما لا تعلــم الأستاذة فاطمة أنّ المقبولين من طــلاّب شهادة لندن (على قلّتهــم) بكلّية الطب جامعة الخرطوم في عــام 1986/85 كان عددهم ضعــف عدد الطــلاّب المقبولين بكلّية الطب من أقاليم الجنوب وكردفان ودارفور والشرقي مجتمعة.

رابعاً: موقفان أحدهما مشرِّف

في الجــزء الاخير من مقــال الأستاذة فاطمة أحمــد أبراهيم تخرج الأستاذة من حيز الــرأي والخطأ والصواب، حول مقارنة طلاّب شهــادة لنــدن بغيرهم وحول وصفهــا بالأجنبية، تخــرج من حيز الراي الي حيز الفعل فتقول "لقد تقدمنا بمذكرة للجنة القبول نقترح فيها اتخاذ قرار استثنائــي لقبول طلاّب شهادة لندن هذا العام . . . وبالاتصال المباشر بكل اعضاء اللجنة بمن فيهم مدير الجامعة أكدوا معقوليــة الاقتراح ووعــدوا بمناقشته عند عرضه مــرّة اخرى في

اجتماع اللجنة - ولكن ولدهشتنا تمّ الاجتماع ورفض الوعد المؤكد الذي أعطونا إيّاه جميعا".

والحق يقال فإنّه لو لم تكن الاستاذة فاطمة هي كاتبة المقال وتطوّعت بتنوير القارئ عمّا دار حقيقة في تلك الأيام لما صدّقت. وعلى كل فإنّ بالنص ثلاثة أشياء يجب تثبيتها وهي أنّ هنالك مذكرة كتبت (بمجهود جماعي)، وأنّ هنالك اتصالا مباشراً قد تمّ بأعضاء لجنة القبول (لوبي)، وأنّ هنالك اقتراحا بقبول استثنائي لطلاّب شهادة لندن (استثناء).

وإذا بدأنا باقتراح الاستثناء، فقد لا تدري الأستاذة فاطمة إلي أي حدّ هو سلاح فتاك. فقد بدأ في مصر باستثناء أبناء الشهداء وانتهى باستثناء ابناء الوزراء، حتى تم الغاؤه العام الماضي. وأمّا عن الاتصال المباشر (اللوبي بمجموعات الضغط) بأعضاء اللجنة والتأثير الشخصي عليهم فإنه ليس سلوكا مرفوضا فقط، بل هو أقرب إلى البدع المايوية. فكيف سمحت الأستاذة فاطمة لنفسها أن تنجر لمثله حتى لو كان ابنها وسط تلك القلّة. وإذا لم يكن من بينهم هل كانت ستفعل؟ رغم "أن قضايا أبناء الشعب السوداني تهمني مثل ما تهمني قضية ابني" كما تقول في صدر المقال. أمّا عن المذكرة- وإن اختلف موضوعها فهي ليست الاولى من نوعها - فقد كانت المذكرات تترى منذ أواخر السبعينات، وربما لن تكون الاخيرة.

خلاصة القول وحسبما أعلم وأسمع عن مواقف الأستاذة فاطمة فإنّ ما سلف لا يشبه مواقفها السابقة. وإنما يشبهها قولها في نهاية المقال من "إنّنا سنطرق كل الوسائل المشروعة للدفاع عن حقهم (أبناؤنا) في دخول جامعة الخرطوم - ولكن بالتأكيد ليس من بين تلك الوسائل اللّجوء الى قرار سياسي يخرق مبدأ استقلال الجامعة الذي نحرص عليه أكثر من حرصنا على قبول أبنائنا". ذلك هو ما يشبه أقوالها ومواقفها السابقة. لكم وللأستاذة فاطمة يدوم الشكر والتقدير.

□ □ □

مزيد من التحيّز لبعض الشهادات الاجنبية

ملحق (فبراير/1986) لدراسة سياسة القبول و معادلة الشهادات الاجنبية

بعد أقل من شهر من تقديم الورقة لأول مرة (فبراير 1985) في سمنار مركز الدراسات والبحوث الانمائية، قامت انتفاضة الشعب السوداني العظيمة ضد الدكتاتورية الغاشمة وضد كل أنواع الغبن السياسي والاجتماعي والاقتصادي ولكن مثل كثير من قضايا الانتفاضة التي بقيت معلّقة في عام الانتقال بقيت هذه القضية الصغيرة الكبيرة، ولم تدرج حتى في جدول الاعمال.

في الشهور الماضية أقيمت بعض الندوات الخاصة بهذا الأمر في داخل جامعة الخرطوم وخارجها، واهتم الكثيرون بالموضوع المطروح وعدالته، وقامت في جامعة الخرطوم جمعية طلابية لتساوي الفرص للدخول للجامعة. وقد ظهرت في تلك الندوات وما أثارته الورقة من نقاش عام وخاص، بعض الاسئلة والتعليقات الجادة (وغير الجادة)، أرى وجوب التعرض لها، لأن الكثير منها في تقديري - يدخل في باب "كلمة حق أريد بها باطل" ومنها:

1. إنّ إثارة الموضوع بهذا المستوى يثير الحقد والكراهية بين الطلاّب وبين الفئات الاجتماعية المختلفة.

2. إنّ القضية أكبر من قضية شهادات أجنبية أو غير ذلك لأنّ الخلل في النظام التعليمي، خلل أساسي ويبدأ من المدرسة الابتدائية.

3. إنّ العدد الذي يجلس للشهادات الأجنبية ويتمكن من الدخول للجامعة عدد قليل، ولا يستحق كل هذا "الهرج".

4. إنّ الذين يجلسون للشهادات الأجنبية هم أيضاً سودانيون وأبناؤنا" ففيم المشكلة ؟

5. إنّ أداء طلاّب لندن فى الجامعة جيد، ولو لم يكونوا مؤهلين لما تمكنوا من ذلك، وأنّهم بالتالي يستفيدون من الفرص المتاحة .

6. إنّ الشهــادة السودانية ضعيفة وتضــاف إليها بعض الدرجات فــى التصحيح، وإنّ مــن الأفضل رفع مستواها بــدلاً من تخفيض مستوى الشهادات الأجنبيه.

7. وأخيراً فإنّ الحديث عن كــثرة الطلاّب الذين يقبلون بالجامعة من الخرطوم (40%) يجب ان لا يغفل بأنّ الخرطوم هى السودان، لكثرة الهجرة إليها من الأقاليم .... الخ ..

وكمــا هو واضح فــإنّ غالبية النقــاط الواردة اعــــلاه لا تخلو من "لولوة" اجادها بعض المتعلّمين (ولا أقول المثقفين) إذا أرادوا تمييع قضية أو تبرير خطأ لهم فيه من المصلحه شئ أو سلب حق لضعيف، لم تعف عنهم أنفسهم الصغيرة. ولنتناول الآن الدفوعات أعلاه فى شئ من الإيجاز:

1. إنّ الذى يثير الحقد ليس إثارة القضية – ايً قضية – ولاتبيان الحقائق للذين تضرّروا من حجبها زمناً، عن عمد وسوء قصد، ولكن الذى يولّد الكراهية هو شعــور الضعفاء ويقينهم بأنّهم "مخروتون" ولكنهم لا يملكون الحقائق والمعلومات الضرورية.

2. صحيــح أنّ الخلل فى النظام التعليمى، وإن تنصّل الدولة عن مسئولياتهــا تجاه المواطــن – خاصةً فى مجــال التعليم وخاصةً فى الأقاليــم النائية – هو القضية الرئيسية فى الإصلاح وإعادة تساوى الفرص. لكنه خلل لايبرّر السكوت على خطأ يمكن الرجوع عنه، وإصلاحــه يشكل رأس الرمح في أى إصــلاح تعليمي مرتقب لأنّه يمســ مصالــح أصحاب" الحــل والعقد"، وهم شريحــة لم تتورّع كثيراً فى التخلّى عن مسئولياتها، ولا التعدى على حقوق غيرها.

3. أمّا عن قلّة الذين يتمكنون من الدخول بالشهادات الاجنبية فيكفي أن ننظر إلى عدد الذين قبلوا بشهادة لندن لكلّية الطب للعام 1985/ 1986، وهــم ينتمون إلى شريحة صغيرة حتــى داخل الخرطوم نفسهــا، فإنّ عددهم يصــل إلى ضعف عدد الطــلاّب المقبولين من الأقاليم الجنوبية وكردفان ودارفور والشرقي مجتمعة .

4. أمّــا أنّ الذين يجلسون للشهادات الأجنبية سودانيون "وابناؤنا" فهــذا صحيــح تماماً. لكــن الصحيــح أيضــاً أنّ الجالســين للشهادة السودانيــة هــم أيضــاً سودانيون"وابناؤنا" ففيم التفرقــة والتفضيل والتحيّــز؟ أم أنّ "السودانيــة" درجات. إنّ الفــرق شاسع بين أن يكــون ابنك داخل تلك القلّة أو خارجها، والفرق شاسع أيضاً حينما لا يقبــل مــن إقليم كامل أي طالــب في كلّية الطب ويقبــل فيها ثلاثة طلاّب من عائلة واحدة.

5. إذا اعتبرنا أنّ استمرار الطالب (أداؤه) في دراسته الجامعية هو المحــك، وهو معيار جديد، إذ أنّ المعيار الصحيح هو كيفية القبول- (المنافســة)، فيكفــى أنّ تعلــم أنّ هنالك مايزيد علــى العشرة آلاف مؤهل للقبــول بالجامعه كل عام، فهل أتيحت لهــؤلاء الفرصة أن يثبتــوا أهليتهم؟ هذا إذا تمّ غضــ الطرف عن الظروف الاجتماعية والمادية (المناخية)التى تساعد على الاستمرار، (حجرات منفصلة، تسجيلات فيديــو للمحاضرات والتشريح (محلّية أو أجنبية، مراسم هندسية الخ).

6. أمّــا أن تصحيح الشهادة السودانية على قدر من الكرم وتضاف اليهــا بعض الدرجات عند التصحيح، فيكفــى أن نلاحظ أنّ كثيراً مــن الطلاّب الذين يجلسون لشهادة لندن هم مهاجرون، يدرسون مقــرّرات الشهادة السودانية ويجلسون لتلــك الشهادة. فكيف جاز ذلــك إن لم يكن هنالك حافز حقيقى. وأخــيراً فإنّ كان أمر تعديل درجــات الشهــادة السودانيــة صحيحاً فلمــاذا لا يجلســ لها هؤلاء ليتمتعــوا بنفس الحــق، أم أن الزيادات للشهــادات الأجنبية أعظم وإمتحاناتها أفضل وأسهل؟

7. أمّا أنّ الخرطوم هي السودان، وبالتالي كثرة الطلاّب المقبولين منهــا (40%) على مستوى الجامعة وأكثر من 50% لكل من الطب والهندســة والمعمار يجــب أن لا يشكل قلقاً كبــيراً فهو قول لا يخلو مــن غرض. إنّ آخر إحصاء للســكان (83/82) يشير الى أنّ عدد ســكان الخرطــوم (ورغم الهجرة) هــو (1.89) مليون نسمة، أى 8.8% مــن سكان السودان، وبالتالــى تبقى حقيقة أنّه مهما عظمت

الهجرة الى الخرطوم ومهمـا كانت نوعية سكان الخرطوم (أهمية أو ثـراء أو أي صفـة اخرى) فـإنّ فى بقية أرجـاء الوطن مازال يقطن (ويعانى) 90% من سكان السودان.

2. عودة الى بعض الشهادات الأجنبية

(أ) شهادة لندن (المستوى العادي O Level)

لقد سبقت الإشارة الى أنّ إمكانيات القبول بهذه الشهادة كبيرة للغاية (27% من المتقدمين) وذلك لأسباب فصّلناها سابقاً ويمكننا أن نشير هنا الى أنّ شهادة لندن (المستوى العادى) والتى يجلس لها الطلاّب في السودان هي شهادة لما وراء البحار (overseas) وتختلف عن الشهـادة الأصلية. امّا عن مستـوى الامتحانات والمقرّرات فنكتفى بشيئـين أولهما خطـاب مدير مدرسـة العلوم الرياضيـة، جامعة الخرطوم إلى سكرتير القبـول بتاريخ 1984/1/31م والذي يشير إلى الآتي فيما يختص بشهادة لندن:

- منهـج الرياضيات الإضافية لشهادة لنـدن Syllabus A يحتوي على 75% من منهج الرياضيات تخصص.
- منهـج B وهو منهج حديث وأقرب لمنهـج الشهادة السودانية من منهج (A) لكن لا يجلس له الطلاب.
- منهج الرياضيات الأولية syllabus A وهو الذى يمتحنه طلاّب لندن يعادل منهج الشهـادة السودانية قبل عام 1976 ويغطى الآن بنهايـة السنة الأولـى بالمدارس الثانويـة، ولايشتمـل المنهج على هندسـة تحليليـة أو تفاضـلاً و تكاملاً، والذي هـو محتوى الورقه الثانية للرياضيات الأولية في امتحان الشهادة السودانية.

وثانيهمـا مقارنة بعضـ النتائج لطلاّب لنـدن (مركز الخرطوم) والشهـادة السودانية. ومن ذلك أنّ نسبة الذيـن أحرزوا في العام (1985) درجة (A) ممتـاز في الرياضيات الأولية في شهادة لندن 78% وفي الشهـادة السودانية 5% وفي الفيزياء 72% مقابل 1% للسودانيـة انظـر جـدول (4) اعلاه وكـون أن مستواهـا أقل من الشهادة السودانية وامتاحاناتها أسهل إذا لايحتاج الي دليل.

(ب) الشهادة العربية :

في البـدء يجب التأكيد علـى أمرين. أولهما وجـوب معاملة جميع أبناء السودانيين فى الداخل والخارج معاملة متساوية. وثانيهما أنّ هنالـك شهادات عربية وليس شهـادة عربية واحدة وما يصح على إحداها قد لايصح على الأخريات، وبالتالي فإنّ من نافلة القول أخذ هذا في الاعتبار عند التعرّض لمعادلة هذه الشهادات.

إنّنـا نجد في أدبيات لجنة القبول ما يفيد بـأنّ اداء طلاّب الشهادات العربية لم يكن مشرفاً، وأنّ بعض تلك الشهادات تعتبر فيها أعمال السنة ويجلس لها على مرحلتـين وأنّ أسئلتها مباشرة .... الـخ ولكن تبقى حقيقة أنّ اللجنة لم تبذل جهداً فى التقييم العلمى لكل شهـادة على حدة لأن مستوى الشهـادات بالقطع يختلف بين دولـة وأخـرى. وعلى سبيل المثال فـإنّ الطالب العلمى فـى إحدى تلك الدول يمتحـن (اللغة الانجليزيـة واللغة العربيـة، والرياضيات، والأحياء، الفيزياء، الكيمياء، الجيولوجيا ، والتربية الأسلامية)، ولا اعتبـار لأعمال السنة فـى النتيجة. فهل يمكـن معاملتها جميعاً معاملة واحدة بجدول تحويل واحد ؟

إنّ جـدول معادلـة الشهـادة العربية والـذى أقرّته لجنـة القبول فـى 1984/3/18م ومـازال يعمل به، ومهمـا اختلفت الآراء أو (اشتطـت) فى ضعـف الشهادات العربية فهو جـدول مجحف بكل المقاييس. ولندلـل على ذلك بالجدول التالى والذى يقارن مجموع الدرجـات الحقيقيـة التى يمكـن أن يحصـل عليها طالـب الشهادة العربيـة، والدرجـات التـى تحسـب له فـى المنافسة بعـد تحويلها (معادلتها) مقارنة بطالب شهادة لندن.

□□□

جدول (1) الفرق في الدرجات الممنوحة بالزيادة لشهادة لندن وبالنقصان للشهادة العربية

	لندن			العربية		
	مجموع الدرجات الحقيقة	المعادلة ٨٤/٨٣	الفرق	مجموع الدرجات الحقيقة	المعادلة ٨٤/٨٣	الفرق
5A	٤٢٥	٤٥٠	٢٥+	٤٧٥	٣٨٠	٩٥-
4A&B	٤٠٢	٤٣٢	٣٠+	٤٦٢	٣٧٣	٨٩-
3A&2B	٣٧٩	٤١٤	٣٥+	٤٤٩	٣٦٦	٨٣-
2A&3B	٣٥٦	٣٩٦	٤٠+	٤٣٦	٣٥٩	٧٧-
A&4B	٣٣٣	٣٧٨	٤٥+	٤٢٣	٣٥٢	٧١-
B5	٣١٠	٣٦٠	٥٠+	٤١٠	٣٤٥	٦٥-

بالنسبة للشهادة العربية فإنّ المعادلة 90 – 100 = A متوسطها 95 و 75 – 89 = 82 لكنها تعادل ب76 للدرجة A و 69 للدرجة B

ويتضح من الجدول أعلاه أنّ الطالب الذى يحرز درجة ممتاز(A) فى خمسة علوم فى الشهادة العربية تخصم منه 95 درجة عند المنافسة، فى الوقت الذى تضاف فيه 25 درجة الى مثيله فى شهادة لندن، بحيث يصبح الفارق بينهما 115 درجة. أمّا الطالب الذى يحرز درجة جيد (B) فى خمسة علوم فتخصم منه 65 درجة بالنسبة للشهادة العربية – عند المنافسة، وتضاف لمثيله بشهادة لندن 50 درجة (والفرق ايضاً 115 درجة). والأمر لا يحتاج إلى تعليق بقدرما يحتاج إلى تصديق.

3. مزيد من التحيّز داخل أروقة لجنة القبول

ربما بسبب تحوّل الحديث عن معادلة الشهادات الاجنبية من مستوى اللجان والاجتماعات المختصة السرية إلى مستوى الجمهور والندوات ووسائل ألإعلام أو ربما لأسباب أخرى، تمّ التعرض للأمر في اجتماعين متتاليين للجنة قبول التعليم العالى فى سبتمبر

1985م في (1985/9/2 و1985/9/8). وقد جاء فى المحضر رقم (26) لاجتماع لجنة القبول رقم (21) المنعقد فى 1985/9/2م ما يلى:-

استعرض الاجتماع الدراسة المقدمة من مكتب القبول لمعادلة شهادة لندن المستوى العادي O level والشهادة الثانوية العربية وفق مستوى النجاح فى الشهادة السودانية "لعام 1985م". وقد برزت النقاط التالية:-

- صعوبة معادلة شهادات مدرسية مختلفة في أكثر من عامل وقد يكون الوصول إلى معادلة دقيقة شبه مستحيل.
- إنّ الدراسة لم تحسم معادلات الشهادات غير السودانية بصورةٍ نهائيةٍ وتحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث وأنّها تعتبر تغيّراً وقتياً وقابلة للتغيير فى العام القادم.
- الدراسة مؤشر هام تبنى عليه أشياء عديدة فى الأعوام القادمة وأنّ أحسن ما فيها أنّها وضعت الشهادة السودانية كأساس للدراسة.

وقد قرّر الإجتماع الموافقة على الدراسة المقدمة كقرار وقتى قابل للتغيير فى العام القادم وأن يعتبر هذا القرار من نوع العدل العنيف". (ويعني ذلك فيما يعني إلغاء جدول المعادلة المعمول به- ذا الزيادة لبعض الشهادات الاجنبية)

بعد يومين من اتخاذ اللجنة لقرارها، رفع أربعة من أعضائها - والذين حضروا الاجتماع - رفعوا مذكرة عاجلة (وسرية) لرئيس اللجنة جاء فيها ما يلى:-

"إنّ ما جرى عليه العرف فى تطبيق لوائح القبول أن تكون سارية من العام التالي لصدور هذه اللوائح. وبما أنّ المشروع الذى عرض على اللجنة حول إعادة تقييم الشهادات لابدّ أن يستوفى هذا الشرط كما يستوفى حظه من النقاش والبحث، ولأنّ موجة شديدة من الاحتجاج رغم السرية التامة بإعادة التقييم هذه من الطلاّب ومن أبائهم قد تفجرت أثر علمهم بهذا القرار فإنّنا نرجو تحقيقاً للعدالة (!) واحتفاظاً لهذه اللجنة بسمعتها الطيبة فى تقدير المسئولية وتوخى الإنصاف فإنّنا نطلب من سيادتكم عقد إجتماع عاجل للّجنة لإعادة النظر فى القرار."

والصحيح أنّ العرف فيما يختص بالمعادلة هو تطبيقها فى نفس العام -وليس العام التالى - كما يدل على ذلك تطبيق الجدول الذى أقرّ في اجتماع اللجنة رقم (15) بتاريخ 1984/3/18م والذى طبّق فى نفس العام 1985/84م. وكذلك حذف الزيادة الممنوحة للشهادات العربية والتى أقرّها مجلس الأساتذة بناءاً على توصية سكرتير لجنة القبول فى 1982م والتى تمّ العمل بها بعد ظهور النتيجة وبعد الترشيحات الأولية للقبول في نفس العام. وكما لا يخفى فالسبب - فى تقديرى - ليس تحقيقاً لعدالة ولا امتثالاً لعرف، وكلاهما لايمكن أن يغيب عن بال أعضاء اللجنة الموقرين في أول الأسبوع ويعود إليها في نهايته، وإنما - وكما تشير المذكرة المرفوعه لأنّ موجة شديدة من الاحتجاج قد تفجرت من الطلاّب المتضرّرين ومن آبائهم. والحق يقال فلم تكن هناك موجة من الإحتجاج (شديدة او غير شديدة) وإنّما مجموعة صغيرة من الآباء المنتفعين ذوى العلاقات المؤثرة والمصالح المتأثرة هى التى علمت بالقرار - رغم سريته - ونشطت فى نسفه بعد إجازته، رغم ما يبدو من إستحالة فى ذلك - للمواطن العادى.

نتيجةً للمذكرة أعلاه تمّ عقد اجتماع عاجل للجنة القبول فى يوم الأحد 1985/9/8 (إجتماع رقم 22)، وقد رأت نفس اللجنة (تغيّب واحد فقط من أعضائها هو مدير جامعة الجزيرة)، أنّ الدراسة لم تكن كافية لاتخاذ مثل هذا القرار. (محضر رقم 29) "وعليه فقد أوصت اللجنة بإجراء دراسة على وجه السرعة لمستوى كل شهادة عربية على حدة وأنّه فى أى دراسة كهذه أن تكون الشهادة السودانية هى الأساس". ثم قرّر الإجتماع ، محضر (31) " إلغاء القرار الذى أتخذ فى الإجتماع (21) محضر (26) لانّه لا يحقق الحل الأمثل للقبول، وكذلك أقرّ إعداد دراسة متكاملة للشهادات الأجنبية بهدف تحقيق معيار عادل".

وما يمكن ملاحظته على قرار اللجنة، وبالإضافة إلى الظروف التى أحاطت بإصداره، والتي نترك تقديرها للقارئ، إنّ لجنة القبول قد ظلّت تردّد هذا الوعد طيلة الأربعة أعوام الماضية،

ولم تـف بهذا الوعـد. امّا المؤسف في الأمر فهـو عدم إلغاء جدول المعادلـة المعمول به حالياً - ذي الزيـادة لبعض الشهادات الأجنبية حتـى يضع المسئولـين أمام الأمر الواقع بوجـوب إجراء الدراسة الموعـودة. والـذي أراه أنّ الباب قد ترك مفتوحـاً للعمل بجدول المعادلـة السابق وأنّ مجموعـات الضغط المستفيـدة مازالت نشطة ربمـا لإعاقة عمل اللجنة الموكلـة بالدراسة او لغير ذلك خاصةً وقد بقـى على الامتحانات مـا يزيد على الشهر قليـلاً (فبراير 1986).
اللّهم سترك!

4. خاتمـة أخيرة

إنّ ديمقراطية التعليم، بتوسع فرص تحصيله وتوزيع تلك الفرص بالتسـاوي بين جميـع أبنـاء السودانيين فى المـدن والأرياف وفي الداخـل والخـارج، هي قضيـة لا تقبـل المساومـة ولا التلاعب، لأنّهـا فى رأيي مفتاح العيش بسلام فـي هذا الوطن الفقير المترامى ألاطراف. فهلاّ أفاق المسئولون إلى حلّها وحل المسائل الشبيهة قبل أن يطفح الكيل؟

□□□

ملحق (1991)

شـهادة لنــدن : اللّوبى (Lobby) أقوى وأكبر

أ. يوميات الأحداث

لقــد نبّهــت في نهايــة الملحــق الأخــير (فبرايــر 1986) إلى نجاح مجموعات الضغط في إعادة العمل بجدول معادلة الشهادة الأجنبية السابقة (والمتحيز) بعد أن تم الغاؤه بواسطة لجنة القبول. وبالرغم مــن تكوين لجنة لدراسة الأمر إلا إعادة العمل بالجدول يعني ترك الباب مفتوحاً لأي عدد من السنوات حتى تنتهي اللجنة من دراستها. ويجــدر بالذكر أن الغاء الجدول وإعــادة العمل به قد تم في ظرف اسبــوع واحد بين 1985/9/2 و 1985/9/8. والإجراء هو تطبيق لنظرية الشيخ فرح ودتكتوك الشهيرة عندما وافق إنابة عن رجال الدين أن يعلم جمل السلطان الكتابة والقراءة خلال عام. واختصر تصرّفــه لمن استعصى عليــه الفهم" لى الحول لايمــوت البعير ولا يمــوت الفقــير ولا يموت الأمــير!". لكن لم يخطر علــى بال أكثر الناس تحفظاً أو تشاؤماً أن يظل الباب مفتوحاً ويستمر التحيّز السافر لست سنوات تالية. فيما يلى نقدّم يوميات ماحدث (بعد الاجتماعين المتتاليين في 1985/9/2 و9/8/ 1985 المشار إليهما.

1. 1985/11/13، كوّنــت لجنــة قبول التعليم العالــى لجنة فنية لدراسة معادلة الشهادات الاجنبية بالشهادات السودانية.

2. 1987/6/14، رفعــت اللجنــة الفنية تقريرهــا وأوضحت فيما يختصــ بشهــادة لنــدن O’ level’أن تعتــبر تقديــراتBC، A، تقديرات نجاح و أن تعتبر تقديرات U، E، Dرسوب".

3. 1988/3/9، اجتمعــت لجنة القبــول (إجتماع رقم 55) (لاحظ بعد تسعــة اشهر من تقديم التقرير) لإجازة تقريــر اللجنة الفنية بعد سحب تقدير D ! من درجات الرسوب والأبقاء على تقدير E .

4. 1988/5/26، إعـلان فى الصحف بفحوى قرار اللجنة أعلاه على أن يطبّق بعد عام أي ابتداء من العام 1990/89م.

5. 1988/10/4، مذكـرة مـن أوليـآء أمور طـلاّب شهادة لندن بتوقيـع ما يقرب من المائتين هم يمثلـون مدارس الخرطوم العالمية الإعدادية والاتحاد العليا وكمبونى والراهبات والمدرسة الأمريكية، إلــى رئيس المجلس القومى للتعليـم العالى يحتجون فيها على تقرير اللجنة الفنية وقرار لجنة القبول...

6. 1989/3/16 (بعـد سـتـة اشهر) نشرت صحيفـة الرأي فحوى المذكـرة وأسمـاء أولياّء الامـور وكلّهم مـن كبار رجـال الدولة والمجتمع (انظر الملحق أدناه).

7. 1989/9/4، طعـن إداري لدى محكمـة المديرية – الخرطوم من عمـر الفـاروق حسن شمينـا المحامـى إنابةً عن إيمـان سعيد عبـد الله وآخـرون ضد لجنة قبول التعليم العالـى ووزارة التربية والتعليم العالـى وذلك ضد قرار لجنة القبـول " والقاضى باعتبار تقديـر الدرجة E في مادة اللغـة الانجليزية في شهادة لندن المستوى العادى درجة رسوب".

8. 1989/9/13، قـرار سعادة قاضى المديرية المدنية سمير فضل بخيـت بإيقاف العمل بقـرار لجنة القبول (اعـلاه) إلى حين النظر فى الطعن الإدارى ضـد اللجنة والذى حدّد له يوم 1989/9/30. (بعضـ المختصـين يرون أن القـرار ليس مـن اختصاص المحاكم أصلا لأنه من صميم اعمال لجنة القبول)

9. 1989/9/13، أمـر تكليـف مـن مولاّنا سمـير فضل بخيت قاضـى المديرية – الخرطوم الـى رئيس شرطـة الخرطوم شمال بالقبض على مدير لجنة قبول التعليم العالى (الأستاذ ابراهيم محمد ابراهيم) وإحضاره أمامه فوراً.

10. 1989/9/20، خطـاب استئنـاف من الأمـين العام للمجلس القومي للتعليم العالي ورئيس المجلس المكلّف البروفسير عبدالمحسن

النـادى إلى النائب العام يشير فيه إلـى ملابسات اتخاذ قرار لجنة القبـول وأهلية اللجنة فى إتخاذه، و أنّ موضوع معادلة الشهادات الأجنبيةٍ بالشهادة السودانية موضوع أكاديمى بحت وليس موضوعاً إداريـاً، فهو يخضع بالتالى لمقاييس ومعايير أكاديمية وتخصصية بحتة". كذلك يشير فـى الخطاب الى قناعته الراسخة بعدالة وحيدة ونزاهة القضاء السودانـى إلاَ أنّه يرى أنّ:- " تنفيذ قرار الإيقاف هـذا يفقد لجنة التعليم العالى مصداقيتها وقدرتها على البت فى أمور أكاديمية هى صميم مسئولياتها القانونية . . . ." .

11. 1989/10/12 ، اجتمـاع (مناظرة) مع نائب رئيس مجلس قيادة الثـورة والوزراء والمشـرف على التعليـم العالى، حضره أعضـاء لجنة القبول وممثلين لأولياء أمـور طلاّب شهادة لندن، وكان بعض المسئولين يرى أن يتم الوصول الى حل وفاقى.

12. فبراير/مارس 1990، تم عقـد مؤتمـر التعليـم ورفعـت توصيات المؤتمر لمجلس قيادة الثورة والوزراء لإجازتها .

13. 1990/3/4، إجـازة الاجتمـاع المشـترك للمجلسين (مجلس قيـادة الثورة ومجلس الوزراء) لقـرارت مؤتمر التعليم مع تعديل وحيد وهـو السماح بالجلوس لشهادة لندن حتـى العام 1993/92 (لاحظ القضية شغلت الرأي العام منذ 1985).

14. 1990/9/1، قـرار محكمـة المديريـة المدنيـة الخرطـوم في الطعـن الإداري والذي (منطوق الحكـم) يقضى بإلغاء قرار لجنة قبـول التعليم العالى باعتبـار درجةE فى اللغـة الأنجليزية شهادة لندن المستوى العادي درجة رسوب وتحمّل اللجنة (المطعون ضده الرسوم)!!

1990/9/16م، إجتمعـت لجنـة القبول لتقرّر صـرف النظر عن استئنافها ضد قـرار المحكمة والسماح للطلاّب الحائزين على تقدير E بالمنافسـة. (الذى جدّ هو أنّ بعضـ كبار أعضاء اللجنة لهم أبناء جلسوا لامتحان لندن وأحرزوا E في ذات العام).

ب. من هم الطلاّب ومن هم أولياء ألأمور ؟

فــى البدء يمكننا القول بأنّ تقديــرات (دى ، إى ، يو)(D ، E . U) في امتحــان المستوى العــادى O′ level′ فيما بعد عــام (1975) هى تقديــرات رسوب ، وهى حقيقة لا تنتطح فيهــا عنزتان . لقد أكّدت ذلك فى حينه نشرة جامعة لندن الخاصة بمؤهلات القبول الصادرة فى مارس 1975 . وللذين لم يرضهم ذلك يمكن الرجوع إلى مكتب المستشار الثقافى السودانى بلندن والذى كتب بدوره مستفسراً وردّ عليــه ضابط شــروط القبول بجامعــة لندن بتاريــخ 1990/4/19 مؤكــداً أنّه فيما يختصــ بالمستوى العــادى فإنّ تقديــرات النجاح هى فقط(C ، B ، A) بعكس المستــوى المتقدم A′ level′ . ويضيف الخطاب منبّها إلى أنّ امتحان الشهادة (المستوى العادى) قد أستبدل فــى المملكة المتحدة بإمتحان جديد هو GCSE وهو شبيه فى تقديرات نجاحه(C ، B ، A) بالمستوى العادي .

أمّــا لماذا يهتم أوليــاء الأمور بتقدير(E) الذي أوصــت اللجنة الفنية باعتباره تقدير رسوب وبالتحديــد في اللغة الانجليزية، فذلك لأنّ غالبيــة الطــلاّب يرسبون في اللغــة الانجليزية والنجــاح فيها أحد شروط القبول في كلّيات الرغبة الأولى كالطب والهندسة. ولننظر إلى نتائج شهادات لندن مركز الخرطوم للسنوات 1983 – 1989 . لقــد جلس فــى المتوســط 165 طالباً لــكل امتحانٍ بحــد أعلى قدره 336 طالبــاً (يونيو 1986) . ومن مجمــوع الطلاّب الذين أحرزوا تقديرات(A – E) فى اللغة الانجليزية كان هنالك 69.3 فى المائه من الطلاّب أحــرزوا درجتى(D ، E)–(اي نحو 70% رسوب ، منهم 53.3 % أحرزوا درجــة (E)) وهم راسبون حسب لوائح جامعة لنــدن (أنظر أعلاه)، مهما علت اصــوات أولياء أمورهم . فمن هم هؤلاء الذين يلبسون الباطل ثوب الحق وهم يعلمون؟

لقد نشرت صحيفة "الرأي" بتاريخ 1989/3/16 كشفاً بأسماء بعض أولياء أمور طلاّب شهادة لنــدن مشفوعة بألقابهم والشركات التى يديرونهــا والمهن التــى يتخصصون فيها وتفصيــلات ذلك كما يلى (المجموع الكلّى للموقعين 194 التفاصيل بالملحق):

1. مدراء بنوك وشركات ورجال أعمال
36.3%

2. مهنيون (أساتذة جامعات، أطباء، صيادلة ، 45.2 %

مهندسون، محامون، مراجعون قانونيون، وعاملون بمنظمات دولية).

3. كبار رجال الدولة (سفراء، وكلاء، مدراء 11.4 %

مصالح ، كبار موظفين وكبار الضباط)

4. سياسيون ووزراء سابقون وحاليون (منهم 3.6 %

عضو بمجلس رأس الدولة).

5. آخـــــــرون . 3.2 %

وكمـا هو واضــح فالموقِّعون هم قِلّـة نافذة الـثراء و/أو الصِلات، أياديها طويلة وعلاقاتها ممتدة بطوَل الأنظمة السياسية ، ومصَالحها الذاتية فوق مصلحة الوطن والمواطنين.

□ □ □

ملحق (1991)

صحيفة "الرأي" تنشر أخطر وثيقة إدانة ضد شهادة لندن

نشـرت (الرأي) فى عدد الاثنين الماضـي(9 مارس 1989) تحقيقا صحفيـا حول شهـادة (لنـدن) والتي تعتـبر مدخلا خلفيـا لجامعة الخرطـوم ، إضافـة للجهود الطلابيـة والأكاديميـة في الانتصار للشهـادة السودانية باعتبارها الأصل في القبول للجامعات ، كما أن شهادة (لنـدن) قد حكم عليها بأنها ضعيفـة أكاديمياً ، ويجب إعادة النظر فيها وفى امتيازاتها.

وفي تطور لاحق أوردنا ردود فعل آباء طلاب شهادة لندن الذين يحاولون محاولـة يائسة للدفاع عن مصالحهم الخاصة ويحاولون التشكيـك في قرارات لجنــة القبول و اللجنة الفنيــة المكونة من قبلها والتــي مـا انحازت لغير الحق قـط ، ومطالبين بالتأجيـل لمدة ستة أشهـر مع إعادة النظر فى أمر التوصية. والحملة فى مجملها باطلة لأنها تضر بمبدأ المساواة والعدالة فى توزيع النسبة الجامعية وتضر بالتعليـم العـالي ، كما أن بعضـ الأسماء التي شككـت في قرارات اللجنة الفنية يمثلون قمة المسئولية والتنفيذية فى هذا البلد . وقد كانت قرارات اللجنة الفنية كما يلي :

اعتبار الشهادة السودانية هي الأساس في القبول للجامعات والمعاهد العليا والكليات المتخصصة السودانية .

تعديـل الشهـادات المدرسية غــير السودانية بتقديـرات ودرجات الشهـادة المدرسيــة السودانية . . وعليه فقد الغيـت زيادة الـ 10% مـن شهادة لندن واعتبرت درجة (E) رسـوب فى تقديرات هذه الشهادة.

وفيمـا يلــى تنشر (الـرأي) أسماء آبـاء طلاب شهادة لنـدن الذين يدافعـون عن الباطل وينـادون بالتعليم الطبقــي وأن دعوتهم هذه كدعوة حق أريد بها باطل . .

الموقعون على المذكرة هم :

1. د. على حسن تاج الدين – عضو مجلس رأس الدولة
2. نصر الدين الهادي المهدي – رجل أعمال
3. د. إسماعيل الحاج موسى – 48 شارع (5) امتداد العمارات
4. عميد أ.ح محمد عثمان مالك – مدير فرع التوجيه المعنوى
5. د. ابوبكر حسن أحمد – مدير إدارة المعامل والبحوث الطبية – وزارة الصحة
6. د. حسبو سليمان – وزارة الصحة
7. عمر الشيخ محمد أحمد – سفير السودان بكينيا
8. فاروق محمد المفتى – مدير شركة كوبتريد
9. الأمين الشيخ مصطفى – مدير عام شركة الشيخ مصطفى الأمين
10. عصام ابو جديري – سفير وزارة الخارجية
11. مهدي الفكي الشيخ – محافظ بنك السودان
12. يوسف عبد المنعم رمضان – خبير كمبيوتر – بنك الخرطوم
13. عوض الكريم عثمان مصطفى – نائب محافظ بنك السودان
14. عوض الكريم خال العيال – نائب مدير – بنك السودان
15. عثمان أحمد سليمان – مدير عام – بنك النيلين – العمارات
16. عواطف عثمان شرفي – مدير عام – بنك النيلين – العمارات
17. الفكي مصطفى – نائب محافظ بنك السودان سابقا
18. آمال حسن التنى – المسجل التجاري –ديوان النائب العام
19. السموءل السيد حافظ – مدير عام هيئة السياحة والفنادق بالمعاش
20. د. يحيى عبد الرحيم احمد – كبير جراحي المسالك البولية – مستشفى ابن سينا
21. د. حسن سيد أحمد – رئيس قسم الميكروبات – كلية الطب جامعة الخرطوم
22. محمد حسن يوسف – نائب وكيل ديوان الحسابات بالمعاش
23. عمر الأمين شبر – مدير مطابع النجم الفضي
24. دكتورة فدوى عبد الرحمن على طه – محاضرة تاريخ جامعة الخرطوم
25. خوجلي ميرغنى أحمد – مدير عمليات منظمة دول شرق إفريقيا
26. د. احمد عبد الكريم بدري – مستشار المعونة المالية
27. د. عبد الرحمن شلى – مدير عام الإدارة القومية للطاقة
28. د. عبد الوهاب سنادة – كبير أخصائي الأطفال – وزارة الصحة
29. د. مصطفى دفع الله – كلية الطب – رئيس شعبة الأمراض
30. زكريا محمد عبده – نائب مدير عام بنك عمان المحدود
31. فاروق محمد دياب – مدير شركة

32. حسب الرسول محمد الطيب – حسبو وشركاه – محاسبون قانونيون
33. د. عثمان حسن سعيد – كبير خبراء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا
34. ابراهيم منعم منصور – شركة المنصور 789 الخرطوم
35. الوليد نصر الحاج علي – شركة العربي ص.ب 404 الخرطوم
36. د. محمد عبد المحمود العربي – كبير أخصائي الباطنية مستشفى ام درمان التعليمي
37. محمد صالح يحيى – مدير عام ورئيس مجلس إدارة بنك الوحدة
38. محاسن محمد حسن – كبير مستشارين ديوان النائب العام
39. د. المقداد احمد على – باحث أول استشاري مركز البحوث الصناعية
40. حسن عبد الله احمد – كبير خبراء المصرف العربي
41. د. حسن سيد أحمد قرشي – كبير اخصائي المسالك البولية – لوزارة الصحة
42. مصطفى عبد الماجد ابراهيم – أعمال ود المأمور الزراعية
43. د. سيد أحمد طيفور – الهيئة العربية للاستثمار الزراعي
44. أمل محمد حافظ البربري – شركة حافظ السيد البربري
45. د. جعفر بن عوف سليمان – مدير مستشفى حوادث الأطفال
46. د. السعيد عبد الكريم – مستشار زراعي أستاذ سابق جامعة الخرطوم
47. احمد عمر مالك – شركة مالك
48. معتصم قرشي احمد – شركة أعمال المختار
49. خالد الأمين الحاج – لواء متقاعد
50. د. سلافة خالد موسى – مساعد أستاذ باحث مركز أبحاث الأغذية
51. احمد محمد عثمان حسين – لواء معاش
52. صالح عبد الرحمن يعقوب – رجل أعمال
53. كمال جعفر محمد – مهندس
54. حياة إبراهيم حبيب الله – أستاذ إداري جامعة الخرطوم
55. د. يونس بشير إمام – رجل اعمال
56. هاشم سيد أحمد – رجل اعمال
57. عبد الرحمن سليمان محمد أحمد – مهندس
58. حازم أنيس محمد علي –رجل أعمال
59. عثمان أمين – مهندس
60. عزت دهيب لون – رجل أعمال
61. د. نبيل راضي الياس – بروفسير مشارك جامعة الخرطوم
62. إنصاف عبد الرحمن مختار– موظفة بنك السودان
63. عثمان إبراهيم عبود – مهندس

64. الرشيد نصر الحاج علي –رجل أعمال
65. د. حياة عثمان عبد الله – طبيبة
66. أدورد نايف بدوي – ص.ب 285 الخرطوم
67. د. فؤاد نصيف منصور – صيدلي
68. رفيق فايق – مهندس
69. إلهام لبيب عبد الله –مدير إدارى
70. عبـد العظيم عثمان موسي – أخصائي جراحة أنف وأذن وحنجرة – م. الخرطوم
71. حسن محمود بكر – رجل أعمال
72. سمير لطفي إبراهيم – مهندس
73. د. عبد الملك البرير – محامي
74. حسين أحمد حسن عبد المنعم – مهندس كيمائي
75. حسن عبد القادر هلال – رجل أعمال
76. حسين صالح عبد العظيم – رجل أعمال
77. عبد اللطيف حسن عبد اللطيف – مراجع قانوني
78. د. محمد سر الختم هاشم – محاضر كلية الطب جامعة الخرطوم
79. عبد الفتاح عبد الكريم محمد – مهندس ص.ب 2343 الخرطوم
80. زينب محمد خوجلي – البنك العقاري الخرطوم
81. فاروق خليل كردي – رجل أعمال
82. محمود عبد الرحيم احمـد – شركة سودان ديزل / رجل أعمال مهندس ص.ب 630 الخرطوم
83. جمال إبراهيم الشكري – ص.ب 1776 الخرطوم
84. محمد احمد قاسم – رئيس مجلس إدارة مشروع ناسبت
85. طاهرة عمر أبو عمر– جامعة الخرطوم كلية العلوم – قسم البنات
86. محمود عبد الكريم عبد الله – كيمائي –المنشية مربع 25 نمرة 85
87. أحمد عبد القادر محمد – الطائف
88. حسن يوسف الضي – الامتداد ش 11
89. د. صديـق إبراهيـم خليـل – أخصائي أمراض القلـب مستشفى الشعب التعليمي
90. محمد يوسف حاج على – الخرطوم وسط ت 80901
91. سمية حاج على – ص .ب 46740
92. صلاح أحمد مكي عبده – ص.ب 260 رجل أعمال
93. الشفا الطيب الحاج – جامعة الخرطوم – دكتوره
94. دفع الله الحاج يوسف – محامي
95. خليل إبراهيم محمد – أعمال حرة

96. أبو قرجة محمد أبو قرجة - ضابط بالمعاش
97. شادية سيد محمد محمود - ربة منزل
98. نعمان محمد محجوب - مهندس
99. عمر عبد العاطي عمر - محامي
100. د. عبد السلام جريس - أستاذ بكلية الطب جامعة الخرطوم
101. ليلى إبراهيم الإمام - ربة منزل - ص.ب 8274 الخرطوم
102. محمد إبراهيم على عمر - أستاذ طب الأطفال - جامعة الخرطوم
103. محمد البشير الوقيع - رجل أعمال
104. د.عاصم زكي مصطفى - أستاذ مشارك كلية الطب
105. سلمى أحمد جمعة - ربة منزل
106. الشيخ محمد توم عبد القادر - مهندس
107. أبو القاسم كمبال - رجل أعمال
108. زين العابدين حسين زين العابدين - رجل أعمال
109. فاطمة محمد - ربة منزل
110. عواطف سيد أحمد - ربة منزل
111. عثمان محمد الحسن سيد أحمد - رجل أعمال
112. الأمين احمد عبد اللطيف - رجل أعمال
113. محمد حسن شمينا - رجل أعمال
114. د. محمد احمد حسن عبد الجليل - كلية الطب
115. عبد الحميد ابنعوف سلمان - مهندس معماري ص.ب 4252
116. سهير محمد عبد الحليم - مهندسة- المؤسسة العامة للبترول
117. عبد المنعم زين العابدين - دكتور
118. فريدة ابنعوف سلمان - ربة منزل
119. مبارك بابكر سالم - رجل أعمال
120. صلاح الدين على بانقا - رجل أعمال
121. محمد صالح يحيى - مدير عام بنك الوحدة ورئيس مجلس الإدارة
122. محمد عثمان حضرة - رجل أعمال -اقتصادي
123. د. السنى إمام عباس - اخصائي جراحة الفم والأسنان
124. أحمد محمود خليفة - أخصائي هندسي
125. محمد يوسف العشي - تاجر
126. مصطفى محمد عبد الماجد - أستاذ مشارك - جامعة الخرطوم
127. د.على كمبال - أستاذ جامعة الخرطوم
128. د.يحيى الطيب العربي - أستاذ جراحة جامعة الخرطوم
129. صلاح الزين - تاجر
130. فاروق إبراهيم - كلية الطب جامعة الخرطوم

131. صلاح إبراهيم أحمد - شركة الرهد الهندسية
132. الخير حاج الأمين - المصرف العربي
133. هاني وليم شكور - مهندس كيمائي
134. محمد الحسن كمبال - رجل أعمال
135. د. عبد الرحمن المفتي - مستشار طب الأطفال
136. د. أسامة أمين شاذلي - طبيب
137. شرف الدين محمود خليفة - الخطوط الجوية السودانية
138. د. التجانى المشرف مختار - ص.ب 1198 الخرطوم
139. عبد الوهاب عبد الرحمن - مهندس معماري الخرطوم
140. سعد إبراهيم جبريل - رجل أعمال
141. د. حمد محمود حمد نصر - طبيب وزارة الصحة الخرطوم
142. مجدي أحمد عبد الكريم - تاجر
143. عبد الرحمن سليمان كوكو - مهندس
144. معتصم أبوبكر مصطفى - ص.ب 2168 الخرطوم
145. الفاتح محجوب حمد النيل - المصرف العربي الخرطوم
146. محمد عبد الماجد ابو حسبو - معهد الكليات التكنولوجية
147. عادل عطية ميكائيل - صيدلي
148. محمد عبد الكريم عبد الله - المنشية مربع 80 / اقتصادي
149. ابوبكر البشير الوقيع - رجل اعمال
150. بشرى ابوبكر البشير - مهندس
151. حسن الخضر على - ص.ب 570 الخرطوم رجل أعمال
152. كوثر محمد قنجارى - مستشار قانونى
153. الطيب على سيد أحمد - مهندس وزارة الأشغال
154. حسن صديق حسن إمام - رجل أعمال
155. عبد الكريم إبراهيم عبد الله - ص.ب 1900 الخرطوم
156. عثمان محمد إبراهيم الاحمر-عقيد معاش-ص.ب. 8060 الخرطوم
157. نجاة نصيف بدوى - ص.ب 280
158. الريح اسماعيل عثمان - مدير شركة
159. بروفسير شوقى حسن المصرى - استاذ الجراحة كلية الطب
160. د. طارق إسماعيل - محاضر بكلية الطب جامعة الخرطوم
161. هاشم كباشي عيسى - رجل أعمال
162. صابر عباس محمد فضل - رجل أعمال
163. د. محمد الأمين أبوجوخ - كلية الهندسة والمعمار جامعة الخرطوم
164. صفا القلوب عبد السلام
165. الفاتح محمد سلمان - رجل أعمال

166. سوزان إبراهيم محمد – ربة منزل
167. نصر الدين شلقامي – رجل أعمال
168. نجوى عبد العظيم
169. د.أنوار احمد يوسف – طبيبة ومحاضرة بكلية الطب
170. د. كمال زكي مصطفى – أخصائي جراحة العظام بالمعاش
171. د. أنور الهادي عبد الرحمن – مهندس مستشار
172. د. عبد الكريم محمد زين – محاضر جامعة الخرطوم أبحاث البناء والطرق
173. حسن عبد السلام كمبال – رجل أعمال
174. عمر الفاروق حسن – محامي الخرطوم
175. نادية أحمد عبده – محامي
176. د. حسن عثمان عمر – طبيب ص. ب 827 الخرطوم
177. الهادي عبد الله عباس – رجل أعمال
178. محي الدين على الهادي – طبيب جراح /م بحري

ما سبق ذكرهم هم آباء طلبة مدرسة الخرطوم العالمية الإعدادية . . وهؤلاء عن آباء طلاب مدرسة الاتحاد العليا المؤيدين للمذكرة :-

1. عبد الله عبد الوهاب – رئيس مجلس إدارة أكاديمية السودان للعلوم الإدارية
2. جوزيف رمزى شنودة – شركة النيل الأزرق
3. حسن صالح حسين بيومي – عميد أمن

وعن آباء طلبة مدرسة كمبوني :

1. سمير بيومي الشامي

وعن أولياء أمور مدرسة الراهبات :

1. فتحية محمد عبد القادر – نائب وكيل بوزارة المالية والتخطيط
2. عبد الحميد محمود حمدي – مجموعة حمدي الاستشارية
3. إسماعيل حامد مهاجر – العمارات ص. ب 8141
4. سمر عمر أبوسمرة – الخرطوم ص.ب 2278
5. مجدي يوسف عبد المسيح – نائب مدير بنك حبيب
6. فؤاد جمال عبدون – رجل أعمال
7. كباشي عبد الرحمن كباشي – مدير كهرباء العاصمة القومية

وعن أولياء أمور الطلاب السودانيين بالمدرسة الأمريكية :

1. هاشم هجو إبراهيم – مدير عام شركة الدالي والمزموم



١٩٨٩/٢/١٦

الرأي ص "٥" تحقيقات الخميس ١٦/ مارس ١٩٨٩م

الرأي تنشر أخطر وثيقة إدانة ضد شهادة لندن

■ نشرت الراي في عدد الاثنين الماضي تحقيقا صحفيا حول شهادة (لندن) والتي تعتبر مدخلا خلفيا لجامعة الخرطوم اضافة للجهود الطلابية والاكاديمية في الانتصار للشهادة السودانية باعتبارها الاصل في القبول للجامعات كما ان شهادة (لندن) قد حكم عليها بانها ضعيفة اكاديميا ويجب اعادة النظر فيها وفي امتيازاتها ومن قرارات اللجنة الفنية

■ وفي تطور لاحق اوردنا ردود فعل اباء طلاب شهادة لندن الذي يحاولون محاولة يائسة ال [illegible] الدفاع عن مصالحهم الخاصة ويحاولون التشكيك في قرارات اللجنة الفنية والحملة في مجملها باطلة لانها تضر بمبدا المساواة والعدالة في توزيع النسبة الجامعية وتضر بالتعليم العالي كما بان بعض الاسماء التي شككت في قرارات اللجنة الفنية يمثلون قمة المسوولية والتنفيذية في هذا البلد

وفيما يلي تنشر (الراي) اسماء اباء طلاب شهادة لندن الذين يدافعون عن الباطل.. وينادون بالتعليم الطبقي وان دعوتهم هذه كدعوة حق اريد بها باطل..

وقد كانت قرارات اللجنة الفنية كما يلي

■ باعتبار الشهادة السودانية هي الاساس في القبول للجامعات والمعاهد العليا والكليات المتخصصة السودانية

■ تعديل الشهادات المدرسية غيرالسودانية بتقديرات ودرجات الشهادة المدرسية السودانية .. وعليه قد الغيت زيادة الـ "١٠٪" من شهادة لندن واعتبرت درجة ( ) رسوب في تقديرات هذه الشهادة .. مطالبين بالتاجيل لمدة ستة اشهر، مع اعادة النظر في امر التوصية

■ مشككين بذلك في لجنة القبول واللجنة الفنية المكونة من قبلها والتي ماانحازت لغير الحق قط .

الموقعون علي المذكرة هم :-

١) د. علي تاج الدين – عضو مجلس راس الدولة
٢) نصرالدين الهادي المهدي – رجل اعمال
٣) د. اسماعيل الحاج موسي – ٤٨ شارع(٥) امتداد العمارات
٤) عميد أ.ح محمد عثمان مالك – مدير فرع التوجيه المعنوي
٥) د. ابوبكر حسن احمد – مدير ادارة
٦) د. [illegible]
٧) عمر الشيخ محمداحمد – سفير السودان

المصرف العربي

٤١) د. حسن سيداحمد قرشي – كبير اخصائي المسالك البولية لوزارة الصحة
٤٢) مصطفي عبدالماجد ابراهيم – اعمال ودالعامور الزراعية
٤٣) د. سيداحمد طيفور – الهيئة العربية للاستثمار الزراعي
٤٥) امل محمد حافظ البربري – شركة حافظ السيد البربري
٤٦) د. جعفر ابن عوف سليمان – مدير مستشفي حوادث الاطفال
٤٧) د. السعيد عبدالكريم – مستشار زراعي – استاذ سابق جامعة الخرطوم
٤٨) احمد عمر مالك – شركة مالك
٤٩) معتصم قرشي احمد – شركة اعمال المختار
٥٠) خالد الامين الحاج – لواء متقاعد
٥١) د. سلافة خالد موسي – مساعد استاذ باحث مركز ابحاث الاغذية
٥٢) احمد محمد عثمان حسين – لواء معاش
٥٣) صالح عبدالرحمن يعقوب – رجل اعمال
٥٤) كمال جعفر محمد – مهندس
٥٥) حياة ابراهيم حبيب الله – استاذ اداري جامعة الخرطوم
٥٦) د. يونس بشير امام – رجل اعمال
٥٧) هاشم سيداحمد – رجل اعمال
٥٨) عبدالرحمن سليمان محمداحمد – مهندس
٥٩) حازم انيس محمد علي – رجل اعمال
٦٠) عثمان امين – مهندس
٦١) عزت دهيب لون – رجل اعمال
٦٢) د. نبيل راضي الياس – بروفسور مشارك جامعة الخرطوم
٦٣) انصاف عبدالرحمن مختار – موظفة بنك السودان
٦٤) عثمان ابراهيم عبود – مهندس
٦٥) الرشيد نصر الحاج علي – رجل اعمال
٦٦) د. حياة عثمان عبدالله – طبيبة
٦٧) ادوارد نصيف بدوي – ص. ب ٢٨٥ الخرطوم
٦٨) د. فؤاد نصيف منصور – صيدلي
٦٩) م. رفيق فائق – مهندس
٧٠) الهام لبيب عبدالله – مدير اداري
٧١) عبدالعظيم عثمان موسي – اخصائي جراحة اذن وانف وحنجرة – مستشفي الخرطوم
٧٢) حسن محمود بكر – رجل اعمال
٧٣) سمير لطفي ابراهيم – مهندس
٧٤) د. عبدالملك البربر – محامي
[illegible] عبدالمنعم – مهندس

١١٨) عبدالمنعم زين العابدين – دكتور
١١٩) فريدة ابنعوف سلمان – ربة منزل
١٢٠) مبارك بابكر سالم – رجل اعمال
١٢١) صلاح الدين علي بانقا – رجل اعمال
١٢٢) محمد صلاح صالح يحي – مدير عام بنك الوحدة ورئيس مجلس الادارة
١٢٣) محمد عثمان خضرة – رجل اعمال اقتصادي
١٢٤) د. السني امام عباس – اخصائي جراحة الفم والاسنان
١٢٥) احمد محمود خليفة – اخصائي هندسي
١٢٦) محمد يوسف العشي – تاجر
١٢٧) مصطفي محمد عبدالماجد – استاذ مشارك – جامعة الخرطوم
١٢٨) علي كمبال – استاذ جامعة الخرطوم
١٢٩) يحي الطيب العربي – استاذ جراحة جامعة الخرطوم
١٣٠) صلاح الزين – تاجر
١٣١) فاروق عبدالعزيز – كلية الطب جامعة الخرطوم
١٣٢) صلاح ابراهيم احمد – شركة الرهد الهندسية
١٣٣) الخير حاج الامين – المصرف العربي
١٣٤) هاني وليم شكور – مهندس كيمائي
١٣٥) محمد الحسن كمال – رجل اعمال
١٣٦) عبدالرحمن المفتي – مستشار طب الاطفال
١٣٧) اسامة امين شاذلي – طبيب
١٣٨) شرف الدين محمود خليفة – الخطوط الجوية السودانية
١٣٩) د. التجاني المشرف مختار – ص. ب ١١٩٨ الخرطوم
١٤٠) عبدالوهاب عبدالرحمن – مهندس معماري الخرطوم
١٤١) سعد ابراهيم جبريل – رجل اعمال
١٤٢) حمد محمود حمد نصر – طبيب وزارة الصحة – الخرطوم
١٤٣) مجدي احمد عبدالكريم – تاجر
١٤٤) عبدالرحمن سليمان كوكو – مهندس
١٤٥) معتصم ابوبكر مصطفي – ص ب ٢١٦٨ الخرطوم
١٤٦) الفاتح محجوب حمد النيل – المصرف العربي الخرطوم
١٤٧) محمد عبدالماجد ابوحسبو – معهد [illegible]
١٤٨) عادل عطية ميخائيل – صيدلي

١٥٨) نجاة نصيف بدوي – ص ب ٢٨٠
١٥٩) الريح اسماعيل عثمان – مدير شركة
١٦٠) بروفسير شوقي حسن المصري – استاذ الجراحة – كلية الطب
١٦١) طارق اسماعيل – محاضر بكلية الطب – جامعة الخرطوم
١٦٢) هاشم كباشي عيسي – رجل اعمال
١٦٣) صابر عباس محمد فضل – رجل اعمال
١٦٤) د. محمد الامين ابوجوج – كلية الهندسة والمعمار – جامعة الخرطوم
١٦٥) صفاء القلوب عبدالسلام
١٦٦) الفاتح محمد سلمان – رجل اعمال
١٦٧) سوزان ابراهيم محمد – ربة منزل
١٦٨) نصرالدين تلقامي – رجل اعمال
١٦٩) نجوي عبدالعظيم
١٧٠) انوار احمد يوسف – طبيبة ومحاضرة بكلية الطب
١٧١) د. كمال زكي مصطفي – اخصائي جراحة العظام بالمعاش
١٧٢) د. انور الهادي عبدالرحمن – مهندس مستشار
١٧٣) د. عبدالكريم محمد زين – محاضر جامعة الخرطوم – ابحاث البناء والطرق
١٧٤) حسن عبدالسلام كمبال – رجل اعمال
١٧٥)
١٧٦) عمر الفاروق حسن – محامي الخرطوم
١٧٧) نادية احمد عبدة – محامي
١٧٨) حسن عثمان عمر – طبيب ص ب ٨٢٧ الخرطوم
١٧٩) الهادي عبدالله عباس – رجل اعمال
١٨٠) محي الدين علي الهادي – طبيب جلد جراح / م. بحري

ماسبق ذكرهم هم اباء طلبة مدرسة الخرطوم العالمية الاعدادية .. وهؤلاء اباء طلاب مدرسة الاتحاد العليا المؤيدين للمذكرة :-

١) عبدالله عبدالوهاب – رئيس مجلس ادارة اكاديمية السودان للعلوم الادارية
٢) جوزيف رمزي تنودة – شركة النيل الازرق
٣) حسن فالح حسين بيومي – عميد امن

واباء طلبة مدرسة كمبوني :-

١) سمير بيومي الشامي

ومن اولياء امور مدرسة الراهبات :-

[illegible]
وزارة المالية والتخطيط

٨) فاروق محمد المفتي – مدير شركة كونتريد
٩) الامين الشيخ مصطفي – مدير عام شركة الشيخ مصطفي الامين
١٠) عصام ابوجديري – سفير وزارة الخارجية
١١) مهدي الفكي الشيخ – محافظ بنك السودان
١٢) يوسف عبدالمنعم رمضان – خبير كمبيوتر – بنك الخرطوم
١٣) عوض الكريم عثمان مصطفي – نائب محافظ – بنك السودان ٠
١٤) عوض الكريم خال العيال – نائب المدير بنك السودان
١٥) عثمان احمد سليمان – مدير عام بنك النيلين
١٦) عواطف عثمان شرفي – مدير عام بنك النيلين العمارات
١٧) الفكي مصطفي – نائب محافظ بنك السودان سابقا
١٨) امال حسن التني – المسجل التجاري ديوان النائب العام
١٩) السموءل السيد حافظ – مدير عام هيئة السياحة والفنادق بالمعاش
٢٠) يحيي عبدالرحيم عبدالرحيم احمد كبير جراحي المسالك البولية – مستشفي ابن سينا
٢١) د٠ حسن سيداحمد – رئيس قسم المكروبات – كلية الطب جامعة الخرطوم
٢٢) محمد حسن يوسف – نائب وكيل ديوان الحسابات بالمعاش
٢٣) عمر الامين شبر – مدير مطابع النجم الفضي
٢٤) دكتورة فدوي عبدالرحمن علي طه محاضرة تاريخ – جامعة الخرطوم
٢٥) خوجلي ميرغني احمد – مديرعمليات منظمة دول شرق افريقيا
٢٦) د٠ احمد عبدالكريم بدري – مستشار المعونة المالية
٢٧) د٠ عبدالرحمن شلي – مدير عام الادارة القومية للطاقة
٢٨) د٠ عبدالوهاب سنادة – كبير اخصائي الاطفال – وزارة الصحة ٠
٢٩) د٠ مصطفي دفع الله – كلية الطب – رئيس شعبة الامراض –
٣٠) زكريا محمد عبدة – نائب مدير عام بنك عمان المحدود
٣١) فاروق محمد دياب – مدير شركة
٣٢) حسب الرسول محمد الطيب – حسبو وشركاه – محاسبون قانونيون
٣٣) د٠ عثمان حسن سعيد – كبير خبراء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا
٣٤) ابراهيم منعم منصور – شركة المنصور ٧٨٩ الخرطوم
٣٥) الوليد نصر الحاج علي – شركة العربي ص٠ ب ٤٠٤ الخرطوم
٣٦) د٠ محمد عبدالمحمود العربي – كبير اخصائي الباطنية – مستشفي امدرمان التعليمي
٣٧) محمد صالح يحيي – مدير عام ورئيس مجلس ادارة بنك الوحدة
٣٨) محاسن محمد حسن – كبير مستشاريين ديوان النائب العام
٣٩) د٠ المقداد احمد علي – باحث اول "استشاري" مركز البحوث الصناعية
٤٠) حسن عبدالله احمد – كبير خبراء

٧٨) عبداللطيف حسن عبداللطيف – مراجع قانوني
٧٩) د٠ محمد سرالختم هاشم – محاضر كلية الطب / جامعة الخرطوم
٨٠) عبدالفتاح عبدالكريم محمد – مهندس ص٠ ب ٢٣٤٣ الخرطوم
٨١) زينب محمد خوجلي – البنك العقاري الخرطوم
٨٢) فاروق خليل كردي – رجل اعمال
٨٣) محمود عبدالرحيم احمد – شركة سودان ديزل / رجل اعمال مهندس ص٠ ب ٣٦٠ الخرطوم

٨٤) جمال ابراهيم الشكري – ص٠ب ١٧٧٦ الخرطوم
٨٥) محمد احمد قاسم – رئيس مجلس ادارة مشروع ناسبت
٨٦) طاهرة عمر ابوعمر – جامعة الخرطوم كلية العلوم – قسم البنات
٨٧) محمود عبدالكريم عبدالله – كيمائي المنشية مربع ٢٥ نمرة ٨٥
٨٨) احمد عبدالقادر محمد – الطائف
٨٩) حسن يوسف الضيء – الامتداد ش ١١
٩٠) د٠ صديق ابراهيم خليل – اخصائي امراض قلب – مستشفي الشعب التعليمي
٩١) محمد يوسف حاج علي – الخرطوم وسط ت ٨٠٩٠١
٩٢) سمية حاج علي – ص٠ب ٤٦٧٤٠
٩٣) صلاح احمد مكي عبده – ص٠ب ٢٦٠ رجل اعمال
٩٤) الشفاء الطيب الحاج – جامعة الخرطوم دكتوراة
٩٥) دفع الله الحاج يوسف – محامي
٩٦) خليل ابراهيم محمد – اعمال حرة
٩٧) ابوقرجة محمد ابوقرجة – ضابط بالمعاش
٩٨) شادية سيد محمد محمود – ربة منزل
٩٩) نعمان محمد محجوب – مهندس
١٠٠) عمر عبدالعاطي عمر – محامي
١٠١) د٠ عبدالسلام جريس – استاذ بكلية الطب جامعة الخرطوم
١٠٢) ليلي ابراهيم الامام – ربة منزل ص٠ب ٨٢٧٤ الخرطوم
١٠٣) محمد ابراهيم علي عمر – استاذ طب الاطفال – جامعة الخرطوم
١٠٤) محمد البشير الوليع – رجل اعمال
١٠٥) عاصم زكي مصطفي – استاذ مشارك كلية الطب
١٠٦) سلمي احمد جمعة – ربة منزل
١٠٧) الشيخ محمد توم عبدالقادر – مهندس
١٠٨) ابوالقاسم كمبال – رجل اعمال
١٠٩) زين العابدين حسين زين العابدين رجل اعمال
١١٠) فاطمة محمد – ربة منزل
١١١) عواطف سيداحمد – ربة منزل
١١٢) عثمان محمد الحسن سيداحمد – رجل اعمال
١١٣) الامين احمد عبداللطيف – رجل اعمال
١١٤) محمد حسن شمينا – رجل اعمال
١١٥) د٠ محمد احمد حسن عبدالجليل – كلية الطب
١١٦) عبدالحميد ابنعوف سلمان – مهندس معماري ص٠ب ٤٢٥٢
١١٧) سهير محمد عبدالحليم – مهندسة الموسسة العامة للبترول

---

١٥٤) الطيب علي سيداحمد – مهندس وزارة الاشغال
١٥٥) حسن صديق حسن امام – رجل اعمال
١٥٦) عبدالكريم ابراهيم عبدالله – ص٠ ب ١٩٠٠ الخرطوم
١٥٧) عثمان محمد ابراهيم الاحمر – عقيد معاش / ص٠ب ٨٠٦٠ الخرطوم

٦) فواد جمال عبدون – رجل اعمال
٧) كباشي عبدالرحمن كباشي – مدير كهرباء العاصمة القومية
وعن اولياء امور الطلاب السودانيين بالمدرسة الامريكية :-
١) هاشم هجو ابراهيم – مدير عام شركة الدالي والمزموم ٠

(٦)
مؤشرات الغبن التنموي في الريف السوداني

مؤشرات الغبن التنموي في الريف السوداني[٤]

1 . مقدمــة

إن واقــع الحــال في الســودان يقول بــأن هنالك غبنا قــد تم التعبير عنــه – ولا زال – بأشــكال مختلفــة شملت التنظيمــات الإقليمية من جبهــات واتحادات وأحزاب، وشملت رفع السلاح ، بالإضافة إلى المطالبة بأشــكال مختلفة من التعايش السياســي، من الحكم الفدرالي إلــى الإنفصال. ومهما كانت دوافع الحرب الأهلية في جنوب البلاد فإن محركيهــا يرفعون شعارات حول توزيع السلطة والثروة متفق حول أهميتها، ومضمنة كبنود رئيسية فى المؤتمر الدستوري المزمع عقده. من هنا تنبــع أهمية الحديث عن التنميــة المتوازنة ومؤشرات الغــبن المتعلــق بها ، وأسبــاب إزدياد هــذه الفوارق ونمــط التفكير السياســي والتنموى الذي أورد الوطن هــذا المورد. إننا نعيش الآن ومنذ ثلاثين عامــا حربا أهلية خبا أوارها فقط لعشر سنوات أو أقل، استنزفت جهداً ومالاً، وعرّضت الوطن لإمكانيات التدخل الأجنبي واحتمــالات اقتطاع بعض الأجــزاء منه أثنــاء كل ذلك ، مما جعل الكثيرون يتحدثــون عن" البَلقَنة " واللَّبننة" كنايــة عن إمكانية تفتيت وتجزئة الوطن إلى عدد لا نهائي من الدويلات أو الحيازات وتهديد وجــوده الفعلى. ليس ثمة عجول مقدسة في سبيل الحفاظ على وحدة الوطــن، وسلامة أراضيــه ، وكفالة العيش فيــه بسلام وعدل لكل مواطنيه. فلنتحدث بصراحة إذن.

فى هــذه الدراســة نعرض لبعض المؤشــرات بالتعليــق، كما نشير

٤ - مركز الدراسات والبحوث الانمائية-جامعة الخرطوم ١٩٨٨ كراسة دورية رقم ٨٠

لمؤشرات أخرى هامة لم يتمكن الكاتب من جمع الإحصاءات اللازمة حولها، وسنتناول في الجزء التالي مباشرةً بعض الأفكار الأولية فى هذا الأمر، على أمل تناولها فى مرة لاحقة بصورة أكثر عمقاً وذلك بعد اكتمال المعلومات التى سبقت الإشارة إلى نقصانها.

2. ملاحظات أولية حول التنمية غير المتوازنة

من الثابت أن أداء الإقتصاد السوداني على المستوى التجميعي قد تراوح بين معدلات إيجابية متواضعة الى معدلات سالبة طيلة الفترة التى أعقبت الإستقلال. غير أن الفوارق بين بعض الأقاليم[5] وغيرها قد ازدادت كما يعتقد كثير من المختصين. والذى يجب البحث عنه هو كيف سمحت الحكومات الوطنية المتعاقبة، خلال أنظمة سياسية مختلفة بما حدث؟ وكيف فات عليها أن لا تلاحظ أن التوظيف في مؤسسات السلطة - بمستوياتها المختلفة - لا يمثل العدالة باعتبارات الأهلية أو الكفاءة المطلقة فقط، بدءاً بالسودنة وحتى الجهاز التنفيذى الحكومي القائم، بل بالعكس يكرس وضعاً خلّفه المستعمر ويفاقم منه، وذلك لتخلف المجتمع ولإزدواجية التعامل فيه بين احترام القانون واللوائح، وبين علاقات الرحم والزمالة والصداقة، وبقايا من تعصب قبلي (عنصرية على وجه من الوجوه) تتمثل فى رأى كل قبيلة في غيرها وكل بطن داخل القبيلة الواحدة فى البطون الأخرى وبين الأسر نفسها.

أما تقسيم الثروة، والمعنى هنا هو توزيع الخدمات والإستثمارات الحكومية، باعتبار أن الحكومة هى أداة الترفيع أو الإهمال، ليس على مستوى الأقاليم والمناطق فقط، وإنما حتى على مستوى الأفراد (استفادة العائلة الممتدة من الوظيفة)، والقطاع الخاص (تمويل، عطاءات، رخص، تسهيلات الخ..). تقسيم الثروة بهذا المعنى فى قطر متخلف كالسودان يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالقائمين على أمر الحكم على مستوى المخططين (الخدمة المدنية) والسلطة التنفيذية

---

٥ - الاقاليم هي الخرطوم، الشمالي (ولايات الشمالية ونهر النيل)، الشرقي (ولايات البحر الاحمر، كسلا، القضارف)، الجزيرة (ولايات الجزيرة، النيل الازرق، سنار، و النيل الابيض)، كردفان ودارفور)

(الحكومـة)، وإنتماءاتهم الجغرافية والطائفية والعرقية، بالإضافة الى معرفتهـم الفعلية بمناطق السودان المختلفـة، والتفاوت النسبى فـى درجات التخلـف، وإحساسهـم بضرورة وخطـورة الحفاظ علـى وحدة الوطن. ليس ذلك فقط، بل مقدرتهم على استيعاب أن الطريـق الى ذلك هو العدالة على مستوييها المطلق والنسبى، سواء كان ذلك فـى تطبيق القانـون بالتساوى على الجميـع، أو توزيع فرص التوظيف والترقـي والنقل دون محسوبية... الخ إذ إن ما قـد يبدو عملاً منفرداً مثل اختيار شخص لوظيفة لأسباب ليست من بينها مؤهلاته، هو نمـط في تصريف الأمور قابل للتكرار والتمثل بـه مما قد يؤدى الى أن يكون هـو الأصل وليس الاستثناء، فتختل الأمور وتضطرب المقاييس الى غير رجعة.

والبحث فى أسباب ما آل إليه حال الوطن هو أولى الخطى الصحيحة نحو اقتسام الثروة بصـورة عادلة - على صغر حجمها -وتضييق الفـوارق، وإزالة الغـبن العالِق بالنفوس، خاصـة وأن هناك من يعتقـد بـأن الإستعمار- على ظُلمه للجميـع - كان أكثر عدالة، فى توزيـع الظلم على الأقل. إن إزدياد الفوارق بين المدن والأرياف ليـس ظاهرة يختص بها السودان فقط وإنما تشترك فى ذلك كل أو غالبيـة الدول النامية، ومن أسباب ذلك محاولة الحكومات المختلفة فـى تلك الدول إرضاء سكان المدن عامة والعواصم منها على وجه الخصوص لفاعليتها فى التأييد والمعارضة للسلطة. وأقرب الأمثلة على تلك الإرضاءات هو دعم السلع الرئيسية دون مراعاة تعميمه (الدعم) على الريف، وتحديد الأسعار القصوى، وزيادة حصص ساكنى الحضر عن أمثالهم فى الريف من السلع التموينية، وتوفير نمط من الإستهلاك - مستورد فى كلياته - لا يمت بشئ الى مستوى دخول السـوادِ الأعظم مـن المواطنين، بل يلبـى حاجيات شرائح صغيرة عددياً، لكنها مؤثرة على مستوى اتخاذ القرار. ومن أمثلة ذلك صرف الدولة المتزايد على المواد البترولية (بعد جر الدولة إلى حل مشكلة المواصلات فى المدن عن طريق إمتلاك العربات الخاصة - للمستطيعين، وتنصلهـا أو إهمالها للخيار الطبيعى للدول الفقيرة وهو المواصلات العامة (حكوميـة كانت أو خاصة) وفتح الأسواق

الحرة لاستيراد السلع الكمالية (أو الإستفزازية فى رأى البعض).
هل الحالة فى السودان هى جزء من نمط متواتر الحدوث فى الدول النامية ذات الإقتصاد غير المخطط ، وأن بدت للبعض غير ذلك، أى أن الفـرق بينهما فرق درجـة؟ أم أن الأسباب الحقيقية خاصة بسمات الوضع فى السودان، أكثر منها عامة؟

هنالـك رأى آخـر يرى فى نمـط التنميـة المشاهد بعـد الإستقلال إنعكاسـاً لإزدواجيـة سلوك الجهازيـن التنفيـذي والبيروقراطي وفشلهمـا فى الإرتفـاع بأدائهمـا تخطيطاً وتنفيذاً إلـى ما يمكن أن يطلـق عليه المستوى "القومي". ومردُّ ذلـك - عند دعاة هذا الرأي - أن المتعلمين- وينتمي جلهم الى الشريط النيلى والجزيرة المروية - كانت تتنازعهـم ، لتخلف الوطن ولفقره، مؤثرات لم يكن من المكـن التخلص منها. ومن تلك المؤثرات، الذكريات غير العطرة للمهديـة وحكم الخليفة عبد الله والخـوف من مهدية جديدة ، إن تم التعامل مع كل بقاع الوطن بمنطق "إلى كلٍ حسب حاجته" - خاصة فى مجـال التعليم (وهو ما أورثـه الإستعمـار للحكومة الجديدة).
والشـئ الثاني هو منطق (أهلـك قبال تهلك)، و(كان مـا كفَّى أهل البيت حرام علـى الجيران) إلى آخر هـذه الموروثات الإسلامية / العربيـة/ السودانية، حيـث رأى المتعلمون الأوائـل فى الحكومة بقايا من "المِـيرى" الذى يقسم أولاً على الأهل ثم الآخرين. ورأوا أن واجبهم يحتـم عليهم النهوض بمناطقهم وإلا تعرضوا الى ألسنة حـداد. وربما منها أيضاً أنهم إن لم يفعلـوا كل ذلك ليوسعوا دائرة الأهل المنتفعين من الحكومة (أنظر سلوك بعض موظفى الدولة فى استيعـاب ذويهم دون غيرهـم فى مصالح بكاملهـا) سيعتمد هؤلاء الأخيرين عليهم فـى المقام الأول. إذن فهم بذلك السلوك يخدمون ذويهـم وأنفسهم على حد سواء، أو أنفسهم قبل ذويهم وقبل الوطن - علـى وجه الدقـة، وهو سلوك تواتـر عليه (أو أبـدع فيه) جل المتعلمين بانتظام مدهش طيلة فترة ما بعد الإستقلال.
هنالـك رأى ثالـث يرى فـى بعض المخططـين والتنفيذيـين أنهم ينظـرون (بحسن نيـة) إلى الغابة وليسـ إلى أشجارهـا منفردة، ويعتـبرون أن أي تنميـة لأي جزء مـن أجزاء الوطـن هى تنمية

للوطـن ككل مـا دام الاستثمار المعنـي يحقق أفضل عائـد في تلك الظروف. ولا شك أن هذه النظرة (تنمية الوطن ككل) على ما فيها من موضوعية "مطلقة"، يفتقـر القائلون بها إلى التسييس اللازم. فالكسـب ليس واحداً في مثل هذه الحـالات، تماما مثل قولهم "الفقد ليس واحداً "في مؤتمرات التصالح القبلي.

لكـن يبدو أن نمط التفكـير التنموى السائد كان فـي هذا الإتجاه، حيث تتم النظرة الى توزيع مشروعات التنمية على أساس معدلات عوائد الإستثمار فيها، وليس علـى أساس أنها أيضاً تلبى حاجيات وأهـداف اجتماعية (علـى التوم 1986). والاستثنـاء من ذلك هو مصانـع الستينات الشهيرة - رغم إخفـاق أغلبها (بابنوسة، واو، كريمـة وكسلا. . .الخ). تحـت هذا الـرأي تقوم نظـرة القائمين على الإستثمار الحكومى (وإعـادة التعمير) على أساس الاستعمال الأمثـل للموارد، ويتم ذلك في الغالب بصـورة انطباعية لا تقوم على حسابات دقيقة ومفاضـلات موضوعية (من شواهد ذلك عدم إكمـال عدد كبير من المشروعات الكبيرة بعـد مضى عشر سنوات على بدئها).

وكمثال على وجهـة نظر الاستعمال الأمثل للموارد هذا ما نورده في الجدول (1) أدنـاه وهو يمثل وجهة نظر أحد الوزراء السابقين (مايـو 1970) ومستشار مختص في شئـون الزراعة في السودان لعدد من المنظمات العالمية، وفيها نرى تركيزاً للاستثمار الزراعي (المقـترح) على القطـاع المـروي (58%) قطاعيـاً، وإقليمياً على الشرقـي والأوسط. وحتى هنـا يلاحظ أن القطـاع المروى يأخذ 82% و 81% علـى التوالـى مـن جملة الاستثمـار المقترح لهذين الإقليمين. ثم يأتي القطاع المطري التقليدي الذي تعتمد عليه غالبية السـكان في المؤخرة (11%). أما بالنسبة للأقاليم فيأتي الشمالى في المؤخرة ثم دارفور وكردفان.

وعلـى خلاف تلـك النظرة مـا حاول الدكتـور علي عبـد القادر (1987) تضمينه في معادلة لتوزيع الاستثمارات الحكومية تأخذ في الاعتبار فوارق التنمية الموروثة ومحاولة ردمها عن طريق مؤشر موحد يأخذ مكوناتـه بطريقة موضوعية، وتُبنى الأوزان الإقليمية

علـى أساس أفضلية الأقاليم في كل مؤشر على حدة (الأفضل يعطي الوزن الأصغر)، ثم تصنف الأقاليم على أساس بعدها التنموي من أفضل الأقاليم مستوى في المؤشر المعيَّن (مثلاً في السلفيات الزراعية يأخـذ مجمع الخرطوم والأوسط صفرا، يليـه الشرقي ثم كردفان ثم الجنوب فالشمالي فدارفور (أكبر وزن وهو خمسة). الخ وكلما ازداد عـدد المؤشرات وتحسنت نوعيـة الإحصائيات، كلما أصبح أساس التوزيع أكثر موضوعية وأقرب إلـى تلبية رغبات الأقاليم المختلفة في المعاملة بالتساوي. وبتطبيق هذه الطريقة على المقترحات السابقـة يتغير توزيـع الاستثمـارات قطاعياً وإقليميـاً، (جدول1) فيأخذ القطاع المروي (42%) بدلاً من (58%)، والمطري التقليدي 16.5% بدلاً من 11%. أما على مستوى الأقاليم فينخفض نصيب الإقليـم الشرقي من 26% إلـى 7.7%، والأوسط والخرطوم من 24% إلـى 16% وترتفع أنصبة الأقاليـم الأخرى بحيث تأخذ كل من دارفور والجنوب الصدارة (27%) يتلوهما كردفان فالشمالي.
ومما يؤكد أن نمط التفكير التنموي قد كان ولا يزال يتسم بالقصور الذي أشرنا إليه، فإن أحداً (على المستوى الرسمي) لم يتبن الطريقة أعلاه، أو يتحمس لها بالتطبيق أو التطوير أو غيره.
في جميـع الأحوال فإن هنالك حاجة ماسة لعكس الفوارق المتزايدة في مؤشـرات التنمية، وفهم مسبباتهـا، وابتداع أسس موضوعية لمعالجـة الغبن الناتج عن نمط التفكير الـذي ساد في الفترة الماضية.
وربما ليسـ أدل على ذلك من أنه حتى الآن (1988) ليست هنالك أيـة أسس معلومة لتوزيع الإيـرادات المركزية. إن معايير توزيع الدعم المركـزي للأقاليم لازالت تعتمد على التفاوض بين الحكومة المركزيـة والحكومـات الإقليميـة والالتزامات الموروثـة في تكلفة تسيـير العمـل الحكومي على أحسن الفروضـ، ولم تختط مبادئ مقبولـة في التوزيع - مهما كانت أوليـة - مثل الحاجة، أو الوضع الجغـرافي أو الكثافة السكانية، أو مبادئ أكـثر تقدماً مثل مبدأ الحد الأدنـى من الخدمات الذي يجب توفـره أو مبدأ تساوي الأقاليم في الحقوق والواجبات، وبالتالي توفير مـا يمكن الحكومات الإقليمية من القيام بواجباتها بصرف النظر عن إمكانياتها الحالية، أي وضع

الإسهامات المستقبلية (ثروات باطن الأرض إلخ) في الاعتبار مهما تضاءلت الإحتمالات (عدم أهمية الربع الخالي وبقية الصحراء العربية قبل البترول) (أمبده 1987).

جدول رقم (1): التوزيع الإقليمي والقطاعي لاحتياجات القطاع الزراعي من الاستثمار على المدى الطويل

القطاعات		الزراعة	الزراعة المطرية		الثروة	جملة الإستثمارات (ملايين الجنيهات)			
		المروية	التقليدية	الآلية	الحيوانية	على التوم (١٩٨٦)		على عبد القادر(١٩٨٧)×	
الإقليم						ملايين الجنيهات	النسبة٪	ملايين الجنيهات	النسبة٪
الخرطوم /الأوسط						٤٠١٠	٢٤	٢٦٨٣	٦
	الشمالي					١٣٠٥	٨	١٩٧٩	١١,٨
	الشرقي					٤٣٣٧	٢٦	١٢٩١	٧،٧
	كردفان					١٨٩٥	١١	٣١٠٣	١٨,٥
	دارفور					١٨٢٣	١١	٣٨٥٧	٢٣
	الجنوب					٣٤٠٠	٢٠	٣٨٥٧	٢٣
على التوم (١٩٨٦)	ملايين الجنيهات	٩٧٢٣	١٨٨٨	٢٠٣٩	٣١٢٠	١٦٧٧٠	١٠٠	١٦٧٧٠	١٠٠
	النسبة ٪	٥٨	١١,٣	١٢,٢	١٨,٦	١٠٠			
على عبد القادر (١٩٨٧)	ملايين الجنيهات	٧٠٥٨	٢٧٦٠	٢٩١٢	٤٠٤٠	١٦٧٧٠			
	النسبة ٪	٤٢	١٦,٥	١٧,٤	٢٤,١	١٠٠			

المصدر : على عبد القادر (1987)

هناك أيضاً قضايا متصلة بهذا التوجه مثل إشباع الحاجات الأساسية بمفهومها الديناميكي بحيث لا يعتبر توفير المأوى والملبس والمشرب والتعليم والصحة والأمن والمواصلات مرتبطاً بحد الكفاف وإنما تتطور تلك الحاجات الأساسية وتتسع لتتضمن حاجات جديدة مثل أدوات الاتصال الثقافي كالمسارح ودور السينما الخ.. كما ترتفع

مستويات ذلك الإشباع نوعياً بمساكـن أفضل ووسائل مواصلات أسرع وأكثر راحة الـخ.. حتى تتمكن الدولة ليس فقط من حماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية، وهي الحقوق السلبية مثل عدم التعدي على الحريات الأساسية في التعبير والتنظيم والعقيـدة ومنـع التعذيب الـخ.. وإنما في توفير الحقـوق الموجبة المتمثلة في إعلان الحقوق الاقتصاديـة والاجتماعية للأمم المتحدة. وكما يقول مثل أفريقـي فإن "حقوق الإنسان تبدأ بوجبة الإفطار".

3. مؤشرات تنموية غائبة

رغـم أن ما يأتـي قد يبدو إجهاضـاً لما يمكن أن يثـار من نواقص تحـف بهذه الدراسة إلا أن الكاتب يود أن يشير حقيقة أو يعتذر عن عدم إمكانية تعرضه لبعض المؤشرات الهامة والغائبة عن المحاولة رغم ادراكـه لأهميتها ويـود أن يشير لبعض الذي يـرى أنه هام من المؤشرات ولم تتوفر عنـه المعلومات بعد، بالصورة المطلوبة، وربما أثار المهتمـون مؤشرات أخرى غابت عليه يمكن أن تضمّن أيضاً.

هنالـك مؤشرات عديدة نرى أنها هامـة لوضع استراتيجية مسقبلية للاستثمار الحكومـي وغير الحكومي، والتخطيـط الواعي لإزالة الغبن المتفاوت الدرجات لدى الأقاليم المختلفة. صحيح أن العاصمة القوميـة تنوب عن الأقاليم في كثير من بنود الصرف وذلك كنتيجة لمعـدلات الهجـرة الداخلية المتزايـدة. والتي تقدر بحـوالي 3.5% سنوياً (معدل الزيادة من الهجرة) بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية في السكان (2.8%) ونتيجة لبعض الخصائص الأخرى لها كعاصمة، مثـل وجود البعثات الدبلوماسية، والمؤتمـرات الدولية والمناسبات القوميـة الكبـيرة. ووجود الثقـل التجاري والصناعـي والتعليمي الذي يخدم البلاد ككل. كل ذلك صحيح ولكن الصحيح أيضاً أنه ما دام سكان العاصمة القومية يمثلون حوالي العشرة بالمائة من مجمل السكان (أو حتـى 12.5%) إذا تم إعتبار الهجرات الأخيرة الناتجة عـن مشـكلات الأمن والحـرب الأهلية بجنوب البـلاد أو الجفاف والتصحـر، الصحيـح أن بقيـة المواطنـين يعيشـون في أقاليمهم،

وبالتـالي تبقى الفـوارق النسبيـة في المؤشرات علـى سوئها عامة (قياساً بالمستويات العالمية) دلائل على سوء التخطيط أو قصر النظر السياسي أو كليهما.

من أهم هذه المؤشرات التي لم نتعرض لها هنا هو خارطة الاستثمار الحكومي بالأقاليم المختلفة وهو ما يمكن أن يمثل التدخل الواعي من قبل الدولة لتصحيح الإختلال في المؤشرات المختلفة على مر الزمن. كذلك مساهمات الأقاليم في الناتج القومي واستهلاكه ونصيب الفرد مـن استهلاك النقد الأجنبي ومعدلات العمالـة (العطالة) والأجور بالأقاليـم، والوجود الإقليمي في الجهـاز التنفيذي وقيادات الخدمة المدنية والقوات النظاميـة، الشيء الذي يشكل عاملاً هاماً وحاسماً في توجهـات الدولة ووضع خططهـا (أوقصورها) لمستقبل البلاد، وهناك تقديرات أولية تشير إلى أن حوالي 79% من قيادات الخدمة المدنية منذ الإستقلال قد أتت من الإقليم الشمالي والأوسط والعاصمة القومية وهو شبيه بما حدث عنـد سودنة الوظائف قبل الإستقلال. أيضاً لم يتطرق النقاش إلى معدلات هروب رؤوس الأموال، التي جمعت في الأقاليم على مدى عشرات السنين، هروبها (أو تحويلها) إلى وسط البلاد (وربما إلى الخارج) مما يؤدي إلى إفقار تلك الأقاليم وتدهور الأنشطة الاقتصاديـة بها على محدوديتها. وليس واضحاً عمـا إذا كانت رؤوس الأموال تلك ستبقى في الأقاليم لو توفر الحد الأدنى من الخدمات الضروريـة للاستثمار مثل الطرق وخطوط الهاتـف وخدمات البريد والطيران المنتظـم أم أن تحركها المعاكس نحـو العاصمة القومية خاصة ووسط السودان عامة ناتج عن تشوه معدلات الربحية بين القطاعات المنتجة والقطاعات الخدمية من غير سلـع الاتجار. وفي جميع الأحوال فإن الدولة مسئولة إلى حد كبير عـن تلك الهجـرة المعاكسة، بما لها من أضـرار بالغة، سواء كان ذلك بعـدم استثمارها في البنى التحتية الضروريـة للتنمية بالأقاليم والعاصمـة (والتي لاتتجاوز خطوط الهاتـف بها 35000 خط) أو بعـدم وضعها للحوافز المناسبـة للاستثمـار في الأقاليم والتي خلت منها بوضوح قوانـين الاستثمار المختلفة إلا من بعض العموميات. ذو قيمـة في هذا المجـال أيضاً هو توزيع التسليـف التجاري للجهاز

المصرفي بالأقاليم ومقارنته بمعدلات الإدخار بالبنوك (الودائع لأجل وودائع الاستثمار).

لأسباب مختلفة لم يتمكن الكاتبٍ من جمع المعلومات الكافية عن بعض المؤشرات الأخرى أيضاً مثل الطرق ومعدل سفريات الطائرات والمطارات الإقليمية المختلفة ، و سفريات السكة حديد. كذلك توزيع الصحف وأجهزة الراديو والتلفزيون والطاقة التخزينية للسلع الأساسية والغذائية وعدد الصيدليات الخاصة والمستشفيات الخاصة لكل إقليم كذلك توزيع بعض السلع ذات الأهمية الخاصة للأقاليم مثل الجاز الأبيض[6] وحجارة البطارية. ورغم أن هنالك معلومات أولية عن كل ما سبق إلا أننا رأينا تقديمها في وقت لاحق بعد إستنفاد إمكانيات تحسينها.

4. المؤشرات التنموية الرئيسية

1.4 التعليم

الجداول (2 الي 6) توضح لنا فوارق فرص التعليم أفقياً، إذ إن أقصى ما تستطيع هذه الأرقام تبيانه هو الفوارق الظاهرة (بالإقليم)، أو بعض النسب المبسطة كنسبة المدارس للسكان أو فرص الإستيعاب لمن هم في سن التعليم في المراحل المختلفة. ما لا تستطيع هذه الجداول إظهاره هو الفوارق النوعية مثل وجود الكتب والأدوات المدرسية الأخرى أو نوعية المدرسين وتدريبهم وهل هم الأفضل بين أقرانهم والعدد المصدّق والموجود فعلاً. وتقسيم المدرسين الموجودين بالعلوم المختلفة. والمثال الذي يمكن أن يذكر، وهو الأصل وليس الاستثناء، هو إنعدام وجود أساتذة العلوم والرياضيات بالمدارس الثانوية بالأقاليم الأبعد والأكثر تخلفاً وهو ما يؤثر تأثيراً بالغاً في حظوظ الطلاب الجالسين للامتحان وإمكانية التحاقهم بكليات الرغبة الأولى، ويؤدي ذلك إلى المساهمة الفاعلة في تشويه خلطة الطلاب في المعاهد العليا إقليمياً خاصة في

---

٦ - *

	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٥	
طن متري (الجازالابيض)		٩٨٠٠	٢٩٣٠٠	١٢٦٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠٠

المصدر : البنك الدولي: ملحق إحصائيات مجلد (٣) من تقريره عن السودان (١٩٨٧) جدول(٨-٢).

بعض التخصصات التي تؤثر على التنمية أكثر من غيرها وعلى الانصهار المساعد على خلق وطن موحد.

ما لا تظهره الجداول أيضاً هو التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية داخل كل إقليم وتاريخ إنشائها واختلاف مساحات الأقاليم وظروفها المناخية وكثافة السكان ونسب الحضر والريف المستقر والرحل من السكان.. الخ وهو ما يبدو جلياً إذا عومل الإقليم الجنوبي كوحدة واحدة مما لو تم النظر إليه كثلاث وحدات. حيث يتضح أن إقليم الإستوائية هو الأوفر حظاً بين الأقاليم الجنوبية الثلاثة، ويفضُل أو يساوي كلاً من الشرقي وكردفان ودارفور في أحايين كثيرة. لكن إذا ما تم تقسيم إقليم الإستوائية نفسه إلى مناطق ربما اتضح أن جوبا تستأثر بغالبية الخدمات التعليمية وغيرها مما يرفع من نسبة الإقليم ككل. وشبيه بذلك وجود بورتسودان بالإقليم الشرقي بالإضافة إلى كسلا والقضارف (أي الإنحياز الحضري بشكل عام).

لننظر الآن إلى الجداول أدناه مع وضع ما تقدم في الإعتبار. يتضح من جدول (2) أن هنالك تفاوتاً كبيراً في الفرص المتاحة للتعليم لمن هم في سنٍ التعليم. ففي الوقت الذي تتوفر فيه نسب الاستيعاب المقبولة عالمياً لمن هم في سن سبع سنوات في كلٍ من الإقليم الشمالي والإستوائية (84-97%) وأقل من ذلك قليلاً في الخرطومٍ والأوسط (73-76%)، تتدني النسب إلى أقل من النصف وأحياناً أقل من 10% في بقية الأقاليم. ويمكن أن تتضح الصورة أكثر إذا قلنا إن أكثر من نصف الشباب السوداني سيضعون أرجلهم على أعتابِ القرن الواحد والعشرين وهم أميون تماماً يتسلحون بالجهل بدلاً عن العلم، وبكم هائل من الضغائن والأحقاد والطاقات المعطلة.

تجدر الإشارة إلى إنخفاض نسبة الاستيعاب في جميع الأقاليم للتلاميذ في سن 7/6-12 (المرحلة الإبتدائية) عنها في الخرطوم والشمالي، حيث ترتفع النسبة من 76% إلى 97% ومرد ذلك ربما كان إلى قبول من هم أقل من سبع سنوات في المدارس الابتدائية،

كناية عن الوعي التعليمي، والتجاوز عن السن القانونية وعن الاعداد القصوى المسموح بها وتوافر فرص التعليم الخاص (في الخرطوم). بالمقابل فإننا نجد أن إمكانيات الاستيعاب المتوفرة للتلاميذ في الإستوائية تستغل بحوالي النصف فقط لظروف الحرب الأهلية والهجرة من المناطق الساخنة وتعذر افتتاح مدارس بكاملها.. إلخ

أما إذا تحولنا إلى التعليم الأوسط فنجد أن حوالي ثلثي من هم في سن 13-15 تتوفر لهم فرص التعليم في كل من الخرطوم والشمالي في حين تنخفض النسبة إلى الثلث في الأوسط وإلى الربع في الشرقي وكردفان وبين 3-16% في دارفور والأقاليم الجنوبية. أي أن بين 84% و 97% لا تتوفر لهم فرص الاستزادة بالتعليم الابتدائي في الأقاليم الأخيرة المذكورة (بحلول عام 2000 ستكون أعمار هؤلاء حوالي ثلاثين عاماً).

ويسوء الحال تدريجياً للوطن بصفة عامة ولبعض الأقاليم بصفة خاصة إذا انتقلنا إلى المرحلة الثانوية حيث نجد أنه باستثناء الإقليم الشمالي والعاصمة القومية (حيث يتمكن 40% ممن هم في سن 16-18 من الدراسة الثانوية)، تنخفض النسبة إلى 21% في الأوسط وبين 3-14% في بقية الأقاليم. وبالرغم من سوء الحال عامة إلا أن احتمال حصول التلميذ على التعليم الثانوي يتراوح بين ثلاثة إلى عشرة أضعاف إذا تواجد التليمذ (وُلِد) في الخرطوم أو الإقليم الشمالي عنه إذا وُجد (أو ُلد) في الإقليم الشرقي أو كردفان أو دارفور أو الأقاليم الجنوبية. إن الفوارق في فرص التعليم العام تكون نتائجها أكثر وضوحاً عند التنافس على الأماكن المحدودة للتعليم العالي في السودان خاصة في كليات الرغبة الأولى مثل الطب والهندسة، حيث يقبل لها نحو خمسمائة طالب أو يزيد قليلاً في كل من جامعات الخرطوم والجزيرة وجوبا مجتمعة. ويتنافس

جدول رقم (2): نسبة الاستيعاب في التعليم العام للتلاميذ في سنى التعليم 1985/84

الاقاليم**	الابتدائي		الأوسط	الثانوي
	سن ٦ – ٧ سنوات	سن ٧–١٢ سنة	١٣–١٥ سنة	١٦–١٨ سنة
الخرطوم	٧٦,٣	٨٧	٦١,٧	٣٨,٨
الأوسط	٧٢,٥	٦٦,٩	٣٦,١	٢١,١
الشمالي	٩٦,٨	٩٣,٦	٦٦,٤	٤٠
الشرقي	٤٦,٧	٤٢,٨	٢٢,٥	١٤,٢
كردفان	٤٣,٦	٤٤,٦	٢٢,١	١٢,٨
دارفور	٣٧,٣	٣٥,٦	١٥,٤	٧,٤
الإستوائية	٨٤	٤٥,٣	١٦	١٠
أعالي النيل	٢٧,٦	١٥,٩	٥,٨	٣,٣
بحر الغزال	٩	٦,٣	٣,٤	٣,١
السودان	٥٢,٧٪	٤٨,٧٪	٢٧,١٪	١٦,١٪

المصدر : الإحصاء التربوي 1985/84 (وزارة التربية والتعليم - جمهورية السودان).

×كان السلّم التعليمي 6–3–3

×× الاقاليم هي الخرطوم، الشمالي (ولايات الشمالية ونهر النيل) ، الشرقي (ولايات البحر الاحمر، كسلا، القضارف) ، الجزيرة (ولايات الجزيرة، النيل الازرق، سنار، و النيل الابيض)، كردفان، ودارفور)

على تلك الفرص المحدودة أكثرَ من ستين ألف طالب من الشهادة السودانية بالإضافة إلى الشهادات الأجنبية ويحرز بعض طلاب الشهادة السودانية أكثر من 80% من مجموع الدرجات دون الظفر برغبتهم الأولى فيضطرون إلى الإعادة.

من جدول (3) يتضح أن هناك تحولاً جذرياً (دراماتيكياً) وخطيراً في إتجاه تكريس فرص التعليم العالي – على قلتها– في أقاليم بعينها وفي فئات اجتماعية بعينها وهو ما لا يظهره الجدول (أنظر أمبده

1985). في ظـرف خمس سنوات (هـي الأخيرة من عمر النظام المايوي ولنقل إنها مصادفة) اختلّت نسب القبول من الأقاليم المختلفة اختلالاً بيناً على مستوى الجامعة ككل وعلى مستوى كليات الرغبة الأولى (الطـب والهندسة)، وهي لا تؤثر فقـط في تقديم الخدمات الضرورية ، وإنما عليها المعوّل في سلم الثراء والعلاقات الاجتماعية النافـذة في بلد تعمه الأمية وأخلاقيات الطبقة الجديدة (الطفيلية ثراء وأخلاقيات). وطـن يعمل داخل منحنى إمكانياته وموارده - بلغة الاقتصـاد -لأنه يعتمد على أنصاف الموهوبـين في غالبية المجالات بمـا في ذلك السياسيـة ، وينتصف لمـن يزعق أكـثر. وكما يقول هشـام شرابي فـإن أحد أهم سمـات المجتمع العشائـري هو تراجع المواهب والكفاءات في احتلال المواقع المختلفة خاصة تلك التي تحمل تعويضـاً مالياً معتبراً أو سلطة تنفيذية كبيرة (أو صغيرة)، تراجعها لاعتبارات أخرى من بينهـا الولاء الطائفي وصلات الرحم والدم والمصاهرة والصداقـة والزمالة وربما الإنتمـاء الجغرافي (هشام شرابي 1975).

بـين عامـي 1980/79 و1986/85 ارتفـع عدد طـلاب معتمدية الخرطـوم المقبولـين بجامعة الخرطـوم من 24% إلـى 40% من مجمـوع الطلاب (جـدول 3) وانخفضت بدرجـات متفاوتة نسب الأقاليـم الأخرى عدا الأوسط. تتضح الصـورة أكثر إذا علمنا أنه في الوقـت الـذي يشكل فيه الطـلاب المقبولون مـن الخرطوم إلى جامعـة الخرطوم 40% ، يشكل فيه طلاب الخرطوم حوالي 27% من طـلاب الثانويات على مستوى القطـر وحوالي 16% فقط من التلاميـذ في المدارس الإبتدائية. غير أن مـا هو أخطر من ذلك هو التركيز النوعي للقبول حيث نجد أن نسبة طلاب معتمدية الخرطوم في كليـة الطب قد ارتفعت من حوالي 29% إلى 44% وفي الهندسة من 20% إلى 55% لنفس الفترة.

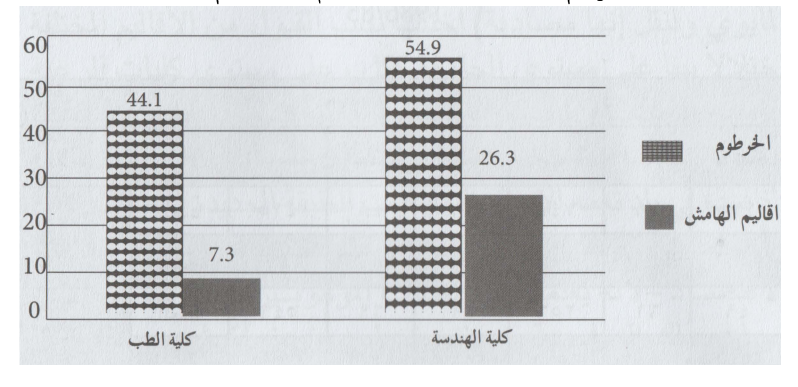
جدول رقم (3) الطلاب المقبولون بجامعة الخرطوم حسب الأقاليم 79/80–85/1986

الإقليم		١٩٨٠/٧٩			١٩٨٦/٨٥		
		الجامعة	الطب	الهندسة	الجامعة	الطب	الهندسة
الخرطوم	العدد	٤١٥	٤٨	٣٧	٧٤٤	٧٩	١٢٥
	النسبة٪	٢٤,١	٢٨,٦	٢٠,٣	٤٠,١	٤٤,١	٥٤,٩
الأوسط	العدد	٥٤١	٦٩	٥٢	٢٥٦	٦١	٤٩
	النسبة٪	٣١,٥	٤١,١	٢٨,٦	٣٥,١	٣٤,١	٢١,٤
الشمالي	العدد	٢٦٠	٢٤	٣٨	٣٠٧	٢٤	١٤
	النسبة٪	١٥,١	١٤,٣	٢٠,٩	١١,١	١٣,٣	٦,١
الشرقي	العدد	١٢٢	١٢	١٦	١٠٠	٧	١٤
	النسبة٪	٧,١	٧,٧	٨,٨	٥,٤	٣,٩	١,٦
كردفان	العدد	١٦٤	١٣	١٦	١١٤	٤	٢٦
	النسبة٪	٦,٥	٧,٧	٨,٨	٦,١	١,٢	٩,٦
دارفور	العدد	٩٠	١	٢٢	٣٥	٢	٢٩
	النسبة٪	٥,٢	–	١٢,١	١,٩	١,١	١٠,٧
الجنوبي	العدد	٧	–	١	٥	٢	١٢
	النسبة٪	٠,٤	–	٠,٥	–	١,١	٤,٤
	العدد	×١٧٢٠	١٦٨	١٨٢	١٨٥٧	١٧٩	٢٦٩

المصدر : لجنة قبول التعليم العالي –و امبده (1985)

منهم 120 طالباً غير مصنفين بالإقليم

الشكل رقم (3) الطلاب المقبولين بجامعة الخرطوم حسب الاقاليم 97/80 _ 85/1986



* الأقاليم الجنوبية ودارفور وكردفان والشرقي مجتمعة قبل منها 15 طالباً في عام 86/1985 وهذه الأقاليم تمثل 66% من السكان

ونتيجة لذلك فقد تدنت أعداد المقبولين من الأقاليم بما فيها الأقاليم ذات الحظوة تاريخياً مثل الإقليم الشمالي والأوسط. إذ انخفضت نسبة طلاب الشمالي في الهندسة من 21% إلى 6% والأوسط من 29% إلى 22% أما بقية الأقاليم فقد انخفضت اعداد المقبولين منهم بهذه الكليات بصورة تدعو للقلق.

ففي عام 86/1985 كان عدد المقبولين بكلية الطب من الأقاليم الجنوبية ودارفور وكردفان والشرقي مجتمعة (15) خمس عشر طالباً وهذه الأقاليم تمثل 66% من السكان. ولتقريب الصورة أكثر فيمكن أن نقول إن الطلاب المقبولين لكلية الطب من العاصمة القومية هم أكثر من خمسة أضعاف الأقاليم المذكورة أعلاه مجتمعة، وأكثر من عشرة أضعاف المقبولين من الشرقي، وعشرين ضعفاً من كردفان، وأربعين ضعفاً من المقبولين من دارفور والإقليم الجنوبي. أما الطلاب المقبولون من الإقليم الشمالي (3.5% من السكان) فأكثر من مرّة ونصف الأقاليم المذكورة مجتمعة (67% من السكان) وطلاب الأوسط أربعة أضعاف تلك الأقاليم كذلك. يمكن إضاءة بعض جوانب هذه الصورة القاتمة إذا أخذنا في الاعتبار عدد الطلاب الإقليميين الذين يلجأون للإعادة من مدارس العاصمة من بين أسباب أخرى.

وقـد يقـول قائل بأن الهجرة إلـى العاصمة قـد أدت إلى أن تجعل منهـا السودان مصغراً ، غير أن هذه الحجـة التبريرية لاتنفي بأن نسبة سكان العاصمة القومية للقطر ككل هو (8.8%) في عام التعداد السـكاني 1983 ، وتبعـاً لذلك فإنه مازال يعيشـ حوالي 90% في أصقـاع الوطن المختلفة. لابد كذلـك من أن نذكر أن هنالك تركيزاً في التعليـم العالي حتـى داخل العاصمـة نفسها حيث يـؤدي ضيق الفرص لكليات الرغبـة الأولى إلى قبول الطلاب الذين تتوفر لهم ظـروف مادية أفضل في الإعداد مـن مدرسين خاصين ومدارس وكتـب وإضاءة. . ألخ ويبقـى التعميم في مثل هـذه الأحوال نقصاً ملازماً للتحليل عندما لاتتوفر أرقاماً أكثر تفصيلاً.

بالرجوع إلى القاعدة الكمية للتعليم العام التي أنتجت هذا التفاوت، نجـد بعضاً مـن الأسباب في جـداول (4، 5، 6) والتي توضح عدد المدارسـ بالمراحل التعليميـة المختلفة ونسب النمـو في تلك الأعداد في الفـترة 77/78 – 84/1985 ونصيـب كل إقليم من الزيادة. لقد زاد عـدد المدارس الإبتدائية (كميا على الأقـل) في الفترة المذكورة بحوالي 39% والمتوسطة بحـوالي الضعف (98%) والثانوية بنسبة 26.8%. لكن النسب المئويـة للزيادة وحدها لكل إقليم تخفي بعض المفارقـات ، إذ إن نسبـة مئويـة عاليـة من قاعـدة عددية صغيرة لاتعنـي الكثير كما هو واضـح (أنظر أرقـام الإستوائية على سبيل المثـال) وتتضح الصورة أكثر في جدول (6) حيث نرى نصيب كل إقليم من الزيادة. ويلاحظ هنا ارتفاع نصيب الأقاليم المتخلفة نسبياً مـن الزيادة في المرحلـة الإبتدائية وارتفاع أنصبـة الأقاليم الأوفر حظاً (تاريخياً) في الزيادة من مدارس المرحلة المتوسطة والثانوية. إذ نجـد أن الخرطوم والأوسـط والشمالي قد حظيت بحوالي 75% مـن المدارس الجديدة و 70% من الثانويات المنشأة في نفس الفترة، الشـيء الـذي يكرّس سـوء توزيـع الفرصـ التعليميـة الموروثة تاريخياً ، بدلاً من تذويب تلك الفوارق . وإذا أخذنا مثالاً لذلك فنجد أن ما أنشئ مـن مدارس ثانوية جديدة في معتمدية الخرطوم يفوق ما أنشئ في الشرقي وكردفان ودارفور والإقليم الجنوبي مجتمعة.

وباعتبـار أن ديمقراطية التعليم تعني توسيـع فرصه وإتاحتها لمن هم أقـدرٍ ذهنياً على العطاء لمواصلة تعليمهم نجـد أن هنالك نكوصاً واضحاً عن هـذا الهدف ، وربما لايهم إن كان ذلك عن غير قصد أو بسوئه. لكن قصر نظر بعض القائمين على أمور الوطن المؤدي إلـى تكريس وليس تذويـب الفوارق منذ الإستقـلال ، له جذوره التاريخية وأسبابه الموضوعية (عبد الرحمن أبكر 1985).

جدول رقم (4) عدد المدارس بالمراحل التعليمية والأقاليم 77/1978-84/1985م

	الابتدائي			الأوسط			الثانوي الأكاديمي		
	٧٨/٧٧	٨٥/٨٤	نسبة الزيادة	٧٨/٧٧	٨٥/٨٤	نسبة الزيادة	٧٨/٧٧	٨٥/٨٤	نسبة الزيادة
الخرطوم	٤٣٠	٦٤٨	٥٠,٥	٩٨	٣٠٧	٢١٣,٣	١٦	١٠١	٥٣١,٣
الأوسط	١٥١٠	١٩٥٦	٢٩,٥	٢٨٠	٦٠٨	١١٧,٥	٣٢	١٠٧	٢٣٤,٤
الشمالي	٧٣٥	٧٧٧	٥,٧	١٨٩	٣٢٥	٧٢,٠	٢٢	٥٥	١٥٠,٠
الشرقي	٥٤٤	٦٩٣	٢٧,٤	٦٢	١٢١	٩٥,٥	١٠	٢٥	١٥٠,٠
كردفان	٦٣٦	١٠٢٧	٦١,٥	١٢٥	١٧٨	٤٢,٤	٨	٣٦	٣٥٠,٠
دارفور	٤٩١	٨٧٧	٧٨,٦	٦٦	١٢٩	٩٥,٥	٥	١٦	٢٢٠,٠
الإستوائية	١٧٤	٣٨٥	١٢١,٣	٢٦	٦٢	١٣٨,٥	٢	١٦	٧٠٠,٠
أعالي النيل	١٥٧	٢٠١	٢٨,٠	٢٦	٣٢	٢٣,١	٣	١٠	٢٣٣,٣
بحر الغزال	١٧٦	٧٤٣	٣٢٢,١	٢٥	٢٩	١٦,٠	٣	٩	٢٠٠,٠
٢السودان	٤٨٣٥	٦٧٠٧	٣٨,٧	٨٩٧	١٧٩٢	٩٩,٨	١٠٢	٣٧٥	٢٦٧

المصدر : الإحصاء التربوي -1984 وزارة التربية والتعليم ، مصلحة الإحصاء : ملخص إحصائي

جدول (5) الاقاليم بعدد السكان والنسبة للسودان1984/1985

الاقليم	عدد السكان	النسبة ٪
الخرطوم	١،٨٥٢،٢٩٩	٩,٠
الاوسط	٤،٠١٢،٥٤٣	١٩,٥
الشمالي	١،٠٨٣،٠٢٤	٥,٢
الشرقي	٢,٢٠٨،٢٠٩	١٠,٧
كردفان	٣،٠٩٣،٢٩٤	١٥,٠
دارفور	٣،٠٩٣،٦٩٩	١٥,٠
الاستوائية	١،٤٠٦،١٨١	٦,٨
اعالي النيل	١،٥٩٩،٦٠٥	٧,٨
بحر الغزال	٢،٢٦٥،٥١٠	١١,٠
السودان	٢٠،٥٦٤،٣٦٤	١٠٠

المصدر:الجهاز المركزي للاحصاء

جدول رقم (6):نصيب كل إقليم من الزيادة في المدارس و نسبة السكان لكل مدرسة 78/77 – 1985/84

الإقليم	الإبتدائي			الأوسط			ثانوي		
	الزيادة بالأرقام ٨٧/٧٧ ٨٥/٨٤	نصيب الإقليم من الزيادة ٪	نسبة عدد السكان لكل مدرسة ٨٥/٨٤	الزيادة بالأرقام ٨٧/٧٧ ٨٥/٨٤	نصيب الإقليم من الزيادة ٪	نسبة عدد السكان لكل مدرسة ٨٥/٨٤	الزيادة بالأرقام ٨٧/٧٧ ٨٥/٨٤	نصيب الإقليم من الزيادة ٪	نسبة عدد السكان لكل مدرسة ٨٥/٨٤
الخرطوم	٢١٨	١١,٦	٢٨٥٨	٢٠٩	٢٣,٤	٦٠٣٣	٨١	٢٩,٧	١٨٣٤٠
الأوسط	٤٤٦	٢٣,٨	٢٠٥١	٣٢٩	٣٦,٨	٦٦٠٠	٧٥	٢٣,٥	٣٧٤٩٥
الشمالي	٤٢	٢,٢	١٣٩٤	١٣٦	١٥,٢	٣٣٣٣	٣٢	١١,٧	١٩٦٩٠
الشرقي	١٤٩	٧,٩	٣١٨٦	٥٩	٦,٦	١٨٢٤٨	١٥	٥,٥	٣٢٠٨٨
كردفان	٣٩١	٢٠,٩	٣٠١١	٥٣	٥,٩	١٧٣٧٦	٢٨	١٠,٣	٩١٧٨٥
دارفور	٣٨٦	٢٠,٦	٣٥٢٧	٦٣	٧,٠	٢٣٩٨٤	١١	٤,٠	٣٧٥١٩٣
الإستوائية	٢١١	١١,٣	٣٦٥٢	٣٦	٤,٠	٢٢٦٧٧	١٤	٥,١	٨٧٨٧٥
أعالي النيل	٤٤	٢,٣	٧٩٥٥	٦	١,٠	٤٩٩٦٩	٧	٢,٥	١٥٩٩٠٠
بحر الغزال	٥٦٧	٣٠,٣	٣٤٨٠	٥	١,٠	٧٨١٠٣□	٦	٢,٢	٢٥١٦٦٧
السودان	١٨٧٢	٪١٠٠	٣٠٦٦	٨٩٥	٪١٠٠	١١٤٧٥	٢٧٣	٪١٠٠	٥٤٨٣٧

المصدر : مستخلصة من جدول (4) و جدول (5).

2.4 الصحة

نحن الآن في عام 1988 وقد أنخفض الصرف الحقيقي على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في السنوات الأخيرة بشكل حاد وبالذات على الصحة العلاجية (وأسوأ منها الصحة الوقائية). لقد تنصلت الدولة تدريجياً من مسئولياتها في الحقل الصحي بجانبيه العلاجي والوقائي ، فيما يشبه الانسحاب المنظم من ميدان المعركة. ورغم أن الإحصائيات التي تسمح بالمقارنة التاريخية ليست متوفرة لهذه الدراسة ، إلا أن الأمر أوضح من أن يكون الحكم فيه هو الإحصائيات ، فقد انعدمت الأدوية من صيدليات المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للدولة، وكذا الحال لمعدات العمليات والعناية الطبية في الحدود الدنيا في عنابر المرضى.. الخ وقد أصبح حتى الكشف الطبي المجرد ضعيف الوجود في أحيان كثيرة. وقد أنتج مجموع ذلك ازدياداً خجولاً في المستشفيات الخاصة أول الأمر (بداية السبعينات) ثم انتشرت ظاهرة العلاج الخاص (من عمليات جراحية وتوليد وغيرها) بعد أن كان الكشف بالعيادات الخاصة نفسه متواضعاً.

فقد هجرت أعداد متزايدة من الميسورين أولاً ثم ذوي الدخل المحدود في كثير من الأحيان ثانياً العلاج بمستشفيات الدولة بعد أن كانت "الدرجة[7]" هي أخص الخصوص ، ليس لبطر - من الأخيرين على الأقل - وانما لحاجة محسوسة وأسباب ليس أولها تهالك المباني والمعدات وانعدام الدواء ، وليس آخرها هجرة الأطباء والفنيين ، حتى ليخيل للمرء أننا نتجه لزمن يقاس فيه عمر الانسان بمقدار أمواله (أو بمقدار ما يمكن أن يوفره للصرف على صيانة نفسه).

في إطار الأرقام المتوفرة يتضح أن نصيب الفرد من الصرف الحكومي على الخدمات الصحية في أقليم دارفور على سبيل المثال هو "150 قرشاً (مائة وخمسون قرشاً في العام) تدفع منه المرتبات

---

٧ - الدرجة هي الغرف او المباني الخاصة في المستشفيات الحكومية التي كانت تخصص للمرضي من كبار الموظفين او لمن يستطيع الدفع

وثمـن المعدات والمواصـلات والدواء" (عبداللـه صالح ومصطفى أبوبكر 1986). وربما لم يكن الحال أفضل كثيراً في أقاليم أخرى. ومـن مثل هذا الاهتمـام المتدني بالخدمـات الصحية تنتـج الأرقام المأساويـة التاليـة لأمراضـ سـوء التغذيـة والوفيـات المتصلة بها وبالنـزلات المعوية. فقد جاء في نتائـج المسوح التي أجرتها كل من مؤسستـي أوكسفام الخيرية البريطانيـة (1985) والصليب الأحمر الدولي (1984) في أقليم دارفـور للسنوات المذكورة أن بين 88% - 92% من الأطفال بالأقليم يعانون من سوء التغذية، بينهم 36% إلى 55% يعانون من سوء تغذية حادة تؤدي إلى الوفاة في أغلبها، كما يوضح الجدول التالي:

جدول (7): الوفيات بمستشفى الفاشر قسم الأطفال أمراض سوء التغذية (81-1984)

السنة	عدد الدخول	عدد الوفيات	النسبة المئوية للوفيات
١٩٨١	١٢٤٨	٢٤٨	١٩,٨٪
١٩٨٢	١٣٤٤	٣٢٢	٢٣,٩٪
١٩٨٣	١٥١٦	٤٧٩	٣١,٦٪
١٩٨٤	٢٠١٦	١٠١٦	٥٠,٤٪

المصدر: (عبدالله صالح ومصطفى أبوبكر 1986).

وباعتبار أن مستشفى الفاشر هـو المستشفي الرئيسي بإقليم دارفور فللمـرء أن يتخيـل الحـال في المناطـق الأخرى سـواء وجدت بها مستشفيـات أم لم توجـد. وتشير أرقـام نفس المستشفيـات إلى أن الوفيـات بـين الأطفال مـن المصابين بفقـدان السوائـل (النزلات المعويـة) قد بلغت 58% (1984) من بين مـن وصلوا إلى المستشفى وهي أرقام لاشك تتعدى مستوى الكارثة. وللمرء أن يرجو بعدئذ مـن هـؤلاء أن يندرجوا تحـت السلـم التعليمـي وأن ينافسوا وأن يسهموا في بناء الوطن.

جدول رقم (8) :المؤسسات الصحية بالعاصمة والأقاليم للعام 1986/85

الإقليم	المستشفيات	المراكز الصحية	الشفخانات	نقاط الغيار	وحدات صحية أوليــة	معامل طبية
الخرطوم	٢٦	٥٦	٨٨	٦٧	٨٩	١
الأوسط	٥٥	٨٨	٢٨٨	٦٨٤	٢٦٦	١
الشمالي	٢٦	٦	١٦٦	١٦٤	١٨٠	١
الشرقي	١٨	٢٦	١٤٧	١٠٩	٤١٤	١
كردفان	٢٠	٣١	١٤١	١٣٧	٧٩١	–
دارفور	١٣	١٦	٧٩	٧٦	٥٤٧	–
الإستوائية	١٦	٧	٦٨	٣٩	٢٣٨	١
أعالي النيل	٩	٢	–	–	–	–
بحر الغزال	٧	٢	–	–	–	–
السودان	١٩٠	٢٨٨	٩٧٧	١٢٩١	٢٧٢٥	٥

المصدر : وزارة الصحة – الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء.

جدول رقم (9) : القوي العاملة بالحقل الصحي بالأقليم للعام1986/85م

التخصص	الخرطوم	الأوسط	الشمالي	الشرقي	كردفان	دارفور	الإستوائية	أعالي النيل	بحر الغزال	السودان المجموع
الإخصائيون	٣٧٤	٩١	٣٥	٤٥	٢٥	١٥	١٠	٢	٥	٦٠٢
	٪٦٢	٪١٥,١	٪٥,٨	٪٧,٥	٪٤,٥	٪٢,٥	٪١,٧		٪٠,١	
أطباء عموميون/ إمتياز– نواب	١١٩٤	٢٠٧	١١٩	١٣٥	٧٧	٤١	٢١	١٢	١٥	١٨٦٦
	٪٦٤									
أطباء أسنان	١٤٠	١٩	١٤	٢٠	١٠	٤	١	–	٢	٢٠٦
	٪١٨	٪٩,٢	٪٦٨	٪٩,٧	٪٤,٩	٪١,٩				
مجموع الأطباء	١٧٠٨	٣٥٨	١٦٨	٢٠٠	١١٢	٦٠	٣٢	١٤	٣٣	٢٦٧٤
	٪٦٣,٩	٪١٣,٤	٪٦,٣	٪٧,٥	٪٤,٢	٪٢,٢	٪١,٢	٪٠	٪٠,٨	
المرضون	٣٥١٨	٣٧٥٨	١٤٩٠	١٧٣٣	١٨٦٧	٨٦٩	١٢٤٧	٢١١	٦٧٢	١٥٨٥٥
	٪٢٢									
فنيو المعامل	٦٤	–	–	٥	٤	–	–	–	–	٧٣
	٪٨٧,٧									
فنيو أشعة	١٣٥	٢٨	١٨	١٢	٩	٤	١٠	٤	٤	٢٢٤
	٪٦٠,٣	٪١٢,٥	٪٨	٪٥,٤	٪٤	٪١,٨	٪٤,٥	٪١,٨	٪١,٨	
فنيو البصريات	٤٢	٠	٤	٥	٢	٢	–	–	–	٦٠
	٪٧٠	٪٨,٣	٪٦,٧	٪٨,٣	٪٣,٣	٪٣,٣				
فني علاج طبيعي	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	٢

جدول رقم (9) تكملة :

التخصص	الخرطوم	الأوسط	الشمالي	الشرقي	كردفان	دارفور	الإستوائية	أعالي النيل	بحر الغزال	السودان المجموع
فنيو رسم قلب	٥	–	–	–	١	–	–	–	–	٦
فني رسم مخ	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	٢
فنيو أسنان	٥	–	٢	–	–	٢	–	–	–	٩
فنيو إحصاء	٢٥٠	٨٨	٢٦	٢٣	٢٨	١٢	٣٧	١٤	٧	٤٨٥
	٥١,٥٪									
السسترات	٢٣٦	١٤	١١	٤	٢	٦	٢١	–	–	٢٩٤
	٨٠,٣٪	٤,٨٪	٣,٧٪	١,٤٪	٠,٧٪	٢٪	٧,١٪			
مجموع الفنيين	٧٤١	١٣٥	٦١	٤٩	٤٦	٢٦	٦٨	١٨	١١	١١٥٥

المصدر : وزارة الصحة – الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء.

جدول رقم (10) السكان ، الأطباء ، الأسِرَّة ، ما يقابل كل أخصائي وسرير من السكان لعام1985/1986

الأقاليم	عدد السكان	عدد الأخصائيين	العدد الكلي الأطباء بما في ذلك الإخصائيون	عدد الأسرة	مايقابل كل أخصائي من السكان	ما يقابل كل طبيب من السكان	ما يقابل كل سرير من السكان
الخرطوم	١،٨٥٢،٢٩٩	٣٧٤	١٧٠٨	٣،٨١٨	٤،٨١٩	١،٠٨٥	٤٧٢
الأوسط	٤،٠١٢،٥٤٣	٩١	٣٥٨	٤،٧٦٧	٤٤،٠١٤	١١،٢٠٨	٨٤١
الشمالي	١،٠٨٣،٠٢٤	٣٥	١٦٨	١٩٢	٣٠،٩٤٣	٦،٤٤٦	٢٤٠
الشرقي	٢،٢٠٨،٢٠٩	٤٥	٢٠٠	٢،٢٤٥	٤٩،٠٧١	١١،٠٤١	٩٨٣
كردفان	٣،٠٩٣،٢٩٤	٢٥	١١٦	١،٨٠٨	١٢٣،٢٣١	٢٦،٦٦٦	١،٧١٠
دارفور	٣،٠٩٣،٦٩٩	١٥	٦٠	١،٢١٥	٢٠٦،٢٤٦	٥١،٥٦١	٢،٥٤٦
الإستوائية	١،٤٠٦،١٨١	١٠	٣٢	١،١٠٢	١٤٠،٦١٨	٤٣،٩٤٣	١،٢٧٦
أعالي النيل	١،٥٩٩،٦٠٥	٢	١٤	٩٩٣	٧٩٩،٨٠٢	١١٤،٢٥٧	١،٦١١
بحر الغزال	٢،٢٦٥،٥١٠	٥	٢٢	٩٥٤	٤٥٣،١٠٢	١٠٢،٩٧٧	٢،٣٧٤
السودان	٢٠،٥٦٤،٣٦٤	٦٠٢	٢،٦٧٤	١٨،٥٩٤	٣٤،١٦٠	٧،٦٩٠	١،١٠٦

المصدر : وزارة الصحة (الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء

الجداول (8 ، 9 ، و10) توضح أيضاً صورة **مسطحة نوعاً ما** للفوارق الإقليمية في الخدمات الصحية على المستوى **الحكومي**. الجدول (8) يشير إلى توزيع المؤسسات الصحية **بالأقاليم دون** توضيح لإمكانياتها المادية أو نوع التخصصات أو البعد **الجغرافي** (المسافي) للفرد عن أقرب مؤسسة صحية - إذ كثيراً ماتحدث وفيات الحوامل لبعدهن عن مراكز العناية الصحية. لكن جدول (9) يضفي لوناً أكثر قتامة على مايظهره الجدول السابق. إذ نجد أن العاصمة القومية في عام 85 - 1986 تحوز على حوالي 64% من الأطباء و68% من أطباء الأسنان و 88% من فنيي المعامل و80% من السسترات و70% من فنيي البصريات و60% من فنيي الاشعة. أي أن أقل من 10% من المواطنين يتمتعون في المتوسط بحوالي 75% من خدمات القوة العاملة في الحقل العلاجي. وفي ظل ظرف كهذا يصبح الحديث عن الفوارق بين الأقاليم الأخرى في الـ 25% المتبقية شيئاً غير ذي بال.

وربما استرعى الإنتباه هنا تركز الفنيين - على أهميتهم - بالعاصمة القومية والسسترات منهم على وجه الخصوص. وليس واضحاً عما إذا كان الفنيون ليسو بالقدر من الأهمية الذي يعتقده الشخص العادي بحيث يمكن أن تسير الخدمات الطبية بغيرهم ، أو أن مدرسة مثل كلية التمريض العالي قد أنشئت للخرطوم فقط ، أو أن شيئاً ما يحمل المسئولين أو الفنيين أنفسهم ، بأن خدماتهم مطلوبة فقط على مستوى العاصمة. كما أن من العسير على الشخص أن يرى أن هنالك خمسة معامل طبية على مستوى القطر (جدول 7) ويتمركز 64 من فنيي المعامل في الخرطوم ويتواجد منهم 5 في الشرقي و4 في كردفان وتخلو منهم المعامل الأخرى.

إذا ما أخذنا المستويات العالمية - منظمة الصحة العالمية - وجدنا أن معاييرها تتطلب توفير سرير مستشفى لكل 200 شخص ، وتوفير طبيب لكل 1000 نسمة ، وأخذاً بهذه المستويات فمن الواضح أن مستوى الخدمات الصحية يستحق الرثاء حتى على مستوى العاصمة القومية بحيث يقابل كل سرير 472 من السكان ويقابل كل طبيب

2551 من السكان. وبالطبع فإن الحال أسوأ كثيراً في الأقاليم حيث يقوم طبيب واحد على خدمة أكثر من 50000 مواطن في دارفور و 114000 في أعالي النيل في مقابل 6500 للشمالي و11000 لكل من الأوسط والشرقي (جدول 10). لكننا إذا ما أخذنا الخدمات الطبية في مجملها بما في ذلك المستشفيات الخاصة والعيادات والصيدليات الخاصة فلاشك أن الفوارق تزداد عمقاً. وحتى إذا ما تمّ تعديل الفوارق كنتيجة لتحويل المرضى من مستشفيات الأقاليم أو تحويلهم بواسطة ذويهم إلى الخرطوم طلباً للعلاج فستظل الفوارق ماثلة وتزداد عمقاً باختلاف نوعية الأطباء في الأقاليم، واعتبار بعضهم للأقاليم مناطق شدة - عمل مؤقت - من بين فوارق نوعية كثيرة يعرفها العاملون بالحقل الصحي أكثر من غيرهم.

3. مؤشرات تنموية أخرى

أ. الأمــن

هنالك مؤشرات يمكن الاتفاق علي أهميتها لجميع الدول (الصحة والتعليم)، لكن هناك مؤشرات أخرى تكتسب أهميتها من ظروف الدولة المعنية أو وضعها الجغرافي أو غير ذلك. ومن ذلك خدمات الأمن في السودان، حيث يبلغ عدد الدول المجاورة ثمانية أقطار تتأثر أطراف الوطن بما يحدث فيها مباشرة مثل إفرازات الصراع حول إريتريا (والأقليات الأخرى داخل أثيوبيا) من لاجئيين (فلاشا وغيرهم) وأمراض وأسلحة ومنافسة على السلع الغذائية والخدمات والعمل في الإقليم الشرقي والعاصمة (رغم جهود معتمد اللاجئين). وكذلك الصراع الليبي التشادي أو الحرب الأهلية داخل تشاد نفسها والتي تمتد لسنوات، وإفرازات ذلك من هجرات إلى داخل السودان وامتلاك واسع لشتى أنواع الأسلحة التي أفرزتها الحرب والجنود الهاربون، أسلحة خفيفة وحديثة وراجمات ومدافع.. الخ. ومانتج عن كل ذلك من استشراء للنهب المسلح الذي تطور نوعياً من اعتداء على المواشي إلى إعتراض لعربات النقل التجاري ومقاومة لقوات الأمن في أراضي خلى أغلبها من ساكنيه نتيجة لظروف الجفاف. وقبلا كان هؤلاء يشكلون حزاماً أمنياً هاماً

يصعب التحرك داخله دون شد انتباه الأجهزة والمواطنين. هذا كله بالإضافة إلى الوضع الأمني المتردي في جنوب البلاد.

في ظروف مثل هـذه يشكل توفير الأمن الضـروري بما يتيح منٍ حريـة الحركة والتنقـل (وهي إحـدى الحريـات الأساسية) عاملا هامـاً وحاسمـاً في الإنتاج والتوزيـع واستتباب الأمـن الغذائي في كل إقليـم وفي كل منطقة داخل الإقليم نفسـه. إذ إنه بإنعدام الأمن يهجر المواطنون مناطق إنتاجهم في رحلات جماعية إلى معسكرات الإحسـان (والإبتزاز السياسي) والعـون الأجنبي والإغاثة لينتظم الوطـن في صف التبعية السياسية والاقتصاديـة وهو بداية التفريط المؤكد.

جـدول (11) يوضح خدمـات الأمن بالأقاليـم المختلفة من توزيع لنقـاط ومراكز الشرطة بالسـكان وكذلك ما يقابـل كل ضابط أو جندي من السكان. وكما لا يخفى فإن المؤشرات هنا ضعيفة وناقصة وسيكون الوضع أفضل كثيراً إذا أمكن معرفة عدد العربات العاملة واجهزة الاتصال اللاسلكي بين النقاط المختلفة ورئاساتها والمساحة التـي تخدمها كل نقطة، وأنواع الأسلحة المتوفرة ووجود طائرات عموديـة (أو عدمها) وأقـل زمن يمكن أن تصل فيـه قوات الأمن إلى مكان الحـادث إلخ... وتبعاً لذلك قـد لا يعني كثيراً أن نقول لأن ما يقابل كل نقطة شرطـة في العاصمة القومية28000 شخص في مقابـل 16000 للشرقـي، يعني ذلـك أن الحال أفضـل بالأقليم الشرقي. إذ لا يظهر في هذا الرقم طول المسافة التي تغطيها الشرطة والظـروف الخاصة بالإقليم الشرقـي كالتهريب واللاجئين وكثرة حركة البضائع والمواطنين على الطريـق المعبد بين بورتسودان - الخرطوم إلخ...

وعموماً لا توجد بهذا الشأن نسباً معينة يمكن الاتفاق عليها عالمياً أو إقليمياً، وحتى لو أخذنا ازدياد أو نقصان عدد الجرائم المختلفة فذلك ربما فسره وجود أو انحسار قوات الأمن، تماماً مثل إرجاع أسبابه إلى إرتفاع معدلات الهجرة إلى العاصمة مثلاً، وازدياد البطالة، وعدم مقدرة الدولة في فرض هيمنتها على قطاع المتحكمين في السلع

والخدمات الضرورية، وإلى إخفاق الدولة نفسها في القيام بواجبها مثلاً في توفير المواصلات والسلع الضرورية وتوصيلها لمستحقيها. وما يسترعي الإنتباه في الجدول أعلاه هو النقص المريع على مستوى جنود الشرطة (58%) في العاصمة القومية مقارنة بتمركز الضباط (والرتب العليا منهم على وجه الخصوص) بالعاصمة حيث تبلغ نسبة الضباط العاملين بالعاصمة (المعتمدية والرئاسة) بأقسامها أربعة أضعاف الضباط العاملين بالأقاليم الأخرى مجتمعة (عدا الجنوب). إن إستتباب الأمن إضافة إلي كونه سلعة (عامة Public Good هو من أوجب الواجبات التي يقع على الدولة عبء توفيرها، وهو إحدى السلع القلائل التي يستهلكها الجميع بالتساوي، فهو أحد أهم البني التحتية للنمو. لكن عدم الحديث عنه في أدبيات التنمية يعود إلى إعتباره شيئاً مفروغاً منه، إذ بدونه لايمكن الحديث عن الأهمية النسبية للطرق والتلفونات وخدمات التلكس والهاتف إلخ...

جدول رقم (11): خدمات الأمن 1987/86

الإقليم	ما يقابل كل نقطة شرطة من السكان	ما يقابل كل ضابط من السكان	ما يقابل كل جندي من السكان
الخرطوم	٢٨،٢٠٦	٣،٨٥٠	١٨٠ مصدق
			(٤٢٣) فعلي
الأوسط	٣٢،٠٨٦	٢٥،٥٥٤	٨٩٧
الشمالي	–	٥،١٨٠	٢٧٥
الشرقي	١٦،٣٥٦	٢٠،٠٧٢	٦١٧
كردفان	٢٩،٤٥٧	١٨،٤١١	٦٥٧
دارفور	–	١٦،٨٠٩	٤٧٢

المصدر: برنامج الإنقاذ الرباعي. النقص في جنود شرطة العاصمة القومية 58% لكن الأرقام لا تشمل رئاسة الشرطة والمباحث والتدريب إلخ... ولو تم أخذ تلك الأعداد لأصبح ما يقابل كل ضابط من السكان حوالي 650 نسمة بدلاً من 3850.

ب. الطاقـة

أطلقنـا على المؤشرات المذكورة صفة أنها مقياس للغبن التنموي في الريـف السوداني، لكننـا إذا ما قارنا أفضل مستـوى لأي من هذه المؤشرات مع الأقطـار الأفريقية جنوب الصحراء أو أي مجموعة أخرى مـن الأقطار، لأدركنا أن الغبن جماعـي سوداني في المقام الأول وعلينـا أن نبحث عن "الشماعة" الأم. فعلي سبيل المثال يبلغ إستهـلاك الفرد من الطاقـة في السودان 70 كجم مكافئ بترولي في العام، مقارنة بـ556 كجم مكافئ بترولي للفرد في العام في الأقطار الأفريقيـة جنوب الصحـراء (أي بنسبـة 13%) والتي بدورها من أكثر الدول تخلفاً. الجدول (12) يبين مصادر واستهلاك الكهرباء بالأقاليـم المختلفـة حيـث لا تحتـاج إلى كثـير تعليق وربمـا كانت الخلاصة هـو ما جاء في تقرير لمعتمدية الخرطـوم للجان البرنامج الرباعي للإصلاح (سبتمبر 1987) من أن العاصمة القومية تستغل 70% مـن جملة الطاقـة الكهربائية المنتجـة في الصيف و 60% في فصـل الشتـاء، (وتختلف الأرقـام عن تلك التـي أوردها الجدول ومصدرهـا لجنـة الطاقة) حيث بلـغ استهلاك الكهربـاء 831800 ميقـاوات. أما الطريف أو ما يدعو إلى الرثـاء (أو ما يخفف حدة الغـبن لدى البعض) أن نقص ميـاه الشرب للمواطنين في العاصمة قد بلغ 30% في عـام 1987/86 (والنيل تحت أقدامها). إن النسبة المئوية للاستهـلاك من مصادر الطاقة علـى مستوى السودان هي كالآتي (البرنامج الرباعي قطاع الطاقة 1987):

- الكتلة الحية (حطب وقود، فحم نباتي) 82%
- الطاقة البترولية 17%
- الطاقة الكهربائية (توليد مائي، حراري) 1%

ويعود ازدياد الاعتماد علـى الكتلة الحية إلى قصر نظر وسوء في التخطيط وخيم العواقب. رغم أن الاعتماد على المواد البترولية في الطاقة يشكل أقل من 20% من حجم الاستهلاك الكلي فإن واردات البـلاد من المـواد البتروليـة كادت تستأثر خلال الأعـوام العشرة

الأخيرة بحـوالي 60% إلى 90% من جملة قيمة الصادرات وأكثر من 25% من قيمة الواردات.

جدول رقم (12) استهلاك الكهرباء (1985)

الإقليـم	نصيب الفرد *** الحضري من الكهرباء ألف نسمة (من القدرة المتاحة للكيلوات)	حجم المصدر (ميقاوات)	الطاقة المتاحة (القصوى) ميقاوات	نصيب الحضري
الخرطوم الأوسط×	٠,٠٥٠ك/ط	٤١٥,٢	٢٩٨,٩	٣٦,٤ ك/ط
الشمالي	٠,٠٠٥	١٨,٩	٥,٦	٠,٠٢
الشرقي	٠,٠١٥	٦١,٢	٢٨,٥	٠,٠٤
كردفان **	٠,٠٠٣	٢١,٤	٦,٦	٠,٠٢
دارفور	٠,٠٠١	١٢,٩	٧,٧	٠,٠١
الجنوب	–	–	١,٩	–

المصدر: البرنامج الرباعي – لجنة الطاقة.

× شبكـة النيـل الأزرق (مصـادر طاقـة مائيـة وحرارية). يقـل الرقم إذا أخـذ الإستهلاك الصناعي في الإعتبار.

×× أرقـام كردفـان هي أرقـام 1987/86 أما ارقـام 1985 فهي 7، 8 ميقـاوات للمصدر و 3، 6 للطاقـة الفعليـة (وذلـك لافتتاح المحطة الجديـدة بالأبيض) وتجدر الإشـارة أيضاً أن الطلـب الكلي يقدر بـ0، 41 ميقاوات (أنظر إقليم كردفـان برنامج الإنقاذ الرباعي – الورقة الأساسية، سبتمبر 1987).

××× تشمل الريف المستقر وذلك لاحتواء أرقام الطاقة المتاحة من الكهرباء على أرقام كهرباء الريف.

لكـن الخلل لا يكمن في هذه النسب المهولة فقط وإنما في سوء توزيع استهلاك المـواد البترولية نفسها. وعلى سبيـل المثال فإن العاصمة القومية وحدها تستهلك حوالي 70% من جملة البنزين المتوفر للبلاد كنتيجـة حتمية للسياسة الحمقاء في استيراد العربات "الخاصة" دون

ضوابط (بما في ذلك ربط حوافز المغتربين باستيراد العربات الخاصة) وتنصل الدولة - على فقرها- من الخيار الطبيعي في توفير المواصلات العامة سواء كان ذلك بواسطة القطاع العام أو بتشجيع القطاع الخاص أو شركات في حل ضائقة المواصلات. ويكفي أن ننظر إلى أرقام وسائل النقل المسجلة التالية:

جدول (13): المركبات بأنواعها المرخصة في السودان

السنة		عربات ركاب	بصات	لواري /قندرانات	أخرى(تاكسي حافلة	الجملة
١٩٧٤	السودان	٣٨،١٤٧	٢،١٣٧	٢٢،٩٠٧	١٤،٨٩١	٧٩،٠٧٩
	العاصمة	١٨،١٤٤ (٤٨٪)	١،٦٤٤	٤،٦٢٦	٤،٧٧٤ تاكسي	٢٩،١٨٨
١٩٨٠	السودان	٨٤،٩٥٨	٢،٩٥٦	٣١،٢٢٤	٢٩،٥٥٧	١٤٨،٦٩٥
	العاصمة	٤٣،١٢٢ (٥١٪)	٢٦٨	٣،٤٨٨	٩،٣٥٦	١٤٨،٦٩٥
٨٤/٨٣	السودان	٨٧،١٠٦	١،٧٦٨	١٩،٠٤٦	٢١،٢٦٤	١٢٩،٥٤٤
	العاصمة	٦٤،٩١٤ (٧٥٪)	٥٤٨	٥،١٢٠	١٤،٧٧٥	٨٥،٣٨٨

المصدر: شرطة المرور- العاصمة القومية

يتضح من الجدول أعلاه كيف أن العربات الخاصة ازدادات فى خلال عشر سنوات بأكثر من الضعف على مستوى السودان ، وبما يزيد على الثلاثة أضعاف في العاصمة القومية. وكيف تزامن معها انخفاض عدد البصات بحوالى النصف للسودان ككل وبأكثر من الثلثين للعاصمة القومية مع إزدياد وتيرة ارتفاع عدد سكانها. ويكفى أن نعلم أن هذا الكم الهائل من وسائل النقل الخاصة يساهم فقط فى نقل 18% من سكان العاصمة مقارنة بما ينقله قطاع النقل العام على قلة مركباته وسوء أحوالها وهو 40% (22% بصات ، 18% بكاسي وحافلات). كما ينقل العدد المتزايد من التاكسى فقط 8%. ويمكننا أن نقول ذلك بصورة أخرى

فنجد أن نسبة المركبـات العامة (البصات) هى فقط 4% من عدد التاكسى (1984/83) وأقـل من 1% من عدد العربـات الخاصة ورغم ذلك تقوم بنقل 22% من الراغبين فى التحرك.

لقـد أدت سياسة الدولة غـير الرشيدة إلى ترضيـات سياسية واجتماعية بليغة الضـرر، حيث نجد أن الطلب على البنزيـن تتم ترجمة العجز فى مقابلتـه إلى صفوف فوريـة أمام محطات التوزيع والـى ضغط سياسي عاجـل ممـا أدى الى خلل فى تركيبـة واردات المواد البتروليـة فقل (أو اختفـى) أحيانا ما يختص منها بحاجـات الريف، حيث نجد أن ما وصل الى دارفور مثلا من الجاز الأبيض (الكيروسين فى 1980) كان حوالى 1% ممـا وصل اليها فى عام 1970 وذلك علـى الرغم من أهمية الجاز الأبيضـ فى الأقاليـم كبديل للكهربـاء والوقود. وتبعا لذلـك فقد ازداد استعمال الكتلة الحيـة من فحم وحطب ووقود، حتى أن التقديرات تشير إلـى إمكانية إزالة كل الغطاء الشجرى فى السودان الشمالى خلال (15) خمسـة عشر عامـا إذا استمر الحـال على ما هو عليه. وكمـا هو واضح فإن هذه التكلفـة الاجتماعية لم يسعها خيال الساسة ولا وعى المخططين، (أنظـر اتفاقية وزارة الطاقـة مع شركة ترایاد "عدنـان خاشوقجى" فى سبتمبر 1984).

ج. الدعم المركزى وتوزيع خدمات البريد والمصارف

وإذا انتقلنـا إلى نوع آخر من المؤشرات (جدول 14) نجد أن نصيب الفرد مـن الدعـم المركزى يوافق نمـط توزيع الخدمـات السائـد في المؤشرات الأخرى حيث نجد أنه وبغياب أرقام الإقليم الجنوبى فإن أقل دعم للفرد هو بإقليم دارفور يليه كردفان وأعلاه بالأقليم الشمالى. ثم تتقارب مستويات الدعـم لـكل من الخرطـوم والأوسـط والشرقـى (1984/83) وهو نمط يختلـف قليـلا عن معدلات الدعم فى عِـام 1978/77 حيث نجد أن نصيب الفرد فى الشمالى هـو حوالى ضعف كل من الأوسط والشرقى وأكثر من ذلـك لكردفان ودارفور. أمـا إذا أخذ دخل الفرد كمؤشـر لتوزيع الدعم فهنـاك سبب معقول فى تصدر الأقليم الشمالى، رغم أن ذلك قد لا يضعه فى المقدمة ولا بنفس الفارق.

أما إذا انتقلنا إلى توزيــع خدمات البريد والمصارف (جدول 15) فنجد أن الإقليم الشمالى لظــروف التعليم والهجرة منذ بداية القرن يمثل المقدمة فى خدمــات البريد ، يليــه الأوسط ثم الخرطوم ثم تتراجــع الأقاليم الأخرى بدرجــات متفاوتة ، وهــو ما يعكس تدنــى إهتمام الدولة بتقــديم مثل هذه الخدمــة الريفيــة الأساسية وهى دون شك أقل درجة مــن خدمات الهاتف مثــلاً ، حيث لا تزال كبانية الإتصال بالأقاليم فى المركز الرئيسى لخدمات الهاتف بالخرطوم على ما هى عليه منذ الاستقلال . ويعكس توزيع خدمات الجهاز المصرفــى وضعا أسوأ بكثير من خدمــات البريد (وهما بديلان فى الريف إلى حد كبير خاصة فى مجال التحويلات) . إذ نجد أن ما يقرب من 40% من فــروع البنوك وجميع رئاساتها بالعاصمــة القومية وهو يعكس درجة متدنية مــن أسبقيات الدولة فى تحويل الاقتصــاد التقليدى الرعوى والسلعــى منه إلــى اقتصاد نقــدى تسهُل من خلاله الاستفــادة من الفائض الاقتصــادى ومدخرات القطــاع التقليدى فى بناء قاعــدة اقتصادية تستغل موارد حقيقية وتقلل من الاعتماد على الجهاز المصرفى أو العون الأجنبى .

جدول رقم (14): دخل الفرد ونصيبه من الدعم المركزي (سنوات مختلفة)

الإقليم	نصيب الفرد من الدعم المركزي (بالجنيه)		متوسط دخل الفرد (بالجنيه)		
	١٩٧٨/٧٧	١٩٨٤/٨٣	١٩٦٨/٦٧	١٩٨٣/٨٢	نسبة الزيادة ٪
الخرطوم	١٢,١	١٧,٣	٢٣٦	٢٨٣	١٩,٩
الأوسط	٨,٦	١٧,٩	١٨٣	٢٠٦	٩,٨
الشمالي	١٥,٦	٤٨	١٢٤	١٣٠	٤,٨
الشرقي	٧,١	١٦,٨	١٨٠	١٩٦	٨,٩
كردفان	٦,٩	١٥,٤	١٥٣	١٦٤	٧,٢
دارفور	٣,٨	١٢,٣	٩٨	١٠٢	٤,١
الجنوب *	–	–	–	–	–
السودان الشمالي	٧,٨		١٦٢,٣	١٧٩,٢	١٠

المصدر: وزارة التخطيط ، التنمية الإقليمية ، المسح الاقتصادي .

× الأرقام غير متوفرة

أما جدول (16) والذى يوضــح التوزيع الإقليمى لسلفيات البنوك المتخصصة (1984) فيعضد من نمط الفوارق السائدة فى المؤشرات المختلفــة، ويشير بوضوحٍ الــى أن العدالةِ فى توزيــع المجهودات الحكومية فى التنمية إقليمياً لم تشكل قط هماً للسياسيين والمخططين، وإنما انحصر همهم فى فكرة خاطئة- فى ظروف السودانِ- وهي تعظيــم العائد على مستوى البلاد ككل ، إن كان ذلك فعلاً هو ما في وعيهم.

جدول رقم (15) :التوزيع الإقليمي لمكاتب وتوكيلات البريد (1983) وفروع المصارف(1984)

الإقليم	مكاتب البريد	توكيلات البريد	فروع البنوك ورئاساتها ١٩٨٤
الخرطوم	٤٠	٦٠	٧٦
الأوسط	٥٤	٨٧	٣٩
الشمالي	٤٠	١٣٠	١٩
الشرقي	٢٦	٥٧	٢٤
كردفان	٢٩	٨٠	٢٢
دارفور	١٢	٤٥	١٠
الجنوب	٢٩	٢٥	١٤
السودان	٢٦٠	٤٨٤	٢٠٥

المصــدر : مصلحــة الإحصــاء - المختصر في الإحصــاء (1983) ، بنك الســودان - التقرير السنوي (1984).

جدول رقم (16) التوزيع الإقليمي لتسهيلات البنوك المتخصصة (1984)

الإقليم	البنك الزراعي		البنك الصناعي		البنك العقاري	
	القيمة (مليون جنيه)	النسبة٪	القيمة (مليون جنيه)	النسبة٪	القيمة (مليون جنيه)	النسبة٪
الخرطوم	٢،٣٥٥	٨,٩	٦،٦٣٧	٨٥,٢	٠,٩٤٣	٧٠,٧
الأوسط	٨،٤٦٦	٣١,٩	٠,٠٧٨	١,٠	٠,٠٦٨	٥,١
الشمالي	٣،١٩٢	١٢,٠	٠,٠٥٤	٠,٧	٠,٠٩٧	٧,٤
الشرقي	٥،٣٤٥	٢٠,٢	١،٠٢٣	١٣,١	٠,٠٣٤	٢,٥
كردفان	٣،٢٥٢	١٢,٣	–	–	٠,١٥٨	١,٨
دارفور	١،٠٣٥	٣,٩	–	–	٠,٠٢٩	٢,٢
الجنوب	٢،٨٧٣	١٠,٨	–	–	٠,٠٠٥	٠,٠٤
السودان	٢٦،٥١٨	١٠٠	٧،٧٩١	١٠٠	١،٣٣٣	١٠٠

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي – المسح الإقتصادي (1985/84).

تتمتــع العاصمة القومية بأكثر من 85% من سلفيات البنك الصناعى وأكثر مــن 70% من سلفيــات البنك العقــارى كما يستأثــر الإقليم الأوســط بحوالــى 32% مــن حجم التسليــف للبنــك الزراعى يليه الشرقــى ثم الشمالــى. ورغم هــذا النمط الشائع لخدمــات البنوك هذه فــإن هنالــك دعوة بزيــادة رأسمال هــذه البنــوك لتساهم فى "التنميــة" بصورة أكبر. وواضــح ميكانيكية مثل هذا التفكير حيث تتطابــق زيادة رأس المال بمساهمة أكبر فى التنمية دون النظر إلى شروط التسليف وتوزيع السلفيات بالقطاعات والفئات الاجتماعية والأقاليــم، وهو تفكيرٍ محصلته النهائية تكريســ الفوارق التنموية على نحو ما كان سائداً طيلة الثلاثين عاما الماضية (1956 – 1986).

وربمــا كان الأفضــل منه أن تقســم الزيادة المقترحــة فى رؤوس أمــوال البنــوك المتخصصة الى إنشاء بنوك شبيهة فــى بقية الأقاليم ذات علاقــة عضويــة بالبنوك الحاليــة دون تغــول الأخيرة على

موارد البنوك المتخصصة الاقليمية. وحتى على مستوى البنوك التجارية فقد كان يمكن للدولة عن طريق بنك السودان توجيه البنوك التجارية لتوزيع أفضل لتسهيلاتها المصرفية إقليمياً ، حتى لا تساهم البنوك التجارية بدورها فى تجفيف المدخرات الإقليمية حيث يتم تسلفيها فى العاصمة بضوابط مشكوك فى اتباعها لقلة من ذوى العلاقات الوطيدة والرهونات الضعيفة ، مما ينتج ديوناً هالكة مؤكدة للبنوك وأضراراً أشد تأكيداً للدولة ، وضياع فرص الاستلاف لمن هم أكثر جدية أو لمشاريع أكبر عائداً ، وبالتالى انتاجاً وضريبة للدولة. كذلك أسهم تركيز سلطات منح التسهيل فى رئاسات البنوك على تحول عدد كبير من رأسماليى الأقاليم الى العاصمة للاستفادة من مثل تلك الفرص.

د. السلع الأساسية

لم تتوفر الاحصائيات عن توزيع بعض السلع الأساسية (عدا الدقيق والسكر) كالخميرة والمواد البترولية (بالمنتج) وكذلك الأسمنت، على مستوى الأقاليم. والجدير بالذكر أن نصيب استهلاك الفرد من السكر قد أدخلته منظمة العمل الدولية فى المؤشر الموحد (الذى يحتوى على أحد عشر مؤشراً) للايفاء بالحاجيات الأساسية للانسان. فيما يختص بالسكر فإن الإحصائيات المتوفرة لعام 1984/83 جدول (17) تشير الى تفاوت كبير فى استهلاك السكر حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من السكر بالعاصمة القومية حتى بعد خصم ما يصرف للمناسبات ومحال الحلوى والمرطبات يبلغ حوالى ضعف الشمالي وأكثر من ثلاثة أضعاف الشرقي وسبعة أضعاف متوسط إستهلاك الفرد في دارفور وثمانية أضعاف كردفان واثني عشر ضعفاً للاقليم الجنوبى ، وذلك فى الوقت الذى يبلغ فيه متوسط نصيب الفرد فى الإقليم الشمالي عدة أضعاف كل من الجنوب ودارفور وكردفان والشرقي كلا على حدة (أو يساوي كردفان ودارفور والشرقي مجتمعة). كما يبلغ في دارفور ضعف الجنوب.

ولكن ليس مؤكداً وصول الكميات المصدقة الى الأقاليم المختلفة إذ نجد أن ثمن رطل السكر فى أحياء الكرتون الهامشية بالخرطوم

ومناطقها العشوائية وأحيانــاً حتى منتصفها هو عدة أضعاف السعر الرسمــى وهو ما يحــدث فى جميع الأقاليم علــى اختلافها بصرف النظر عن التسب العالية. ويثير ذلك سؤالا هاماً حول مصير كميات كبيرة من السكر وعما إذا كان يتم تهريبها عبر الحدودِ أو تخزينها. وعلى سبيل المثال فإن الإقليم الأوسط قد عانى عجزاً فى احتياجاته من السكر فى عام 1987/86 يقدر بحوالى 64 % (الاحتياجات 330 ألف طن والمصدق 120 ألف) كما أن المستلم فعلاً كان أقل من ذلك بكثــير (102 ألف طن). أما فى اقليم كردفــان فقد قدر العجز لعام 1986 بحوالــى 45 %. الجديــر بالذكر أن متوسط استهلاك الفرد مــن السكر فى السنة بالكجم يبلغ فى الاتحاد السوفيتى (46.7)، فى الولايات المتحدة (48.7)، في مصر (27.6) ، في الكمرون (7،7)، وفي السودان (21.5) و (الخرطوم (76.7).

جدول رقم (17) توزيع السكر بالأقاليم 1984/83

الإقليم	السكان (ألف نسمة)	الحصة السنوية (طن)	نصيب الفرد (كجم)
الخرطوم	١،٨٠٢	١٥٣،٦٠٠	٨٥,٢
الأوسط	٤،٠١٢	١٠٧،٥٢٠	٢٦,٨
الشمالي	١،٠٨٣	٤٣،٥٦٠	٤٠,٢
الشرقي	٢،٢٠٨	٤٧،٠٤٠	٢١,٣
كردفان	٣،٠٩٣	٣٠،٧٢٠	١٠,٥
دارفور	٣،٠٩٤	٣٥،٥٢٠	١١,٥
الجنوب	٥،٢٧١	٣٣،٦٠٠	٦,٤
السودان	٢٠،٥٦٤	٤٤٢،٥٦٠	٢١,٥

المصدر : صحيفة الأيام 1985/1/4

×حصــة الحلوانية والمرطبــات والمناسبات تبلغ حوالي 10% من جملــة الخرطوم وإذا ما تم خصمهــا يصبح نصيب الفــرد 76.7 كجم في العام. الجدير بالذكــر أن عام 1986 شهد تغييراً في حصــص الأقاليم بما يعكس نسبياً الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي لكن موقف الاستلام الفعلي لم يتحسن كثيراً.

أما بالنسبة لسلعة الدقيق فتعتقد سلطات الإقليم الأوسط أن المستلم من الحصة المصدقة هو حوالى 40 %. أما في كردفان فرغم أن العجز يقدر بحوالى 85 %من احتياجات الإقليم إلا أن الواصل من المصدق من الدقيق فى عام 1986 نفسه فقد تراوح من 6،5 % للثمانية أشهر الأولى و 4،5 % للثلاثة أشهر الأخيرة من عام 1986 حسبما تشير احصائيات غرفة عمليات كردفان بأمانة الحكومة الاقليمية.

والجدول التالى (18) يوضح حصص الأقاليم المختلفة من الدقيق لعام 1984/83

الإقليم	نسبة السكان	نسبة الحصة من المجموع٪	الكمية طن/ سنة
الخرطوم	٨،٨	٤٥،٧	٣٨٣،٢٥٠
الشمالى	٥،٣	٦،١	٥١،١٥٦
الأوسط	١٩،٥	٢١،٦	١٨١،١٤٢
الشرقى	١٠،٧	٨،٨	٧٣،٧٩٩
كردفان	١٥،٠	٨،٨	٧٣،٧٩٩
دارفور	١٥،٠	٢،٨	٢٣،٤٨١
الجنوب	٢٥،٦	٦،٢	٥١،٩٩٤
السودان	١٠٠،٠	١٠٠،٠	٨٣٨٦٢١

المصدر: السياسة 1986/10/7

أما بالنسبة للمواد البترولية فالجدول (19) يوضح استهلاك البنزين لعامى 1974 و 1981 للقطر ككل، حيث ارتفع استهلاك العاصمة القومية خلال عشرة أعوام من 55% الى أكثر من 70% من استهلاك القطر ككل. أما إذا نظرنا الى التنفيذ الفعلى فقد يكشف وضعاً أسوأ من ذلك بكثير. وعلى سبيل المثال فقد تراوح الاستلام الفعلى للبنزين باقليم كردفان فى عام 1986 بين 37% الى 80% من الحصص الشهرية وفى الجازولين بين 17% الى 68%. أما فى الاقليم الأوسط- على قربه من الخرطوم- فقد كانت نسبة المستلم من احتياجات الاقليم من البنزين 66% ومن الجازولين 36% (1987/86) رغم أهمية الأخير للقطاع المروي الذى يتمركز في الاقليم الأوسط.

علي وجه العموم تستحوذ الخرطوم العاصمة على النسبة الأكبر من السلع و الخدمات المقدمة علما بأنها-بصرف النظر عن الهجرة اليها- تشكل نحو 9% من السكان وذلك كما يتضح من بعض الجدول أدناه المستخلص من الجداول السابقة:

جدول رقم (19) :إستهلاك السودان من البنزين 1974 ، 1981(طن متري)

الإقليم	١٩٧٤	١٩٨١
الخرطوم	٥٧،٦٦٩	١٤٧،٤٦
%	(٥٥,٥)	(٦٩,٥)
الأوسط	١٨،٦٧٣	١٦،٦٨١
%	(١٨)	(٧,٩)
الشمالي	٤،٧٤٧	٥،٧٠٢
%	(٤,٦)	(٢,٧)
الشرقي	١١،٧٣٨	×٣٨،٤٤٤
%	(١١,٣)	(١٨,١)
كردفان	٤،٣٨١	٢،١٣٨
%	(٤,٢)	(١,١)
دارفور	٢،٦٥٢	٩٣٠
%	(٢,٦)	(٠,٤)
الجنوب	٣،٩٨٧	١،٥٣٦
%	(٣,٨)	(٠,٧)
السودان	١٠٣،٨٤٧	٢١٢،٢٤٧

المصدر: المؤسسة العامة للبترول.

× إستهلاك الإقليم الشرقي والخرطوم يعكس تموين وسائل النقل المختلفة التي تستعمل البنزين من أقاليم أخرى ، رغم أن هذه الخاصية تنطبق أكثر على الجازولين حيث يستهلك كل من الأقاليم الشرقي والخرطوم أكبر الحصص.

جدول (20) نسبة حصة الخرطوم من السلع والخدمات في عام 84/1983

السلع/الخدمات	النسبة ٪
القطاع الصحي	
مجموع الاطباء	٦٤
الاخصائيين	٦٢
فني معامل	٨٧,٧
فني اشعة	٦٠,٣
فني بصريات	٧٠
السسترات	٨٠,٣
التعليم العالي	
كلية الطب جامعة الخرطوم (١٩٨٥/٨٦)	٤٤,١
كلية الهندسة جامعة الخرطوم(١٩٨٥/٨٦)	٥٤,٩
تسهيلات المصارف المتخصصة	
البنك الصناعي	٨٥,٢
البنك العقاري	٧٠,٧
السلع*	
البنزين (١٩٨١)	٦٩,٥
توزيع الدقيق	٤٥,٧

المصدر: الجداول اعلاه

×× يبلغ متوسط استهلاك الفرد من السكر في الخرطوم85.5 كجم والشمالي 40.2 كجم والمتوسط العام للسودان 21.5 لكن يجب ملاحظة ان سكر الخرطوم يشمل حصة المصانع المستهلكة للسكر والدقيق ولا يوجد تقدير دقيق لها.

3. خاتمة

أوضحت الدراسة أن هنالك تباينا كبيرا في مستوى ونسب الخدمات المقدمة للأقاليم المختلفة، وهنالك قصر نظر واضح في نظرة المسئولين لقضايا المظالم الناتجة عن سوء توزيع الاستثمار والخدمات وما يمكن أن تؤدي إليه في المستقبل إذا لم يتم تدارك الأمر. مواطنو الأقاليم النائية لا يتمتعون في أحيان كثيرة بربع ما يتمتع به المواطن في الخرطوم من عناية صحية وفرص تعليم ناهيك عن الكهرباء وتسهيلات البنوك المتخصصة والحصول علي السلع الأساسية. إن الخرطوم والتي لا يتجاوز عدد سكانها 9% من سكان السودان تحوز علي سبيل المثال علي حوالي 64% من الأطباء و68% من أطباء الأسنان و 88% من فنيي المعامل و80% من السسترات و70% من فنيي البصريات و60% من فنيي الاشعة. أي أن أقل من 10% من المواطنين يتمتعون في المتوسط بحوالي 75% من خدمات القوة العاملة في الحقل العلاجي، وقس علي ذلك. واتضح من الورقة أن أكثر الأقاليم معاناة وظلما هي الجنوب ودارفور والشرق.

كل الذي حاولت هذه الورقة أن تقدمه هو بعض الملاحظات الأولية وبعض الجداول لبعض المؤشرات التي أطلقنا عليها "مؤشرات الغبن التنموي". وكما هو واضح فالقصد هو فتح أو استمرار الحوار حول قضية لم تجد الإهتمام الكافي أو التناول الجاد على ما لها من أهمية. وحتى بالنسبة للكاتب، فالأمل أن يتناول هذا الموضوع بصورة أشمل وأكثر عمقاً متى ما توفرت المعلومات عن المؤشرات التي لم تتضمنها الورقة. إن المشكلة الحقيقية ليست في الفوارق بين الأقاليم المختلفة كما تشير إلى ذلك الجداول المختلفة أعلاه، وإنما في الأسباب التي أدت إلى ذلك، وكيفية تذويب تلك الفوارق. إن تناول الموضوع الأول (الأسباب) ليس فقط حساساً، وإنما قد ينكأ جراحاً برع السودانيون في مداواة أمثالها. وإعتقادي أن المدخل الصحيح هو اتساع صدور الجميع لشتى النظريات والتخريجات مهما اشتطت، أو بدت كذلك، لأننا - حقيقة - ربما احتجنا إلى نظرة عميقة إلى الداخل للبحث عن شماعات نعلق عليها إخفاقات ما بعد الاستقلال، وهذه أهمها على الأرجح.

المراجع

1. علي عبد القادر 1987 ، " متطلبات تمويل الإستثمار متوسط وطويل المدى في التنمية الزراعية". المائدة المستديرة لإستراتيجيات التنمية الزراعية متوسطة وطويلة المدي. الخرطوم 22–28مارس 1987(باللغة الإنجليزية).

2. علي التوم (1986) ، " نحو إستراتيجية طويلة المدي للتنمية الزراعية والسياسات المتعلقة بها". وزارة الزراعة ، الخرطوم. عبد الله صالح ومصطفى أبوبكر (1986) ، " الخدمات الصحية". مؤتمر دارفور التداولي – الخرطوم – فبراير 1986.

3. عبد الرحمن أبكر ابراهيم (1985)" عدم المساواة والتخلف في غرب السودان" رسالة دكتوراة ، جامعة سسكس ، المملكة المتحدة

4. هشام شرابي (1975) ، " مقدمات لدراسة المجتمع العربي" منشورات صلاح الدين – القدس 1975.

5. صديق أمبده (1985) ، " سياسة القبول للتعليم العالي ومعادلة الشهادات الأجنبية". مركز الدراسات والبحوث الإنمائية جامعة الخرطوم (كراسة رقم 62).

6. صديق أمبده (1987) ، " مقدمة حول معايير توزيع الإيرادات المركزية" سمنار مالية الحكم الإقليمي والمحلي ، دارفور – الفاشر 11/28 – 1987/12/1.

□□□

تحديث 2015

مؤشرات الغبن التنموي :
بعد أكثر من ربع قرن ، ما الجديد؟

كما يقال فقد تدفقت مياه كثيرة تحت الجسر منذ عام 1988 ، تاريخ كتابة هذه الدراسة وحتي الان 2015، فهل تحسن الحال؟ للأسف الإجابة ليست ب "نعم". إذ حدثت تغيرات كثيرة وتغيرت نُظم حكم و حُكّام في هذه الفترة ، لكن المحصلة النهائية، كأننا يا بدر لا رحنا ولاجينا ، كما سيتضح من جداول المؤشرات الرئيسية. وعليه فالموضوع ، موضوع المظالم والغبن، للأسف الشديد، يبقى حياً اليوم كما كان بالأمس وكما كان قبل أكثر من ربع قرن.

المغيرات السكانية

اللاحظة الرئيسية على جدول (1) الخاص بالزيادات السكانية بين 1986 و 2015 هي التحولات الكبيرة التي طرأت في الكثافة السكانية في بعض الأقاليم خلال الفترة. ويلاحظ ان أكبر الزيادات قد تحملتها ولاية الخرطوم حيث ارتفع عدد السكان من 1.8 مليون في عام 1986 إلى 4.74 مليون نسمة في عام 2000 أي من 8.8% إلى 15.3% من سكان السودان حينها وبنسبة زيادة بلغت 163%، ثم ارتفعت الي 6.27 مليون نسمة (اي بنسبة 17.9% من السكان في 2012) (وربما نحو 24% -انظر هامش جدول) بزيادة بلغت 32% في الفترة 2000-2012. وهنا يمكن أن تكون الأسباب واضحة وهي عوامل الجذب بتركيز الخدمات في الخرطوم وعوامل الطرد من الولايات الأخرى. إن أحد أسباب الهجرة المكثفة إليها، بالإضافة إلى تركيز الخدمات بها ، قد يكون ما أشار إليه الدكتور حسن أحمد طه- وزير الدولة بالمالية الأسبق من أن الخرطوم أصبحت تستحوذ على 70% من الموارد ومن التمويل المصرفي كنتيجة للإصلاحات المالية 97-2000 (الرأي العام 2003/7/3). وإذا تبقت المظالم هي هي ودواعي الهجرة متزايدة ، فلماذا لا تتم الهجرة إليها ما دامت الحكومة (أو الجهات

المخططة فيهـا) غير قادرة او غير راغبة في تقـديم خدمات تنموية أفضل وأكـثر في الأقاليم حتى تتوقف بعض دواعي الهجرة وحتى يزال بعض الغبن الناتج عن النمط المتواتر لتوزيع الموارد؟

أمـا الكاسب الثاني الأكبر فهو دارفور حيث ارتفع عدد سكانها من نحو 3 مليون نسمـة في عام 1986 إلى 5.79 مليون في عام 2000 بزيـادة 87%- لاحظ ازداد عدد السـكان ولم ينقص كما قد يتبادر إلـى الذهن - وارتفعت نسبة سكان دارفور من 15% إلى 18.6% من سكان السودان في عام 2000. ومع مراعاة الأوضاع الأمنية في دارفـور خـلال الخمسة عشرة سنـة المنتهيـة في 2000 (النهب المسلح والنزاعات القبلية) ومع ملاحظة ضعف مؤشرات الخدمات التنموية بها كما يتضح من الجداول المختلفة ، فإن ازدياد عدد سكانها بنسبـة 87% خلال أقل من عقدين مـن الزمان يحتاج إلى تفسير . وكذلـك الزيادة في الفترة التالية (43%) 2000-2012 التي أصبح فيها سـكان دارفور 23% مـن مجموع السكان. لقـد اتسمت هذه الفترة باتساع رقعة الحـرب الأهلية في دارفور وازدادت الهجرة منهـا إلى جهات أكثر أمنا. وعلما بأن الزيادة في السكان هي الناتج الصافي للهجرة الداخلة والزيادة الطبيعية في السكان ناقصاً الهجرة الخارجة، وبإفتراض أن الهجرة من دارفور إلى الأقاليم الأخرى ليسـت صفراً (وهـو إفتراض معقـول) فيبدو أن الهجـرة الداخلة كانت كبـيرة بشكل يدعو إلـى التساؤل. دارفـور منطقة حدودية وتحدهـا ثلاث دول فهـل حدث نزوح جماعي إليهـا (وليس تسللا عبر الحدود)؟ وهو افتراض يمكن اختباره بسهولة بالإطلاع على الإحصائيات السكانية للدول المجاورة . وفي تقديري فإن البحث في اسباب هذه الزيادة أمر يستحق الاهتمام للتبعات المختلفة لنتائجه.

امـا بالنسبة للولايات أو الأقاليم الاخري القديمة فإن الأرقام أيضا لاتبـدو مقنعة وربمـا يشير ذلـك الي ان نوعية البيانـات قد تكون متدنية. فعلـي سبيل المثال نقص عدد سـكان الإقليم الشمالي بصفة مطلقـة مـن 1.8 مليون نسمـة 1986 الي 1.48 مليـون في 2000 (سالـب 17.8%) ثم ارتفع الي 2.05 مليون نسمة في 2012 بزيادة

38.5% ، و النقصــان في الفترة الأولى له اسبابه التأريخية المعقولة التــي أدت الي مستويــات الهجـرة المرتفعة من أزمــان سحيقة من الاقليم، لكن الزيادة المرتفعة في الفترة التالية من الصعب ارجاعها كلها إلى تحسن الاحول بإنشــاء سد مروي والمشروعات المصاحبة له علي سبيل المثال.

وعلــي كل يلاحظ أنه قد حدث تحول نسبــي نوعي نحو الأفضل إذ رغم ازدياد نسبة سكان الخرطوم بما يقرب من الضعف من 8.8% الي نحــو 15.3% من السكان الفترة الأولى و بنسبة 32% في الفترة الثانية ، فقد ظلت تتمتع كما في السابق بالنصيب الأوفر من الخدمات عامة و الطبية خاصة (65%) لكن لعدد أكبر من السكان.

جدول رقم (1): الزيادة في السكان بالإقليم 1986-2012

الإقليم	١٩٨٦		٢٠٠٠			٢٠١٢		
	مليون نسمة	النسبة٪ من عدد السكان	مليون نسمة	النسبة٪ من عدد السكان	نسبة الزيادة بين ١٩٨٦-٢٠٠٠	مليون نسمة	النسبة٪ من عدد السكان	نسبة الزيادة بين ٢٠٠٠-٢٠١٢
الخرطوم	١,٨	٨,٨	٤,٧٤	١٥,٣	٪١٦٣	×٦,٢٧	١٧,٩	٪٣٢,٢
الأوسط	٤,١	١٩,٥	٦,٦٦	٢١,٤	٦٢,٤	٨,٦	٢٤,٢	٢٩,١
الشمالي	١,٨	٥,٣	١,٤٨	٤,٨	(١٧,٨)	٢,٠٥	٥,٨	٣٨,٥
الشرقي	٢,٢١	١٠,٧	٣,٦٦	١١,٨	٦٥,٦	٥,٠٦	١٤,٥	٣٨,٣
كردفان	٣,٠٩٢	١٥,٠٣	٣,٧٢	١٢,٠	٢٠,٣	٤,٨	١٣,٧	٢٩,٠
دارفور	٣,٠٩٦	١٥,٠٥	٥,٧٩	١٨,٦	٨٧,٠١	٨,٣	٢٣,٦	٤٣,٤
الجنوبي	٥,٢٨	٢٥,٧	٥,٠٤	١٦,٢	(٤,٥)			
السودان	٢٠,٥٦	١٠٠	٣١,٠٨	١٠٠	٥١,٢	٣٥,٠٦	١٠٠	

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء

×ان تقديــر عدد سكان الخرطوم لايبدو معقولا (في نتائج الاحصاء السكاني (2008) إذ ترجح تقديرات مختلفة أن العدد ربما يكون أقرب إلى الرقم 8.5 مليون نسمة في 2012 نسبة لوتائر الهجرة العالية الي العاصمة في السنوات الاخيرة ، سنوات الحرب الاهلية في أكثر من منطقة من السودان.

نسبة للتغيرات التي حدثت في النظام التعليمي في أول التسعينات باختفاء مرحلة التعليم الأوسط وزيادة سني تعليم الأساس فإن المؤشرات الخاصة بالتعليم لعام 2012 تختلف نوعاً ما عن مؤشرات 1986 أو على وجه الدقة لا تتطابق معها، لكن ذلك ليس ذو أثر كبير على الاتجاه العام للمؤشرات ولا على المقارنة بشكل عام.

تحسنت نسب الاستيعاب بالتعليم الأساسي في عام 2012–2013 عنها في عام 1986 إذ بلغت بين 80–86% كحد أعلي في ولايات الشمالية ،نهر النيل، الخرطوم والجزيرة ، وحد أدني 37% في شرق دارفور ، علما بأنها كانت في عام 2000 في كل من الخرطوم والإقليم الشمالي نحو87% وهو ضعف نسبة الاستيعاب حينها في كل من الإقليم الشرقي وكردفان ونحو مرة ونصف الإقليم الأوسط ونحو مرتين ونصف نسبة الاستيعاب في دارفور. وأسباب هذه الفوارق لا تعود كلها للحكومة إذ ينتعش القطاع الخاص في مجال التعليم في الخرطوم على وجه الخصوص. فعلي سبيل المثال تبلغ نسبة عدد المدارس الخاصة في ولاية الخرطوم نحو 40% من مجموع مدارس تعليم الأساس في الولاية تليها جنوب دارفور بنسبة 10.8% من مجموع مدارس جنوب دارفور. وبرغم التحسن الملحوظ إلا أن السودان وكما هو واضح لم يتمكن من تحقيق اهداف الالفية بتحقيق نسبة استيعاب 100% لمن هم في سن التعليم بحلول 2015 أو في تساوي نسب الاستيعاب بين الأولاد والبنات. و المحصلة النهائية هي أن فرص التقدم لمرحلة أعلى في التعليم تتضاءل بشكل كبير للأطفال في سن التعليم في الولايات الأقل حظوة.

إذا انتقلنا إلى نسب الاستيعاب بالتعليم الثانوي –2012 (جدول2) نجدها قد ارتفعت في ولايات المقدمة ، الخرطوم–الشمالية/ نهر النيل، من 35% في عام 2000 الي 50–52% والجزيرة 59% كحد أعلى و12–16% كحد أدنى في شرق دارفور والنيل الأزرق. أي أن الاستيعاب في بعض الولايات مازال نحو3–

5 أضعاف أدني الولايات مما يعني استمرارية الفوارق لأجيال قادمة. أما بالنسبة للطلاب المرشحين للقبول بالجامعات والمعاهد العليا 2015/2014 في كليات الرغبة الأولي في الجامعة الأم (الخرطوم) (جدول3) فنجد فوارق كبيرة (انظر محمد الامين التوم (2015). فعلي سبيل المثال يبلغ عدد طلاب ولاية الخرطوم في كلية الطب حوالي عشرة أضعاف ولايات كردفان، دارفور، الشرق والنيل الازرق مجتمعة، و في الهندسة حوالي تسعة أضعاف والصيدلة نحو سبعة اضعاف. وقد يقول قائل إن الخرطوم نزح إليها أغلب أهل السودان، لكن رغم ازدياد معدلات الهجرة إليها إلا أنها مازالت تمثل نحو 17.5% من سكان السودان وبحد اقصي 24% (اي 8.5% مليون نسمة) إذا افترضنا أن عدد سكانها أكثر من تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء. وعلى الأرجح فإن الأسباب تعود إلى نوعية المدارس وتوفر المعلمين وغيرها في الأقاليم المختلفة، وذلك بالأضافة إلى نسب الاستيعاب المتدنية في المرحلة الثانوية في الولايات الاقل حظوة. من ناحية اخري نجد ان نسبة تركيز القبول لكليات الرغبة الأولى ذات المستقبل الافضل تتراوح -في المثال السابق- بين 72-80% لولايات الخرطوم/ الشمالية/نهر النيل، وترتفع إلى بين 88%-86% إذا اضفنا ولاية الجزيرة، مما يكرس للفوارق في التعليم وما يتبع ذلك في مستوي المعيشة (الفقر).

وهنالك مؤشرات أخرى خطيرة أبرزها تقرير منظمة اليونسيف الاخير في السودان (2014) وهي حول الأطفال خارج المدارس ممن هم في سن مدراس الأساس (5-13) والذين يبلغ عددهم أكثر من ثلاثة مليون طفل أي حوالي 40% ممن المجموع الكلي للأطفال في تلك السن. ويخلص التقرير إلى أن معظم هؤلاء الأطفال من الريف وهنالك مفارقات بالولايات وبمستوي الدخل(أكثرهم من الفقراء). و نجد أن أقل الولايات تلاميذا خارج المدرسة هي ولايات الشمالية، نهرالنيل، الخرطوم والجزيرة (بين 8-18%)، وأعلاها ولايات النيل الازرق، كسلا، غرب وجنوب دارفور (42-46%) جدول(4).

أمـا أكـثر الفئات تضـررا فهم الرحـل والذين يبلـغ تعدادهم نحو 2.7 مليـون نسمة وفقا للتعداد السـكاني للعام 2008 (حوالي 8.7% مـن السكان) وربما فاق عددهم الثلاثـة ملايين ونصف في 2012 (اي نحـو 10%). ويبلـغ عدد الرحـل في ولاية جنـوب دارفور لوحدهـا نحـو 36% مـن كل الرحل في السـودان ونحو 24% من سـكان الولاية، تليها شمال دارفور، البحر الأحمر شمال كردفان وغـرب دارفور. يلاحظ التقرير أن أبناء الرحل هم الأكثر معاناة وتبلـغ نسبة من هم خارج المدرسة في بعض الولايات ما يقارب ال 100%. وكمـا يوضح جدول (4) نفسه فتتراوح نسبة أبناء الرحل خارج المدرسة بين 73% لمن هم في سن 11 سنة الي 78% للأطفال ممن هم في سن 6 سنوات. أما البنات فالغالبية العظمي منهن خارج المدرسة. وهو مؤشر سـوف يؤثر سلبا علي الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المستقبل، علما بوجود السلاح وازدياد معدلات الفقر في الولايات ذات الكثافة السكانية العالية من الرحل.

مصدر جدول رقم (1) الزيادة في السكان بالإقليم 1986–2012

المصدر: الاحصاء التربوي 2012–2013

× إن تقدير عدد سكان الخرطوم لايبدو منطقيا إذ ترجح تقديرات مختلفة أن العدد ربما يكون أقرب إلـى نحو 8.5 مليون (في عام 2012) نسمة نسبة لوتائر الهجرة العالية إلى العاصمة في السنوات الاخيرة، سنوات الحرب الأهلية في أكثر من منطقة.

×× مـن الواضح أن هنالك بعض الأخطاء في الأرقام ومن بين الأوضح عدد معلمي الثانوي في شمـال دارفور. ففـي الوقت الذي يبلغ فيه عدد المدارس في ولاية الخرطوم 783 مدرسة ثانويـة ويبلغ عدد معلميها 8496 يبلغ عدد معلمـي الثانوي في شمال دارفور 7743 لعدد202 مدرسـة وهي أقل من ربـع عدد مدارس الخرطوم. وكذا الحـال بالنسبة لعدد معلمي جنوب دارفور (2302) لمدارس يبلغ عددها ضعف عدد مدارس شمال دارفور.

×××عـدد سكان الولايات الجديدة شرق دارفور ووسـط دارفور مشمول في سكان جنوب دارفور وغرب دارفور علي التوالي، وعدد سكان غرب كردفان مشمول في سكان جنوب كردفان .

جدول رقم (1): الزيادة في السكان بالإقليم 1986–2012

الولاية	عدد السكان	تعليم الاساس				التعليم الثانوي			
		مجموع المدارس	مجموع التلاميذ	نسبة المعلمين غير المدربين	عدد التلاميذ لكل معلم	مجموع المدارس	مجموع التلاميذ	أعداد المعلمين	عدد التلاميذ لكل معلم
كل السودان	٣٥،٠٥٥،٠٣٨	١٧،٧٣٧	٥،٢٧٣،٦٦١	٣٤,٦٪	٣٢	٣،٥٥٣	٨٨٦،٢٢٣	٥٠،٦٣٢	١٨
الشمالية	٧٨٨□٧٥٠	٤٩٦	١١٤،٦٠٩	٣٩,٤٪	١٦	١١٥	٢٤،٦٣٨	١،٩٦١	١٣
نهر النيل	١،٢٦٩،٠١٠	٨٨٤	٢٠٧،٠٤٧	٣٧,٦٪	٢٠	١٨٠	٤٠،٤١٧	٢،٦٦٤	١٥
البحر الأحمر	١،٣٤٦,١٣٣	٥٩٦	١٣٨،٢١٧	٣٥,٠٪	٣٦	١٠٤	٢٢،٨٠٢	٦١٤	٣٧
كسلا	٢،٠٦١،٢٦٦	٧٥٤	٢١٠،٠٠٩	٣٧,٠٪	٢٩	١١٩	٢٤،١٠٦	٢،٦٣٨	٩
القضارف	١،٦٥٤،٦٢١	٧٧٩	٢٦٥،٠٢٥	٤٨,٩٪	٣٧	١٢٤	٢٩،٩٠٨	١،٥٤٦	١٩
الخرطوم	x٦،٢٦٧،٩٣٠	٢،٩٢٥	٩٤٥،٤٦٤	٢٤,٧٪	٢٧	٧٨٣□	١٩١،٧٥٥	٨،٢٨٥،	٢٣
الجزيرة	٤،١٣٣،٠٤٨	٢،١٧٣	٧٣٤،٣١٠	٢١,٥٪	٣٠	٣٨٦	١٦٢،١٠٧	٩،٩٣٦	١٦
النيل الأزرق	٩٣٥،٩٨٣	٣٢٠	١١٨،١٩٧	٦٣,٨٪	٢٣	٤٧	١١،٤٧٧	١،٣٠٢	٩
سنار	١،٥١٧،٧٠٥	٧٦٨	٢٤١،٥٢٢	٢٩,٢٪	٣٢	١٧٩	٣٢،٤٧٧	٢،٤٤٥	١٣
النيل الأبيض	٢،٠١٢،١٨٨	١،٠٠٥	٣٣٩،٢٤٦	٢٩,٥٪	٤٣	٢٥١	٧٩،٩٤٣	٣،١٨٤	٢٥
شمال كردفان	٣،٠٤٦،٣٢٦	١،٤٩٨	٣٥٤،٦٤٧	٤٤,٨٪	٢٤	١٦٤	٣٩،٥٠٢	٢،٨١٣	١٤
جنوب كردفان	١،٧٥٦،٢٨٢	٩٣٣	٢١٧،٦٥٥	٣٢,٢٪	٣٩	١٤٥	٣٢،٠١٣	٧٣٠	٤٤
غرب كردفانxxx		١،٠٤٣	٢١٦،٣٠٥	٣٩,٧٪	٦٢	١٣٢	٢٣،٧٢٨	٦٧١	٣٥
شمال دارفور	٢،٢٠٨،٤٩٩	١،٠١٢	٣٨١،٩٩٤	٢٤,٣٪	٥٢	٢٠٢	٥٣،٢٦٥	xx٧،٧٤٣	٧
جنوب دارفور	٤،٥٧٤،٧٤٨	١،٣٠٤	٤٣٢،٧٣٧	٥٣,٥٪	٥٤	٤٢٩	٧١،٠٦١	٢،٣٠٢	٣١
شرق دارفورxxx		٥٧٩	١١٤،٣٥٣	٦٧,٧٪	٣٩	٦٩	١١،٧٨٨□	٣٨١	٣١
غرب دارفور	١،٤٨٢،٨٤٩	٣٢٢	١٢٩،٩٩٦	٦٢,٥٪	٣٤	٦٨	١٨،٥٠١	١،٠٦٤	١٧
وسط دارفورxxx		٣٤٦	١١٢،٣٢٨	٢٨,٢	٤٣	٥٦	١٦،٧٣٥	٣٥٣	٤٧

جدول (2) معدل القبول الظاهري بالولايات بمرحلتي الاساس والثانوي 2012

	معدل القبول الظاهري تعليم الاساس			معدل القبول الظاهري التعليم الثانوي		
الولاية	بنين %	بنات %	المجموع %	بنين %	بنات %	المجموع %
كل السودان	٧٤,٠	٦٧,٧	٧٠,٩	٣٦,٦	٣٨,١	٣٧,٣
الشمالية	٧٩,٤	٨٠,٧	٨٠,٠	٤٣,٥	٥٨,٥	٥٠,٧
نهر النيل	٨٦,٨	٨٢,٥	٨٤,٧	٤٩,٥	٥٤,٣	٥١,٨
البحر الأحمر	٥٢,٤	٥٤,٨	٥٣,٥	٢٣,٧	٣١,١	٢٦,٨
كسلا	٥٢,١	٤٨,٨	٥٠,٦	١٥,٩	١٩,٤	١٧,٤
القضارف	٧١,٣	٦١,٩	٦٦,٧	٣٠,٤	٢٦,٠	٢٨,١
الخرطوم	٧٥,٣	٨٢,٠	٧٨,٥	٤٤,٣	٥٥,٦	٤٩,٦
الجزيرة	٩١,٩	٨١,٠	٨٦,٤	٥٩,٢	٥٩,٧	٥٩,٤
النيل الأزرق	٥٨,٥	٥٢,٢	٥٥,٤	١٨,٧	١٤,٧	١٦,٨
سنار	٧٨,٢	٦٩,٦	٧٣,٨	٣١,٤	٣٠,٥	٣١,٠
النيل الأبيض	٨٣,٣	٧٤,٨	٧٩,٠	٥٨,٠	٥٨,١	٥٨,٠
شمال كردفان	٨١,٩	٦٨,٨	٧٥,١	٢٨,٠	٢٤,٣	٢٦,١
جنوب كردفان	٨٦,٢	٦٧,٥	٧٦,٧	٤١,١	٢٩,٤	٣٥,٢
غرب كردفان	٧٧,٧	٥٥,١	٦٦,٢	٢٥,٨	١٩,٥	٢٢,٦
شمال دارفور	٧٩,٧	٧٧,٠	٧٨,٤	٣٥,٤	٣٢,٦	٣٤,١
جنوب دارفور	٦٤,٨	٥٢,٦	٥٩,٠	٢٧,١	٣٣,٦	٣٠,٢
شرق دارفور	٣٨,٨	٣٤,٦	٣٦,٩	١٤,٠	٩,٣	١١,٨
غرب دارفور	٧٧,٣	٥٥,٣	٦٦,١	٣٢,٤	٢٦,٤	٢٩,٣
وسط دارفور	٨٦,٤	٦٩,٧	٧٧,٩	٤٨,١	٢٤,٧	٣٦,٢

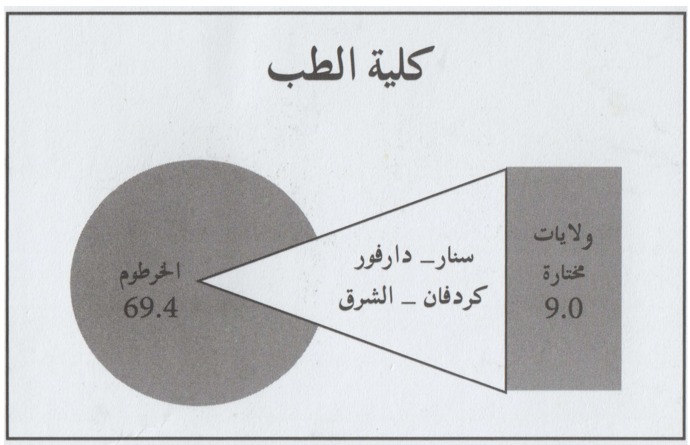
المصدر: وزارة التربية والتعليم -الإحصاء التربوي 2012-2013

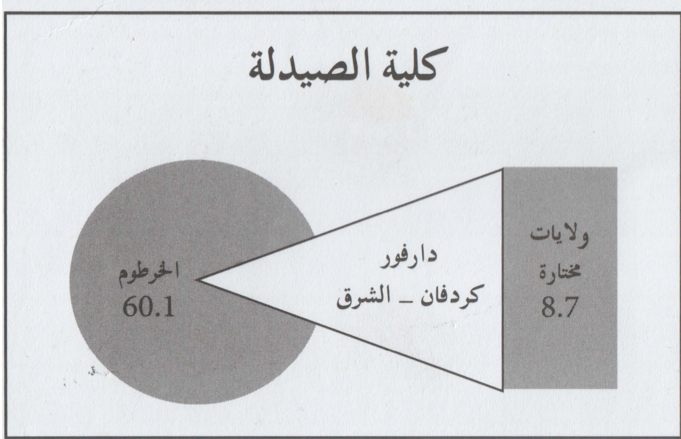
جدول (3) توزيع الطلاب المقبولين بالسنة الأولى بكليات الطب والصيدلة والهندسة جامعة الخرطوم 2014–2015

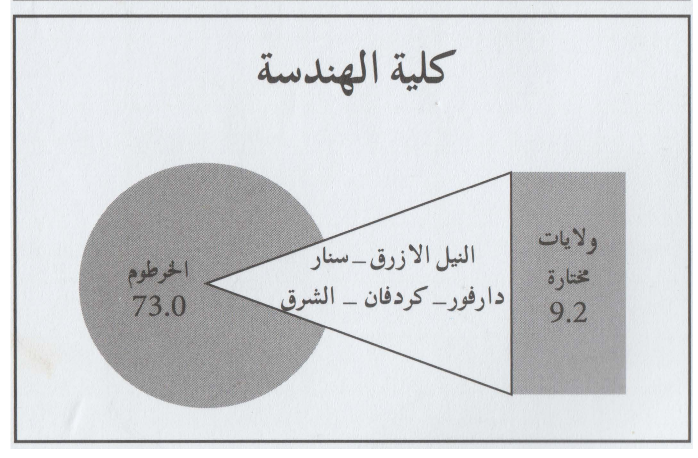
الولاية	عدد الطلاب ونسبتهم للمجموع					
	كلية الطب		كلية الصيدلة		كلية الهندسة	
	عدد الطلاب	النسبة%	عدد الطلاب	النسبة%	عدد الطلاب	النسبة%
الخرطوم	٢١٥	٦٩,٤	٨٣	٦٠,١	٣٨٣	٧٣,٠
الجزيرة	٣٤	١١,٠	٢٠	١٤,٥	٤٥	٨,٦
الشمالية/ نهر النيل	٢٠	٦,٥	١٦	١١,٦	٣٦	٦,٩
النيل الأبيض	١٢	٣,٩	٧	٥,١	١٠	١,٩
الشرق	١٧	٥,٥	٦	٤,٣	١٥	٢,٩
كردفان	٦	١,٩	٣	٢,٢	١٢	٢,٣
دارفور	٢	٠,٦	٣	٢,٢	١٤	٢,٧
سنار	٣	١,٠	----	----	٦	١,١
النيل الأزرق	---	---	----	----	١	٠,٢
المجموع	٣١٠	٩٩,٨٪	١٣٨	٪١٠٠	٥٢٥	٩٩,٦٪

المصدر: محمد الامين التوم (2015) «واقع ومستقبل التعليم العالي في السودان»–مسودة

الطلاب المقبولين بجامعة الخرطوم 2014-2015







جدول (4) نسبة الأطفال خارج المدرسة ممن هم في عمر مرحلة الأساس بالولاية وحسب النوع (والرحل) 2012

	نسبة الأطفال في عمر مرحلة الأساس لخارج المدرسة بالولاية وحسب النوع والدخل			نسبة ابناء الرحل خارج المدرسة*٪
الولاية	بنين ٪	بنات ٪	المجموع ٪	
الشمالية	٧,٩	٧,٩	٧,٩	
نهر النيل	١٥,٦	١٥,٨	١٥,٧	
البحر الأحمر	٣٣,٨	٢٤,٣	٢٩,٤	٨٢,٨
كسلا	٣٨,٨	٥٢,٦	٤٥,١	٨٣,٣
القضارف	٣٥,٩	٣٩,٢	٣٧,٥	
الخرطوم	٨,٧	١١,٢	٩,٩	
الجزيرة	١٧,١	١٩,٧	١٨,٤	
النيل الأزرق	٤٦,٣	٤٧,٢	٤٦,٨	
سنار	٣٠,٨	٣٨,٧	٣٤,٨	
النيل الأبيض	٢٤,٩	٢٢,٦	٢٣,٨	
شمال كردفان	٣٢,٦	٣٣,٧	٣٣,٢	٧٧,٩
جنوب كردفان	٣٣,٢	٤٠,٧	٣٧,١	٧٢,٢
شمال دارفور	٢٥,٦	٣٠,٦	٢٨,١	٦١,٠
جنوب دارفور	٣٧,٩	٤٥,٢	٤١,٧	٧٤,٨
غرب دارفور	٣٩,٢	٥٢,٨	٤٥,٧	٨٠,٠*

المصدر: تقرير اليونيسيف 2014

×الولايـات المذكورة يبلغ عدد الرحل فيها 94.6% من الرحل في السودان، منهم 35.7% في جنوب دارفور لوحدها وشمال دارفور وشمال كردفان معا 28% من المجموع، ويبلغ العدد الكلي لأطفال الرحل خارج المدرسة 414250

الصحة

كمـا توضح الجداول (5–6) فإن المؤشــرات الصحية على مستوى السودان مازالت متدنية ، لكن نمط التوزيع يتبع ما تمت ملاحظته في جــداول التعليــم. وكما سبــق القول فإن الخرطــوم تتركز فيها الخدمات الصحية كما في السابق وبالتالي سوف تبقى جاذبة للهجرة مــن الأقاليم . فبينما انخفضت نسبة تمركز الاخصائيين بها من نحو 63% في عام 2000 الي 54% في عام 2012 إلا أنها مازالت تحوز علي ثلثي عدد الاطباء عموما و الفنيين بالحقل الطبي، وتتقاسم بقية الأقاليــم الثلث أو الربع المتبقــي بدرجات متفاوتــة. وإذا ما أضفنا خدمات المستشفيــات الخاصة التي توسعت بشكل لافت في السنوات الأخيرة فنجــد أن الفوارق في ازدياد ليس فقــط من الناحية الكمية وإنما أيضا من ناحية نوعية الخدمات.

لقــد نقــل الحكم الاتحــادي مسئوليــات التعليم والصحــة للولايات ولــذا فإن اختــلاف المؤشرات قــد يُفسـَر على أنه نــاتج عن عجز بعضــ الولايات وإخفاقهــا وليس عجز الحكومــة المركزية . وهو مــا يستوجب السؤال عما إذا كانت الحكومــة المركزية تنصلت من مسئولياتهــا عن الخدمــات الصحيــة والتعليمية للمواطــن بتحويل المسئولية عنها الي حكومــات الولايات دون توفير الموارد اللازمة لذلك. ووفقا للتقرير الإحصائي لعام 2012 فإن الإنفاق العام على الصحة قليل ويبلغ في المتوسط 110 دولار في السنة، يتحمل المواطن منهــا 64% المانحــون 4% (اي ان كل صــرف الحكومة المركزية والولايات والزكاة والوزارات (الدفاع ، الشرطة الخ) هو فقط في حــدود 32% جلّــه (84%) يذهب إلى الإنفاق علــي الرعاية الطبية العلاجية. هذا وقد بلغ نصيــب الفرد من المنصرف الاتحادي علي الصحة نحو اثنين دولار (2.1 $) فقط في عام 2004.

وعلمــا بأثر التعليم والصحة علي معــدلات الفقر فقد ساهم الإهمال الحكومــي لقطــاع الخدمات و عــدم إعطــاء الأولويــة للقطاعات الأخرى التي يعتمد عليها ســكان الريف في السودان مثل الزراعة المطريــة والثروة الحيوانيــة في زيادة معدلات الفقــر في الولايات

النائيـة كما يتضح من جـدول(7) . ففي الوقت الذي يبلغ فيه معدل الفقـر في المتوسـط 46% في السودان نجد أن نسبـة الذين يعيشون تحـت خط الفقر في الريف تبلـغ 58% مقابل 27% للحضر . وعلي مستـوي الولايات فقد بلغت أدني المعدلات 26% في الخرطوم تليها نهـر النيل 32% وأعلاها (في نسبة الفقـر) في شمال دارفور 69% تليها جنوب دارفور 61%. و من ناحية انتشار الفقر فإن معدلات الفقـر مرتفعة في مناطق الزراعة التقليدية الرئيسية أكثر من غيرها علما بأن فقراء الريف يعتمـدون علي الزراعة و يشكلون (75%) من إجمالي القوة العاملـة في السودان . كما أنه ووفقا لاستراتيجية الفقر2012 فإن أسوأ حالات انتشار الفقر توجد في المناطق الرئيسية للإنتاج الزراعي المطـري التقليدي . ويبدو إهمال القطاع المطري جليـا إذا علمنا أنه من جملة تمويل القطـاع الزراعي على تواضعه (نحـو 5% من الميزانية السنوية للدولـة) فقد حصل القطاع المروي على (87%) مـن التمويل و القطاع المطـري التقليدي على (4%) فقط منه .

جدول (5) نصيب كل ولاية من الاطباء ومعدل الطبيب لكل 100000 من السكان 2012

الولايات	عدد السكان	النسبة٪	الأخصائيين	النسبة٪	مجموع الأطباء	النسبة٪	معدل الطبيب لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان		
							الأخصائيين	أطباء الأسنان	الأطباء
إدارة تدريب أطباء الامتياز					٣١١٣				
الأطباء النواب برئاسة الوزارة					٢٥٥٨				
الشمالية	٧٨٨،٧٥٠	٢,٢	٤٧	٢,٢	١٨٥	١,٥	٦,٠	٦,٠	٢٣,٥
نهر النيل	١،٢٦٩،٠١٠	٣,٦	٦٢	٢,٩	٣٤٧	٢,٨	٤,٩	١,٢	٢٧,٣
البحر الأحمر	١،٣٤٦,١٣٣	٣,٩	٣٨	١,٨	٨٩	٠,٧	٢,٨	٠,٤	٦,٦
القضارف	١،٦٥٤،٦٢١	٤,٧	٥٤	٢,٥	٢١٢	١,٧	٣,٣	١,٠	١٢,٨
كسلا	٢،٠٦١،٢٦٦	٥,٩	٦١	٢,٨	٢٢١	١,٨	٣,٠	٠,٣	١٠,٧
الخرطوم	٦،٢٦٧،٩٣٠	١٧,٩	١١٦٠	٥٣,٧	٣٢٩٣	٢٦,٧ (٧٢,٦٪)×	١٨,٥	٣,٠	٥٢,٥
الجزيرة	٤،١٣٣،٠٤٨	١١,٨	٤٥١	٢٠,٩	١٠٦٢	٨,٦	١٠,٩	١,١	٢٥,٧
سنار	١،٥١٧،٧٠٥	٤,٣	٥٤	٢,٥	٢٢١	١,٨	٣,٦	٠,٦	١٤,٦
النيل الأبيض	٢،٠١٢،١٨٨	٥,٧	٦٨	٣,١	٢٧٤	٢,٢	٣,٤	٠,٧	١٣,٦
النيل الأزرق	٩٣٥،٩٨٣	٢,٧	١٢	٠,٦	٩٧	٠,٨	١,٣	٠,٣	١٠,٤
شمال كردفان	٣،٠٤٦،٣٢٦	٨,٧	٧٢	٣,٣	٢٩٩	٢,٤	٢,٤	٠,٣	٩,٨
جنوب كردفان	١،٧٥٦،٢٨٢	٥,٠	١٠	٠,٥	٥٢	٠,٤	٠,٦	٠,٢	٣,٠
شمال دارفور	٢،٢٠٨،٤٩٩	٦,٣	٣٠	١,٤	١٨٠	١,٥	١,٤	٠,٣	٨,٢
غرب دارفور	١،٤٨٢،٨٤٩	٤,٢	١٦	٠,٧	٤٥	٠,٤	١,١	٠,١	٣,٠
جنوب دارفور	٤،٥٧٤،٧٤٨	١٣,١	٢٥	١,٢	١٠٥	٠,٨	٠,٥	٠,١	٢,٣
السودان	٣٥،٠٥٥،٥٣٨	١٠٠	٢١٦٠	١٠٠,٠	×١٢٣٥٣	١٠٠,٠	٦,٢	١,٠	٣٥,٢

المصدر: وزارة الصحة–التقرير الإحصائي السنوي 2012

ملحوظة: معدل الطبيب (يشمل الأطباء من الأخصائيين + نواب + عمومي + امتياز)

ملحوظة: ولاية الخرطوم وولاية غرب دارفور الأرقام لعام 2011

×عدد أطباء الامتياز بالتدريب والأطباء النواب 5671 ولم تتم إضافتهم للخرطوم (أو أي ولاية اخري) عند حساب معدل الطبيب لكل مائة ألف وعندما يضاف العدد يصبح عدد الاطباء بالخرطوم 8964 بدلا من 3293 وتصبح نسبة الأطباء في الخرطوم 72.6% ونسبة الطبيب لكل مائة ألف تصبح 143 بدلا من 52.5 او أقل قليلا بقدر توزيع الأطباء الجدد علي الولايات.

جدول (6) معدل المستشفى والسرير لكل 100000 من السكان 2012

الولايات	السكان	المستشفيات	الأسرة	معدل المستشفى لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	معدل السرير لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان
الشمالية	٧٨٨،٧٥٠	٣٠	١٧٩١	٣,٨	٢٢٧,١
نهر النيل	١،٢٦٩،٠١٠	٣٢	١٩٧٧	٢,٥	١٥٥,٨
البحر الأحمر	١،٣٤٦،١٣٣	٢٣	١٣٨٤	١,٧	١٠٢,٨
القضارف	١،٦٥٤،٦٢١	٣١	١٦,٤	١,٩	٩٦,٩
كسلا	٢،٠٦١،٢٦٦	١٦	١٢٤٢	٠,٨	٦٠,٣
الخرطوم	٦،٢٦٧،٩٣٠	٤٨	٦٥٢٩	٠,٨	١٠٤,٢
الجزيرة	٤،١٣٣،٠٤٨	٧٧	٤١٥٤	١,٩	١٠٠,٥
سنار	١،٥١٧،٩٠٥	٢٥	١٤٣٣	١,٦	٩٤,٤
النيل الأبيض	٢،٠١٢،١٨٨	٣٢	١٥٥٢	١,٦	٧٧,١
النيل الأزرق	٩٣٥،٩٨٣	١٨	٩٧٨	١,٩	١٠٤,٥
شمال كردفان	٣،٠٤٦،٣٢٦	٣٣	٢٢٥١	١,١	٧٣,٩
جنوب كردفان	١،٧٥٦،٢٨٢	١٧	١٠٦٢	١,٠	٦٠,٥
شمال دارفور	٢،٢٠٨،٤٩٩	٢١	١١٨٥	١,٠	٥٣,٧
غرب دارفور	١،٤٨٢،٤٨٩	٦	٧٦٦	٠,٤	٥١,٧
جنوب دارفور	٤،٥٧٤،٧٤٨	١٦	١٠٠١	٠,٣	٢١,٩
السودان	٣٥،٠٥٥،٥٣٨	٤٢٥	٢٨٩٠٩	١,٢	٨٢,٥

المصدر: وزارة الصحة–التقرير الإحصائي السنوي 2012

ملحوظة: ولاية الخرطوم وولاية غرب دارفور 2011

جدول (7): معدلات الفقر في السودان (2012)

الولاية	انتشار الفقر ٪	شدة الفقر ٪
الفقر في الولايات		
شمال دارفور	٦٩,٤	١٤,٢
جنوب دارفور	٦١,٢	١٢,٧
جنوب كردفان	٦٠,٠	٩,٤
شمال كردفان	٥٧,٩	١٣,١
البحر الأحمر	٥٧,٧	١٣,٧
النيل الأزرق	٥٦,٥	٩,٩
غرب دارفور	٥٥,٦	٨,٩
النيل الأبيض	٥٥,٥	٧,٨
القضارف	٥٠,١	٦,٧
سنار	٤٤,١	٦,٤
الجزيرة	٣٧,٨	٤,١
كسلا	٣٦,٣	٨,٠
الشمالية	٣٦,٢	٤,٢
نهر النيل	٣٢,٣	٣,٥
الخرطوم	٢٦,٠	٢,٤
الفقر في الريف و الحضر		
الريف	٥٧,٦	١٠,٦
الحضر	٢٦,٥	٢,٧
كل السودان	٤٦,٥	٧,٨

المصدر: (إستراتيجية تخفيف الفقر في السودان، 2012)

(٧)
قضية التنمية والخدمات
في دارفور

قضية التنمية والخدمات في دارفور[8]

1. مقدمـة

قبل نحو عامين رفع بعض أبناء دارفور السلاح فى وجه الحكومة المركزية وبالتزامن- على وجه التقريب- تشكّلت حركتان مسلحتان رفعتا شعارات رد المظالم والاقتسام العادل للسلطة والثروة وذلك بافتراض أن هنالك مظالم موثقة فى التوزيع غير العادل للخدمات ولمشروعـات التنمية خلال العقود التي أعقبت الاستقلال وأن إقليم دارفور كان من أكثر الأقاليم تضررا جًّراء ذلك التوزيع.

فـى جـو الحـرب الدائـرة الآن (نوفمـبر 2004) وإرهاصـات السـلام المتوقعة يصبح الحديث عن التوزيـع غير العادل للخدمات ومشروعـات التنمية- ربمـا فى نظر البعض- غـير ذي بال لأن الموضوع حسم برفع السلاح وقناعة الذين قاموا برفعه ومؤيديهم. القطـار الآن ترك خلفه- فـى رأى البعض- الجـدل، والجداول التـى توضـح أن دارفور لم تحـظ إلا بالقليل من تلـك الخدمات، وترك ورش العمـل والسمنارات، وشارف الدخول فى محطات الكيفية التى توزع بها السلطة والثروة من الآن فصاعدا. هنا تكمن الصعوبـة فى تناول الموضوع. لكن لا ضير من وضع النبيذ القديم في جـرار جديدة (كمـا يقال) إذ سبق وتمت الإشـارة إلى الفوارق فـى مؤشـرات الخدمـات للأقاليم المختلفـة1 (أمبـده 1988) وإلى أهميـة إذابتهـا بالتخطيط الواعـي والمقصود إذا أردنـا لهذا الوطن أن يبقـي موحداً، علماً بأن دارفـور ليست دائماً هي الأسوأ فى كل

8 - قدمت فى ورشة عمل دارفور ٢٨-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤ بقاعة الصداقة والمنظمة بواسطة مجلس التعايش الديني السوداني ومؤسسة الزبير الخيرية

المؤشرات. بالإضافة إلى ذلك سنشير إلى القروض والمنح المقدمة للسودان منذ الاستقلال وإلى مؤشرات الاستئثار بالسلطة وربما علاقتها بتكريس الفوارق فى مؤشرات الغبن التنموي وسوء الحال العام فى تناول وإدارة القضايا المصيرية.

للأسف الشديد فإن الغالبية العظمى من المواطنين تري فى الحكومات التى تعاقبت - منذ الاستقلال-على دست الحكم فى السودان وفى الأفندية والعسكر الذين تشكّلت منهم تلك الحكومات، عجزاً مجسداً ليس فقط فى تحقيق آمالهم فى عيش أفضل وإنما فى التفريط فى المحافظة على ما ورثته تلك الحكومات من الاستعمار، وتدني الخدمات عما كان عليه الحال مما أدى الى الهجرة إلى العاصمة والمدن الرئيسية الأخري وإفقار الريف عموماً مما شّكل أرضية خصبة لكل أنواع الانفلات والتعبير عن الغبن بأساليب مختلفة بما فيها العنف المسلح. فأين التنمية وأين الخدمات؟

2. قضايا التنمية والخدمات

بعيدا عن دوامات التعريفات الأكاديمية للتنمية فإن ما يهم الفرد هو إشباع حاجاته المادية فى المأكل والمشرب والمأوى والخدمية في الصحة والتعليم والعمل والمواصلات، بالإضافة إلى حاجياته الأرقى فى الحريات الأساسية وفى الثقافة وتبادل المعلومات والتواصل مع العالم الخارجي والبيئة النظيفة الخ.... وربما أهمها جميعاً الأمن، أمن نفسه وأهله وماله والعيش بسلام مع جيرانه ومجتمعه الأوسع.

إن دور الحكومة والقائمين على أمرها فى كل ما سبق دور أساسي خاصة فى الدول النامية ولذلك فإن التخلف وعدم التنمية معّلقان على شماعة الحكومة وإخفاقاتها فى تلبية احتياجات مواطنيها. يري المواطن أن هنالك عقداً بينه وبين السلطة الحاكمة، هو يوفر لها الالتزام الذي تطلبه فى شكل ضرائب ورسوم وغيره وعليها أن توفر له مقابل ذلك الحماية والأمن والخدمات وسبل كسب العيش أو تهيئة تلك السبل. فى كل ذلك وتحت كل الأنظمة السياسية فإن

المواطـن يـري أنه إذا لم يمكـن توفير الخدمات للجميـع فإن الظلم بالمساواة عدل. وعليه فـإذا ما قسمت الدولة القليل الذي تحت يدها بالمساواة أو على أسس واضحة فإنها في الغالب تجد القبول، ولكنها إذا جـارت في التوزيع فلا يكون في مقدورها أن تعّول على التأييد من قبل المتضررين.

1.2 مشروعات التنمية

بافتراض أن التنمية هى جزئياً ما ينتج عن المشروعات أو ما تؤدي إليـه المشروعات الإنتاجيـة والخدمية القوميـة ومشروعات البنية الأساسية بالمنطقـة فقد توفرت لدينا معلومـات جزئية خاصة بذلك كمـا يوضح جدول (1) الخاص بالقروضـ والمنح المقدمة للسودان منذ الاستقلال تقريباً (1958-2003).

يلاحظ مـن الجدول المذكور أن السـودان تحصل على نحو 13.4 مليـار دولار فى شكل منح وقروض قدمت منها المؤسسات الدولية والإقليمية نحو 4 مليار دولار والدول الصديقة نحو 9 مليار دولار. المبالـغ المذكورة مولت نحو 632 مشروعا ودراسة. وهنالك مبالغ مقـدرة منها كانت فى شكل قروضـ نقدية (نحو 2.9 مليار دولار) وعون غذائي وسلعي (نحـو 2.8 مليار دولار). ومن المؤسف فى هذا الإطار أن السودان والذي كان مرشحاً ليكون سلة غذاء العالم في وقـت من الأوقات قـد استجدي دول العالم ومُنـح عوناً غذائياً وسلعيـاً (غير البترول) من أمريكا وألمانيا وهولندا وكندا وبريطانيا واليابان وغيرها. التمويل المذكور(في شـكل منح وقروض) أيضاً ذهبت أجزاء معتبرة منه إلى المشاريع القومية كالسكة حديد وتأهيل مشروع الجزيرة وخـزان الروصيرص وتأهيـل شبكة الكهرباء القومية والطيران المدنى وغيرها.

مع أخـذ الملاحظات السابقة فى الاعتبار فقـد كان نصيب دارفور نحـو 275 مليون دولار على وجه التقريب (نحو 2%) من إجمالي التمويـل المقـدم من الخـارج ويرتفع ذلـك النصيب بخصـم مبالغ القروضـ النقديـة والسلعية وتمويـل المشاريع القوميـة ربما إلـى

7-9% من المتبقي . وقد توزع هذا المبلغ على نحو عشرة مشروعات (نحـو 1% من عدد المشروعات والدراسات) أبرزها طريق نيالا- كاس- زالنجـي وتنمية وتأهيل شمـال دارفور ومشـروع تنمية غرب السافنـا ومياه الفاشر وكهرباء نيالا . ورغم هذا فليس هنالك تأكيد (لصعوبة تفصيل المعلومـات المتوفرة) بأن دارفور هى الأقل حظاً حتى نتمكن من تقسيم المشروعات المختلفة بالأقليم لمعرفة أنصبة الأقاليم المختلفة ، لأن الأمر لا يخلو من صعوبة عندما يتعلق الأمر بالمشاريع المشتركة والقومية . ولكن أمر الظلم واضح علماً بمساحة دارفور الشاسعة وعدد سكانها (نحو 20 %) من سكان السودان .

فيما يختص بالطرق المسفلته فى السودان والتى تبلغ نحو 3600 كم فـإن نصيب دارفور منها هو طريق نيالا كاس- زالنجى (215كم) أى نحـو 6% مـن إجمالى الطرق الأسفلتية. وفـى هذا الإطار فقد كان طريـق الإنقاذ الغربي الذي كثر حولـه القيل والقال ذو أهمية بالغـة (لـو تمّ تنفيذه) فى معالجـة بعض الخلل فـى توزيع الطرق الأسفلتية ودور اكبر فى معالجة أمر التمرد عند بداياته ودور أكثر أهمية فى ربط المواطنين بالأسواق وربط الوطن ببعضه.

2.2 الخدمات

لم نتمكـن من الحصول علـى المعلومات الخاصـة بتوزيع خدمات التعليـم والصحة وغيرهـا بالأقاليم عند الاستقـلال أوحتي في عام 1960 مثـلاً حتى تكون المقارنة على أسـس أفضل . لكن قبل نحو عقدين مـن الزمان (1984/1985) وكان سـكان الخرطوم وقتها يمثلـون حوالى 8.8% من سكان السودان كانت الخرطوم تستحوذ علـى خدمات حوالـى 64% من إجمالى عـدد الاطباء و 68% من أطبـاء الأسنان و 88% من فني المعامـل و 80% من السسترات و 70% من فني الأشعة (أمبده 1988).

وفى عام 2000 (بعـد عقدين من الزمان) فإن الخرطوم لا زالت تستحـوذ على خدمات 78% من الأطبـاء و 63% من الأخصائيين و 77% مـن أطبـاء الأسنـان وأفضلية كبيرة فـى الخدمات الطبية

العلاجيــة قياسا بمعدلات الأســَّرة والأطباء والكــوادر الطبية لكل 100،000 من السكان.

وعليه ، من ناحية ، فإن أقاليم السودان الأخرى مجتمعة ، أو نحو 80% من المواطنين يتقاسمون نحو 30% فقط من الخدمات الطبية، ومــن ناحية أخرى فإن إقليم دارفور علــى وجه التحديد يجيء فى ذيــل القائمة فى جميع معدلات الخدمات الطبية. وإذا ما أضفنا إلى ذلــك المساحــة الشاسعة للإقليم فــإن الأمر سيكون أســوأ بكثير مما يبدو.

الأرقام الخاصة بالتعليم ومعــدلات استيعاب التلاميذ فى المدارس هى أيضا مؤشراتٍ لعــدم المساواة ومؤشرات للفاقد التربوي الذي ربما شكّل جــزءاً كبيراً منه القوة التى رفعت السلاح فى دارفور. ففــي عام 2000 وباستثناء الجنوب الــذي ظل فى حالة حرب طيلة الأربعــة عقــود الماضية فــإن فرصة استيعــاب التلميذ فــى مرحلة الأساس فــى دارفور كانت هي أقل من نصــف فرصة رصيفه فى الإقليم الأوسط (الجزيرة) ونحــو ثلث الفرص التى يجدها رصيفه في الإقليم الشمالي (الشمالية ونهر النيل) أو الخرطوم . ولا يختلف الأمــر فى نسبــة الإستيعاب فــى التعليم الثانوي حيــث يصبح إقليم كردفان هو الأقل حظاً يليه إقليم دارفور.

هنالــك خدمات أخــري مثل الأمــن والكهرباء والمــاء والخدمات المصرفية وتسهيــلات المصارف وخطوط الهاتف ومعدل سفريات الطائرات والقطارات (وكلها تدهــورت عما كانت عليه قبل عقود مــا عدا خدمات الهاتــف). المعلومات الخاصة بهــذه الخدمات غير متوفــرة بالشكل المطلوب والمجال أيضــاً لا يتسع لها لكن (ششنه) – بلغة الجزَّارين– قد لا تختلف هذه المؤشرات من حيث أنها مؤشرات تهميش ازداد عمقاً خلال العقدين الماضيين ودارفور فى المؤخرة.

3. المتعلمون وتكريس الفوارق

هنالــك قول بأن الســودان وكوريا الجنوبية كانــا على نفس درجة التصنيــف التنموي عند منتصف الخمسينــات ، وقد تباعدت المسافة

بين الاثنـين فيما بعد حيث التحقت كوريـا الجنوبية منذ عام 1997 بنـادي الدول الغنيـة (OECD) والتحق السـودان منذ فترة طويلة بنـادي الـدول الثلاثين الأقل نمـواً في العـالم (Least Developed Countries) ، علمـاً بـأن كوريـا الجنوبية أقل مـوارد طبيعة من السودان. فهـل هنالك مقياس - علـى وزن مقياس ريختر لقياس الزلازل - يمكن أن نقيس به عجز النخب الحاكمة في السودان منذ الإستقلال؟

جدول 2 صفحة 65 حول مؤشرات الإستئثار بالسلطة في السودان بـين 1954 - 1989 هو جدول قديم 2 لكنه قد يؤدي إلى ارتفاع في ضغـط الدم لدي البعض في الظـروف الراهنة. والجدول لا يفسر بشكل غير قابـل للجدل فوارق التنمية غـير المتوازنة الملاحظة، اذ ليس هنالك تطابق كامل بين تركيز السلطة وتركيز الخدمات بشكل كامـل في اقليم بعينه في تلك الفـترة (إذ أن الخرطوم والتى تستحوذ علـى جـل الخدمـات ليسـت (أم زول) او محسوبة لجهـة او قبيلة معينة).

في الفـترة منذ الاستقلال وحتى عـام 1989 كانت معدلات تركيز السلطة عاليـة بدرجة كبيرة حيث بلغت نسبـة الخرطوم والشمالي والأوسط أكثر من 90% لوكلاء الوزارات و 83% لقضاة المحاكم العليـا ، وعلى وجع العموم نحو 70% فـي المتوسط ممن في يدهم مقاليـد الأمور. وبالنسبـة للخرطوم والشمـالي وحدهما فقد كانت معـدلات الاستئثار بالسلطة بين 55-78%. بالمقابل فقد كان هنالك غياب شبه تمام لدارفـور في المشاركة في السلطة حيث لم يكن لها نصيـب في قضاة المحكمـة العليا والسفراء وأقـل من 5% من كبار ضبـاط الجيش والشرطة ووكلاء الـوزارات والمصالح. مشاركة الأقاليـم الأخـرى ، الجنوبـي والشرقي وكردفـان في التمثيل في السلطـة أيضاً كانت ضعيفة بدرجات متفاوتة. (انظر ايضا الجدول ص293وهو احدث من السابق)

مما سبق يتضـح أن الدرس الأساسي هو أن عدالـة تقسيم السلطة هـو شرط ضروري لكنه ليسـ كافياً لعدالة توزيـع فرص التنمية

والخدمـات. الشـروط الأخـرى الهامـة قـد تكـون فـى النظام والسياسـات والمؤسسية والمحاسبـة والاستقـرار السياسي وتحديد الأسبقيـات... الـخ. بالإضافة الي كوريا التـي سبق ذكرها فإن أستقـلال تونس أيضـاً كان متزامناً مـع إستقلال السـودان. لكن الحبيب بورقيبـة- الرئيس التونسي وقتهـا - قرر تخصيص أكثر من ثلاثين فى المائة مـن الميزانية للتعليم وعلى مدى عقود أتت تلك السياسة أكلهـا ، واليوم فى تونس الطبقة الوسطى تمثل نحو 80% والأغنياء 10% والفقراء نحو 10% على وجه التقريب.

إن فشل النخبة المتعلمـة الحاكمة فى السودان التي توزعت السلطة بشكلهـا السابـق على مر العهـود والذي أورد الوطـن هذه المورد يحتاج تحليله إلى حيز أوسع و(قعدة) أطول. وفى تقديري فقد كان جلهـم يصدر فى قراراتـه ومواقفه عن حسابات ربمـا غلب عليها الشخصـي علـى العام. لكن الأهـم ورغم وجود بعضـ الوزراء والمسئولـين ذوي الكفاءاتِ والمقدرات العالية والحس القومي ، فقد كانـت الأغلبية ليست أهلاً أصلاً لتبؤ تلـك المناصب القيادية ، وهذا بدوره ناتج عن مقدرات فائقة للقيادات السياسية المتعاقبة في اختيار (متوسطي الـذكاء والإرادة (والأمانة)) الـ(Mediocres) لإدارة شئـون البلاد. ويحتفـظ أغلـب السودانيين أفـراداً وجماعات فى ذاكرتهم بأمثلة من هؤلاء.

4. خلاصـة

- هنالـك فـوارق فى مؤشـرات الخدمـات والتنمية بـين الأقاليم المختلفـة، لكـن المظالم نسبية . وفـى بعض المؤشـرات هنالك أقليم أو أكـثر ربما أسوأ حالا مـن دارفور ، لكن فـات أوان ذلك. كما أن هنالـك تركيز شديـد فى السلطة لبعض الأقاليـم فى فترة ما بعد الاستقلال وحتـى الآن ، وعلى وجه التحديد فقـد تركزت السلطة في السودان النيلي- فى الخرطوم والشمالي أساسا ، وهنالك غياب كبير- أو شبه تام- لمشاركة دارفور والجنوب والشرقي وكردفان فى السلطة المركزية.

• معــدلات الخدمات عمومــاً أقل من المتوسطــات الاقليمية ، لكن العدالة فــى توزيعها شيء هــام لانتظام الوطن فــى عقد الوحدة، وعلــي وجه العموم فإن الخرطوم لوحدها تستحوذ على نحو 70% منها .

• الحلول في تقديري تبدأ من أبسطها: الشفافية والعدالة فى توزيع المــوارد والفرصــ (التوظيف، التوظيــف، التوظيــف) ومعرفة الفوارق التنموية ، ووضع الخطط الواعية لتذوبيها بأجهزة قومية وربما رقابة وتعاون إقليمي ودولي.

• تشكيل جهاز مركزي لصندوق إعمار متخصص بموارد محلية وأجنبيــة شأنــه الأول إزالة الغــبن التنمــوي بمشروعات وخطط استثنائيــة لإعادة إعمار ما دمرته الحــرب بدارفور وإذابة فوارق التنمية ببرنامج زمني محدد.

• العدالة فى اقتسام السلطــة (لأن الشيطان فى طموحات المتعلمين والسياسيين).

• تأكيــد الانتماء القومي ودعمه بالتــزام المركز بالعدالة في توزيع مواقع السلطــة و تقديم الخدمات و بإعادة إنشــاء المدارس القومية فى الأقاليم وقومية الجامعات لأنها بوتقة الانصهار الحقيقية وإعادة العمل بمركزية الوظائف مهما كانت تكلفتها الاقتصادية (هذا حلمي على الأقل).

جدول (1) القروض والمنح المقدمة للسودان(1958-2003) (مليون دولار)

البند	المبلغ	الوحدة
١. المؤسسات الدولية والأقليمية× (غير الأمم المتحدة)	٤١٤٣	مليون دولار
٢. التعاون الثنائي مع الدول المختلفة	٩٢٧١	» »
المجمـــوع	١٣٤١٤	» »
٣. الدول المانحة الرئيسية		
الولايات المتحدة الأمريكية	١٧١٢	مليون دولار
الكويت	١٢٤٦	» »
السعودية	١٠٤٨	» »
الصين	٨٦٧	» »
ألمانيا	٦٠٧	» »
ليبيا	٥٨٥	» »
اليابان	٥٠٥	» »
هولندا	٤٧٩	» »
بريطانيا	٣٦١	» »
ماليزيا	٢٩٠	» »
٤. عدد المشاريع والدراسات الممولة		٦٣٢
منها الدول المانحة	٤١٩	(منها ٢٢٣ منحة)
المؤسسات الدولية والإقليمية	٢١٣	
٥. دارفور		
المبالغ المستفاد منها	٢٧٥	مليون دولار
عدد المشاريع	١٠	

المصدر: وزارة المالية

المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية هنا هي مجموعة البنك الدولي، مجموعة بنك التنمية لأفريقي، صندوق الأوبك، صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق الكويتي، صندوق أبو ظبي والبنك الإسلامي للتنمية

(٨)

الجامعة المُعَرَّفة بالألف واللّام ومقالات أُخرى

جامعة الخرطوم تجلس القرفصاء[9]

1. مقدمة أولى

يخيّـل اليّ، لا أدري لماذا، أنّ جامعة الخرطوم الآن (1980) مثل شخصـ أخذ منه التعـب كل مأخذ فجلس جلسة قـد يستجمع أنفاسه منها ويقوي علـى القيام، أو قد يقرّر أنّ الجلوس وحده ليس كافياً للراحة، وعليه أن يستلقي أولا ثم يقرر إن كان يصلح للقيام أصلا، ناهيك عن المشي.

جامعـة الخرطوم الآن، فيما يبدو لي، هـي جامعة مختلفة الملامح عنهـا في سنوات مضت. في العـام الماضي (1979) خرج الطُلاّب في مظاهـرة ضد تطبيع العلاقات بين مصر و إسرائيل، وذلك بعد أن أذنـت لهم السلطات بذلك. ولكن لسبـب او لآخر تصادموا مع البوليس أو تصادم معهم البوليس واعتقل منهم حوالي ثلاثين طالباً أودعهـم القسم الشرقي لتلـك اللّيلة. في اليوم التـالي حضرتُ إلى الجامعة باكراً. وأنا أدخل فناء الجامعة، ولدهشتي، رأيت الطلاب يتأبطون كتبهم وكراّساتهم نحو المكتبة والمحاضرات، وكأن شيئاً لم يكـن، فقلت لنفسي هذه جامعة مختلفة الملامح، (في الماضي مثل هذا لا يمكن أن يحدث).

جامعـة الخرطـوم، وربما التعليم العـالي بأسره، يمـرّان بأزمة حادة، لكنها أزمة ليست وليدة اللحظة، أزمة الحديث عنها يتشعّب ويقـود بالضرورة إلى الحديث عن أزمات أخرى يعيشها الوطن. ولأن للضرورة أحكام فلنحصر الحديث الآن في جامعة الخرطوم.

في سبتمبر الماضي (1980/9/23) نشرت "الصحافة" للأستاذ أحمد

٩ - ٢٥ /١١/ ١٩٨٠ (المقال ارسل لصحيفة الصحافة حينها ولم ينشر-او رُفض نشره)

المصطفى دالي مقالاً بعنوان (في المسألة الجامعية). وفي اعتقادي أن تشخيص الأستاذ دالي (وهذا المقال ليس رداً عليه بالطبع) لأزمة الجامعة خاطئ وقاده بالتالي إلى تبنّي بعض الحلول الخاطئة والخطرة على المدى الطويل، مثال توصيته بان "تصدر إدارة الجامعة قوانين محددة تحدد وفقها تنظيم نشاط الطلاّب الفكري والثقافي، أو دعوته الى حفظ النظام داخل الجامعة بواسطة قوات الأمن. . . . لأن قوات الامن، إذا قصّرت عن دورها في ترسيخ سيادة القانون، فان كل مجموعة من الطلاب ستجد نفسها مضطرة لحماية نفسها" علي حد قوله. ومع اتفاقنا الكامل مع سيادة القانون واللوائح الجامعية إلا أنّنا نرى أنّ مؤسسةً تعليمية تحاول أن تقنّن لطلاّبها كيف يفكرون وفي أية حدود، أو تحدد لهم كيفية ممارسة نشاطهم الثقافي وبايّة صورة، لهي مؤسسة تمارس أسساً تربوية خاطئة وتنأي عن تأدية رسالتها بخطوات مهرولة، ولا تأمل أن تجني في النهاية غير طلاب يتشاجرون إذا اختلفوا ويقتتلون إذا احتدّ النقاش، طلاّب ليس في قاموس اللغة التي يستعملونها ما جاء في الأثر من أنّ "الرجوع الى الحق فضيلة"، أو أن "اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية" ، طلاّب الحد بينهم القانون وما هو مسموح به أو غير مسموح، و طلاّب يفسرون القانون فرادي كل على هواه وينقادون كالقطعان جماعات. إن جامعة تبذر مثل هذا لا تجنى غير هؤلاء، اذ كيف يستقيم الظل والعود أعوج.

في اعتقادي ليس هنالك نقص في القوانين المنظمة للحياة الطلاّبية في جامعة الخرطوم، ولو كانت تُغني من جوع لأقامت أود الجامعة، إذ نشرت هذه القوانين واللوائح وعُدلت وتُرجمت إلى اللغة العربية ولوّح بها مراراً بالتهديد والوعيد، ربما كان آخرها بيان رئيس مجلس الجامعة (1980/9/24) الذي يحث فيه الى اللجوء إلى قوات الأمن ويحث فيه على المزيد من القوانين (وقد كان).

إنّ تاريخ جامعة الخرطوم القريب يؤكد أنّ هذا أسلوب مشكوك في حكمته وربما يؤدي في القريب العاجل جداً إلى حلقة أخرى من العنف وإراقة الدماء. إنّنا في سبيل أن نعيّن السياسات المناسبة يجب

علينا أن نضع يدنا اولاً على موطن الدّاء. فأين موضعه يا ترى؟

2. **مقدمة ثانية**

منذ سبتمبر الماضي أصبح مألوفاَ منظر تغيير وردية قوات الأمن خارج الحرم الجامعي، ومألوفا منظرها داخله، وأكثر إلفة من كليهما منظر المسدسات (المدلاّة من أحزمة الخصر) حول مقهى النشاط الشهير بالجامعة. فهل بإمكاننا أن نقول الآن بأنّ الأمن مستتب بالجامعة، وأنّنا قد أسدلنا الستار (ولو بالمسدس) علي ظاهرة العنف في الجامعة، وأنّه يمكننا-بعد الآن- أن نتوقع جوّا أكاديمياً هادئاً وتحصيلاً في الدرس دون تعطيل؟.

إنّ القارئ لصحف الحائط الجامعية والمتتبع لحركة الطلبة عن كثب داخل جامعة الخرطوم - خاصة في الاسابيع الأخيرة- لابدّ أن يراوده شك عميق في هذا الشان. إنّ خلافات الطلاّب التي أدت إلى انفجار العنف في مارس الماضي، والذي راح ضحيته أحد الطلاب (الغالي عبد الحكم)، هي خلافات أساسية، ظاهرها دستور الاتحاد وباطنها الديمقراطية أو غيابها داخل أجهزة الاتحاد والجامعة. وفي هذا فهي خلافات لا يتوقع أن تمحوها أشهر الصيف القائظة ولا فترة انشغال الطلاب بالامتحانات والملاحق - وإن أمكن تناسيها وقتياً. وهاهي بوادر الأزمة - لا بوادر حلّها - تطل برأسها من جديد. وقد تقول إدارة الجامعة الآن كما قالت من قبل (1980/3/23) : (لم يكن من مقصد اي منّا ولا في حسبان معظمنا أن يقود الاختلاف في وجهات النظر إلى ادراع الحسام وامتشاق العصا . . . الخ). كيف لا يكون ذلك في الحسبان وقد حصدت إدارة الجامعة فقط ما بذرته لسنين مضت. كيف وحوادث العنف هذه لم تكن الأولى من نوعها، وربما - لا قدّر الله - لن تكون الأخيرة إذا سارت الأمور على وتيرتها السابقة. كيف؟

لقد ظلّت الجامعة مغلقة طيلة أشهر الصيف وظلّت مفتوحة طيلة الأشهر الاخيرة ومجموع الفترتين ثمانية عشر شهرا ولم تر الأسرة الجامعية بصيصاً من محاولة ولا خيطاً من مجهود يبذل

في الاتجـاه الصحيح لحل الأزمة من قِبـلِ (إدارة) الجامعة، وهي التـي جعلت من نفسها معنيـة أولاً وأخَيراً بأمـر الجامعة من دون بقيـة الأسرة الجامعية. ان ادارة الجامعـة بطريقة تشكيلها وتعيينها الحاليـة، هي في اعتقاديٍ جزء أساسـي من الأزمة في المقام الأول قبل أن تكون جزء ا فعّالاً في حلّها.

لقـد اتفق الطلاّب والأساتذة (بيان لجنـة الانتخابات 1980/5/4، وبيان هيئة الأساتذة ابريل 1980) علي أنّ جوهر الازمة هو قانون الجامعـة (73 تعديل 1975) الذي يعطـي رأس الدولة سلطة تعيين مديـر الجامعة بدلاً مـن انتخابه بواسطة مجلـس الجامعة (كما كان الحال في قانـون 1956)، ويعطي رئيس مجلـس الجامعة (وليس المدير) - ويعيّنه أيضا رأس الدولة - سلطة تعيين العمداء والمناصب القياديـة الأخرى في الجامعة. وبذلك تكون جميع المناصب القيادية (الإدارة) معينـة منٍ أعلى وليست منتخبة من قاعدة، وبالتالي فإنّ ولاءهـا للسلطة المعينة (بتشديد وكسر الياء) وليس للأسرة الجامعية التي يقع عليها عـبء أخطائها. ومن الطبيعي في ظروف مثل هذه أن تنفـرد الإدارة بالرأي وأن تنعدم مشـورة الأطراف الأخرى للأسـرة الجامعية - أو يقل تقديـر آرائها - وأن يسود جو من عدم الثقـة يكون فيـه المناخ ملائماً لإفـراز المزيد مـن القصور من قبل الادارة، والمزيد من المرارة من قبل الأسرة الجامعية، والمزيد من الفشل العام.

إنّ تشخيصـ الداء هو البدايـة الصحيحة للمعالجـة السليمة. يقول بيـان لجنة الانتخابات (الطلابيـة) (1980/5/4): "إن جذور ازمة الجامعة والتي انتهت بالأحداث الأخيرة تكمن في انعدام الديمقراطية في ادارة هـذه المؤسسـة. وأن أي إدارة تأتي عـن طريق التعيين ولا تُحظـى بثقة الأساتذة والطلاب لهـي إدارة عاجزة وليست في مستوى مواجهة الأخطار التي تحيق بالجامعة".

أمّـا هيئة الاساتذة فتقـول في بيانها (في سبيل تـدارك الجامعة من الانهيـار، ابريـل 1980) "لم يعد في الجامعة شـيٍ يشبه الاستقلال والحرية واختفـى النشاط الفكري والثقافي للطـلاب . . . وأصبح

التعيــين للمناصب القياديــة في الجامعة يتم وفــق أسس جديدة علي رأسها قرب الشخص المعيّن من السلطة وليس ثقة الأسرة الجامعية فيه، وفي هذه الحالة بالطبع يكون ولاء الاشخاص الذين تم تعيينهم للجهــة التي عينتهم ويصدرون في قراراتهــم وسياساتهم عن ذلك الــولاء، وينفذون ما يرضي السلطة – أو مــا يظنون أنّه سيرضي السلطــة – وينتج عن واقع الحال هذا فقدان الثقة بين الإدارة المعينة وبــين الغالبية العظمى من أفــراد الأسرة الجامعيــة. وتتّسع الهوّة عندما لا تحفــل إدارة الجامعة بآراء الأساتــذة و الطلاّب لأنّها تعلم جيــدا أنّهــا إنّما تستمــد شرعيتها مــن الحكومة وليس مــن الأسرة الجامعيــة. إن أحــد أهم أسبــاب فشــل الإدارة في احتــواء العنف ومحاسبة ممارسيه وسط الطلاّب هو عدم تأكدها من موقف الدولة حيال الموقف المتفجر".

إن التشخيصــ أعــلاه – والذي اتفــق عليه الأساتــذه والطلاّب – لجوهــر الازمة، يمثل في اعتقــادي التشخيص الصحيح. وفي هذا يبــدو أنه من المستحسن أن تبدأ بــه أي محاولة جادة لمعالجة الأزمة التــي تمر بها الجامعة الآن، إذ إنّه لا شك يشكل الخطوة الاولى في الاتجــاه الصحيح. إنّ ما تمر به الجامعــة الان يستدعي تعاضد كل الجهــود واقصى حدود المشورة لجميع المهتمــين بأمر الجامعة وهم كُثر – خاصةً داخل الأسرة الجامعية. إنّ إدارة للجامعة لا تتوفر لها ثقــة الأسرة الجامعية بدون حــدود، ولا تتوفر لها حرية التصرف في أمــور الجامعة بدون قيود، لهي إدارة إلــى العجز أقربّ ومن القوة وحسن التصرف أبعــد؛ إدارة توصد باب التشاور وتفتح بابا للتردُّد وبابا للتندُّر، وبابين للغبينة والمرارة. إدارة مثل هذه، كيف يتسنــى لها، أو يُطلب منها أو يُعــوّل عليها في حل مشكلة مستعصية مثلما تمر به الجامعة الآن.

إنّ الاتجاه الصحيح نحو الحل الأمثل، لا يكمن في المزيد من القوانين وإنما بمراجعة القوانين الحاليــة وتوسيع قاعدة المشاركة في اختيار إدارة الجامعة، وبذلك وحده يتوفر المناخ الأنسب أولاً لمناقشة، ثم معالجة قضايا الجامعة.

(بعـد اكتمال هـذا المقال وزّع السيد مديـر الجامعة 1980/11/22 بيانـا وبعض المقترحـات لحل مشكلة اتحاد الطـلاّب نتمنى لمساعيه ان تكّلل بالنجاح).

3. مقدمة أخيرة

قال الشاعر:

الحـُزن الأكبـر لـيس يُقـال.

□ □ □

المُستقبل في " أمراً ضيّق[10] "

صحيفة الصحافة 1981/11/30

(بمناسبة احتفال الجامعة بيوبيلها الفضي)

(1) جميلة ومستحيلة

كانت ومازالت "الجامعة" المعرّفة بالألف واللاّم في السُّودان هي جامعة الخرطوم. تاريخياً كان ذلك، وبعد قيام الجامعات الجديدة ظلّت كذلك، ربما ليس تفضيلاً لها ولكن عرفاناً بريادتها في حقل التعليم العالي، وللصورة "النّضيفة" للجامعة في ذاكرة التاريخ السُّوداني المعاصر وفي ذاكرة المواطن.

في بداية كل عام دراسي يجيب الآلاف من تلاميذ المدارس الثانوية بشئ من الفخر وشئ من الثقة علي سؤال لم يسألوه، بأنهم ممتحنين "الجامعة" هذا العام. وفي نهاية كل عام يجلس أولئك التلاميذ صفوفاً متراصّة من الفاشر الى كسلا ومن جوبا إلي دنقلا ومن طقت الي مدني بنات في هدؤ مترقب حيث لا تسمع إلا كركرة قلم "عصلج" او زجرة مراقب أفشل على أحد التلاميذ. بين أول كل عام وآخره يعيد التلاميذ حساباتهم مرّات ومرّات عن احتمالات النجاح والفشل، ويعيد الآباء ترتيب منازلهم وميزانيات أسرهم لتوفير الظروف المناسبة للنجاح ولإعداد "اصلب العناصر لأصلب المواقف" وقادة الغد. يوم الامتحان يُكرم المرء أو يهان، وانتهى الامتحان فجفت الأقلام وطويت الصحف، وبقيت النتيجة. يوم النتيجة الناحجون موعودون بالفرح ودخول "ام لبخ" وغيرهم مَوعودون بالتعازي والأماني وتطييب الخواطر من الآخرين، وصمت حزين من أهل البيت. كل ذلك لانّ "الجامعة" تقبل اقل من 3% (اقل من ثلاثة بالمائة) من الطلاّب المتحنين والذين يقارب عددهم السبعين الفاً. أليست هي فعلاً - في نظرهم -جميلة ومستحيلة؟ مستحيلة؟ أي نعم؛ جميلة؟ الله أعلم.

---

١٠ - نشر بعنوان «جامعة اليوم والغد»

(2) "جمل الطِّين الأجوف"

عندمـا تدخل هـذه الصَّفوة الأكاديميـة ويعبر أفرادهـا من البوابة الرئيسيـة للجامعـة. يكـون في انتظارهم شئ مـن الإحباط. فبعد الفرحـة والنفخة وبعد ملصقـات الترحيب في "قلعـة العلم" ونعتهم بأنهـم طلائع هذه الأمّة وأمل مستقبلها، وقبـل التسجيل وبعده لمدة عام كامل تكـون في انتظارهم المسميات. فيفردون علي "برلِم" و "بريلِماية" ويجمعون جمع مختلط سالم على "برالمة"، موسومون بالدهشة وموصوفون بالدوشة، إقليميون وغير إقليميين.

لكن "البرْلمة" ليست دوشةً كلّها - اذا ما استُغلت الاستغلال الأمثل- خاصةً وقد جـاء في الأثر "مـا نحن السّاسـ ونحـن الناس، ولا اتجِّهجهنا لا "اتملحقنا" لا "بتنا"، ولا في عَرض العَميد مُتنا، عشان يدِّينـا آخر "شانصـ"، أحَب "بي بي" وأحـب "الضانص". وبهذا فالبرلـة ليسـت احباطاً بالمعنـى إذا عرف صاحبها كيفيـة الإمساك بتلابيبها. إنّ الإحباط الحقيقي هو في أشياء مختلفة تماماً.

عندمـا يسكـن البرالمـة (الأولاد) في رواكيب البركسـ ثمانية أو عشـرة في حجرة واحدة، والبرالمة (البنـات) في داخلية الخرطوم الثانويـة للبنات (هذا العـام 1981-) عشرين في عنبر وبص واحد للمدافرة عليه والفوز بمقعد أو موقف شمّاعة، (وفي حالة عدم الفوز ارتكاب وسائل أخري للمواصلات من العمارات حتى الجامعة أو شمبات). عندها فقط يفيـق ناجحو الأمس وبرالمة اليوم إلي حقائق حياتهم الجديـدة. اشياء اخري. الكتب ليسـت كافية والمعامل غير مجهّـزة والمكتبة لا تسع الجميـع وتنقصها مقتنيـات الكتب الجديدة والمجـلات الحديثة، والأساتذة قلّـة. في كل عام يتردّى الحال إلى درك أسفـل. فمراجع هذا العامَ - وعلى قدمها - تتناقص في العام القـادم وهـي أقل مـن عددها في العـام السابق وقليلـون هم الذين يدرون عن وصول آخر شُحنـة من المراجع الى مكتبات الكليات. إنّ إحـدى الحقائق المرّة التي تعيشها الجامعة الآن هي أنّه في الوقت الـذي يزداد فيه عـدد الطلاب المقبولين - علي قلّـة تلك الزيادة - تمشي إمكانيات الجامعـة الضرورية -المادية والبشرية - القهقرى

بخطى حثيثة وواثقة. فإلى اي درك وصلت؟

(3) "البيت محرُوس وسِتّو تْكُوس"

في يوليو الماضي (1981) اضطرت إدارة الجامعة إلى إيقاف الانتداب والإعارة للأساتذة لمدة عام، وقد جاء في خطاب السيد مدير الجامعة في هذا الشأن (81/7/26) أنّ عدد الأساتذة المهاجرين قد بلغ (177) أستاذا (حوالي 35% من عدد الأساتذة السودانيين، أو أكثر من نصف عدد الأساتذة الموجودين حالياً). وفي تقديره فإن ذلك قد أثر سلبياً على الأداء الأكاديمي للطلاب.

إن غالبية الأساتذة (في تقدِيري) يحزِمون أمتعتهم مهاجرين من باب "مُكره أخاك لا بطل". إنهم ليسوا جشعين أكثر من المتوسط ولكن لهم التزامات متوسطة لا تفي بها مرتباتهم. انهم لا يعيشون في برج عاجي توفر لهم فيه الدولة وإدارة الجامعة الأكل والعلاج والبنزين الخ... فهم مثل بقية افراد هذا المجتمع يقفون ذات الصفوف ويهاجرون مثل بقية خلق الله من أبناء هذا الوطن المترامي الاطراف، و"يتلولوون" (مثل غيرهم) على القوانين بالانتداب والإعارة والتغيُّب، يدفعهم في ذلك حبٌ جارِفٌ لهذا الوطن ولأطفالهم.

لقد علِمت الدولة باستشراء داء الهجرة، وامتلأت أروقتها بالمؤتمَرات عن الهجرة و المغتربين، وعن ضبط الهجرة وتشجيع تحويل مدّخِرات المغتربين. مجهود، نعم، ولكن ستبقى الهجرة ما بقيت المسببَات وستفقد الجامعة مزيداً من الأساتذة وستزداد حالة الإحباط درجة وخيبة أمل الطلاب "قادمين" وقدامي درجات. فهلا أزلتم المسبِّبات رحمكم الله.

(4) المستقبل في "أمراً ضيِّق"

الآن والجامعة تحتفل باليوبيل الفضِّي لإنشائها ولمنجزاتها ولخريجيها ولمساهمتها في بناء الوطَن، في كل ذلك هي تنظر إلى الوراء. الآن يجب عليها أن تنظر إلى الأمام أيضا، إلى استشراف

آفــاق جديدة وتحقيق أهداف أكثر طموحاً، وربما القيام بدور أكثر فاعلية، فهل الجامعــة بإمكانياتها الحالية مؤهلة للقيام بأي دور من هذا القبيل؟

إذا كانــت حصيلة السنــوات القليلة الماضية مــن التدهور المستمر في إمكانيــات الجامعة الماديــة والبشرية شيئاً يمكــن القياس عليه، فأن الإجابــة قد لا تكون بالإيجاب. وإذا استمر الحال على ما كان عليه فلا شك في أنّ مستقبل الجامعة حقيقة في "أمرا ضيّق".

سيداتــي، آنساتــي، سادتــي، وأنتــم تحتفلــون باليوبيــل الفضي للجامعــة، وأنتــم تذرعون ساحــات الندوات والمعارضــ، وأنتم تستمعــون إلي الذكريات والأماني، وأنتم تتمنون الاحتفال بخمسة وعشرين عاماً أخرى وتنظرون إلي جامعة الأمس، انظروا أيضا إلي جامعة اليوم والغد، و افعلوا شيئاً حتى لا يكون هذا هو الاحتفال الأخير. افعلوا شيئاً يرحمكم الله.

□ □ □

(٩)

إقتراحان وتعليق

إقتراح لحماية الديمقراطية

(صحيفة الصحافة 1985/5/9)

قال الأقدمون (سَمحة العافية)، ونقول نحن (سَمحة الديمقراطية)، وقد يقول ثالثٍ وما الفرق، فهما وجهان للصحة. ونحن نتنفس (همبريب) الحريّة برئتين كانتا أقرب الى التعطل، حق علينا الا ننسى زمنا كان علينا فيه أن نتلفت عدّة مرّات قبل الحديث أو نصمُت. سَمحة الديمقراطية، ولكن هل هي جديرة بأن تحمى؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف يحمي الشعب السوداني، ودماء شهدائه الزكية لم تجف بعد، كيف يحمي الديمقراطية، وكيف يقطع الطريق أمام المغامرين، أفرادا كانوا أو جماعات؟

إن أمر حماية الديمقراطية وتأمين الحرّيات الأساسية للفرد، في تقديري من الأهمية بمكان، وربما الأفضل تناوله الآن، حيث لا تزال صُور الكبْت والبطش ماثلةً، وحيث لا يزال الذين باعوا ضمائرهم، في السجون ينتظرون كشف الحساب.

أرجو في هذا المقام أن أتقدّم باقتراح قد يبدو طريفاً و"قدر الحال"، وأتمنى أن ينال حظه من النقاش، فنحن في مناخ سماع الرأي و الرأي الآخر. خُلاصة الاقتراح أن يدخل الشعب السوداني بكل فئاته في تعاهد أو ما يشبه التعاهد على حماية الديمقراطية، وذلك بالدخول في إضراب سياسي مفتوح لحظة سماعهم بأن مغامراً قد اغتصب السلطة وأعلن(الثّورة). أي أن يكون الشعب السوداني في حالة استعداد دائم بحيث يرفض مصادرة حرياته مهما كانت دعاوي مغتصب السلطة ومهما كانت وعوده، سواء كان وعدا

(بالمن والسلوى) أو بتسليم السلطة في خلال يوم واحد.

في اعتقادي إنّ الاقتراح أعلاه، ويختلف عن اقتراح بالتوقيع على ميثاق للأحزاب، يمكن أن يكون عملياً أذا نُظر اليه بمنظور الحرب وظروفها. فمعلوم أنه في زمن الحروب والغارات الجوية على المدن تكون هنالك أبراج مراقبة تطلق (صفارات) الإنذار في حالة الغارات الجوية، ومعلوم حينها اتّباع تعليمات بعينها، كالنزول إلى المخابئ من العمارات والبيوت. وحتى في غير زمن الحرب هنالك (صُفّارات) إنذار. وعلى سبيل المثال ففي بعض مدن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتهدّدُها الأعاصير ذات السرعة العالية والتى تتسبّب في أضرار بليغة ومدمّرة ينزل المواطنون الى مخابي تحت الأرض بمجّرد سماع الإنذار. واستفادة من هذه التجارب فإنّ بإمكاننا أن نعتبر المارشات العسكرية أو غيرها (كالبيان رقم واحد) مثلا ممّا يدل على اغتصاب السلطة إنذارا، يتوقف المواطنون على إثره عن العمل تلقائياً ومباشرة.

من ناحية أخرى فإنّ بامكاننا إدخال فكرة حماية الديمقراطية والتوقف التلقائي في حالة اغتصابها، ادخال ذلك كجزء من منهج التربية الوطنية في المدارس وكُليّات تدريب القوات النظامية (الكلية الحربية، الشرطة ... الخ)، في مادة تُقارن بين الديمقراطية كقيمة ارتضى الشعب السوداني أن يتعامل سيأسيا بمقتضاها، وبيّن الدكتاتورية والتسلّط كنظام مرفوض جرّبه الشعب قسراً وكلّفه النفس والنفيس.

هنالك بالطبع إمكانيات أخرى لتطوير الاقتراح، ومن ذلك مثلاً أن ترفُض جميع الأقاليم الأخرى اغتصاب السلطة، جماهيراً وقيادة عسكرية وأن تعمل على استردادها. ومنها كذلك أن يعمل التجمُّع الوطني، أحزاباً ونقابات، على تنفيذ الإضراب التلقائي. ويعني ذلك أن تتَباين وسائل حماية الديمقراطية ويقوَى عودها لعِظَم المسئولية.

وإن كان لي أن أختم هذا الاقتراح فهو أن مباني الاتحاد الاشتراكي

سـئ الذكر (مبنـي وزارة الخارجية حاليـا) أن تُخصّصـ للنشاط السياسي والثقافي وأن تمنح جميع الاحزاب السياسية العاملة مكاتب بالإيجـار بالمبنـى. ولا شـك في أنّ ذلـك أو شيئاً منـه يساعد على تعميـق معاني الديمقراطية واحتمال الرأي الأخر - حيث يمكن أن تُجَهّز الميادين بدار التجمّع الوطني لليالي السياسية لجميع الأحزاب وحيث تسهل المعرفة الشخصية للعاملين بالسياسة ببعضهم مما يسهل حماية الوضع الديمقراطي في حالة تعرُّضِه لأيّ خطر.

□ □ □

إقتراح في الزمن الضائع

(صحيفة الخرطوم 1989/2/28)

(يقترح الدكتور صديق أمبده في كلمته القيِّمة التالية أن يتنحّى السيد الصادق المهدي عن رئاسة الحكومة لشخص برلماني آخر من حزبه تتفق عليه أجهزة الحزب القومية. وتنحية الرموز الوطنية التي اتصلت بأزمةٍ سياسية ما طريق سالك في التشبُّث بالاطار الدستوري تفادياً لقفزة في الظلام. وكلمة صديق تأتي هنا بزاوية للنظر هامة إلى طريقنا المسدود الحالي لاعتنائها بعنصر الفرد في التاريخ والرجل في الأحداث. وواضح أن السيد الصادق نفسه كان يفكر ربما في بعض دلالات كلمة صديق في حديثه أمس إلى الجمعية) المحّرر[11].

ماتزال الذاكرة عبقة بأيام الانتفاضة، بتجاربها الفردية والجماعية وبابداعاتها المختلفة من تنظيم وانضباطٍ ومظاهرات في الأحياء حتى منتصف الليالي. أما صدى التَّصفيق ودقَّات الطبول في الليالي السياسية والشعرية التي أعقبتها فبعضه لم يرجع بعد، لم يرجع للوطن، "الوطن البهزٍ وبْرز ومنّو الضُّلُمَّة تْفز، ويفتح عيونو الضوّ". لم يكن ذلك حَلَماً، وليَس الذي نعيشه كابَوساً. لكن حقيقة الأمر أنّنا في العام الرابع للانتفاضة نجلس القرفصاء في باحة اليأس. لا مجالٍ للاستسلام، فرئتي الشارع لم تمتلئا بعد بالهواء النقي فدعُونا نعطِّره بالمقترحات طالما بقي.

لقد احترق الإطار وأجزاء كبيرة من الصُّورة الزَّاهيَة للسيد الصادق المهدي في بحر الأعوام الثلاثة الماضية، سواء كان ذلك بالنِّسبة لجماهير حزب الامّة او لجماهير الرَّصيف التِّي علّقت عليه شخصياً آمالا عِراضاً، هذا اذا تغاضينا عن الدوَل الصَّديقة والشَّقيقة والمانحة التي راهنت عليه. وليس سراً الآن ما يقوله الشارع السوداني من أنّ ما يُميز حكومات الديمقراطية الثالثة المتعاقبة (ائتلافيه أو وِفاقيه) كان في الاساس عدم المصداقية السياسية. أمّا

١١ - فضل الله محمد-رئيس التحرير

سماتُهـا الاخرى فربمـا كان أبرزها تمتعها بعـدم حساسية مدهش تَجاه الفساد والمحسوبية. إنّ عدداً لا بأس به من أعضائها لم يتجنَّبٍ الشبهـات، وبعض آخر تمّت مكاشفته بالفساد ولم يُحاسب سياسياً، وجزء ثالث جاهَـر بالمحسوبية والدفاع عنهـا دونٍ وازعٍ. لكأنماً بعضهـم يسعي الى الانتحـار السياسي وفروع "النيـم" التي حملها الذين حملوهم الي سدّة الحُكم ما زالت خضراء.

عدم المصداقية السياسية لا يعني انعدام الثّقة بين الحاكم والمحكومين رأسـاً ولكنه يَمُرُّ عبر شـئ أساسي هو عدم الإنجـاز على المستوى "الأرضـي"، اي فيمـا يخُص لُقمة العيشـ والاستقرار والأمن و السـلام. لا شك أنّ ظروفاً موضوعيـة كثيرة حالت وتحول دون بلـوغ المُنى ولكن أجر المحاولة رهين بحـد أدني من المكتسبات التي يمكـن تحقيقها - بعد قبـول الظروف الموضوعيـة - الشئ الذي لم يتحقَّـق. وها نحـن الآن أمام نـوع مختلف مـن التّضحيات حتى تنضـج "حَلَّة" التجربة الثالثـة للديمقراطية - على حـد تعبير السيد رئيس الوزراء.

أرى الآن - وربمـا علـى وزن الديمقراطيـة الايطاليـة - ان يتخلّـى السيد رئيس الورزاء عن رئاسـة الحكومة لشخص برلماني آخر تنتخبـه أجهزة حزب الامّة ليعمل في إطـار الأجهزة الحزبية والدستوريـة وبأقـل قدر مـن الازدواجيـة التـي صاحبت جميع التجـارب الديمقراطيـة في السـودان، وأسهمت إسهامـاً فعالاً في إخفاقهـا، حيث يُتّخـذ القرار السياسي بين الزعمـاء "السَّادة" وتتم الموافقة عليه شكلياً بواسطة المؤسسات الدستورية. لاشك أنّ أجهزة حـزبٍ الامّة قادرة على انتخاب شخص مشهود له بالكفاءة والنقاء والجديـة والتجرّد والمقدرة علـي إتخاذ القـرار، ليقود حكومة في الإطَار الديمقراطي التعدّدي لمـا تبقى من الفترة البرلمانية. حكومة مهمومة بالوطنٍ، بعيدة عن شبهات الفساد، عريضة القاعدة تعتمد برنامجـاً سياسياً حدوده الدنيا مبادرة السـلام والتعامل مع المشكلة الاقتصادية بالحزم، وإحالة القضايـا الخلافية للمؤتمر الدستوري الـذي تلتزم بعقده فيما تبقى من زمن. ويمكن لجهود قادة الحكومة

الجديـدة أنٍ تشمل حتى الاستنارة برأي القوات المسلّحة، التي تدفع دمـاءا زكية ثمناً لأخطـاء الساسة، أو حتـى شخصيات من خارج أحزاب الحكومة، كما حاول السيد رئيس الوزراء نفسه أن يفعل.

في اعتقـادي المتواضع فإنّ الاقـتراح أعلاه - والذي لا شكّ خطر ببال الكثيرين - سيُتيح للديمقراطية مخرجاً، لأنّنا جميعاً حريصون علـى التمسُّك بها، وسيُتيح للقوات المسلّحة مخرجاً لأنّها غير راغبة في السلطـة أصلاً، وسيتيح للسيـد الصادق المهدي شخصياً مخرجاً للاحتفاظ بما تبقى من (الصادق أمل الأمّة)، ولحزب الأمة فرصة للاحتفـاظ بزعامته التاريخية لتقديمهـا في الوقت المناسب مستقبلاً، وأخـيراً يتيح لجماهـير الشعب السـوداني مدخلاً لإعـادة الثقة في التجربة الديمقراطية وفي الحكومة، وفي أنّ (حوّا والدة).

□ □ □

تحصيل الضريبة مقدَّماً: تعقِيب

الايام 23 أكتوبر 1987

الأستـاذ الكبـير محجـوب محمد صالـح، رئيس تحريـر صحيفة (الأيام) الغّراء. المحترم

أرجـو السمـاح لي بالدخول من بـاب (أصوات وأصـداء) الذي تحررونـه لأتعرض بالتعليق على ما كتبـه الأستاذ كمال عبد المنعم في (أصـوات وأصداء) يـوم الثلاثـاء 1987/10/13 تحت عنوان (التحصيـل) مقدمـاً يثبـط ولا يشجـع. ولي علـى المقـال المكتوب الملاحظات التالية:

خلاصة رأي الاستاذ كمال عبد المنعم في تكليف مصلحة الضرائب لمصلحة الجمـارك بتحصيل 1% (واحد في المائة) من قيمة البضائع المصـدّرة او المستـوردة والصحيـح (تحصيـل 1% للصادر و 2% للوارد) لتخصم من ضرائب أرباح الأعمال عند سدادها فيما بعد، هو أنّـه قشة تقصم ظهر البعـير، لأن المصـدّر والمستورد يكونان احوج ما يكونان للسيولـة في تلك اللحظة. وكان واجب الدولة أن تشجعهما- أو على حـد قوله (أنّ المصدّر يجب أن يعطي مائة جنيه لـكل مائة جنيه يحصلها للسـودان لا أن يؤخذ منه ولو جنيه واحد) وذلـك (لأن الدماء لن تجري في شريان اقتصادنا بدون تصدير). وأرجـو أن يسمح لي الأخ الأستاذ كمال عبد المنعم - وهو رجل له باع في هذا المجال - أن أختلف معه فيما ذهب إليه:

اولاً: يصعب على كثير من الناس أن يفهم كيف تقصم ظهر المصدِّر 1% مـن مليون جنيه وهي (عشرة الف جنيه) ومن مائة الف جنيه هـي الف جنيـه فقط ومن عشرة ألـف (اذا كان ثمّة مـن يصدّر أو يستـورد بهذا المبلغ) وهـي مائة جنيه فقط. فهل يمكـن للمصدّر أو المستـورد بمليون أن تقصم ظهره عشرة الف جنيه، وكذلك الألف للمصدّر بمائة ألف والمائة لصاحب العشرة الف. اذاً فهي تستعصي على الفهم.

ثانياً: مع اتفاقي التام مع الكاتب على ضرورة تشجيع الصادر وتذليل الصعاب له، إلا أنّ المصدر هو مواطن في المقام الأول، وله ما لبقية المواطنين من حقوق وواجبات وهو يصدّر لنفسه ولمنفعته الشخصية أولاً، وعن طريقها يستفيد السودان، وبالتالي لا يصح القول بأنّه يجب أن يعطي لا أن يؤخذ منه. يجب على الدولة تشجيع الصادر من أجل العملة الصعبة. ولكن إذا ما رأت الدولة أنّ إجراء مقدّم الضريبة (1%) يزيد من حصيلة الضريبة أو يؤكد تحصيلها، فلا شك أنّ ذلك شئ جميل، وواضح أنّه إجراء إداري وليس للتّحصيل مقدماً ولا للتعويق، إذ أنّ هنالك استثناءات منها مدخلات الصناعة. وفي جميع الأحوال فيمكن استرداد المبلغ إذا لم يتم التنفيذ.

ثالثاً: أغلب الظن عندي أنّ المقصود بتحصيل هذا المبلغ الضيئل مقدّماً هو إجراء قصد به تحسين مؤشرات تقدير الضرائب. وربما ليس سرّا القول بأنّ بعض المستوردين يعملون على التأكد من تمزيق أو اختفاء أوراق الجمارك - بعد التخليص - قبل وصولها الي مصلحة الضرائب، وهنالك من يُدفع لهم الأجر خصيصاً للقيام بهذه المهمة. أمّا بالنسبة للمصدّرين فهنالك أيضا ظاهرة عدم إعادة فورمات (إي إكس EX) لبنك السودان - بعد الشحن - وبالتالي عدم توريد حصيلة الصادر بالعملات الصعبة. وكما هو واضح فإن الدولة تخسر ضريبة الصادر، مضافاً إليها عدم توريد حصيلة الصادر بالعملات الصعبة، مضافاً إليها ضرائب الدخل وأرباح الأعمال الناتجة عن تلك العمليات. وإن صحّ هذا فإنّ المشكلة ليست في الـ 1% وإنّما فيما يعنيه ذلك من دفع للضرائب الحقيقية والجمارك.

رابعا: في السنوات الأخيرة عمّ الفساد واستشرت الفوضي الاقتصادية، فتضافرت جهود ذوي النفوس الضعيفة من أعداد متزايدة من موظفي الدولة وأفراد القطاع الخاص لحرمان الدولة من حقها المشروع في الموارد، والتي بدونها لا بدّ من أن تستدين داخلياً أو تتسوّل في الخارج، وكلاهما خيار قصير الأمد. وفي

أعتقـادي أنّ الدولـة يجـب أن تسعى لفرض هيبتهـا وأن تفرض علـى من يتهّرب من تحمّل مسئوليتـه أن يتحمّلها. وفي سبيل ذلك سيشعر الحادبـون والأمناء والقائمـون بمسئولياتهم ببعض الغبن أو الاستفـزاز ولكـن اذا كان حتـى على مستوى الأفـراد يصدق القول بأن (الحزْمِ سوء الظَّـن بالناس)، فإنّ الدولة أحرى بذلك. ومن المحزن حقـاً أنّ بعضنا لا يرى في التهـرّب من الضريبة (أو الجمـارك) أو تقليلهمـا شيئاً ينـافي واجبات المواطنـة أو أخلاقيات الدين. بل على العكس مـن ذلك تماماً فهو مجال للفخر (بالحرفنة) وعدم التغفُّل، وكأنّما الدولة تبنيهـا السماء بالمَنِّ والسَّلوى، وليس بسواعد أبنائها ووطنيتهم، بالفعل لا بالقول. ولعلّ بعض القرّاء لا يعلـم بأنّه في بلاد مثل الولايات المتحدة أو ألمانيا الغربية (بلاد الكفر عند البعض) لا يمكن للشخص أن يكون رئيساً أو وزيراً أو سفيراً أو مديراً لهيئة او وكالة كبرى، إذا اكتُشف أنّه تهرّب من دفع الضريبة - ولـو جزئيـاً - في أيّ من سنوات عمره السابقـة. وكنتيجة لهذا السلوك فإنّ ضرائب الدخل وأرباح الأعمال (الضرائب المباشرة) في السـودان هي من أقل الدول في العـالم منسوبة الىالناتج المحلي الاجمالي أو الي حصيلة الضرائب الكلية.

خامسـاً: إنّ الدولـة في سبيل قيامهـا بواجباتها وتعظيـم الرفاهية المجتمعية، تحتاج إلى الموارد وإلـى نصيبها في الضرائب أكثر من الأفـراد. وعلى العكس من ذلـك تماماً ما يحـدث، إذ أننا نجد أنّ دورة العمل وتحقيق الربح بالنسبـة لبعض القطاعات (المصدّرين والمستوردين في هـذه الحالة) لا تزيد على ثلاثـة أشهر في أحيان كثيرة، وتقل عن ذلك كثيراً ولكثير من الواردات، حيث يتم البيع لتجار الجملـة في ميناء الوصول وبذلك تتحقّـق أرباح العملية. ثم تبقـى مستحقات الدولة مع الشخص المعنـي حتى آخر العام، وعند سداد تلك المستحقات الضريبية تكون قيمتها الحقيقة قد انخفضت إلى النصف اذا كانت معدّلات التضخم عالية كما هو عليه الحال، وبعد أن تكون الدولة قد استدانت من الجهاز المصرفي (وخربَت بيتها). فلماذا ونحن في اقتصاد حرب، لا تأخذ الدولة جزءاً من مستحقاتها مقدّماً بدلاً عن التسوّل؟

سادساً: نحن لسنا أول دولة تفرض أخـذ الضريبة مقدماً (وليس كإجـراء إداري 1%) بـل إنّ بعضـ الـدول قـد أخـذت حصيلة الجمـارك بالكامل مـع فتح خطاب الاعتماد. وقـد كان من رأيي الشخصـي (ولم يؤخذ به - كمـا أنّي لم أسمع بمقدم الضريبة (1%) إلاّ مـن وسائل الاعلام) أن تحصّل نسبـة 10 - 25% من حصيلة الجمـارك مقدماً، وكان في تقديـري أنّ ذلك سيكون له عدّة فوائد منها أنّ حصيلتي الجمارك والضرائب، قد ترتفعان بمعدّل قد يصل إلى 50%، كما أنّ حصيلـة الصادر من العملات الأجنبية سترتفع بمـا يمكن أن يـتروح بـين 5-10%، كذلك فإنّ أسعـار الدولار ستشهـد تدنياً ملحوظـاً، أو ثباتاً على أسـوأ الفروض نتيجة لسحب السيولة من السوق، ممّا يؤثر أيضاً على عمليات التخزين والسوق السوداء ومعدّلات التضخم التي لا تجد تفسيراً في مقولة الندرة، إذ أن الندرة النسبية وحدها ليست سبباً في ارتفاع الأسعار إلي الحدود التـي نراها وإنما للسيولـة الفائضة وفوضى السـوق وانعدام هيبة الدولة ومصداقيتها قبل الطوارئ وبعدها.

سابعاً: لك الشكر وللأخ الأستـاذ كمال عبد المنعم الود، وللإخوة في قطاعـي الصادر والـوارد العتبي (لانّ هنالـك دائماً جرم جّره سفهاء قوم) ويبقى هذا اجتهـاد يحتمل الصواب والخطأ، عسى أن "يتنحنح" هذا الوطن من العافية.

□ □ □

(١٠)

خسارة السـودان في إعفـاء

إبراهيـم منعـم منصور

خسارة السـودان في إعفـاء
إبراهيـم منعـم منصور[١٢]

1 . مفوَّضيَّــة تخصيـص ومراقبــة الإيــرادات: بدايـــة "ملَكْلَكـــة"

في الأسبــوع الأخير من يوليو الماضي تمَّ إعفاء السيد/ إبراهيم منعم منصــور وزير المالية الأسبق ورجل الدولــة المعروف من منصبه كرئيس لمفوضية تخصيص ومراقبة الإيــرادات، وهي مفوضية قوميــة نصت عليهــا أولاً اتفاقية نيفاشا ثــم تم تضمينها في الدستور الانتقــالي (2005) ثم تمَّ التأكيــد عليها في اتفاقيتـــي أبوجا والشرق للسلام.

وإذا كان للنظــام الفدرالي ساقين يقــوم عليهما فهما فدرالية سياسة تُعنــى بتقاســم السلطــة، وفدراليــة مالية تُعنــى بالتوزيــع العادل للمــوارد. والفدرالية الماليــة- أي الاقتسام العادل للثروة كتعريف متفــق عليه في أدبيــات الحرب والسلام في الســودان- هي مطّلب أساسي من مطالب حاملي السلاح، وكذلك الصامتين من المهمّشين في كل أنحاء السودان. وأحد مقتضيات العدالة هو أن تكون هنالك شفافيــة في توزيع جميع الإيــرادات على أسس معلومــة يرتضيها الجميــع وهو مــا قامت بــه المفوضية في عــام إبراهيــم منعم حيث أصبحت الولايــات لأول مرة في تاريخها تعلــم مقدماً أنصبتها من الإيرادات، "والشفافية دي هو الشّيء المجنّن بوبي".

١٢ - صحيفة سودانايل الالكترونية ٢٨ /٢٠٠٧/٨

(لمن فاتهم الاستماع)، فإن المادة (198) من الدستور الانتقالي تنص على إنشاء مفوضية تخصيص وتوزيع الإيرادات. وتحوّطاً من "لولوة" الحكومة (تقرأ المؤتمر الوطني) تم النص في المواد 120-123 من اتفاقية سلام دارفور على حيدة المفوضية وعلى تعيين أعضاء الفريق الفني لتحديد المعايير والأسس العادلة لتوزيع الإيرادات بواسطة رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس التشريعي عليهم- حتى لا تنفرد أي جهة بإعفائهم. أما رئيس المفوضية فقد جاء في المادة (123) من اتفاقية أبوجا، وبعد أن نصت على اتفاق الطرفين على وجوب حيدة المفوضية لتقوم بمهامها بشكل فعّال مضت لتقول، " من أجل أن تتمكّن المفوضية من القيام بمهامها بشكل مستمر ومستقل، يُعين رئيسها لمدّة محدودة ولا يمكن إعفاؤه خلالها بدون أسباب".

إذا فالمتوقّع حدوثه هو أن يتم إنشاء المفوّضية بقانون يجيزه المجلس التشريعي ليمكنها من طلب المعلومات من أي جهة و يمكّنها كذلك من مقاضاة أي جهة كانت إنابة عن الولايات في أي تظلّم، مثل عدم تسلّم الأخيرة لمستحقاتها، أو تجنيب الإيرادات دون تفويض أو غيره. وكذلك فالمتوقّع تعيين الرئيس وأعضاء الفريق الفني وفق ما جاء في اتفاقية سلام دارفور والتي جاءت بعد الدستور المؤقت- الذي لم تفصّل فيه كيفية التعيين بمثلما جاءت في أبوجا- وسيوافق ذلك روح الدستور دون شك. كذلك من المتوقّع حل أي جهات سابقة لإنشاء المفوضية- وتقوم بمهام شبيهة- حتى لا تكون هنالك ازدواجية. هذا هو المفترض والمتوقع، فما الذي حدث فعلا؟

أولاً: أنشأت المفوضية بمرسوم جمهوري وليس بقانون مُجاز من المجلس التشريعي. والمرسوم لا يقوم مقام القانون ويمكن أن يُلغى أو يُعدّل بسهولة (كما حدث فعلاً بعد عام واحد). ثانيا: لم يُعين فريق الخبراء الوطني الفني كما نصّت عليه اتفاقيات السلام ولم تكن هنالك حماية لرئيس المفوضية بتعيينه لمدّة محددة- خمسة أعوام مثلاً- ولا يُعفى إلا بسبب. وإذا لم تكن المفوضية مخنوقة مالياً فعلاً فقد كانت مواردها شحيحة تحت أحسن الفروض وحدث

مـن تحركاتهـا في الداخـل والخارج بغرضـ البحث عـن أحسن الممارسات، حتى تجيء المعايير مراعية لتجارب الدول التي سبقتنا في مجـال الحكـم الفدرالي وفي نفسـ الوقت يتوفّر لهـا القبول من المستفيدين، وهي الولايات في هذه الحالة.

ورغم كل ذلك (مرسوم جمهـوري لا يمكّنها من طلب المعلومات أو المقاضـاة أو المراقبـة اللصيقة وموارد ماليـة شحيحة، ووجود على هامش اتخاذ القرار)، رغم ذلك لم يتحملّها الشريكان (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية) فيما يبدو، فكان من أمرٍ إعفاء رئيسها- إبراهيم منعم- ما كان. لكن هو إبراهيم منعم (زعلّهم "بي شنو"؟) كما يقول أهلنا الشّايقية؟

الاحتمـال الأكبر هو عدم تحمُّل المسئولين لما اعتبروه (مناقرة) من رئيس المفوضية. إذ أن المعلـوم لمن لهم علاقة بالمفوضية أن السيد/ إبراهيـم منعم قد أبـدى رأيه في مسودة المرسـوم الجمهوري لعام 2006 قبـل إصداره ونصح بإصدار قانون يمكن المفوضية من أداء مهامها بصـورة مرضية، كما أوضح ما أغفـل المرسوم ذكره مما يشكّل ثغرة أو ثغرات تعيق عمل المفوضية.

كذلك فإن المفوضية ورئيسها لم يسكتا على عدم التزام وزارة المالية بقانـون الميزانية لعام 2007 الذي قـام بتوقيعه رئيس الجمهورية، سواء كانٍ ذلك من ناحية عدم تحويل أنصبة الولايات لها مباشرة- كمـا وجهـت بذلـك المفوضية- أو عـدم تحويل كامـل الأنصبة في مواقيتها.

المهم فيما يبدو أن الحكومة- أو المؤتمر الوطني على وجه التحديد- لم تتعود أو تعتاد على مساءلة أو ملاحقة أيٍّ من مسئوليها لها حول تصرفاتها. أي أن هنالك تفاهم أو تناغم بين مسئولي الحزب الواحد حول ما يُتخـذ من قرار. بمعنى أنه مهمـا كان مخالفاً لما اتفق عليه فيجـب أن تكـون هنالك حكمة مـا في اتخاذه، من بـاب أن بعض المسئولين (الكبار) يرون الغابة كلها وبعضهم يرى الأشجار فقط.

2. بيـن وزارة الماليـة والمفوضيـة: معاكسات أم تجاوز

تضمّن قانون الميزانية لسنة 2007 النصوص الآتية:

• تتولَّـى وزارة الماليـة والاقتصاد الوطني تسليـم كل مستوى من مستويات الحكم الموارد والإيرادات المخصصة له مراعية توجيهات مفوضيـة تخصيص ومراقبة الإيـرادات المالية. (وجهّت المفوضية الـوزارة بتحويل الأنصبة للولايات مباشرة في يومي 14 و 28 من كل شهر).

• ترفـع وزارة الماليـة والاقتصـاد الوطنـي لمفوضيـة تخصيص ومراقبة الإيـرادات تقريـراً مفصّلاً حول توزيـع الإيرادات كل ثلاثة أشهر.

كما تمَّ توقيع اتفاق بين رئيس المفوضية والسيد/ وزير المالية بتنظيم العلاقـة بين المفوضية والوزارة واعتمـاد نسب التحويلات. كذلك أصـدر السيـد /وزير الدولـة للمالية قـراراً وزاريـاً بتكوين لجنة مشتركة لمتابعة ومراقبة التحويلات من الحساب القومي للعائدات.

لكـن اتضح أن اللجنة المذكـورة أعلاه تُدعى للاجتمـاع بعد انتهاء الشهـر وبعد أن يقوم السيد/ رئيس اللجنـة (وزارة المالية) بتوزيع الأنصبـة. واتضح كذلـك أن وزارة المالية قـد تلقت توجيهات من أحد كبار مسئولي رئاسة الجمهورية بأن تحول مستحقات الولايات إلـى" الصندوق القومي لدعم الولايات" خلافاً لتوجيهات المفوضية وفقاً للفقرة (4) من قانون الميزانية لسنة 2007 (المذكورة أعلاه).

ليـس ذلك فقط بل تمّت دعوة السـادة أمناء صندوق دعم الولايات لاجتماع – وهم وزراء المالية في الولايات– (بواسطة مسئول كبير في رئاسة الجمهورية) وطُلب منهم التنازل عن 5% من استحقاقات الولايـات من عائـدات القيمة المضافـة و 1% مـن الدعم الجاري للتحويلات على أن تودع الحصيلة كاحتياطي في الصندوق. وتبلغ الحصيلة أكثر من 6000 مليون دينار في العام (2007).

بالإضافـة إلى ذلك، وكما جـاء في ورشة عمـل الفدرالية المالية،

والتي عُقدت بقاعة الصداقة في يونيو 2007 ، فقد حدثت تجاوزات بعدم تحويـل أنصبة الولايات كاملة بصفـة مستمرة خلال الشهور يناير وفبرايـر و مارس 2007 نتيجة لما تمّـت الإشارة إليه من أن اللجنة تجتمع بعـد التخصيص ، بالإضافة إلي أن التحويلات لا تتم رأساً إلى الولايات.

3. **المفوضيـــة تعمـــل ولكن. . .**

بعـد صدور المرسوم الجمهـوري (35) لعـام 2006 وبدء أعمال المفوضية ومـا اتضح من صعوبات تعيق تأديتهـا لمهامها من ناحية عمليـة، دخلـت المفوضية (بما في ذلـك فريقها الفنـي) في نقاشات مطولة حـول الوضع الأمثل الذي يمكنها مـن القيام بمهامها. ففي الفـترة ينايـر- أبريـل 2007 تم وضـع مسودة قانـون للمفوضية لتستعين به الجهات المختصة إذا ما رأت أن تتقدّم للمجلس التشريعي بمشـروع قانون لها. ومما جاء في المسـودة المقترحة ومبرراتها، أن المفوضيـة لا تستطيع رفع دعوى قضائية لوحدها وأن الدستور الانتقالي نفسه في حاجـة إلى تعديل لإعطاء الفدرالية المالية وضعها المقدّم سواء بسواء مع الفدرالية السياسية.

وقـد عالجت المسودة كذلك المواضيع الخاصة باستقلالية المفوضية، وحيدتها، وعلاقاتها بالجهات الأخرى ذات الصلة، وكيفية مراقبة ومتابعـة تنفيذ تحويل الأنصبة، ووصول كل الإيرادات للصندوق القومي للإيـرادات (دون تجنيب). . . الـخ. ووضعاً في الاعتبار موقف الجهـات التنفيذية مـن تفضيلها للمرسـوم الجمهوري على القانون، فقد أوصى فريق الخبراء بحفظ المسودة للانتفاع بها إذا ما توفّرت العزيمة السياسية لإنشـاء مفوضية للإيرادات فعالة وذات استقلالية ويسندها القانون.

ولكن ما هي أهمية القانون وما الخلل في المرسوم الجمهوري الذي أنشئت بموجبه المفوضية؟

من حيث المبدأ يجـب أن يكون هنالك قانون للمفوضية ، ليس فقط لأنه ليس هناك مفوضية للموارد في كل الدول الفدرالية التي سبقتنا

ليس لها قانون صادر من الهيئة التشريعية التي تقدم لها التوصيات الخاصــة بالتخصيص وتقارير المراقبة، ولكــن لأن القانون وسيلة أساسية وهامة تمكن المفوضية من أداء مهامها مثل:

1. متابعــة تحويل مستحقــات مستويات الحكم المختلفــة في أزمانها واتخاذ الإجراءات اللازمة بعدم ذلك.

2. مراقبــة توظيف المــوارد في الأغراض المحددة لها في صناديق وهيئــات الإعمار والتنمية سواء على المستــوى القومي أو صناديق ولايات دارفور أو شرق السودان أو أي صناديق وهيئات أخرى مماثلة.

3. تحريــك الدعــاوي القانونية ضــد الجهات المتسببــة في تعطيل وصول الأنصبة لمستحقيها.

4. الحصــول علــى المعلومــات مــن أي جهــة في أي مستوى من مستويات الحكم- وكحق قانوني- وليس نتيجة استجداء أو علاقات شخصية.

أما عن المرسوم الجمهوري الذي أنشئت بموجبه المفوضية فقد رأي القانونيون أن به عدة نواقص منها:

أولاً: إن المــادة (5) الخاصة باختصاصــات ومهام المفوضية لم تشر إلــى أن المفوضية هي الجهة الوحيدة التي تتولى تخصيص ومراقبة الإيرادات، وهو الاختصاصــ الذي من أجله أنشأت. و حيث أن المفوضيــة من مهامهــا ضمان الشفافيــة والعدالة (المــادة 1/1/4أ من المرســوم) فيما يختص بتخصيص الأمــوال، فلا يمكنها القيام بذلك إذا لم ينص صراحة على أنها الجهة الوحيدة التي تقوم بالتخصيص.

ثانياً: ورد ذكر لصندوق قسمة المــوارد وتنمية الولايات الشمالية (صنــدوق دعم الولايات مؤخرا) المــادة (5-ب) وهو صندوق لم ينشــأ بعد، كما إن اســم الصندوق يدل على أنه يقــوم بمهمة تقسيم المــوارد. ومعنى ذلك أنه، إما أن يكون هو الجهة التي تقوم بقسمة المــوارد أو أنه جهة تشــارك المفوضية في عملية قسمة الموارد. وفي

كلا الحالين هنـاك ازدواجية تدعو إلى التساؤل. والطبيعي هو إما أن تختصـص المفوضية بالقسمة- أو تختصـص بها أي جهة أخرى لكن ليس الاثنين معاً. (أم أن الصندوق جهة موازية كما أشار إلى ذلك السيد/ بكري أحمد حسن في مقاله في الأيام قبل نحو عام).

وكما هـو واضح فإن إقحام جهاز لم يولـد بعد في عمل لا دخل له به أمر يُثـير التساؤل حول مدي تقبل الحكومـة في الأصل لوجود مفوضية تقوم على تقسيم الإيرادات بعيدا عن سيطرتها.

ثالثـاً: أغفل المرسوم أهم مـادة ، وهي سيـادة المفوضية على أي جهـة أخرى فيما يختص بمهامها في جمـع المعلومات والتخصيص والمراقبة وتقديم التقارير للرئاسة وللهيئة التشريعية.

وحسبما أعلـم فإن السيـد/ إبراهيم منعم قد أبلـغ الجهات المختصة بأوجـه الخلل هذه وأوضح ما يمكن أن تتسبب فيه من ثغرات تعيق عمل المفوضية.

تواصـل عمل المفوضية ولجنة الخبراء المساعـدة لها (اللجنة الفنية) وبيت الخـبرة (يونيكونز) المختار بواسطة البنـك الدولي للمساعدة الفنيـة. تواصل في شـكل أوراق وورش عمـل واجتماعات طيلة الفترة أغسطس 2006 وحتى يوليو 2007. وقد عقدت عدَّة ورش من بينها ورشة كبرى حول الفدرالية المالية عقدت بقاعة الصداقة في يوم 20 يونيو 2007 وقد حضرها نحو (93) من المختصين ووزراء المالية بالولايات ومسئولين من وزارة المالية المركزية وآخرين.

وقد أمَّنـت الورشة المذكورة علـى المبادئ الأساسيـة التي أرستها المفوضية حول المعايير الخاصة بالتوزيـع الرأسي للإيرادات (بين المركز والولايات) والأفقي (بين الولايات) وأوصت بتوسيع دائرة التشاور لتشمل الولايات حتى يكون قبول المعايير عاماً.

إلا أن أهـم مـا جـاء في توصيـات ورشـة العمل تلـك كان حول "صندوق دعم الولايـات"، وهو صندوق سابق للمفوضية تأسس بقانون منذ 1996 ومجلس أمناؤه يتكوَّن من وزراء مالية الولايات

وكان يعمل عملاً شبيهاً بعمل المفوضية. لكن بعد إنشاء المفوضية كان المتوقَّع أن يتم إلغاء قانونه والاستفادة من موظفيه وخبرتهم في أعمال المفوضية بالشكل المناسب.

كانت توصية المشاركين في ورشة الفدرالية المالية هي الالتماس من رئاسة الجمهورية أن تدعم المفوضية، وذلك بحل أي جسم آخر سابق لها يعمل عملاً مشابهاً (أي الصندوق). وقد كانت الأسباب متعلقة بكون الصندوق ذو طبيعة سياسية (على الأقل لأنه أنشئَ قبل اتفاقيات السلام وعندما كانت هنالك جهة واحدة منفردة بالسلطة) وقانونه يتيح له قوة كبيرة لا تتماشى والشفافية المطلوبة في المنهج الجديد للتوزيع العادل للإيرادات. ومن ذلك دور الوسيط الذي يلعبه بتحويل أنصبة الولايات له قبل تحويلها لها، وهو شيء مثير للقلق، خاصة في ظل التكلفة العالية التي صاحبت تحويلات 2007 وهي الطلب من الأمناء بإبقاء نحو 6% كاحتياطي. ولكل ما سبق وغيره رأي المشاركون أهمية أو وجوب دعم توصية مجلس الولايات بإلغاء الصندوق، كما رأوا أن موافقة السلطات التنفيذية على التوصية سوف يكون دليلاً على التزامها بالفدرالية المالية.

4. عدم التناغم مستمر

لقد كانت هنالك منغِّصات لعمل المفوضية إبتداءاً من إنشائها بمرسوم، وعدم إلغاء صندوق دعم الولايات وعدم تنفيذ وزارة المالية بالكامل لتوجيهات المفوضية وفق ما جاء في قانون الميزانية لعام 2007 الذي قام بتوقيعه السيد/ رئيس الجمهورية نفسه.

وبالمقابل فقد كان السيد/ إبراهيم منعم منصور كرجل دولة وخدمة مدنية (دَقَّه قديمة) ينبه الجهات المسئولة أو يخاطبها في كل ما يرى أنه لا يتسق وروح النظام الفدرالي المالي وأهدافه (خاصة والدماء ما زالت تسيل في دارفور وغيرها). وهو ممَّا قد يرى فيه المتنفذون من الساسة مناكفة وليس تقويماً لاعوجاج المنهج.

وربما من أشد هذه المواجهات سخونة ما حدث من امتناع أو مقاطعة السيد/ إبراهيم منعم وسكرتارية المفوضية وغالبية خبراء الفريق

الفني من حضور ورشة عمل حول الفدرالية المالية التي دعت لها وزارة المالية في النصف الأول من يوليو الماضي بالتعاون مع البنك الدولي واستقطبت لها كبار المختصين في هذا الشأن من البنك الدولي وغيره واختارت قاعة الصداقة مكاناً لها.

ويعود سبب المقاطعة إلى أن السيد/ وكيل وزارة المالية قبل وقت قصير من انعقاد المؤتمر في أوائل يوليو 2007، قد أصدر أمراً وزارياً بتشكيل لجنة أسماها لجنة قسمة الموارد القومية. وهي ذات عضوية من داخل وخارج الوزارة وحددت مهامها بصياغة معايير توزيع الإيرادات القومية، وتقييم أداء قسمة الإيرادات والموارد للعام 2007، وتحديد مؤشرات لتحديد أنصبة الحكومة القومية والولايات لعام 2008، وصياغة معايير وأسس تقسيم أنصبة الولايات الشمالية... الخ. وكلها من صميم مهام المفوضية.

وبعد علم المفوضية بالقرار، انتظر السيد رئيسها نحو أسبوع ولم يصدر من وزير المالية أو وزراء الدولة بالمالية ما يصحح القرار أو يلغيه أو يعدله.. الخ وعندها خاطب السيد/ إبراهيم الوزارة بأن القرار الذي لم يراجعه أحد لا يترك مجالاً للفدرالية المالية للعمل وأنه لا يستطيع حضور مؤتمر دعت له الوزارة التي أصدرت قراراً بتشكيل اللجنة المذكورة. ولم تعد المياه إلى مجاريها بين الوزارة والمفوضية إلا بعد أن تسلّمت الأخيرة ما يشبه الاعتذار من وزارة المالية.

5. هل تمَّ أُعفاء إبراهيم منعم أم تمَّ حل المفوضية

الأستاذ/ بكري حسن أحمد قال في مقال نشره في 17 أكتوبر 2006 في عمود الأستاذ/ محجوب محمد صالح المقروء "أصوات وأضواء" حول مفوضية الإيرادات، قال مخاطباً الأستاذين محجوب وإبراهيم منعم (ومن خلالهما الشعب السوداني فيما أظن) " أنكم تحرثون في البحر لو كنتم تظنون أن مفوضية قسمة الموارد سيسمح لها أن تؤدي عملها بالطريقة التي تتصورون". ويقول " إن الإنقاذ قد حذقت أسلوب خلق أجهزة موازية لكل جهاز مؤسسي

حتى تظل تسيطر سيطرة كاملة على كل المفاصل". ويضيف "دعونا نترك السؤال حتى تظهر النتائج". المؤسف أن السيد/ بكري لم ينتظر طويلا، وقد ظهرت النتائج فعلا بعد عام واحد مؤكدةً ما ذهب إليه- بكل أسف.

فبعد أن ضاق الشريكان الرئيسيان ذرعاً بالمفوضية - فيما يبدو (لأن المرسوم الجديد يؤكد موافقة السيد النائب الأول عليه) - تمّ إعفاء السيد/ إبراهيم منعم من رئاسة المفوضية وألغي المرسوم الجمهوري (35) لعام 2006 و حل محله المرسوم الجمهوري رقم (31) لعام 2007. والمرسوم الجمهوري الجديد يختلف عن الذي سبقه في أشياء جوهرية من بينها:

• المادة 3 (أ) والتي تنص على أن رئيس المفوضية "يُعينّ بقرار من رئيس الجمهورية وبموافقة النائب الأول وأن يُحدد القرار فترة عمله ولا يجوز عزله من منصبه دون سبب معقول"، هذه المادة في المرسوم الجديد حُذفت منها العبارة الأخيرة (ولا يجوز عزله من منصبه دون سبب معقول)وهو مما لا يحتاج إلى تعليق.

• المرسوم الجديد احتوى على نص في المادة 5/د لم يكن موجوداً في المرسوم السابق وبمقتضاه جوّز للمفوضية الجديدة، بموافقة ممثلي الولايات، إنشاء حساب خاص للاحتياطي ويتم التصرُّف فيه وفقاً للائحة يجيزها ممثلو الولايات. المادة في سطحها تبدو معقولة، لكَنها حقيقة قنّنت احتفاظ المركز باحتياطي من أنصبة الولايات. والصحيح أن نصيب المركز أصلاً يحتوي على موارد يُخصص منها احتياطي في حالات الطوارئ. أي أنها قنَّنت الإجراء الذي اتخذه صندوق دعم الولايات (بايعاز من جهات عليا) من ميزانية 2007.

• المادة 7/1 من المرسوم الجديد حدَّدت عدد خبراء الفريق الفني بخمسة خبراء فقط، ولم يكن العدد محدداً في المرسوم السابق، غير أنه تمّ تعيين حوالي (20) من مختلف التخصصات ذات الصلة، ومن الحكومة والقطاع الخاص مع مراعاة تمثيل كل جهات السودان. وكما هو واضح فإن العدد خمسة لا يمكن تقسيمه بين

التخصصـات والأقاليـم- من ناحيـة عملية- وبما يُحقـق الثقة في التمثيل المهني والجغرافي للفريق.

خلاصــة الأمـر يبـدو أن المفوضية بشكلهـا القـديم ونزوعها نحو الاستقلاليـة والحيـاد ومناقرتها لمؤسســة الرئاسـة ووزارة المالية قـد أخـذت المسألة "جد أكثر من اللازم" في عُـرف حكومة الوحدة الوطنية (أكرر الحكومة لأن هنالك موافقة من النائب الأول (السيد سلفـا كير) على المرسـوم الرئاسي الجديد). ولذلـك فقد كانت هي والشريـكان (أين الشـركاء الجدد؟) أو هــي والحكومة (غرباء في سرير واحد كما يقول الخواجات). وهو شيء لم تعتد عليه الحكومة وليسـت مجبورة (في عُرفها) على تحمُّله. لكـن الحكومة قادرة أو مدهشــة- سمها ما شئت- إذ تبـع إعلان إعفاء إبراهيم منعم وتعيين السيـد/ أمين عام صنـدوق دعم الولايات (محمـد عثمان ابراهيم) رئيسـاً للمفوضية خلفـاً له، أمر رئاســي بإلغاء قانـون الصندوق وحلّه، وهــو ما ظلَّت تُطالب بــه المفوضية- تحـت رئاسة إبراهيم منعم منذ إنشائها. فمن يفك الطلاسم؟ وهل في اعتقادكم أنه تم إعفاء إبراهيم منعم أم (بَلَع) الصندوق المفوضية؟

الإجابــة أقل صعوبة مما يبدو أو مما تتصــورون، إذ أن خطوات حل المفوضية القديمة قد بدأت فعلا فقد تمّ في الأسبوع الماضي تعيين أمين عام جديد للمفوضيــة كما تمّ ترحيل أثاثات ومعدات المفوضية إلى مقر صندوق دعم الولايات (المحلول).

أنــا شخصيا أرجو خالص الرجاء ألا يفـرط السيد رئيس المفوضية الجديد في إرث السيد إبراهيـم منعم، فقد اختط الأخير نهجاً زاوج بــين التجارب العالميـة والخصوصية المحلية وعمَّـق (الساس) لبناء المفوضية بالتشاور والاستقلالية الراشدة. فهل يفعل؟

□ □ □

(11)

الإنقاذ : من العقيدة إلى القبيلة

الإنقاذ : من العقيدة إلى القبيلة[13]

السؤال الاستنكاري "من أين آتى هؤلاء الناس؟" الذي جعله الأستاذ الطيب صالح - رحمه الله- عنواناً لإحدى مقالاته في أول التسعينيات مازال قائماً يسأله الناس كلما أتت الإنقاذ بفعل مُنكر لم يسبقها عليه أحد (تُقرأ حكم) وأفعالها هذه كثيرة ، وآخرها انحدارها نحو العنصرية وتحزُم قادتها ومؤسساتها بالقبلية والعشائرية . تداول السودانيون أمر هذا التحول منذ مدة - ربما بعد المفاصلة بصورةٍ أكبر - حيث انتهي "تمكين" الصالح العام ، "التَّمكين" الذي نظّر له الدكتور حسن الترابي وأراده تمكيناً لأهل المشروع الحضاري ليمسكوا بمفاصل السلطة والمال وليجعلوا من كل السودانيين عداهم رعايا ، لا يحق لهم تسنّم الوظائف العامة القيادية والوسيطة ولا التمتّع بثمار أعمالهم وتجارتهم إلا بعنت شديد ، وذلك حتى يتمكنوا هم من الحكم (تُقرأ كامل التسلط على البلاد والعباد). "التمكين" الذي جعلته الإنقاذ في نسختها الثانية بعد المفاصلة- تمكينا للمجموعات القبلية للشمال النيلي ("الجلاَّبة" في لغة اهل الهامش) دون مشورتهم ودون إذن منهم وصبّت عليهم لعنات وبغض الشعب السوداني (الفضل)-في تعبير الكاتب الفاتح جبرا- خاصة مجموعات الهامش من دارفور وكردفان والنيل الأزرق والشرق وحتى الوسط النيلي . لكن هل يستحق "الجلاَّبة" هذا؟

"الجلاَّبة" او الأفراد الذين هاجروا من الشمال النيلي (دناقلة-جعليين-شايقية ومن جاورهم) الى الوسط وأقاصي الغرب بغرض التجارة - هربا من الفقر في مناطقهم -(او حتى كموظفين منتسبين

١٣ - صحيفة الأيام١٧-١٨ سبتمبر ٢٠١١ ، صحيفة رأي الشعب ٢٠١١/١٠/٣١ سودانايل الالكترونية والراكوبة ١٨ سبتمبر ٢٠١١

إلــى الشمــال النيلي) - استقروا فــى تلك المناطق واختلطــوا بأهلها وشاركوهــم أفراحهم وأتراحهم وشاركوا فــى العمل العام وإنشاء المدارســ الأهلية والمراكز الصحية والأنديــة الرياضية والثقافية ، شاركــوا بجهدهم ومالهــم واعتبروا تلك المــدن أوطانهم ، ولم يعد الجيل الثاني منهم للوسط إلاّ بعد أن أصبحت نوافذ الاستثمار أقل من إمكانياتهــم المادية التي تجمعت على مر السنين . لقد ساروا في أهل تلــك المناطق سيره حسنة وأوصوا أن يدفنوا فى مدنهم تلك إذا حان الأجل ، كناية عن المحبــة والارتباط بتلك الأرض . فمن أين أتى هؤلاء الناس الذين شوّهوا هذه الصورة النضرة وأكسبوا "الجلاّبة" عداوة جيــل جديد لم يعرف تلك الحسنات فأصبحت الإنقاذ وظلمها وعنصريتهــا الجديدة مجسمــا لأهل الشمال جميعــا حتى "الجلاّبة" الآخــرون الذيــن ينافحون صبــاح مساء عن حــق كل السودانيين فــى الوطن وخيراته وعن الديمقراطيــة والحرية ، ينافحون بالقلم والقــول وبعضهم حتى بالمشاركــة بالسلاح مع حــركات الهامش (مهما اختلفنا معها) .

هذه العنصريــة الجديدة والتى وصلت حداً أدهشــ الأستاذ الشاعر محمــد عبد القــادر سبيــل ("كيف استجــدت العنصريــة في حياتنا ومؤسساتنــا العامة" الصحافــة 2011/8/18) العائد لتوه من غربة طويلــة . فرغم اللون "الفاتح" وسمْت قبائل أهل الشمال - أضاعت عليــه هذه العنصرية عددا مــن الوظائف المرموقة " لأنني لست من شعــب الله المختــار" على حد قولــه (هو من النيــل الازرق). هذه العنصريــة لها نسب في التوجه الثقــافي والسياسي العرب-إسلامي (عبــد اللــه بــولا - "شجرة نســب الغــول" مجلة مســارات جديدة 1998)، وفــى ظلم أهل الهامش الــذي تأسّس فى فترة الاستعمار وفشلت النخــب السياسية وسياساتها قصــيرة النظر فى التصدي له بعــد الاستقلال . لقــد كان الاستئثار بالسلطة ميراثــا للمتعلمين من أبنــاء الوسط تكالبوا عليــه بأحزابهم ، وعند سودنــة الوظائف في بداية الاستقلال حَرموا منه حتى الجنوبيين الذين وعدتهم الأحزاب السياسية بمناصــب مقدّرة، وكانوا يطالبون فقــط بأربعين وظيفة فمنحوا ستة وظائف من مجموع ثمانمائة وظيفة أخلاها الخواجات

مما أدى في نهاية الأمر إلى الانفصال.

في بحث سابق(امبده (1991) - تعليم الاستعمار واستدامة الفوارق التنموية -انظر ص59 في هـذا الكتاب) (انظر أيضا أمبده -1990 دليل قـادة الخدمة التنفيذيـة والعامة فى السـودان 1954-1989) عرفنـا السلطـة على أنهـا تشمل رئاسـة الدولة ورئاسـة الوزراء والوكلاء ومديرو المصالح الحكوميـة وكبار ضباط الجيش وكبار ضباط الشرطـة وقضاة المحكمة العليـا . وبالرجوع الى الأصول الجهويـة (الإقليميـة) للذين احتلوا تلـك المناصب اتّضـح ان هنالك تركيـزاً شديـداً للسُّلطة في الفـترة المذكورة في الوسـط والشمال ، تركيزا يمكن تفسير استمراره بعد الاستقلال بقصر النظر السياسي الذي لم يستن التمييز الايجابي في احتلال بعض المواقع القيادية فى الخدمة المدنية والعامة ليمكّن كل السودانيين - خاصة أهل الهامش- من أن يروا أنفسهم فى مرآة الدولة وأن كلّ السودانيين سواسية في تسنّم الوظائـف العليا. لكن ذلك التركيز لم تكن له دوافع عنصرية قصد بها إقصاء أهل الهامش ، في اعتقادي ، وإنما قصر نظر سياسي تغذّي على مطامـع الأفندية وتكالبهم على الوظائف والترقي . فما مدى ذلك التركيز فى الأربعة عقود الأولى التي أعقبت الاستقلال وكيف تطور بعدها في عهد الإنقاذ ؟

كان مُعامـل تركيز السلطة (الاستئثـار بالسلطة) في أقاليم السودان الأوسط (الخرطوم والشمالي والأوسط القديم) فى الفترة المذكورة (1954-1989) عاليا جدا (نحـو 80%) (بحد ادني 70% للوزراء وأعلـى 92% للوكلاء ومـدراء المصالح) بينمـا توزّعت الـ 20% المتبقيـة علـى بقية أقاليـم السودان بمـا فيها الجنـوب. ومما يجدر ذكـره فـان مدينة ام درمـان وحدها-وليست ولايـة الخرطوم - كان نصيبهـا في المتوسط من السلطة بتعريفها آنف الذكر نحو 27% من كل فئة (بحـد اعلي 49% لكبار ضباط الجيش و45% للرؤساء والوزراء، وحد أدنى 26% للوكلاء ومديرو المصالح الحكومية). يجـدر بالذكر أن نسبة سـكان ام درمان حينهـا كانت حوالي 1% (واحـد في المائـه) من سكان السـودان ، إذ كان عـدد سكانها نحو

000،114 نسمـة في تعـداد 1955 . والسبب الرئيسي في اعتقادي هـو تركز التعليم فيها فى تلك الفترة ، وجاء زمن خرجت فيه حتى ام درمان من المعادلة.

أما الإقليـم الشمالي لوحده (ولايتي الشماليـة ونهر النيل) فقد كان نصيبـه من السلطة حوالي 22% فـى المتوسط بحد أدني قدره 10% مـن الوزراء وحد أعلي 30% من قضاة المحكمة العليا . فماذا حدث بعد الإنقاذ ؟ هل هجمـت الإنقاذ بإقليمها الشمالي على مأدبة السلطة باليديـن بدلا عـن الشوكة والسكـين؟ ، كما قالت الحركـة الشعبية (عندمـا كانت شريكا فى الحكم ، بعد إصـرار المؤتمر الوطني على وزارتي المالية والطاقة خلافا للاتفاق) .

لحسـن الحظ هنالك إحصائيات حول مؤشـرات الاستئثار بالسلطة في الفترة 1990–2001 وهي التـي وردت فى "الكتاب الأسود" ، الـذي أثـار صـدوره (2001) ضجـة عارمـة ونُعـت مصدروه بالعنصريـة ، علمـا بانـه لم يكن لينشـر إلا بصـورة سرية . ومن المتداول فى شأن الكتاب المذكـور ، والصادر فى السنوات الأولى التـي أعقبت "المفاصلة" بـين الاسلاميينن ، أنـه في الأصل تم جمع المعلومات التى يحتوى عليها بواسطة النظام نفسه عندما كان جسما واحدا (انظرالاضافة في نهاية المقال) . والدلالة على ذلك المعلومات الدقيقة التي يحتويها والخاصة علـى سبيل المثال بالأصول الجهوية لكبار مسئولي الأمن والمخابرات ، وهى مما لا يتوفر إلا لأهل الحكم أنفسهم ، وقد توجهّت أصابع الاتهام حينها إلى المؤتمر الشعبي .

مؤشرات الاستئثـار بالسلطة تحت الإنقـاذ في عشريتها الأولى ، والتـي اخرج الأستـاذ المحبوب عبد السلام شيخـه منها كما تخرج الشعرة من العجـين (انظر المحبوب – الحركة الإسلامية السودانية (2010) ، أظهـرت تحولا جذريا فى تلك المؤشرات مقارنة بالفترة 1954–1989 . فقد ارتفعت نسبة منسوبي الإقليم الشمالي (حوالي 3.5% من السكان حاليا) من متوسط 10% من الرؤساء والوزراء في الفـترة الأولى إلـى متوسط 52% فى عشريـة الإنقاذ الأولى ، مما أسس للأنكفاء الجهوى شديـد الوضوح في الفترة اللاحقة (إلى

2011) والـذي أصبـح يُرى بالعين المجـردة (أي ملاحظة الرجل العـادي وليسـ الإحصائيـات) حتى أصبـح يوصـف بالعنصرية عيانا بيانا ، ليس على مستـوى السلطة السياسية فحسب وإنما على مستـوى الخدمـة المدنية والعامـة ومؤسسات الدولـة وشركاتها ، شـركات الطبقة الرأسماليـة الإسلامية الجديدة التـى سعت الإنقاذ الـى تمكينها وإحلالها محل الرأسماليـة القديمة (على وزن القرش الأبيض لليوم الأسود). وللإنقاذ فى ذلك فنون وأدوات ليس أقلها لجنة الاختيار ومعايناتها الشكلية (انظر الطاهر ساتي فى عموده في الصحافة (2006/5/9) وما جاء فيه عن طرائف المعاينات وأسئلتها التـى لا علاقة لهـا بالوظيفة[14] وإلحـاق أناس بالمعاينـة النهائية لم يجلسـوا حتى للامتحـان التحريري). أما علـى مستوى الوظائف القياديـة والوسيطـة والتي لا يتـم الإعلان عنها أصـلا فتكفى أخر الشهادات والتي ذكرها الأستاذ سبيل(الصحافة 2011/8/18 "إنت من وين"؟).

بعد اتفاق الدوحة الأخير ثار لغط كثير حول منح دارفور (حوالي 22% من السكان) منصب نائب رئيس الجمهورية ، وطفقت أبواق الحكومة فى الصحـف تردد أن ذلك يكرس للجهوية ، متناسين أن الجهوية قد باضت وأفرخت تحت نظام الإنقاذ . دعونا مرة أخرى ننظـر فى مؤشـرات الاستئثـار بالسلطة تحت دولـة الإنقاذ . منذ بداية الإنقـاذ ولمدة 22 عاما احتكر الإقليـم الشمالي (السلطة) ممثلة فـى مناصب رئيس الدولـة والنائب الأول (حتـى نيفاشا) والنائب الثـاني بعدها والـوزارات السياديـة الأساسية مثـل وزارة رئاسة الجمهوريـة، وزارة مجلـس الوزراء (عدا فترة مـا بعد نيفاشا) ، وزارة الداخلية (عدا فترة إبراهيم محمود والزبير بشير) ووزارة الدفاع (عدا فـترة إبراهيم سليمـان) ووزارة الخارجية (عدا فترة نيفاشـا) وزارة المالية (عدا فترة سيد زكي وعلـى محمود الحالية) ووزارة الطاقـة (عدا فترة لـوال القصـيرة) بالإضافة الى مديرو الشرطـة ونوابهـم (44%) وحُـكَّام الولايات (34% قبـل نيفاشا)

١٤ - من الاسئلة المتواترة والتي يتم التندربها ، صلاة الجنازة بها كم ركعة؟ اقرأ دعاء الإستخارة؟ وسئل احدهم عن لون الشُرّاب الذي يلبسه، و عندما انحني لينظر قيل له اتفضل اخرج.

بالإضافة إلى مدراء جهاز الأمن والمخابرات ونوابهم وكبار المسئولين فى هذه الأجهزة . والاحتكار الفعلي لما هو دون ذلك . فماذا بقى من السلطة التنفيذية إذن ، وزارات الثروة الحيوانية والصحة والسياحة والمساحة والشباب والرياضة؟ . ماذا سيقول هؤلاء النابحون لو كان كل هؤلاء الحكام من دارفور مثلا أو كردفان او الشرق أو حتى النيل الأبيض والجزيرة؟

الاستئثار بالسلطة فى الدول النامية (خاصة تحت الانظمة الشمولية) هو المدخل الأساسي إلى توزيع الثروة وذلك لأن الدولة بوظائفها وعطاءاتها وإعفاءاتها هى مصدر الثروات في هذه الدول (عديمة الشفافية) التى لم يتجذر فيها الشعور القومي بعد . السلطة فى منح العطاءات والأراضي الاستثمارية والسكنية والإعفاء من الضرائب والجمارك والرسوم ، سلطة التوقيع ، وسلطة اتخاذ القرار . سلطة اتخاذ القرار هي الثروة الحقيقية فى الدول النامية الشمولية ، ولذلك فالاستئثار بها هو الاستئثار بتوزيع الثروة فى نفس الوقت . الأمر لا يحتاج الى دليل اذ يكفى فقط ملاحظة تحول كوادر الإسلاميين من مدرسين وطلاب (فى الأصل) ومن فقراء (على الحديدة) الى رأسماليين كبار في ظل الإنقاذ، وأثرياء باعترافهم (ويتمنون الزيادة) . هذا غير ما توفره هذه الثروات من التطاول فى البنيان والزواج مثنى وثلاث ورباع والتمتّع بطيبات الدنيا (وليس الآخرة) ، (المال والبنون زينة الحياة الدنيا)، او "النسوان والبنون" كما قال ود الريس فى الرواية الشهيرة .

أين هؤلاء من تاريخهم وأصولهم المتواضعة ماديا مثل أغلب السودانيين. يقول الدكتور التجانى عبد القادر (نزاع الإسلاميين فى السودان (2008: 139) "إن الغالبية العظمى من أعضاء الحركة الإسلامية جاءوا من الشرائح الاجتماعية الفقيرة القادمة من قاع المجتمع أو من شريحة الموظفين محدودي الدخل ، وأن من كانوا يملكون منازل خاصة فى الخرطوم تتسع لاستضافة اثنين أو ثلاثة يُعدّون على أصابع اليد الواحدة"، ويضيف "ويقولون الآن أنهم بنوا عماراتهم الطويلة من استثماراتهم !" . ويطابق هذا قول

محجوب شريف في إحـدى قصائده (خزنة وتَنْك، ولحية فشَنْك، طلع البدر علينا، يا مستهبل، أم طلع البنك) وربما هذه من بصائر الشعراء (الرؤية قبل الآخرين).

و الإنقـاذ وظَّفـت الاستئثـار بالسلطة فى تعميق جـراح الفوارق التنمويـة بدلا عن ردمها. الأصل أن يتـم الاعتماد على دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصاديـة وإنشاء الطرق وفق الأسبقيات القومية بحيث تُنشأ الكباري وتمتد الطرق الى مناطق الإنتاج (التي تفـك ضائقة المدن (مـن الازدحام) وتجعل أهـل الريف يستقرون في قراهـم)، أو المناطق ذات الكثافـة السكانية العالية. لكن الإنقاذ مسكونة بالتعنصر وسـوء التصرف - ودون إذن من أهل الشمال (انظـر اعتصامـات المناصير) - رأت غير ذلـك. كيف تفسر إذن إنشاء طريقين شرق وغـرب النيل الى أقصى الإقليم الشمالي ليس فـى "مثلث حمـدي" فقط وإنما فـى خط الجيلي/ قـرى - دنقلا فى الأساس(ومن بعد طريق فـى الصحراء من دنقلا الى ارقين قرب مصر). كيف نفهـم إنشاء كباري لبعض القرى ومشاريع زراعية لا توجد لها عمالة فى منطقة ذات كثافة سكانية ضعيفة ومناطق غير إنتاجية فى معظمها (انظـر الأحداث2011/8/22 حول استزراع مشاريـع لاستيعاب أكثر من مليون شاب مصـري). أهل الشمال مواطنـون يستحقون الخدمات مثلهم مثـل كل المواطنين لكن الظلم بالمسـاواة عدل، فأين الجـدوى وأين الاستقامـة، وأين الحساسية السياسية ؟ أم هي خيارات المتعلمين والأفندية لقضاء عطلة العيد مع خالاتهم وحبوباتهم؟

أكَّدنـا فى فقرة سابقة ان الأرجح فى عدم معالجة التفاوت التنموي والاستئثار بوظائف الدولة العليا فيما بعد الاستقلال - دون مراعاة لما قد يؤدى إليه ذلك لاحقا من غبن سياسي - قد يكون ذلك ناتجا عن أنانية الأفندية وضيق أفقهم القومي، والاعتناء فقط بالمؤهلات عند التعيـين والترقي دون مراعاة تفضيل لأبنـاء المناطق الأقل حظوة (تمييـز ايجابي) - على الأقل إذا تسـاوت المؤهلات- حيث تتدخل شبكـة علاقات المصاهرة والقربي والجِيرة لتحرم أبناء الهامش من

المشاركة - "الماعندو ضهر ينجلد على بطنو". ولكن فى عهد الإنقاذ اختلفت الأمور وكانت قاصدة فى كل ما اتخذته من خطوات بشان تنفيذ مشروع "التمكين" الكامل مهما كانت نتائجه ومهما كانت كارثية تبعاته.

فالتمكين ركيزة أساسية فى فقه الإنقاذ فى كيفية تثبيت دعائم حكمها، اذ يقضى ذلك بالاستيلاء على "السلطة" أولا (بالانقضاض على النظام الديمقراطي بليل) ، ثم الاستيلاء على "الدولة" بإحلال كوادر "الجبهة" وتمكينهم من أى منصب يرغبونه فى الخدمة المدنية و الدبلوماسية أو القوات النظامية - أي في أي منصب به رقشة مال أو سلطة قلم أو اتخاذ قرار، ثم القضاء على فئة التجار المرتبطة بالأحزاب التقليدية وغيرهم، وإبدالهم بطبقة جديدة رأسمالية (من الحزبيين/الإسلاميين) . والأخيرة هذه هي فكرة علاقة التنظيم بالسوق الذي يقول التجانى عبد القادر إنها خاطئة (من وجهة نظره) ولكنها فى تقدير براغماتية الحزب ومكافيلّييه (من مكيافيلّي) نظرية صحيحة ، لأن الحزب لا يكون قويا إلا إذا صار غنيا ولا يكون غنيا بالصدفة وإنما بالفعل القاصد ، ان يصنع من أعضائه أغنياء من أموال الدولة وسلطانها - (أي أن يكون جيب الحكومة هو جيب الحزب) - وذلك فى نظرهم من صحيح السياسة (وإن لم يكن من صحيح الإسلام أخلاقا وممارسة - اذ يبدو أن ذلك لم يكن همهم ابتداءاً). حقيقة هل كان هدف الإنقاذ منذ قيامها إقامة "دولة المدينة" أم دولة الحزب؟ .

المشكلة هي أن التمكين بهذا الشكل المتوحّش يصبح منفلتا فينحرف عن غرضه الأساسي (أن يكون الحزب غنيا) لينغمس فى المصالح الشخصية والإثنية (وهى "اليد الخفية" التي أشار إليها آدم سميث في أنها هي التي تنظم السوق وتعظم أرباح المشاركين فيه) ، ويجعل من التنظيم وحكومته ومؤسساتها غطاءا وتأمينا لعمل المجموعات التى دخلت السوق. والمشكلة هنا أن الإقصاء (والغبن التنموي عموما) الناتج عن عدم المساواة فى الفرص والدخول(ج دخل) هو المحدد الرئيسي والسبب المباشر للنزاعات ، سواء كانت وسائلها

سلميــة أم عسكرية . وهــذه النزاعات تؤدي إلى عــدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتزيد من وتيرة الفقر وفشل الدولة فى تلبية حاجـات مواطنيها حتى لـو أرادات . وحيث أن عــدم الاستقرار الاقتصــادي يــؤدى إلى ضمــور الاقتصــاد وقطاع الصــادر منه علــى وجه الخصوص فإنه بالتالي يــؤدى إلى الاعتماد على العون الأجنبي (المشروط) وهو مكروه ، لتكلفته العالية مستقبلا. أما عدم الاستقــرار السياسي بإقصاء الأخر فان نهايته المنطقية هو ان يؤدى إلى الاستعانة بالأجنبي من قبل بعض مكونات القوى المعارضة إذا سُــدت فى وجهها كل الأبــواب. وهو كما نعلم طريق سالك منذ أن تعاونت بعض قبائــل الشمال النيلي مع حملة الفتح (كتشنر) لهزيمة المهدية ، مكونين جزءا معتبرا من الجيش الغازي .

ربما يرى الإنقاذيون – بمنظار مصالح السلطة والمال المكتسب– أن التمكين المنكفئ على أهــل الولاء بالقبيلة وصلات الرحم هو الدرع الذي يحميهم من شعبهم خاصة بعد خروج الوسط (الجزيرة والنيل الأبيض وحتى ام درمان كما اشرنا) من دائرة عين الرضا. وربما يكون هذا صحيحا لفترة ولكنه ليس كافيا (لان العدل هو سياج الحكم) بل ويسبب هذا السلوك بُغضــا للمجموعات القبلية المذكورة بكاملها ويأتــي بنتائج كارثية لها فــى المستقبل . ويرى كثــيرون أن نظام الإنقاذ فى طريقه لأن يصبــح معكوس حكم الخليفة عبد الله والذي نقل قبائل الغــرب بالإكراه لامدرمان لحمايته وحماية حكمه. لكن العيــب والإفلاس السياسي أن تلجــا الإنقاذ الى وسائل بالية عمرها أكثر من مائة عام ، فهى لم تجد لا فى كنانة الإسلام ولا فى جراب السياسة الحديثة من الوسائل والأساليب ما يُعينها على المحافظة على الحكــم إلا التمكين والإقصاء وعنف الدولة . ولها فى القذافى عبرة إذ لم تستطع أن تحميه من شعبه سراديب "باب العزيزية" ولا قبائل القذاذفة ولا "الكتائب" .

أن التعدديــة العرقيــة والثقافيــة والتبايــن الاقتصــادي والتنموي لا تعالــج بالتمكــين والإقصــاء ، وإنما تُدار بــروح القبول للآخر وبالرؤيــة والبصــيرة النافــذة والعمل الــدءوب علــى ردم الهوة وتجسيرهــا. انظــر إلــى ماليزيا مثــلا وكيف كانت نقطــة التحول

لديهـا الاضطرابـات العرقيـة التي حدثـت هناك فى عـام 1969 (خالد التجانى النور"الشعوذة السياسية لا تصنع نهضة"- الصحافة 2011/8/25) . كانت نتيجة تلك الاضطرابات التى هزّت ماليزيا أن جلس السياسيون وبحثـوا فى الأسباب ووضعوا الخطط بهدف توزيـع الثروة بصورة أكثر عدالة وإزالة الفقر عن الجميع (وليس عن أعضـاء الحزب فقط) والتمييـز الإيجابـي للمجموعات الأقل حظـا (انظر أيضا محاضرة الدكتور سليمان محبوب - رئيس هيئة التنميـة الصناعية الماليزية حـول التجربة الماليزيـة بمركز مأمون بحـيري في 2010/12/23) . كان رد فعـل الحكومة الماليزية على الاضطرابـات ان تجلـس الحكومـة وتفكر فى رد الظلـم ، وليس مطاردة المتظلمين في "كراكيرهم" وغاباتهم وضربهم بالدبابات في الـبر وبالانتنوف من الجو (حتى يقبلوا مـا تقرره لهم الحكومة عن يـدٍ وهم صاغرون). لكـن هذا النوع مـن إدارة التعدُّد يعتمد على فهـم الحكام للتعـدُّد العرقي والثقافي وهل هو نعمـة ام نقمة. يورد الدكتـور عبد الله بـولا في "شجـرة نسب الغـول" (1998: 71) " رأيـا للدكتور الترابي حول التعدُّدية الثقافيـة والعرقية - في مقابلة معـه فى مجلة "الصياد" - وهو قوله " كان قدرنا نحن فى السودان ان نبتلـى ببلد معقد البنـاء يكاد يمثل كل الشعـوب الأفريقية بلغاتها وسحناتها وأعراقها وأعرافها " . اى أنه يرى - كما يقول الدكتور بولا - فى خصوبة التعدد العرقي والثقافي مجرد بَلوى . وحيث أن الإنقاذ قد تأسست على آراء وفقه شيخها فلا نبعد كثيرا عن الصواب إذا استنتجنـا أن نهج الإنقاذ في التعامـل مع التعدد الديني والعرقي والثقـافي هو أنه مجرد بلـوى يمكن صهرها عنـوة (بوسائل الدين الحنيف الإنقاذية) حتى يصبح السودان خاليا من "الدغمسة" العرقية والثقافية.

إن الغطـاء الديني الـذي تُحَكِمُه حول جسمهـا الشرائح الرأسمالية للحركة الإسلامية ، مستعينة بحلفائها وحُماتها من أهل الأمن والقبيلة (منظومـة التمكين) ، هو أسلوب مجـرَّب فى صد الشعوب المسلمة عن التعبير عـن مظالمها وأخذ حقوقهـا ، لأن الشريحة الرأسمالية في الحـزب - كما يقول التجانى عبد القادر (2008: 146) "لا تريد

رؤية إسلامية متماسكة (ويلاحـظ هو خلو برنامج المؤتمر الوطني وممارساتـه من أي رؤيـة إسلامية للتنميـة الاقتصادية والتوازن والعدل الاجتماعي)، وإنما تريـد شعارا فضفاضا (أو حتى ماركة تجارية) تحرك به العاطفة الدينية وتستقطب به رءوس الأموال".
أمـا السلطان/الحكومة فله في كل تصرفاتـه دائما خط دفاع جاهز من بعض رجال الدين الوالغين فى أموال الدولة بهيئاتهم الرسمية وغيرهـا ليدبجوا له الفتاوى ويستنبطـوا له القياس. للأسف الشديد فـان أغلب أهل اللّحي والزبائب (ج زبيبـه) لم يتغيروا منذ أن قال الشاعر فيهم (قبل نحو سبعين عاما) "الاَ ليت اللّحي صارت حشيشا فتعلفها خيول الانجليز".

واستغلال الدين فـى السياسة ليس بجديد. وفي هذا يقول الدكتور محمد عابد الجابـري" إن توظيف الدين فى السياسـة إنما يلجأ إليه "العقـل السياسـي" للجماعة عندمـا لا يكون مـن مصلحتها التعبير عن قضيتها الاجتماعية الاقتصادية (تُقـرأ مصالحها) تعبيرا سياسيا صريحـا" (الجابري – "الدين والدولة وتطبيـق الشريعة" 1998: 118). وهـذا، أي استغلال الديـن في السياسة، هو جوهر نظام الإنقاذ الذي اختصر الشعب السوداني موضوع استغلاله للدين فى القـول الشائع (دخلونا الجوامع ودخلوا السوق) وتطوره إلى عدم ثقة كامل في "بس بتاع الدقن ده أبرانا منو".

وإذا اعتبرنـا أن المسكين بمفاصل السلطـة جُلّهم من أهل الشمال النيلـي (كما تشير بذلـك الأرقام الـواردة فى أول المقـال) بلونهم "القمحـي" – على وجه العموم– وإذا ما اعتبرنا الوسائل المتّبعة فى التمكـن من السلطة بالتمويه حينا (ذهبتُ الـى السجن حبيسا وذَهب الى القصر رئيسا) والغطاء الديني الجاهز فى كل ما تقوم به الإنقاذ (منذ عرس الشهيد) حينـا آخر، وتنوُّع أساليبها المخادعة فى تأليب المجموعـات القبليـة على بعضهـا البعض (في دارفـور مثلا)، إذا مـا اعتبرنا كل ذلك صـح لدى "الغَّرابة" مثلهم الـذي يقول " أهمر (اى أحمـر) منّك أنجِضـ منّك". ولكنها نجاضـة "التّابا" كما تقول النساء، هذه التي قطّعـت أوصال الوطن وأدخلت القوات الأجنبية

إليــه لأول مرة منذ الاستقلال وعزلتــه عالميا ، ووضعته فى قائمة الــدول الراعيــة للإرهاب وشــردّت كفاءاته إلى الجهــات الأربع وجعلــت منه دولة فاشلــة بالمقاييس العالمية المتبعــة ، وجعلته ضَيعة لقلّة استشرى فسادها دون عاصم من دين أو خلق رغم تصريحات كَبــار رجال الإنقاذ بــأن هؤلاء "تعصمهم تقواهــم من الفساد"(ولا زالت هي لله!).

والشاهــد في فساد حجَّه كهذه هو ان المجتمع البشرى فى تطوره قد نظَّم علاقات الأفرادَ والمسئولين عن المال العام عن طريق القانون ، وفــى كل مرة ينفــذ فيها احد من ثغرة فى القانــون تُبذل المحاولات لقفــل تلك الثغرة ولا تــترك الأمور العامة عمومــا دون سياج من القانــون ، ولا يُعتمد فى ذلــك على نقاء السَّريــرة والتقوى كما هو معلــوم بالضرورة . ولكنه الغرض واستغــلال الدين في السياسة الــذي يضم فى " حقيبة أدوات الشغل" الخاصة به إطالة اللحية وفقه الضــرورة وفقه السُترة .وعلى ذكر فقه السُترة يورد التجانى عبد القادر في الكتاب المذكور آنفاً (ص 135) حادثة تؤسس لفقه السُترة لــدى الإنقاذ وهى أن الأستــاذ عبد المحمود الكرنكــي كان قد كتب موضوعا للصحف في الثمانينات ينتقد فيه سلوك بعض "أخواننا" في بنك فيصل الإسلامي ، ولكن وصل المقال للدكتور الترابي بطريقة ما (الصحيفــة المُرسل إليها المقال كان يرأســ تحريرها الأستاذ يس عمر الإمام). لم يعجب المقال الدكتور الترابي فطلب من الكرنكي عدم النشر وان يبلغ "أخوانه" فى البنك على سبيل النصح .

الفساد هــينٌ لكن الإنقاذ أدخلتِنا فى " جُحــر ضب" العنصرية ورد الفعل العنصري المضاد لن يفرّق بين من هو مع او ضد هذا التوجه. فمــا العمل ؟ ربما أحــد المداخل أن يبدأ أهل الــرأي والمجتمع المدني عموما ، أن يبدأوا الجهــر بآرائهم ورفضهم لهذا التمكين المتوحش والمتعنصــر ، خاصــة أبناء الشمــال النيلي الذيــن لم يستشاروا ولم يقبلــوا هذا الإقصاء للآخر ، وكثير منهم ايضا من ناله هذا الإقصاء ســواء كانوا مجموعــات أو أفراد . لقد درجــت الإنقاذ على العمل بمبدأ هؤلاء يتحدثون أو يكتبون وجمل الإنقاذ ماشي ولكن لهم أجر

المحاولـة . ليس فقـط الجهر بالرأي لكن أيضـا بمقترحات الحلول حتـى ترسخ هـذه المقترحات لدى أهـل الجِلـد والرأس(الجماهير) فيقترحونها هم بدورهم .

لمـاذا لا تعمل الحكومة مثلا بمبدأ الـ Empowerment او "التمكين المضـاد" - اذا جاز التعبـير (لان التمييز الايجابـي اضعف من الـ Empowerment) . وقـد عمَلت بهـذا المبدأ كل من ماليزيا وجنوب أفريقيا فى معالجاتها للفوارق فى الفرص والدخول فاتخذت ماليزيا مثلا خطة لمنـح الأغلبية (الباموبترا) نسبة ثلاثين بالمائة من رءوس أمـوال الشركات والمصالـح وغيرها ، ومنحهـم التمييز الإيجابي فـى العمل والتوظيف لضمان شعورهـم بالمشاركة فى الدولة حتى يصلوا النسبة المعينة وكذلك فعلت جنوب افريقيا . وكلاهما (ماليزيا وجنـوب إفريقيا مع الفارق في الأسباب) قـد أدارتا مسائل التنوع العرقي والثقافي وفوارق الغـبن التنموي والاجتماعي بمسئولية ، وهما تنعمان الآن بالاستقرار وتحققان تقدما اقتصاديا مقدرا .

لمـاذا لا تعمد الحكومـة في السودان (الانقاذ) إلـى التمييز الايجابي لأبنـاء الهامش فى التشغيل علـى مستوى مداخلِ الخدمة . أما على مستـوى القيادات التنفيذيـة والعامة التي تعـينّ بمراسيم جمهورية والذيـن يمكن إعفاؤهـم أيضا بمراسيـم جمهورية. لمـاذا لا يُخلى هؤلاء أماكنهم - بإعفائهم- لبعض أبناء المناطق الأقل حظوة خاصة واغلبهـم قد عمرّ فى هذه المناصب وغيرها سنين عددا . لكن دعونا نبدأ بما هو أوضح. التلفزيون مثلا هل أوجه مقدمي البرامج الذين يظهـرون فى القنوات الفضائية المختلفـة تمثل قوس قزح السحنات في السودان؟ إذا حدث مثل هذا التغيير فسوف يشعر جزء كبير من أهـل الهامش ويرون أنفسهم فى مرآة السودان التي تمثلها القنوات الفضائية السودانية . ألف ميل تبدأ بخطوه فلماذا لا نبدأ؟

لماذا لا تزيـح الإنقاذ الضـرر وترفع الظلم عن الشعـب السوداني عمومـا بتغيير الحكومة القائمة بشكل كامـل - وفق أحلام الأستاذ الطيب زيـن العابدين (أحلامي فى الجمهوريـة الثانية- (الصحافة 2011/8/21) -أو وفـق أحلامي أنا وهـي أكبر من ذلك - ترفع

الظلم عنا وعن هؤلاء الذين رفعوا عقيرتهم بالشكوى ورفع بعضهم السلاح ، هؤلاء الذين لا يرون من الإنقاذ إلا خزاياها متمثلين بقول المتنبي في كافور "أشخصا لحت لي أم مخازيا؟" . لماذا لا نبدأ الآن والخواجات لهم قول في هذا " أن تجئ أو أن تعمل شيئا ما متأخرا أفضل من ألا تفعل ".

رياح التغيير لا تستشير الحكام عند هبوبها (وليس لها جرس منبه كما اتضح مؤخرا) وفى "عتارها" الكاسح قد تسد كل المنافذ حتى طريق دنقلا – ارقين. فهلا أسدت الإنقاذ لنفسها ولنا جميعا صنيعا حسنا ولو مرة واحدة . أوقفوا التمكين وأوقفوا حروب الهامش وأعيدوا للشعب السوداني حرياته وديمقراطيته المُضاعة وثقته في أن تكون حكومته لكل السودانيين وليست لمنسوبي حزب واحد، افعلوا يرحمكم الله .

إضافة (يناير 2016):

الجدول أدناه ليس أصلا في المقال ولكنه يؤكد ما ورد به ولذلك رأي الكاتب إضافته للفائدة. يقول الدكتور عبده مختار في كتابه الصادر في 2010 (دارفور: من ازمة دولة الي صراع القوي العظمي) " حققت حكومة الانقاذ أكبر مشاركة للقبائل في الحقب المختلفة حيث بلغ عدد القبائل التي شاركت فيها حتي 1998 اربعون قبيلة يأتي أولها الجعليون بنسبة 19.4% يليهم االدناقلة بنسبة 16.1% ثم الشايقية 12.8% (صفحات 52–53). (أي أن معامل التركيز للثلاثة قبائل المذكورة 48.3%).

أما عن الكتاب الأسود ففي اجتماع مع القوى السياسية امتد إلى الفجر ببيت الضيافة في 14 يوليو 2008 قال السيد المشير عمر البشير رئيس الجمهورية إن الكتاب الأسود هو بالأساس دراسة أعدتها رئاسة الجمهورية للاطلاع على خارطة المشاركة السياسية في السلطة على مستوى المركز. وأضاف بأنه كان من نتائج الدراسة أن وجدنا أن مشاركة أبناء دارفور منذ الحكم الذاتي حتى قيام الانقاذ على مستوى المركز كان ستة أشخاص فقط (خالد فتحي–

خليل ابراهيم الرجل الذي قال لا–سودانايل 27 ديسمبر 2011).

التوزيع الـبغرافي للحكومات المركزية في السودان(1954–1998) بالنسبة (%)×

الاقليم	الحكومة الوطنية	حكومة عبود	الحزبية الثانية	حكومة مايو	الحزبية الثالثة	حكومة الانقاذ
الخرطوم	٣١,٢	٤١,٧	٤٤,٩	٣٢,٢	٢١,٩	١٧,٥
الشمالي	٢٦,٠	٢٥,٠	١٦,٣	١١,٧	١١,٧	٣٥,٦
الاوسط	١٤,٣	١٦,٧	٢,٤	٧,٩	٥,٥	٣,٨
الشرقي	٣,٩	٨,٣	٢,٤	٣,٤	٥,٥	١,٩
اعالي النيل	١٠,٤	٠,٠	٦,١	٢,٨	٧,٨	٧,٦
الاستوائية	٥,٢	٠,٠	٢,٤	١,١	٦,٣	٤,٣
بحر الغزال	٣,٩	٤,٢	٤,٨	٠,٨	٠,٠	٥,٢
دارفور	٠,٠	٠,٠	٤,٨	٠,٨	٧,٨	٥,٦
كردفان	٠,٠	٤,٢	٦,١	٨,٦	١٤,٦	١١,٩
النيل الازرق	٢,٦	٠,٠	٠,٠	٤,٣	١,٦	١,٤
النييل الابيض	٢,٦	٠,٠	٨,٢	٥,٣	٤,٧	٧,١
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٩٨,٤	٪٧٨,٩	٪٩٣,٤	٪١٠٠

المصدر: رئاسة الجمهورية1998– (عبـده مختارموسي (2010) «دارفور–من ازمة دولة الي صراع القوي العظمي:53 « ، دارعزة للنشر)

□□□